أحكام
قراءة القرآن الكريم

تأليف
شيخ المقارئ المصرية محمود خليل الحصري
ولد سنة ١٣٣٥ وتوفي سنة ١٤٠١هـ
رحمه الله تعالى

ضبط نصه وعلق عليه
محمد طلحة بلال منيار

دار البشائر الإسلامية

المكتبة المكية


أحكام
قراءة القرآن الكريم



تأليف

شيخ المقارئ المصرية محمود خليل الحصري

ولد سنة ١٣٣٥ وتوفي سنة ١٤٠١هـ

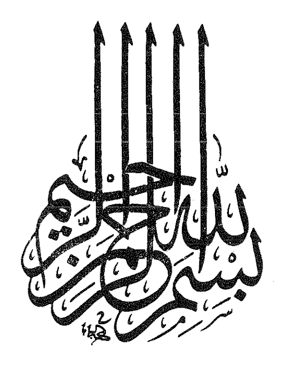
رحمه الله تعالى

ضبط نصه وعلق عليه

محمد طلحة بلال منيار

دار البشائر الإسلامية

المكتبة المكية



كَلِمة
جماعة تحفيظ القرآن الكريم بمكة المكرمة

الحمد لله الذي أورث كتابَه مَن اصطفاه، والصلاةُ والسلامُ التامَّان الأكملان على نبيِّه ومُجتباه، سيِّدِنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتَّبع هُداه، واقتفى أَثَره وترسَّم خُطاه.

أما بعد:

فإنه يشرِّف جماعة تحفيظ القرآن الكريم بمكة المكرمة، أن تُتْحف قَرَأة القرآن العظيم، بهذا الكتاب البديع (أحكام قراءة القرآن الكريم) تأليف فضيلة القارىء الشيخ محمود خليل الحُصَري، رحمه الله تعالى، شيخ المقارىء المصرية الأسبق.

وقد احتوى هذا الكتاب على مباحث علم التجويد بأسلوب سَهْل جَزْل. وقام بخدمة الكتاب أحدُ أبناء الجماعة، وهو الأستاذ محمد طلحة بلال، جزاه الله خيراً.

نسأل الله عزَّ وجل أن يعمّ بهذا الكتاب النفع، ويَجْزِل للمؤلف المثوبة.

• • •

مقـدّمة الطبعـة الثّانِيَة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ولي كل نعمة وإحسان، الذي خلق الإنسان، وعلّمه البيان، والصلاة والسلام على نبينا محمد سيد ولد عدنان، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان.

أما بعد:

فقد كان من فضل الله وتوفيقه أن وفّقني لخدمة هذا الكتاب الماتع وإخراجه بمثل هذه الجودة، وقد لاقى الكتاب في طبعته الأولى قبولاً حسناً لما تميَّز به من حُسْن العرض وسهولة التناول ووضوح العبارة، فجزى الله مؤلفه خير الجزاء ورحمه رحمة سابغة.

وأشكر فضيلة الشيخ محمد صالح باحارث رئيس جماعة تحفيظ القرآن الكريم بمكة، الذي ما دُلّ على عمل خيرٍ إلا سارع إليه، وقد تفضَّل بالأمر بإعادة طباعة الكتاب علىٰ نفقته بعد نفاد نسخه، نسأل الله أن يجعله في ميزان حسناته.

وقد أعدت النظر في الكتاب وصححت بعض الأغلاط الطباعية، وبقي أن أشير إلى أني ذكرت في ص (١٠٦) أن الحَضْرمة مشتقة من الحَصَر، والصواب أنها من حصرم الرباعي، ومنه قولهم: حصرم القوسُ: شدّ توتيرها، وحصرم الحَبْل: فتله فتلاً شديداً، فحصرمة الراء: إخراجها مع إعدام صفة التكرير بالكليّة كالوَتَر المشدود.

هذا، وبالله التوفيق، ومنه العون وعليه التكلان، وصلى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

محمد طلحة بلال

في يوم الاثنين غرة صفر

سنة ١٤١٧ من الهجرة

مقدمـة المحقّـق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وليِّ النِّعم الباطنة والظاهرة، والصلاة والسلام على رسوله سيِّدِنا محمدٍ المؤيَّد بالمعجزات الباهرة، وعلى آله وأزواجه وذرِّيته الطاهرة، وعلى الصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى يوم يقومُ الناس بالساهرة، وسلَّم تسليماً كثيراً.

أما بعد، فإن الله عز وجل أكرم هذه الأمة وشرَّفها ببعثة خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ﷺ، وأنزل عليه خاتم الكتُب القرآن المجيد، وجعله شِرعة ومنهاجاً يهدي إلى الحق وإلى طريقٍ مستقيم.

ويسَّر تلاوته وحفظه: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[1]، ورتَّب على تلاوته الثواب الجزيل والأجر العظيم فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾ لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦٓ إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾[2]، وقال ﷺ: «مَنْ قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حَسَنة، والحَسَنة بعشر أمثالها، لا أقول: ﴿الٓمٓ﴾ حرفٌ، ولكن ألفٌ حرفٌ، ولامٌ حرفٌ، وميمٌ حرفٌ»[3].

وذكر عزَّ وجلَّ أن من صفات المؤمنين أنهم: ﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾[4] ومن

---

(١) سورة القمر: الآية ١٧ وغيرها.

(٢) سورة فاطر: الآية ٢٩ و ٣٠.

(٣) أخرجه الترمذي في «جامعه» ٥:١٦١ (٢٩١٠) من حديث ابن مسعود، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٢١.

حقِّ تلاوته: أن يُقرأ مرتَّلاً مجوَّداً كما أُنزل، وعلى الطريقة التي تلقَّاها الصحابة رضي الله عنهم، مِنْ رسول الله ﷺ، ثم عنهم أئمة القراءة، حتى وصل إلينا كاملاً سالماً على تلك الكيفيَّة: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1].

فقواعد القراءة أخذت من كيفية قراءة النبي ﷺ وقراءة الصحابة، ووصلت إلينا بطريق التلقِّي والمشافهة، لذلك قال الأئمة: القراءة سُنَّة متَّبَعة.

ولم يكن الأوائل بحاجة إلى تدوين قواعد القراءة لسلامة سَلِيقتهم، وقرب زمنهم من عهد الصحابة، لكن لما فشا اللَّحْن وانتشر، احتاجوا إلى تدوين هذه القواعد صوناً للقرآن الكريم عن التحريف والتغيير.

فصُنِّفت مصنَّفات عديدة في هذا الفن الذي اصطُلح عليه فيما بعدُ بعلم التجويد، أي تجويد القراءة، وانتَدَب للتصنيف فيه خَلْق في هذا العصر، ومنهم مؤلف هذا الكتاب: فضيلة الشيخ محمود خليل الحصري، رحمه الله تعالى.

وفيما يلي تعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف:

* ترجمة المؤلِّف[2]:

وُلد فضيلة الشيخ المقرىء محمود خليل الحُصَري في غُرَّة ذي الحِجَّة سنة ١٣٣٥ وهو يوافق ١٧ من سبتمبر عام ١٩١٧، بقرية شُبْرا النَّملة، مركز طَنْطا بمحافظة الغربية بمصر.

وحفظ القرآن الكريم وسنُّه ثمان سنوات، ودرس بالأزهر، ثم تفرَّغ لدراسة علوم القرآن لِما كان لديه من صوت متميِّز وأداء حَسَن، وكان ترتيبه الأوَّل بين المتقدِّمين لامتحان الإذاعة سنة (١٣٦٤ = ١٩٤٤) وكان قارئاً بالمسجد الأحمدي، ثم تولى القراءة بالمسجد الحسيني منذ عام (١٣٧٥ = ١٩٥٥) وعُيِّن مفتشاً للمقارىء

---

(١) سورة الحجر: الآية ٩.

(٢) أتحفني بالترجمة الأخ الدكتور صالح عبد الوهاب السيِّد، دكتور في قسم الحديث بجامعة الأزهر، وهو قد أخذها من ورثة المؤلف، وأخص بالذكر منهم الدكتور أحمد محمود الحصري، وأخته الفاضلة ياسمين الحصري، اللذين اهتما غاية الاهتمام بإخراج كتاب والدهما.

المصريَّة، ثم وكيلاً لها، إلى أن تولَّى مَشْيَخة المقارىء سنة (١٣٨١ = ١٩٦١).

وكان أوَّل مَنْ سجَّل المصحف الصوتي المرتَّل برواية حفص عن عاصم سنة (١٣٨١ = ١٩٦١) وظلَّت إذاعة القرآنِ بمصر تقتصر على صوته منفرداً حوالي عشر سنوات، ثم سجل رواية ورش عن نافع سنة (١٣٨٤ = ١٩٦٤) ثم رواية قالون والدُّوري سنة (١٣٨٨ = ١٩٦٨) وفي نفس هذا العام: سجَّل المصحف المعلِّم وانتُخب رئيساً لاتحاد قُرَّاء العالم الإسلامي.

ورتَّل القرآن الكريم في كثير من المؤتمرات، وزار كثيراً من البلاد العربية والإسلامية الآسويَّة والإفريقيَّة، وأسلم على يديه كثيرون.

وهو أول مَنْ نادى بإنشاء نَقَابة لقُرَّاء القرآن الكريم، تَرْعَى مصالحهم وتضمن لهم سُبل العيش الكريم، ونادى بضرورة إنشاء مكاتب لتحفيظ القرآن في جميع المدن والقرى، وقام هو بتشييد مسجدٍ ومكتب للتحفيظ بالقاهرة.

وكان حريصاً في أواخر أيامه على تشييد مسجد ومعهد ديني ومدرسة تحفيظٍ بمسقط رأسه قرية شبرا النملة. وأوصى في خاتمة حياته بثلث أمواله لخدمة القرآن الكريم وحُفَّاظه، والإنفاق في كافة وجوه البِرّ.

توفي مساء يوم الاثنين ١٦ المحرَّم سنة ١٤٠١ وهو يوافق ٢٤/ ١١/ ١٩٨٠، رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته.

وله أكثر من عشر مؤلَّفات في علوم القرآن الكريم، منها:

١ ــ أحكام قراءة القرآن الكريم، وهو هذا الكتاب.

٢ ــ القراءات العشر من الشاطبية والدُّرَّة.

٣ ــ معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء.

٤ ــ الفتح الكبير في الاستعاذة والتكبير.

٥ ــ أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر.

٦ ــ مع القرآن الكريم.

٧ ــ قراءة ورش عن نافع المدني.

٨ ــ قراءة الدوري عن أبـي عمرو البصري.

٩ ـ نور القلوب في قراءة الإمام يعقوب.

١٠ـ السبيل الميسَّر في قراءة الإمام أبـي جعفر.

١١ـ حُسْن المسَرَّة في الجمع بين الشاطبية والدُّرَّة.

١٢ـ النهج الجديد في علم التجويد.

ولـه:

١٣ ـ رحلاتي في الإسلام. وله مقالات عديدة في مجلَّة لواء الإسلام.

أما قراءته: فتمتاز بأشياء منها:

ـ متانة القراءة ورَزَانة الصوت، وحُسن المخارج التي صَقَلها بالرياضة.

ـ العناية بتساوي مقادير المدود والغنات ومراتب التفخيم والترقيق، وتوفية الحركات.

ـ الاهتمام بالوقف والابتداء حسبما رسمه علماء الفنّ.

* التعريف بالمؤلَّف:

كتاب «أحكام قراءة القرآن الكريم» من الكتب البديعة المحرَّرة، وهو وسط بين التطويل المملّ والاختصار المخلّ، أجاد مصنفه فيه، ورتبه ترتيباً حسناً يندر وجود نظيره في الكتب المعاصرة، فقد ابتدأه بمبادىء الركن الأولِ من أركان الترتيل وهو: تجويد الحروف، فذكر مخارج الحروف، وصفاتها اللازمة، ثم ذكر المباحث المتعلقة بالحروف من حيث التركيب، وتشمل مباحث: المتماثلين والمتجانسين والمتقاربين، والصفات العارضة وهي: التفخيم والترقيق، والقصر والمدّ، والإظهار والإدغام والقلب والإخفاء.

ثم انتقل إلى الكلام عن الركن الثاني للترتيل وهو: معرفة الوقوف، ويندرج تحته مباحث: الوقف على آخر الكلم، والمقطوع والموصول، وتاء التأنيث، وإثبات حروف المدّ وحذفها. ثم تحدَّث عن الابتداء وفيه من المباحث: همزة الوصل، وكيفيات القراءة، وأحكام الاستعاذة والبسملة.

والكتاب سهل الأسلوب، حَسَن الصِّياغة، فيه توضيح بعض المباحث الشائكة، مثل: الواجب في علم التجويد، والمتماثلين والمتجانسين والمتقاربين، والوقف على أواخر الكلم. وانتخبه المؤلف من مصادر علم التجويد المشهورة، ومن أهمّها: النَّشر لابن الجزري ونهاية القول المفيد لمحمد مكي نصر، والعقد الفريد للغُرياني، وشرح أبـي شامة على الشاطبية، وغيرها.

وعلى الكتاب مؤاخذات طفيفة نُبِّه عليها في مواضعها.

طبع الكتاب بمطابع الشمَرْلي بالقاهرة سنة ١٣٨٩. ثم طُبع ثانيةً ضمن سلسلة (دراسات في الإسلام) يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة. بإشراف محمد توفيق عويضة، في العدد ١١٤ من السنة العاشرة، بتاريخ ١٥ رمضان سنة ١٣٩٠.

* عَمَلي في هذا الكتاب:

١ ـ اعتمدت على الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩، وراجعت الطبعة الثانية سنة ١٣٩٠.

٢ ـ ضبطت نص الكتاب بالشكل، وأكثرتُ من ذلك بقصد التيسير والتسهيل، ودفع اللَّبس واللَّحْن حالة القراءة.

٣ ـ خرَّجت نصوص الكتاب ووثقت الأقوال وعزوتها إلى مصادرها.

٤ ـ ترجمت لبعض الأعلام.

٥ ـ علَّقت على مواضع من هذا الكتاب بما تتم به الفائدة إن شاء الله تعالى.

٦ ـ زدت على الكتاب بعضَ الأشكال والجداول التي تقرِّب المادَّة إلى الأذهان، وتيسِّر الفهم والاستيعاب.

٧ ـ ختمت الكتاب بفهرس المباحث التفصيلية ليقف القارىء على مراده بسُهولة.

٨ ــ كتبت مقدمة تعريفيَّة بالمؤلِّف والمؤلَّف.

أسأل الله الكريم أن يتقبَّل عملي هذا، ويجعلَه خالصاً لوجهه، وينفعَ به قَرَأة القرآن العظيم.

وفي الختام: أتقدَّم بالشكر الجزيل إلى كل مَنْ ساهم في طبع ونشر هذا الكتاب، وأخصّ بالذكر منهم: فضيلة الشيخ محمد صالح باحارث رئيس الجماعة، الذي تولّى طبع الكتاب على نفقته الخاصة، جزاه الله خيراً. وشيخَنا العلاّمة القارىء الشيخ أبا محمد عبد المالك بن سلطان فقد أفادني بكثير من التصويبات وحثني على التعليق في مواضع متعدِّدة وذاكرني في مسائل مختلفة. والأخ الكريم سليمان عالم شاه الذي أشرف على إخراج الكتاب ضمن مطبوعات الجماعة، وأخاه القارىء الشيخ محمد صالح عالم شاه الذي تفضَّل بتصوير الكتاب في طبعته الأولىٰ. وأخي الأصغر القارىء المتقن موسى بن بلال، الذي طالع الكتاب غير مرَّة، وأوقفني على المواضع التي تحتاج إلى تعليق وتوضيح وتفصيل، جزى الله الجميع خير الجزاء، وأجزل لهم المثوبة، وبارك في أعمارهم وأعمالهم، إنه وليّ ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلَّم وبارك على سيدنا وحبيبنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

محمد طلحة بلال مَنْيار

في يوم الجمعة ٢٦ من شهر شعبان

سنة ١٤١٥ من الهجرة النبويَّة

بمكة المكرَّمة



تأليف

شيخ المقارئ المصرية محمود خليل الحصري

ولد سنة ١٣٣٥ وتوفي سنة ١٤٠١هـ

رحمه الله تعالى

ضبط نصه وعلق عليه

محمد طلحة بلال منيار



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الإسراء: ١٠٦]

والصّلاة والسّلام على رسولِ الله، سيدِنا ومولانا محمّدٍ المخاطَبِ بقوله تعالى: ﴿ورَتل القرآنَ ترتيلا﴾ [المزمل: ٤]؛ وقد كان ﷺ أفصحَ الناس مَنْطِقاً، وأقومَهم قِيلاً، وعلى آله وأصحابه، وعلى كل مَنْ اقتفى أثَرَهم، وترسَّم خُطاهم إلى يوم الدين.

وبعدُ: فهذا كتاب «أحكام قراءةِ القرآن الكريم» أذكرُ فيه ـ إن شاء الله تعالى ـ جميعَ مباحث علم التجويد، متقنةً محرَّرةً، مبسَّطة ميسّرة، منَسَّقة مهذّبة، منظّمة مرتَّبة.

وسأبذل ـ إن شاء الله تعالى ـ قُصارَى جُهْدي في بَسْط العبارة، وتوضيحِ الأسلوب ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً.

وأسأل الله تبارك وتعالى أن يُحقِّق بهذا الكتاب النفعَ، وأن يُعْظِم به الأجرَ، إن ربـي سميعٌ مُجيب.

المؤلف



مَبادىءُ علمِ التجويد

حَدُّه: تجويدُ الشيءِ في لغة العرب: إحكامُه وإتقانه، يُقال: جَوّد فلانٌ الشيءَ وأجادَه: إذا أحكم صُنْعَه، وأتقن وضعَه، وبَلَغ به الغاية في الإحسان والكمال، سواء كان ذلك الشيءُ من نوع القَول، أم من نوع الفِعل.

وأما التجويد في اصطلاح عُلماء القِراءة فهو قسمان:

القسمُ الأول: معرفةُ القواعد والضوابط التي وضعها علماءُ التجويد ودَوّنها أئمة القُرّاء، من مخارج الحروف وصفاتها، وبيان المِثْلَين، والمتقاربَين، والمتجانِسَين، وأحكامِ النون الساكنة والتنوين، وأحكامِ الميم الساكنة، والمدّ وأقسامه، وأحكامه، وأقسامِ الوقف والابتداء، وشرحِ الكلمات المقطوعة والموصولة في القرآن، وذكرِ التاء المربوطة والمفتوحة... إلى غير ذلك مما سطّره العلماء.

وهذا القسم يسمّى **«التجويدَ العِلْميّ»**.

القسم الثاني: إحكام حروف القرآن، وإتقانُ النطق بكلماته، وبلوغ الغاية في تحسين ألفاظه، والإتيانُ بها في أفصح مَنْطِق، وأعذب تعبير.

ولا يتحقّق ذلك إلاَّ بإخراج كل حرف من مَخْرَجه، **وإعطائه حقَّه** من الصفات اللازمة له، من هَمْس، أو جَهْر، أو شِدّة، أو رِخاوة، أو استعلاء، أو استفال، إلى غير ذلك مما سيأتي بيانه؛ **وإعطائه مُستَحَقّه** ـ بفتح الحاء ـ من الصفات العارضة الناشئة عن الصفات الذاتية، من تفخيم

المُستَعلِي وترقيق المستَفِل، ومن الإظهار، والإدغام، والقَلْب، والإخفاء، إلى غير ذلك.

ولا يتحقق ذلك أيضاً إلاَّ بقَصْر ما يجب قَصْره، ومدّ ما يلزم مدّه، وإظهار ما يجب إظهاره، وإدغام ما يتعين إدغامه، وإخفاء ما يتحتم إخفاؤه، وما إلى ذلك من الأحكام التي سَنَقِفُكَ على تفصيلها إن شاء الله تعالى.

ولا يتأتّى هذا أيضاً إلاَّ بأخذ القارىء نَفْسَه بهذه الأحكام، وتمرين لسانِهِ عليها، وتعمُّقه في تحريرها وإجادتها، حتى يصيرَ النطقُ بها طبيعةً من طبائعه، وسَجِيّة من سَجاياه.

قال الإمام أبو عَمْرو الدّاني[١]: «ينبغي للقارىء أن يعوّد نفسَه على تفقُّد الحروف التي لا يَصِل إلى حقيقة اللفظ بها إلاَّ بالرياضة الشديدة، والتلاوةِ الكثيرة، مع العلم بحقائقها، والمعرفة بمَنازِلها، فيُعطي كلَّ حرفٍ

(١) انظر «نهاية القول المفيد» ص ١٢. والداني، هو: عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي مولاهم، القُرطبي، المعروف في زمانه بابن الصيرفي، وفي زماننا بأبـي عَمْرو الداني.
ولد سنة ٣٧١ ورحل إلى المشرق سنة ٣٩٧ فدخل مصر والقيروان، وحجّ، ودخل الأندلس، ثم استوطن دانية حتى مات.
وكان أحد الأئمة الكبار في علوم القرآن، وله معرفة جيدة بالحديث وطرقه ورجاله.
وله مصنَّفات حِسَان، من أشهرها كتابه «التيسير في القراءات السبع» وهو الذي نظمه الشاطبـي في «حرز الأماني». وكتاب «جامع البيان» في القراءات السبع، و «المقنع في رسم المصاحف»، و «المحكم في نَقْط المصاحف» و «طبقات القراء» وهو عظيم في بابه، وغيرها من المصنفات التي بلغت ١٢٠ مصنفاً.
وكان ديِّناً فاضلاً ورعاً مستجاب الدعوة. وكان يقول: ما رأيت شيئاً إلاَّ كتبتُه، ولا كتبته إلاَّ حفظتُه، ولا حفظته فنسيتُه.
وتوفي بدانية سنة ٤٤٤ رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ١ : ٥٠٣.

منها حقَّه[١] من المدّ إن كان ممدوداً، ومن الهَمْز إن كان مهموزاً، ومن الإدغام إن كان مدغَماً، ومن الإظهار إن كان مظهَراً، ومن الإخفاء إن كان مَخْفِيّاً، ومن الحركة إن كان متحركاً، ومن السكون إن كان ساكناً.

ويكونُ ذلك حَسَب ما يتلقّاه من أفواه المشايخ العارفين بكيفية أداء القراءة، حَسَبما وَصَل إليهم من مشايخهم من الحَضْرة النبوية العربية الأفصحية، لا بمجرد الاقتصار على النقل من الكتب المدوَّنة، أو الاكتفاء بالعَقْلِ المختلفِ الأفكار» انتهى.

وللإمام المحقّق ابن الجَزَري[٢] في..................

---

(١) مراده بالحقّ: ما يستحقه الحرف من الصفات العارضة كالمدّ والهمز والإدغام... إلى آخر ما ذكر هنا، فقد استقر الاصطلاح على أن حق الحرف: هي الصفات اللازمة، ومستَحَقَّه: هي الصفات العارضة. كما في «نهاية القول المفيد» ص ١١.

(٢) هو العلامة المحقق الإمام محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، شمس الدين، أبو الخير العُمَري، الدمشقي ثم الشيرازي، المقرىء المعروف بابن الجَزَري. ولد سنة ٧٥١ بدمشق، وحفظ القرآن، وطلب علم القراءات فأخذه عن كبار علماء عصره في دمشق والقاهرة والإسكندرية، حتى تمهَّر وبرَّز فيه، وانتفع به أهل زمانه.

وكان دخل بلاد الروم سنة ٧٩٨ وأقام ببُورْصَة، ودخل سَمَرقَنْد وشِيراز وولي قضاءها، واليمن. ونشر علوم القراءات والحديث في تلك البلاد، وانثال الناس للسماع والقراءة عليه. وكان إماماً محققاً بليغاً، له نظم ونثر وخطب.

وله مصنفات محقَّقة مشهورة، وعليها معوَّل المتأخرين، فمنها «النشر في القراءات العشر» و «تحبير التيسير في القراءات العشر» و «طيّبة النشر في القراءات العشر» و «التمهيد في علم التجويد» و «المقدمة فيما على قارىء القرآن أن يعلمه» مشهورة في التجويد، و «منجد المقرئين» و «غايات النهايات في أسماء رجال القراءات» و «الحِصْن الحصين من كلام سيّد المرسلين» و «القصد الأحمد في رجال مسند أحمد» و «الهداية في فنون الحديث» وغيرها.

وتوفي بشِيراز سنة ٨٣٣ رحمه الله تعالى. من «الضوء اللامع» ٩: ٢٥٥.

«النَّشْر»[١] مقالةٌ ممتعة في بيان حقيقة التجويد، أحببتُ أن أنقلَها هنا ــ مع شيء من التهذيب والتنقيح ــ لِما اشتملت عليه من الفوائد الجمّة، والفرائد القيّمة.

قال رضي الله تعالى عنه:

«التجويدُ»: مصدرٌ من جَوّد تجويداً، والاسم منه: الجَودةُ ضدّ الرَّداءة. يقال جَوّد فلان في كذا: إذا فعل ذلك جيّداً، فهو عندهم عبارةٌ عن الإِتيان بالقراءة مجوَّدةَ الألفاظ، بريئةً من الرَّداءة في النطق، ومعناه: انتهاءُ الغاية في التصحيح، وبلوغُ النهاية في التحسين.

ولا شك أن الأُمَّة كما هم متعبَّدون بفَهْم معاني القرآن وإقامة حدوده: متعبَّدون بتصحيح ألفاظه وإقامةِ حروفه على الصفة المتلقّاة من أئمة القراءة، المتّصلةِ بالحَضْرة النبوية الأفصحية العربية، التي لا تَجوز مخالفتها، ولا العدولُ عنها إلى غيرها.

والناس في ذلك بين مُحْسِن مأجور، ومُسِيءٍ آثِمٍ، أو معذور.

فمن قَدَر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح، العربيّ الفصيح، وعَدَل إلى اللفظ الفاسد العَجَمي، استغناءً بنفسه، واستبداداً برأيه وحَدْسِه[٢]، واتّكالاً على ما أَلِفَ من حظه، واستكباراً عن الرجوع إلى عالِم يَقِفه على صحيح لفظه: فإنه مقصّرٌ بلا شك، وآثمٌ بلا رَيب، وغاشٌّ بلا مِرْيَة.

فقد قال رسول الله ﷺ: «الدين النَّصيحة، لِلّه ولكتابه ولرسوله،

---

(١) ١ : ٢١٠ ــ ٢١٥.

(٢) الحَدْس: التخمين، والظنّ، والتوهّم.

ولأئمة المسلمين وعامّتهم»[١].

أما مَنْ كان لا يُطاوعه لسانُه، أو لا يجد من يَهديه إلى الصواب بيانُه: فإن الله لا يكلّف نفساً إلا وُسْعَها، ولهذا أجمع مَنْ نعلَمه من العلماء على أنه لا تصِحّ صلاة قارىءٍ خلفَ أُمّيّ وَهُو مَنْ لا يُحسن القراءة، وعَدّ العلماء القراءةَ بغير تجويدٍ لَحْناً، وعَدّوا القارىء بها لَحّاناً.

فالتجويدُ هو حِلْيَة التلاوة وزِيْنَة القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقَها، وترتيبُها مراتِبَها، وردُّ الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقُهُ بنظيره، وتصحيحُ لفظه، وتلطيفُ النطق به على حال صفته وكمالِ هيئته، من غير إسراف ولا تعسّف، ولا إفراط ولا تكلّف.

وإلى ذلك أشار النبي ﷺ بقوله: «من أحبّ أن يقرأ القرآنَ غَضّاً كما أُنزِل فليقرأ قراءةَ ابْنِ أمّ عَبْدٍ»[٢]، يعني: عبدَ الله بنَ مسعود، وكان رضي الله عنه قد أُعطِيَ حظاً عظيماً في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله، كما أنزله الله تعالى، وناهِيك برجل أحبَّ النبيُّ ﷺ أن يسمعَ القرآنَ منه، ولمّا قرأ أَبْكَى رسولَ الله ﷺ كما ثبت في الصّحيحين[٣].

---

(١) أخرجه مُسلمٌ من حديث تميم بن أوس الدّارمي رضي الله عنه، «صحيح مسلم» كتاب الإيمان ــ باب بيان أن الدين النَّصيحة ١ : ٧٤، الحديث (٥٥).

(٢) أخرجه ابنُ ماجه في «سُننِه» كتاب السُّنَّة ــ باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ ١ : ٤٩ (١٣٨) والإمام أحمد في «المُسند» ١ : ٧ من حديث عبد الله بن مسعود أنَّ أبا بكرٍ وعُمَر بشّراه أنَّ رسول الله ﷺ قال ذلك. ولفظُ أحمد: «مَنْ سَرَّه. . .» الحديث.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ٨ : ٢٥٠ (٤٥٨٢)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين ١ : ٥٥١ (٨٠٠).

ورُوِّينا بسند صحيح عن أبي عُثمان النَّهدي[١] قال: صلّى بنا ابنُ مسعودٍ المغربَ بـ ﴿قُل هو الله أحَد﴾، ووالله لوَدِدْتُ أنّه قرأ بسورة البقرةِ من حُسْن صَوته وترتيله[٢].

قلتُ: وهذه سنَّة الله تبارك وتعالى فيمن يقرأ القرآنَ مجوّداً مصحَّحاً كما أُنزِل: تلتذّ الأسماعُ بتلاوته، وتخشعُ القلوب عند قراءته، حتى يكاد يَسْلُب العقولَ ويأخذ بالألبابَ، سِرّ من أسرار الله تعالى يُودِعه مَنْ يشاء من خلقه.

ولقد أدركنا من شيوخنا مَنْ لم يكن له حسنُ صوتٍ ولا معرفةٌ بالألحان، إلاَّ أنه كان جيّد الأداء، قيّماً باللفظ، فكان إذا قرأ أطربَ السامعَ، وأخذ من القلوب بالمجامع، وكان الخلق يزدحمون عليه، ويجتمعون على الاستماع إليه، أممٌ من الخواصّ والعوام، يشترك في ذلك مَنْ يعرف العربيَّ ومن لا يعرفه من سائر الأنام، مع تركهم جماعاتٍ من ذوي الأصوات الحِسان، عارفِين بالمَقَامات والألحان[٣]، لخروجهم عن التجويد والإتقان.

وأخبرني جماعة من شيوخي وغيرُهم أخباراً بلغت التواترَ عن شيخهم الإمام تقيّ الدين محمدِ بنِ أحمدَ الصائغ المصريّ رحمه الله

---

(١) هو أبو عثمان، عبد الرحمن بن مَلّ بن عمرو بن عدي، النَّهْدي، من كبار التابعين، أسلم في عهد رسول الله ﷺ ولم يلقه. وروى عن عمر وعلي وسعد وسعيد وطلحة وابن مسعود وحذيفة وأبي ذر وغيرهم من كبار الصحابة. وسكن الكوفة ثم تحوّل إلى البصرة، وكان ليله قائماً ونهاره صائماً. عاش في الجاهلية ستين سنة، وفي الإسلام أكثر، ومات سنة ٩٥ أو بعدها. أخرج له أصحاب الكتب الستة. من «تهذيب التهذيب» ٦: ٢٧٧.

(٢) انظر: «النشر» ١: ١١٢ و «سنن أبي داود» مختصراً ١: ٥١٠.

(٣) المقامات والألحان: الأوزان والأصوات الموسيقية.

تعالى[١] ــ وكان أستاذاً في التجويد ــ أنه قرأ يوماً في صلاة الصّبح: ﴿وتفقّد الطيرَ فقالَ: ما ليَ لا أَرَى الهُدْهُدَ﴾[٢]، وكَرّر هذه الآيةَ، فنزل طائرٌ على رأس الشيخِ يَسْمع قراءتَه، حتى أكملها، فنظروا إليه فإذا هو هُدهُد.

وبلغَنا عن الأستاذ الإمام سِبْط الخَيّاط[٣] أنه قد أُعطِيَ من ذلك حظاً عظيماً، وأنه أسلم جماعة من اليهود والنصارى مِن سماعِ قراءته.

ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد، ووصولِ غاية التصحيح والتسديد، مثلَ رياضة الألْسُن، والتكرارِ على اللفظ المتلقَّى من فم المُحْسِن، وأنتَ ترى تجويدَ حروف الكتابة كيف يبلغ الكاتبُ بها بالرياضةِ وتوقيفِ الأستاذ، ولله دَرّ الحافظ أبـي عَمْرو الدّاني رحمه الله تعالى حيث يقول: «ليس بين التجويد وتركِهِ إلاَّ رياضةٌ لمن تدبَّره بِفَكّه»، فلقد صدق أبو عَمْرٍو وبَصَّر، وأوجز في القول وما قَصَّر.

---

(١) هو محمد بن أحمد بن عبد الخالق، تقي الدين، أبو عبد الله الصائغ، المصري الشافعي، مسنِد عصره ورُحلة وقته وشيخ زمانه. ولد سنة ٦٣٦، وتحصّل العلوم، وتمهَّر في القراءات، وعُمّر حتى لم يبق معه من يشاركه في شيوخه، فازدحم الخلق عليه لعلوّ سنده وكثرة مروياته. وكان ثقة عدلاً صابراً على الإقراء، حسن الصوت، وقرأ عليه خلق لا يحصون. توفي بمصر سنة ٧٢٥ رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ٢: ٦٥.

(٢) سورة النمل: الآية ٢٠.

(٣) هو عبد الله بن علي بن أحمد، أبو محمد، البغدادي، شيخ القراء ببغداد، الأستاذ البارع الصالح الثقة. ولد سنة ٤٦٤ وقرأ على جدّه لأمه أبـي منصور الخياط وغيره. وبرَّز في علم القراءات وانتهت إليه رئاسة الإقراء، وكان إماماً في اللغة والنحو. وألـف «المبهـج» فـي القـراءات و «التبصـرة» و «المـؤيـدة» فـي القـراءات السبـع و «الموضّحة» في العشر. وكان واسع العلم ديّناً قليل المِثْل. توفي سنة ٥٤١ رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ١: ٤٣٤.

«فليس التجويد بتمضيغ اللسان[١]، ولا بتَقْعِير الفم[٢]، ولا بتعويج الفكّ[٣]، ولا بترعيد الصوت[٤]، ولا بتَمْطيط الشَدّ[٥]، ولا بتقطيع المدّ[٦]، ولا بتَطْنين الغُنّات[٧]، ولا بحَصْرَمَةِ الرّاءات[٨]، قراءة تَنْفِرُ منها الطِّباع، وتَمُجّها القلوب والأسماع[٩]. بل القراءةُ السهلة العَذْبة، الحُلوة اللطيفة، التي لا مَضْغَ فيها ولا لَوك، ولا تعسّف ولا تكلّف، ولا تصنّع ولا تنطّع، ولا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجهٍ من وجوه القراءات والأداء».

ثم قال[١٠]: «أولُ ما يجب على مُرِيد إتقان قراءة القرآن: تصحيحُ إخراج كلّ حرف من مَخْرَجه المختصّ به، تصحيحاً يمتاز به عن مقارِبه، وتوفيةُ كل حرف صفتَه المختصة به توفيةً تُخْرِجه عن مُجانِسه، يُعْمِل لسانَه وفَمَه بالرياضة في ذلك إعمالاً بحيث يصير ذلك له طَبْعاً وسَلِيقة».

---

(١) تمضيغ اللسان: كناية عن لَوْك الحروف وعدم تبيينها.

(٢) التقعير، يقال: رجل مقعَّر: إذا تكلّم من أقصى الحلق. وهي كناية عن التكلّف والتنطع والتشدّق في إخراج الحروف، وتضخيم الصوت في القراءة.

(٣) تعويج الفك: كناية عن المبالغة في ترقيق الحروف المستَفِلة.

(٤) ترعيد الصوت: هو أن يحرّك صوته، كالذي يرعد من بَرْد أو ألم.

(٥) تمطيط الشدّ: الزيادة على مقداره.

(٦) تقطيع المدّ: هو تحريك الصوت في المدود بالرفع والخفض والحبس والإطلاق، فتتولد من الألف الممدودة ألفاتٌ ونحو ذلك.

(٧) تطنين الغُنّات ــ ويقال: تطنين النونات ــ هو المبالغة في الغُنَّة، وتحريك الصوت فيها، أو تغنين الحروف التي لا غُنَّة فيها، كأنه يُخرِج كلَّ حرفٍ من الخيشوم.

(٨) الحَصْرمة، انظر معناهما فيما علَّقتُه ص ١٠٥.

(٩) تمجُّها: أي ترفُضها ولا تستسيغها.

(١٠) أي ابن الجزري نفسه في «النشر» ١: ٢١٤.

ثم قال[١]: «فإذا أحكم القارىءُ النطقَ بكل حرف على حِدَته مُوَفّياً حقه، فليُعْمِل نفسَه بإحكامه حالة التركيب، لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالةَ الإفراد، وذلك ظاهرٌ. فكم من قارىء يُحسِن الحروف مفردة ولا يُحسِنها مُركّبةً بحَسَب ما يُجاورها من مُجانِس ومُقارِب، وقَويّ وضعيف، ومفخَّم ومرقَّق، فيَجذب القويُّ الضعيفَ، ويَغلب المفخَّمُ المرقَّقَ، فيصعُب على اللسان النطق بذلك على حَقّه إلاَّ بالرياضة الشديدة حالةَ التركيب، فمَنْ أحكم صحة اللفظ حالة التركيب فقد حَصَلتْ له حقيقةُ التجويد بالإتقان والتدريب». انتهى من «النشر».

وهذا القسم يسمّى **«التجويدَ العَمَلي»**.

ولا يعتبر القارىء مجوِّداً إلاَّ إذا علم القِسمين معاً[٢]، فعرفَ القواعدَ والضوابط، وأتقن النطقَ بكلمات القرآن وحروفه.

موضوع علم التجويد: الكلماتُ القرآنيةُ من حيث إحكامُ حروفها وإتقانُ النطق بها، وبلوغُ الغاية في تحسينها وإجادة التلفّظ بها.

وأضاف بعضهم: الحديثَ، فجعله من موضوع علم التجويد. وعليه يكون موضوعُ علم التجويد: الكلماتِ القرآنية، والأحاديثَ النبوية، فحينئذٍ يجب في قراءة الحديث ما يجب في قراءة القرآن من إجادة التلاوة، وإحكام الأداء، ولكن الجمهورَ على أن موضوع علم التجويد هو: القرآنُ فحَسْب.

ثمرةُ معرفةِ علم التجويد: صَوْنُ الكلماتِ القرآنية عن التحريفِ والتصحيفِ، والزيادةِ والنقص.

---

(١) أي ابن الجزري أيضاً.

(٢) أي التجويد العِلْمي والعَمَلي، راجع ص ١٧.

فَضْلُ علم التجويد: أنه من أشرف العلوم إن لم يكن أشرفَها، لتعلُّقه بأشرفِ كلامٍ أُنزِل، على أشرف بَشَرٍ أُرسِل.

نِسْبتُه من العلوم: التبايُن[١]. وهو من العلوم الشرعية.

واضع علم التجويد: أئمةُ القراءة. وقيل: الإمام أبو عُمَرَ حفصُ بنُ عمر الدُّوْرِيّ[٢] راوي الإمام أبـي عَمْرو البَصْري، وأولُ من صنّف فيه: الإمام موسى بنُ عبيد الله بنِ يحيـى المُقْرِىء الخاقاني البغدادي، المتوفَّى سنة خمسٍ وعشرين وثلاث مئة[٣].

---

(١) معنى التبايُن: أن علم التجويد علمٌ مستقلّ بذاته، ليس مستمدّاً من علم آخر.

(٢) أبو عُمر حفص بن عمر بن عبد العزيز، الدُّوري الأزدي البغدادي النحوي، نزيل سامَرَّا، إمام القراءة، أول من جمع القراءات. والدُّوري نسبة إلى الدُّور موضع بالجانب الشرقي من بغداد. رحل في طلب القراءات فقرأ على الكسائي ويحيـى بن المبارك اليزيدي وغيرهما. وهو راوي الإمامين أبـي عمرو، والكسائي، وروى عنه أبو زرعة وابن أبـي الدنيا وأبو حاتم. وكان صدوقاً ضابطاً. توفي سنة ٢٤٦ رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ١ : ٢٥٥ و «تهذيب التهذيب» ٢ : ٤٠٨.

(٣) الخاقاني هو موسى بن عبيد الله بن يحيـى بن خاقان، أبو مُزَاحِم، الخاقاني البغدادي، الإمام المقرىء المجوّد. كان إماماً في قراءة الكسائي ضابطاً لها. وكان أبوه وجدّه وَزِيرَيْن لبني العباس، أما هو فترك الدنيا وأقبل على العلم وروى الحديث، وكان بصيراً بالعربية شاعراً مجوّداً. قال ابن الجزري: هو أول من صنَّف في التجويد فيما أعلم. وتوفي سنة ٣٢٥ رحمه الله تعالى. انظر «غاية النهاية» ٢ : ٣٢٠. وله منظومة رائيّة في تجويد القرآن، تشتمل على بعض مسائل التجويد، وعدد أبياتها (٥١) بيتاً، وشرحها جماعة من العلماء. حققها الدكتور عبد العزيز القارىء.

وأول من صنف في التجويد نثراً ــ فيما يظهر والله أعلم ــ هو: الإمام مكي بن أبـي طالب القيسي المتوفى سنة ٤٣٧ في كتابه «الرِّعاية»، فقد قال في مقدمته ص ٥٢: «وما علمت أن أحداً من المتقدمين سبقني إلى تأليف مثل هذا الكتاب، =

استمداد علم التجويد: من قِراءة النبـي ﷺ، وقراءةِ مَنْ بعده من الصحابة والتابعين وأتباعِهم والأئمةِ القُراء، وأهلِ الأداء.

غايةُ علم التجويد: الظَّفَرُ بما أعدّه الله تعالى لأهل القرآن من الجزاء الأوفى والنعيمِ المقيم.

مسائل علم التجويد: قضاياهُ الكُلّية التي تُعْرَف بها أحكام الجزئيات، كقولهم: كلّ حرفِ مَدٍّ وقع بعدَه سُكونٌ لازمٌ للكلمة في حالَيْ: الوقفِ والوَصْلِ يجبُ مدّه بمقدار ثلاثِ ألفات، أي: ستّ حَرَكات. وكقولهم: كلّ ميمٍ ساكنةٍ وقع بعدَها باءٌ يجب إخفاؤها فيها، وهكذا.

حكم التجويد: عرفتَ مما سبق[1] أن التجويد قسمان: عِلْمِيّ وعَمَلي، فأما القسمُ العِلْمي **فحكمُه بالنسبة لعامّة المسلمين: أنه مندوبٌ إليه، وليس بواجبٍ**، لأن صحةَ القراءة لا تتوقّف على معرفة هذه الأحكام، فهو كسائر العلوم الشرعية التي لا تتوقّف صحةُ العبادة على معرفتها.

وأما بالنسبة لأهل العلم فمعرفتُه واجبة على الكفاية، ليكون في الأمة طائفةٌ من أهل العلم تَقُوم بتعلّم وتعليم هذه الأحكام لمن يريد أن يتعلّمها، فإذا قامت طائفة[2] منهم بهذه المهمة سَقَط الإثم والحَرَج عن باقيهم، وإذا لم تقم طائفة منهم بما ذُكر أَثِموا جميعاً.

وأما القسم العَمَلي، **فحُكمه: أنه واجبٌ وجوباً عَينياً على كل مَنْ يريد**

= ولا إلى جمع مثل ما جمعت فيه من صفات الحروف وألقابها ومعانيها، ولا إلى ما أَتْبَعْت فيه كلَّ حرف منها من ألفاظ كتاب الله تعالى، والتنبيهِ على تجويد لفظه، والتّحفّظِ به عند تلاوته».

(١) انظر ص ١٧ ــ ٢٥.

(٢) أي كافية لحاجة الأمّة.

قراءة شيء من القرآن الكريم، قَلّ أو كَثُرَ، سواء كان ذكراً أم أنثى من المكلَّفين، وهذا الحكم ـ وهو الوجوبُ ـ ثابتٌ بالكتاب، والسّنة، والإجماع.

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿ورَتِّلِ القرآنَ تَرْتيلا﴾[١]. فإنَّ المرادَ بالترتيل: تجويدُ الحَرْف، وإتقانُ النطق بالكلمات، فقد سُئل عليّ بن أبـي طالب رضي الله عنه عن الترتيل في هذه الآية؟ فقال: الترتيلُ: تجويدُ الحروف، ومعرفةُ الوقوف[٢].

وقال بعضُ المفسّرين: ايتِ بالقرآن في تُؤَدة وطُمأنينة وتدبّر، وتذليلِ اللّسان على النطق بالحروف والكلمات متقنةً مجوّدةً، بقَصْر ما يجب قَصْره، ومدِّ ما يجب مدّه، وتفخيمِ ما يتعين تفخيمُه، وترقيقِ ما يتحتّم ترقيقه، وإدغامِ ما يجب إدغامه، وإخفاءِ ما يلزم إخفاءه. إلى غير ذلك من الأحكام.

وقوله تعالى: ﴿وَرَتِّلْ﴾ أمرٌ، وهو هنا للوجوب، لأن الأصل في الأمر أن يكونَ للوجوب، إلاَّ إذا وُجدتْ قَرينة تَصْرِفه عن الوجوب إلى غيره من النّدْب أو الإباحة أو الإرشاد أو التهديد، إلى غير ذلك، فيُحمَل على ذلك لتدلّ عليه القرينة. ولم توجد قرينة هنا تَصْرِفه عن الوجوب إلى غيره فيبقَى على الأصل وهو الوجوب.

وأما السّنة فمنها: قولُه ﷺ: «اقرءوا القرآنَ بِلُحون العَرَب وأصواتِها، وإياكم ولُحونَ أهلِ الفِسْق والكبائر، فإنه سيجيء أقوامٌ من بعدي يرجّعون القرآن ترجيعَ الغِناء والرّهبانية والنَّوح، لا يُجاوز حَناجِرَهم، مفتونةٌ قلوبُهم

---

(١) سورة المزمّل، الآية ٤.

(٢) لم أجد من أسنده. وانظر «النشر» ١: ٢٠٩.

وقلوبُ مَنْ يُعجِبهم شأنُهم» رواه الإمام مالك والنَّسائي والبيهقي والطَّبَراني[١].

والمرادُ بالقراءة بلحون العرب: القراءةُ التي تأتي حَسَب سَجِيَّة الإنسان وطبيعتِهِ من غير تصنّع ولا تعمّل[٢]، ولا قصدٍ إلى الأنغامِ المستحدَثة والألحانِ التي تَذْهَب بروعة القرآن وجَلاله.

والمرادُ بلحون أهل الفسق والكبائر: القراءةُ التي تراعَى فيها النغماتُ الموسيقية والتطريبُ والتلحين.

وإنما حذّر النبيّ ﷺ من هذه القراءة: لأن الشأنَ فيها أنها تكون ذريعةً إلى التلاعُب بكتاب الله تعالى بالزيادة فيه أو النقص منه، إما بتطويل المدّ فَوْقَ المقدار المقرّر له أو تقصيره عن المقدار المذكور، أو بالمبالغة في الغَنّ، أو النقص فيه، أو بتوليد أَلِفٍ من الفتحة، وياءٍ من الكسرة، وواوٍ من الضمة، إلى غير ذلك مما يترتّب على القراءة بالأنغام والألحان الموسيقية من انحرافٍ عن الجادّة في القراءة، وبُعْدٍ عن الصواب في التلاوة.

---

(١) لم أجده في «الموطأ» برواية يحيى بن يحيى، و «سنن النسائي» ولعلّه في «الكبرىٰ» وهو في «شعب الإيمان» للبيهقي و «المعجم الأوسط» للطبراني، كما في «مجمع الزوائد» ٧:١٦٩. وقال في «نهاية القول المفيد» ص ٨: روى مالك في «مُوطّئه» والنَّسائي في «سننه» عن حذيفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اقرؤا القرآن بِلُحون العرب» زاد الطبراني في «الأوسط» والبيهقي في «شعب الإيمان»: «وأصواتها، وإياكم ولحون أهل الفسق والكبائر» وفي رواية «أهل الفِسْق وأهل الكبائر» وفي رواية للطبراني في «الأوسط» والبيهقي في «شعب الإيمان»: «ولحون أهل الكتابين وأهل الفسق ــ وفي رواية: أهل العِشْق ــ فإنه سيجيء ــ وفي رواية: سيأتي ــ أقوام من بعدي. . . » إلخ. قلت: وهو حديث ضعيف.

(٢) يعني مع مراعاة أحكام التجويد.

ومن أجل ذلك كانت القراءةُ بهذه الألحان مذمومةً ومحرّمةً شرعاً.

فإن قرأ القارىءُ بهذه الأنغام الموسيقية ولكن تحرّى الدقّة في إتقان الحروف، وتجويد الكلمات، وتحسين الأداء، ومُراعاة حُسْن الوقف والابتداء، ولم ينحرف يَمْنة أو يَسْرة عن القواعد التي وضعها علماء القراءة فلا بأسَ بها[١].

هذا، وقد أوردتُ هذا الحديث دليلاً على وجوب تجويد القرآن الكريم تبعاً لبعض الكاتبين من علماء التجويد، ولكن بالتأمل الدقيق، والنظر الفاحص، لا نجد في الحديث ما يدل على هذه الدّعوى، ولا أنه سِيق لإثباتها. إنما سيق الحديث للحثّ على قراءة القرآن على حَسَب السليقة الإنسانية، والطريقة العربية، التي لا تصنّع فيها ولا تعمّل، ولا إسرافَ فيها ولا تقصير. وللتحذير من قِراءة أهل المُجون والأهواء، تلك القراءة التي لا تراعَى فيها حرمة القرآن، ولا تتفق وما له من قدسية وجلال.

ومما ساقه الكاتبون دليلاً على هذه الدعوى أيضاً ــ وجوب التجويد ــ قوله ﷺ: «رُبّ قارىءٍ للقرآن والقرآنُ يَلْعَنُه»[٢].

وهذا الحديث لا يدل على المدّعَى أيضاً، لأن لَعْنَ القرآن للقارىء يحتمل أن يكون لأن القارىءَ أخلّ بقوانين التلاوة، وقَصّر في نظام الأداء. ويحتمل أن يكون لأنه لم يَعْمَل بمقتضاه، ولم يقف عند حدوده. ومع قيام

---

(١) وقد تناول هذا الموضوع بتوسع فضيلة المقرىء الشيخ أيمن سويد في كتابه «البيان لحكم قراءة القرآن بالألحان» فانظره لزاماً. بل المصنف الشيخ الحصري نفسُه بحث هذا الموضوع بتوسّع في كتابه «مع القرآن الكريم» ص ٩٧ ــ ١٣١.

(٢) ليس بحديث.

هذا الاحتمال لا يدل الحديث على المدّعَى، لأن من القواعد المقررة: «أن الدليل إذا طَرَقه الاحتمالُ سقط به الاستدلال».

وأما الإجماع: فقد أجمعتْ الأمة من عهد نزول القرآن إلى وقتنا هذا على وجوب قراءة القرآن قراءةً مجوّدة سليمة من التحريف والتصحيف، بريئةً من الزيادة والنقص، مُراعىً فيها ما يجب مراعاتُه في القراءة من القواعد والأحكام، لا خلاف بين المسلمين في كل عصر.

وإذا ثبت أن التجويدَ العمليَّ واجبٌ محتَّم على كل مكلَّف ذكراً كان أم أنثى: ثبتَ أن من يقرأ القرآن غير مجوَّد يكون عاصياً آثماً يستحق العقاب على قراءته يومَ القيامة. وسأزيدك بياناً في هذا المقام عند الكلام على اللَّحْنِ وقسميه إن شاء الله تعالى[١].

ومما يجب التنبهُ له أن التجويد العَمَليّ لا يمكن أن يُؤخذَ من المصحف مهما بلغ من الضبط والإجادة، ولا يمكن أن يُتعلّم من الكتب مهما بلغت من البيان والإيضاح، **وإنما طريقُه التلقّي، والمشافهة، والتلقين، والسماع**، والأخذُ من أفواه الشيوخ المَهَرة المتقِنين لألفاظ القرآن، المُحْكِمين لأدائه، الضابطين لحروفه وكلماته، لأن من الأحكام القرآنية ما لا يُحكِمه إلاَّ المشافهةُ والتوقيفُ، ولا يَضْبِطُه إلاَّ السماع والتلقين، ولا يُجيده إلاَّ الأخذُ من أفواه العارفين.

وذلك مثلُ: الرَّوْمِ، والاختلاس، والإشمام، والإخفاء، والإدغام، وتسهيل الهمز، ومقادير المدّ، والغَنّ، والإمالة بقسميها، والتفخيم،

---

(١) ص ٢٤ وما بعدها، وانظر خلاصة رأي المؤلّف ص ٤١ ــ ٤٤.

والترقيق[١]، وما إلى ذلك من الأحكام الدقيقة التي يتوقّف ضبطُها على المشافهة والسَّماع.

قال العلماء: إن للأخذ عن الشيوخ طريقين:

الأول: أن يستمعَ التلاميذُ من لفظ الشيخ، بأن يقرأ الشيخُ أمام التلميذ وهو يسمع. وهذه طريقة المتقدّمين.

الثاني: أن يقرأ التلميذ بين يدي الشيخ وهو يسمع. وهذه طريقة المتأخرين.

والأفضل الجمعُ بين الطريقين[٢]، فإن لم يتسع الوقتُ لهما، أو كان هناك مانع من الجمع بينهما فليقتصر على الثانية، لأنها أعظم أثراً وأجلّ فائدة في تقويم لِسان الطالب وتمرينه على القراءة السليمة ــ مِن الأولى.

واعلم أن أعظمَ دليل وأجلَّ برهان على أن التجويد العَمَليَّ فرضٌ عينيّ على المكلَّفين من الذكور والإناث: **أن الله عز وجل أَنزل القرآن الكريم من اللَّوح المحفوظ إلى جِبْريل عليه السلام على هذه الكيفية من التحرير والتجويد، وأنّ جبريل علّم النبيَّ ﷺ على هذه الكيفية.**

---

(١) سيأتي التعريف بهذه المصطلحات في مباحث قادمة. فتعريف الروم ص ٢٣٣، والاختلاس ص ١٢٧ تعليقاً، والإشمام ص ٢٣٤، والإخفاء ص ١٦٦، والإدغام ص ١٦٥، وتسهيل الهمز ص ٣٢٤، والتفخيم والترقيق ص ١٤٧.
وأما الإمالة فمعناها: أن تَنْحوَ بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، من غير قلب خالص ولا إشباع مبالَغ فيه، وتسمى إمالة كبرى وإمالة محضة. وأما الصغرى فهي ما بين الفتح والإمالة المحضة.

(٢) أي بين طريقة المتقدِّمين وهي (التَّلْقين) وبين طريقة المتأخِّرين وهي (العَرْض) فيقرأ الشيخ والتلميذ منصت يستمع لقراءته وأدائه، ثم يعيد التلميذ على الشيخ ما قرأه.

ثم تلقاه الصحابة عن رسول الله عليه الصلاة والسلام، وتلقّاه التابعون عن الصحابة، وتلقّاه أئمة القراء عن التابعين وبعضُهم عن الصحابة.

ثم تلقاه عن الأئمة القراء أممٌ وطوائفُ لا يأتي عليهم العدّ ويتجاوزهم الحَصْرُ جِيلاً بعد جِيل، وقَبيلاً إثر قَبيل، في جميع الأمصار والعُصُور، حتى وصل إلينا بهذه الصفة، بطريق التواتر الذي يفيد القطعَ واليقين.

فليس لأحد ــ كائناً مَنْ كان ــ أن يَحِيد عن هذه الكيفية قِيْدَ أُنْمُلة، ولا أن يتحوّلَ عنها يَمنة أو يَسرة، فمن رغب عنها ومال إلى غيرها فهو معتدٍ أثيم.

• • •

اللَّحْنُ

لِلّحن في اللغة العربية معانٍ متعددة[١]، والمقصودُ به هنا: الميلُ عن الجادّة في القراءة، والانحرافُ عن الصواب فيها.

وهو نوعان: جليّ وخفي، ولكل واحد منهما تعريفٌ يخصّه، وحقيقة ينفرد بها عن الآخر.

النوع الأولُ: اللَّحْن الجَليّ، وهو خطأ يَطرأ على الألفاظ فيُخِلّ بموازين القراءة، ومقاييسِ التلاوة، وقوانينِ اللغة والإِعراب، سواء ترتب عليه إخلال بالمعنى أمْ لا.

وهذا النوع من اللَّحْن قد يكون في بِنية الكلمة وحروفها التي تتركب منها، بأن يُبدل القارىءُ منها حرفاً بآخر، فيُبدل الطاءَ ضاداً، والذالَ زاياً، والثاءَ سيناً، ونحو ذلك.

وقد يكون في حركات الكلمة، سواء كان ذلك في أولها أم وسطِها أم آخِرها، فيجعلُ الفتحةَ كسرة، أو الضمةَ فتحة، أو إحدى هذه الحركاتِ

---

(١) فمن معانيه في اللغة، اللَّحْنُ: الصوت الموزون، ولَحَن له: قال له قولاً يفهمه عنه ويخفى على غيره. ولَحَن إليه: مال. ولَحِن: فَطِنَ لحُجّته. ولَحْنُ القولِ: فحواه ومعناه. القاموس (لحن) ١٥٨٧.

سكوناً أو نحو ذلك، سواء ترتّب على هذا الخطأ تغيّر في المعنى كفتح التاء الثانية في «تَرَكْتُ» من قوله تعالى: ﴿لعلّي أعملُ صالحاً فيما تَرَكْتُ﴾ في سورة المؤمنين.

أم لم يترتب عليه تغيّر في المعنى كضمّ الهاء في قوله تعالى: ﴿إن اللَّهَ على كلّ شيءٍ قَدِير﴾.

وهذا النوع من اللَّحْن حرامٌ شرعاً باتفاق المسلمين، معاقَب عليه فاعلُه إن تعمده. فإن فعله ناسياً أو جاهلاً فلا حرمة.

وسُمّي هذا النوع جليّاً لجلائه وظهوره وعدم خفائه على أحدٍ، سواء كان من القراء أم مِن غيرهم[1].

النوع الثاني: اللَّحْن الخَفِيّ، وهو خطأ يَعْرِض للألفاظ فيُخِل بقواعد التجويد ولكن لا يُخلّ باللغة، ولا بالإعراب، ولا بالمعنى.

وذلك كإظهار ما يجب إدغامُه أو إخفاؤه، وترقيقِ ما يجب تفخيمُه وبالعكس، ومدّ ما يتعين قَصْره وبالعكس، وكالوقفِ على الكلمة المتحركِ آخرُها: بالحركة الكاملة من غير رَوْم، إلى غير ذلك من الأخطاء التي تتنافَى

---

(١) صور اللَّحْن الجَليّ سبعة، وهي:

١ ــ إبدال حرف بحرف.

٢ ــ إسكان المتحرّك.

٣ ــ تحريك الساكن.

٤ ــ إشباع الحركة بحيث يتولد منها حرف مد.

٥ ــ حذف أحرف المدّ.

٦ ــ تخفيف المشدَّد.

٧ ــ تشديد المخفَّف.

والقواعد التي دَوّنها علماءُ القراءة، وضَبَطها أئمة الأداء.

وسُمّي هذا النوع خَفِياً لأنه لا يدركه إلاَّ القراء.

وقد حَكَمَ مُلاّ علي قارىء[١] في شرحه[٢] على «الجَزَرية» على هذا النوع بقوله: «ولا شك أن هذا النوع مما ليس بفرض عَينٍ يترتّب عليه العقاب الشديد، وإنما فيه خوفُ العتاب والتهديد» انتهى[٣].

وقال البِرْكَوي[٤] في شرحه على «الدُّر اليتيم»[٥]: «تَحْرُم هذه التغييراتُ جميعها، لأنها ــ وإن كانت لا تُخِلّ بالمعنى ــ تُخِلّ باللفظ، وتؤدي إلى فساد رَونَقِه، وذهاب حُسنه وطَلاوته» انتهى. وسيأتي لذلك مزيدُ بيان إن شاء الله.

● ● ●

---

(١) هو علي بن سلطان محمد، نور الدين الهَرَوي القارىء، فقيه من صدور العلماء في عصره، سكن مكة وتوفي بها، وله تصانيف كثيرة منها: «شرح الشمائل» و «شرح الشفا» و «تفسير القرآن» و «شرح مشكاة المصابيح» و «شرح الجزرية» و «شرح الأربعين النووية» و «فتح باب العناية» في الفقه وغيرها. وتوفي سنة ١٠١٤. من «الأعلام» ٥: ١٢.

(٢) اسمه: «المنح الفكريّة في شرح الجزريّة».

(٣) ص ١٩.

(٤) هو محمد بن بير علي بن إسكندر البِرْكِلي الرومي، محيـي الدين، عالم بالعربية وله اشتغال بالفرائض والتجويد. كان مدرّساً في قصبة بركي، فنسب إليها. ومن مصنفاته «امتحان الأذكياء» في النحو و «المقصود» في الصرف و «دامغة المبتدعين» في الردّ على الملحدين و «الدر اليتيم» في التجويد وغيرها. وولادته سنة ٩٢٩ ووفاته سنة ٩٨١ رحمه الله تعالى. انظر «الأعلام» ٦: ٦١.

(٥) انظر «نهاية القول المفيد» ص ٢٤.

تقسيم الواجب
في علم التجويد

ينقسم الواجبُ في علم التجويد إلى قسمين: واجبٌ شَرْعي، وواجبٌ صِناعي.

القسم الأول: الواجبُ الشرعي، وعَرّفه علماءُ أصول الفقه بأنه: ما يُثاب المكلَّف على فعله ويعاقَب على تركه.

والمراد به هنا: المحافظةُ على جَوْهر الكلمات القرآنية وحروفِها التي تتكون منها بِنْيَتُها، وعلى حركتها وسكونها، وشدّاتها ومدّاتها إلى غير ذلك من الأمور التي يُعَدّ تركُها من اللحْن الجَليّ.

فمن أدّى هذه الأمور على وجهها فقد استحق الأجر والمثوبة، لقيامه بأداء واجب شرعي، ومَنْ تركها أو تهاون في أدائها فهو آثم مستحِقّ للعقاب لتركه الواجبَ الشرعي أو تهاونِهِ فيه.

القسم الثاني: الواجب الصِّناعي، وهو ما يحسُن فعلُه ويقبُح عند علماء التجويد تركُه، كإظهار ما حقّه الإظهار، وإدغام ما حكمه الإدغام، وإخفاء ما يجب إخفاؤه، وتفخيم ما يجب تفخيمه، وترقيق ما يلزم ترقيقه، ومدّ

ما يتعين مدّه، وقَصْر ما يتعين قَصْره، إلى آخِر ما وضعه علماء التجويد من قواعد، وما اصطلح عليه أهلُ الأداء من أصول.

فمَنْ راعَى هذه القواعد في قراءته فقد أحسن وأجادَ، واستحق من علماء الفن الثناءَ الحسن، والذكرَ الجميل، وصار قُدوة طيبة، ومَثَلاً يُحتَذَى في جودة القراءة، وحُسْن الأداء، ومَنْ أهمل هذه القواعد أو قَصّر في أدائها، استحقّ من علماء هذا الفن التأنيبَ والتعنيفَ، والتقريعَ والتعزير.

وهذا مذهبُ المتأخرين من أهل الأداء، وما نقلناه من مُلّا علي قارىء في «شرح الجزرية» آنِفاً من الحكم بأن مراعاة هذه القواعد ليست بفرض عَين يترتّب عليه العقاب الشديد، وإنما فيه خوف العتاب والتهديد: يُلائم مذهب المتأخرين.

وذهب المتقدمون من الصدر الأول والسلفُ الراشد إلى أن مراعاة هذه القواعد من الواجب الشرعي الذي يُثاب فاعله ويعاقَب تاركه، وما نقلناه عن «الدر اليتيم» من قوله: وتَحْرُم هذه التغييرات جميعُها... إلى آخر ما نقلناه عنه يلائم مذهب المتقدمين.

وممن جنح من المتأخرين إلى مذهب المتقدمين الشيخُ العلامة ناصرُ الدين الطَّبْلاوي[1] ....

(١) هو محمد بن سالم الطبلاوي، ناصر الدين، من علماء الشافعية بمصر. عاش نحو مئة سنة، وانفرد بإقراء العلوم الشرعية وآلاتها حفظاً. ولم يكن في مصر أحفظ لهذه العلوم منه. له «شرحان» على «البهجة الوردية» في الفقه، و «بداية القاري في ختم البخاري» وغيرهما. توفي سنة ٩٦٦ رحمه الله تعالى. من «الأعلام» ٦ : ١٣٤.

فقد نقل عنه صاحب «نهاية القول المفيد»[١] أنه وُجّه إليه هذا السؤال: «هَل يجب إدغامُ النون الساكنة والتنوين عند حروف الإدغام، وإظهارُهما عند حروف الإظهار، وإخفاؤهما عند حروف الإخفاء، وقَلْبُهما عند حرف الإقلاب أم لا؟ وإذا كان واجباً فهل يجب على مؤدِّب الأطفال تعليمُهم ذلك؟ وهل المدّ اللازم والمتصل كذلك؟

وإذا قلتم بالوجوب في جميع ذلك فهل هو شرعي يُثاب فاعله ويأثَم تاركُه ويكون تركه لَحْناً؟ أو صِناعي فلا ثوابَ لفاعله ولا إثم على تاركه، ولا يكون تركه لَحْناً؟ وماذا يترتب على ترك ذلك؟

وإذا أنكر شخص وجوبَه فهل هو مصيبٌ أو مخطىء؟ وماذا يترتب عليه في إنكار ذلك؟ أفتُونا أثابكم الله» هذا هو السؤال.

فأجاب بقوله: «الحمد لله الهادي للصواب: نقول بالوجوب في جميع ذلك، مِنْ أحكام النون والتنوين، والمدّ اللازم والمتصل، ولم يَرِدْ عن أحد من الأئمة أنه خالفَ فيه، وإنما تفاوتت مراتبهم في المدّ المتصل مع اتفاقهم على أنه لا يجوز قصره كقَصْر المنفصِل في وجه من الوجوه.

وقد أجمع الفقهاء والأصوليون على أنه لا تجوز القراءة بالشاذّ مع وروده في الجملة، فما بالك بقراءة ما لم يرد أصلاً.

وقد نص الفقهاء[٢] على أنه إذا ترك شدّة من الفاتحة كشدّة «الرَّحمن»

---

(١) ص ٢٤ و ٢٥.

(٢) هم الشافعيّة.

منها بأن سَكّن اللام وأتى بها ظاهرةً فلا تصحّ صلاته، ويلزم من عدم الصحة التحريمُ، لأن كل ما أبطل الصلاةَ حَرُمَ تعاطيه ولا عكس.

وقد قال ابن الجَزَري في «التمهيد»[(١)]: ما قُرِىء به وكان متواتراً فجائز، وإن اختلف لفظه، وما كان شاذّاً فحرام تعاطيه، وما خالف ذلك فكذلك، ويكفر متعمّده.

فإذا تقرر ذلك فترك ما ذُكر ممتنع بالشرع وليس للقياس فيه مَدْخَل، بل محض اتباع، فيجب على كل عاقل له ديانة أن يتلقاها بالقَبول عن الأئمة المعتبَرين، ويرجع إليهم في كيفية أدائه، لأن كلَّ فن إنما يؤخذ عن أهله، فاعتَن به ولا تأخذه بالظنّ، ولا تنقلْه عن غير أهله.

ويجب على المعلّم للقرآن من فقيه الأولاد[(٢)] وغيره أن يعلّم تلك

---

(١) انظر «نهاية القول المفيد» ص ٢٥. ولم أجد هذا النص في «التمهيد». لكن قال ابن الجزري في «منجد المقرئين» ١٥ ـــ ١٧: «كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة المقطوع بها. أما القراءة الصحيحة فهي على قسمين:
(الأول): ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم. وهذا على ضربين، ضرب استفاض نقله وتلقاه الأئمة بالقبول، فهذا يلحق بالقراءة المتواترة، وإن لم يبلغ مبلغها، وضرب لم تتلقه الأمة بالقبول ولم يستفض، فالذي يظهر جواز القراءة به والصلاة به.
(الثاني) من القراءة الصحيحة: ما وافق العربية وصح سنده وخالف الرسم، فهذه تسمى القراءة الشاذة، لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها. وأما ما وافق المعنى والرسم أو أحدهما، من غير نقلٍ، فلا تسمى شاذة، بل مكذوبة يكفَّر متعمِّدها».

(٢) هو المعلِّم الذي يحفِّظ القرآن. وإطلاق لفظ (الفقيه) عليه من اصطلاحات القدماء، وهو مستعمل الآن في بعض القرىٰ.

الأحكام وغيرها مما اجتمعت القراء على تلقّيه بالقَبول، **لأن كل ما اجتمعت عليه القرّاء حَرُمَتْ مخالفته.**

ومن أنكر ذلك ـ أي: مما تقدم كله ـ فهو مخطىء آثِم يجب عليه الرجوع عن هذا الاعتقاد. ﴿والله يقول الحقَّ وهو يَهدي السَّبيل﴾ ». انتهى جواب الناصر الطبلاوي.

والخلاصة: أن المحافظة على جوهر اللفظ القرآني، ومراعاةَ شكله من ضم، أو فتح، أو كسر، أو سكون، أو تشديد، أو تخفيف إلى غير ذلك. أقول: إن ذلك ونحوَه واجبٌ شرعي يُثاب عليه فاعله، وإن الإخلال بأية ناحية من هذه النواحي خطأ ظاهر، ولَحْن جلي يأثَم فاعله، ويعاقَب عليه.

وهذا بإجماع المسلمين من سَلَف الأمة وخَلَفها، لم يخالف منهم أحد في جميع الأعصار والأمصار.

وأما المحافظة على ما وضعه أئمة القرآن من أصول وقواعد، وتطبيق هذه القواعد في القراءة بإظهار المظهر، وإدغام المدغم، وإخفاء المُخْفَى، وقَصْر المقصور، ومدّ الممدود، وتفخيم المفخّم، وترقيق المرقّق إلى آخِر ما دوّنوه ـ فقد وقع فيه خلاف بين المتقدمين والمتأخرين.

فالمتقدمون يرون أن المحافظة على هذه القواعد وتطبيقها في القراءة واجبٌ شرعي أيضاً ـ كالمحافظة على جوهر اللفظ وشكله ـ يثاب عليه فاعله، وأن الإخلال بها من اللحْن الجلي والخطأ البيّن الذي يُذمّ فاعله ويعاقَب عليه.

فليس بين القِسْمين فرق في الحكم، بل الحكم في كل منهما واحد وهو الوجوب الشرعي، فالمحافظة على جوهر اللفظ وشكله واجب شرعي، والمحافظة على القواعد التجويدية وتطبيقها في القراءة واجب شرعي أيضاً، وليس عند المتقدمين ما يسمّى واجباً صناعياً، ولعلك تذكر أن الإمامين البِرْكَوي والطَّبْلاوي مع المتقدمين في مذهبهم[١].

وأما المتأخرون فيرون أن المحافظة على هذه القواعد وتطبيقها في التلاوة واجبٌ صِناعي يحسن فعله، ويقبُح تركه، ولكن لا يستحقّ تاركه شيئاً من العِقاب الأخروي.

وأن الإخلال بهذه القواعد لَحْن خفي لأنه يختصّ به القراء، ولا يدركه غيرهم، وممن جَنَح إلى هذا المذهب من المتأخرين الشيخ مُلاّ علي القاريء. وقد نقلنا لك عبارتَه في «شرح الجزرية»[٢].

والحق الذي لا معدل عنه، ولا يجوز الأخذ بخلافه إنما هو مذهب المتقدمين، ذلك أن هذه الكيفيات التي يُقرأ بها كتابُ الله تعالى قد حُفِظت من قراءة رسول الله ﷺ، وقراءةِ الصحابة والتابعين وأتباعهم، والأئمة القراء فمن بعدهم إلى أن وصلت إلينا بطريق التواتر، فهذه الكيفيات متواتِرة.

وقد قلنا في مبحثٍ سابقٍ[٣]: إن أعظم دليل على أنّ التجويد العَمَلي فرض عين على جميع المكلَّفين: أن الله تعالى أنزل القرآن إلى جبريل على

---

(١) انظر ما سبق ص ٣٦ و ٣٨.

(٢) ص ١٩ منه.

(٣) ص ٣٢.

هذه الكيفية، وأن جبريلَ علّمه النبـيَّ ﷺ على هذه الكيفية، ثم تلقاه الصحابة عن الرسول، وتلقاه التابعون عن الصحابة، ثم تلقاه الأئمة القراء، ثم تلقاه عن الأئمة أمم وطوائفَ جِيلاً بعد جِيل، حتى وصل إلينا بهذه الصفة بطريق التواتر الذي يفيد القطع واليقين. . . إلى آخر ما قلنا هناك.

وإذا كانت هذه الكيفيات متواترةً كان العملُ بها والمحافظةُ عليها ومراعاتُها في التلاوة واجباً شرعياً، وكان الإخلال بها والتهاونُ في أدائها محرّماً شرعاً يأثم فاعله، ويعاقب عليه يوم القيامة.

ورأيـي: أن اللّحْنَ الخَفيَّ إنما هو: عدمُ إحكام التلاوة، وترك الإتيان بها في أدقّ صُوَرها وأروع مظاهرها، وذلك بأن يُنقِص القارىء الغنة عن المقدار المقرر لها وهو حركتان، فيأتيَ بها حركتين إلاَّ رُبعاً مثلاً أو أقلّ من الربع، أو يزيدَها عن المقدار فيجعلها حركتين ورُبْعاً أو أدنى من الرّبع، أو يجعلَ المدّ اللازم خمسَ حركات ونصف حركة، أو ثلاثةَ أرباع حركة، أو يجعله ست حركات ورُبع حركة أو نصف حركة، فينقصه عن المقدار المقرر له، أو يزيده عليه، ومثل ذلك يقال في باقي المدود مِن: المتصل، والمنفَصِل، والعارض للسّكون.

وبأن يفاوتَ بين المدود المتصلة والمنفصلة مثلاً، فيقرأ بعضها بخمس حركات مثلاً وينقص بعضها عن هذا المقدار ولو قليلاً، أو يزيد بعضها عليه ولو قليلاً، وبأن يقفَ على بعض الكلمات بالرَّوم، ثم يقف على نظيرتها بالسّكون المحْضِ أو الإشمام.

وبأن يبالغ في تفخيم الحروف المفخّمة فيزيد عن الحدّ المطلوب، وبأن يبالغ في ترقيق الألف المسبوقِ بحرف استفال حتى يُظنّ أنها ممالة، وبأن يبالغ في تحقيق الهمز المسبوق بحروف مدّ حتى يُتوهّم أنه مشدّد.

وبأن يَنْطِق بالحرف المضموم دون أن يَضُمّ شفتيه، وبالمفتوح من غير أن يفتح فمه، وبالمكسور دون أن يَخْفِضه. إلى غير ذلك من الأمور التي لا يتنبه لها إلاَّ المهرة الحُذّاق في التجويد عِلماً وعَملاً.

فاللّحْن الخفي: عبارة عن ارتكاب هذه الأمور أو بعضِها أو ما يشبهها.

وارتكابها لا يُخِلّ بالقراءة الصحيحة، ولا يَقْدَح في ضبط التلاوة وحسنها، وإنما يُخل بكمال الضبط ونهاية الحسن، والبلوغ بالقراءة إلى أسمى مراتب الإحسان والإتقان، وعلى هذا لا يكون ارتكاب هذه الأشياء محرّماً، ولا مكروهاً، بل يكون خلافُ الأولى والأفضل والأكمل والله تعالى أعلم.

• • •

الـحُـروف

الحُروف جمع حَرْف، وهو لغة: الطَّرَفُ في أي شيء. يقال: هذا حَرْفُ كذا ـ أي طَرَفُهُ.

واصطلاحاً: الصوتُ المعتَمِد على مَخْرَج محقَّق أو مقدَّر.

والمحقَّق: ما كان له اعتماد على جُزء معين من أجزاء الحَلْق، واللّسانِ، والشفتَين. وهي حروف الحَلْق، واللسان، والشفتين(١).

والمقدَّر: ما لم يكن له اعتماد على شيء من ذلك. وهي حروفُ الجوف الثلاثة ـ وسيأتي بيانُها ـ فإنها لم تعتمد على أجزاء الفم بحيث تنقطع في جزءٍ معيّن من أجزائه، بل هي قائمة بهواء الفم، ولذلك تقبل النقصَ والزيادة. وسيأتي لها مزيدُ بيان عند الكلام على مخارج الحروف(٢).

والحُروف ـ والمراد بها العربية ـ قسمان: أصلية، وفرعية.

فالأصلية: هي التسعة والعشرون حرفاً المعروفةُ.

وأما الفرعية: فهي التي تَخْرُج من مخرجَينِ، وتتردّد بين حَرفينِ.

---

(١) وكذلك الخيشوم فهو مخرج محقَّق لصفة الغنة، كما في ص ٧٨.

(٢) انظر ص ٥٤.

وقال الدَّماميني[١]: حقيقة التفرّع «امتزاجُ مخرجَين كلٌّ منهما خالصٌ في موضعه» انتهى.

وقال بعضهم: الحروف المتفرّعة: هي التي مَخْرَجُها ما بين مَخْرَجين من مخارج الحروف الأصلية. انتهى.

وفي «الرِّعاية» لمكي بن أبي طالبٍ[٢]: «ومخرجُ كل حرف من هذه الأحرف متوسط بين مخرجَيْ الحرفين اللذين اشتركا فيه». انتهى.

وقد ورد من الأحرف الفرعية في القرآن الكريم سبعةُ أحرف:

الأول: الهمزة المسهَّلة، وهي التي تتردد بين الهمزة وبين الحرف المجانِس لحركتها، فتكون بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة، وبين الهمزة والواو إن كانت مضمومة.

فالمفتوحة تَوَلّدت من الهمزة الخالصة والألف، والمكسورة تولّدت من الهمزة الخالصة والياء، والمضمومة تولّدت من الهمزة الخالصة والواو. والهمزة المسهّلة في جميع صورها فرع عن الهمزة

---

(١) سيأتي التعريف به ص ٩٩.

(٢) ص ١١١. ومكي هو ابن أبي طالب بن حَيُّوس بن محمد بن مختار، أبو محمد القيسيّ القَيرواني، ثم الأندلسي القرطبي، الإمام العلامة المحقق. ولد بالقيروان سنة ٣٥٥ وتلقى العلم، ودخل مصر وهو ابن ثلاث عشرة سنة، فتلقى بها علم القراءات وغيرها. ثم رجع إلى القيروان وأقرأ الناس مدّة. ثم استقر بقرطبة يُقرىء في جامعها، ويخطب. وكان متبحراً في علوم اللغة وعلوم القرآن.
وصنف التصانيف الباهرة التي زادت على الثمانين، ومن أشهرها «التبصرة في القراءات» و «الرعاية في تجويد القراءة» و «مشكل إعراب القرآن» و «الكشف عن علل القراءات» وغيرها.
مات سنة ٤٣٧ رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ٢: ٣٠٩.

المحقّقة[١].

الثاني: الصادُ المُشَمَّةُ صوتَ الزاي، أي التي يُخالط لفظُها لفظ الزاي. نحو: ﴿الصّراط، وأصدق﴾ في قراءة حمزة وغيره، وهي فرع من الصاد الخالصة وعن الزاي[٢].

الثالث: الياء المُشَمَّة صوتَ الواو[٣]. في مثل: ﴿قيل، غِيضَ﴾ في قراءة الكسائي وغيره[٤]، والإشمامُ فرع عن الحركة الخالصة.

الرابع: الألف الممالة، سواء كانت إمالتها كُبرى أم صغرى.

وهي ألف بين الألف والياء، فليست ألفاً خالصة، ولا ياء خالصة، وإنما هي ألف قريبة من لفظ الياء، فهي متولّدة من الألف المحضة والياء المحضة.

والألف في الإمالة الكبرى قريبةٌ من الياء، وفي الصغرى قريبةٌ من الألف الأصلية. وعلى كلٍّ فالألف الممالة فرع عن الألف الأصلية غيرِ الممالة[٥].

الخامس: الألف المفخَّمة التابعةُ لحرف مفخَّم قبلها، وذلك في الألف التي بعد اللام المفخّمة في لفظ الجلالة، وفي الألفات التي يُفخِّم ورشٌ

---

(١) لم يسهِّل حفصٌ إلاّ الهمزة الثانية من (ءَأَعجميّ) في سورة فصلت (٤٤) كما سيأتي ص ٣٢٦.

(٢) إلاّ أن صوت الصاد أغلبُ.

(٣) سيأتي بيان معنى هذا الإشمام ص ٢٣٤.

(٤) وهو هشام.

(٥) أمال حفص الراء والألف في ﴿مَجْرٰيها﴾ في سورة هود (٤١) إمالة كبرىٰ، فحسب.

الحرفَ الذي قبلَها[١] نحو: ﴿الصَّلاة، بظَلاَّمٍ﴾ فهذه الألف تكون بين الواو والألف الأصلية، وهي فرع عن الألف الأصلية.

السادس: اللام المفخَّمة، وذلك في لفظ الجلالة بعد فتحة أو ضَمّة. وفي اللامات التي ثبت عن وَرْش تفخيمُها مثل: ﴿ظَلَم، مَطْلَع، يَصْلَوْنَها﴾. وهذه اللام المفخمة فرع عن المرقّقة.

السابع: النون الساكنة والتنوين في حال إخفائهما، أو إدغامهما بغنة، وكلّ من الإخفاء والإدغام فرعُ الإظهار. والله تعالى أعلم[٢].

● ● ●

---

(١) الأحسن أن يقال: وفي الألفات الواقعة بعد اللامات التي يغلِّظها ورش.

(٢) تعريف الحروف الفرعية غير منطبق على اللام المفخَّمة والنون الساكنة والتنوين، لأنها لا تتردَّد بين حرفين أو مخرجين أصليَّين، فتأمَّل، وراجع «نهاية القول المفيد» ص ٣٠.

مـخـارج الـحُـروف

المَخَارج جمعُ مَخْرَج، وهو في اللغة: اسمٌ لمكان خروج الشيء، أيّاً كان ذلك الشيء، واصطلاحاً: المكانُ الذي يخرج منه الحرف، ويَبْرُزُ، ويتميّز عن غيره.

وقيل: هو الحيّز المولِّد للحرف بواسطة انحباس الصوت فيه، تحقيقاً أو تقديراً، فحيث انحبس الصوتُ بالفعل فهو المحقَّق، وحيث أمكن انقطاع الصوت عنده فهو المقدّر.

والسبيل الوحيد لمعرفة مَخْرَج أي حرف[1] هو: إدخالُ حرف متحرك عليه بأية حركة، سواء كان هذا الحرف همزةً أم غيرها، مع تسكين هذا الحرف الذي يُراد معرفة مخرجه أو تشديدِهِ، ومع ملاحظة صفاته الذاتية والعرضية، ثم الإصغاءُ إليه حال النطق به، فحيث انقطع الصوت فهو مخرجه، وهذا بالنسبة لجميع حروف الهجاء ما عدا حروف المدّ واللِّين.

---

(١) وكذا معرفة صفاته، كما نصّ عليه العلامة المالَقِي في «الدر النثير» ٢: ١٨.
وليس المراد بهذا أن يجتهد كل قارىء في تحديد المخارج حسبما يهديه إليه نُطْقه، بل المراد أن يختبر القارىء مخارجه، بتطبيق ما قاله العلماء في مخارج الحروف وصفاتها، فإن طابق نطقُه كلامَ علماء التجويد فهو حَسَن، وإلاّ فليأخذ نفسه بالرياضة حتى تستقيم المخارج.

أما هي[١] فطريق معرفة مخرجها: إدخال حرفٍ مفتوح على الألف، وحرفٍ مكسور على الياء، وحرفٍ مضموم على الواو، ثم الإصغاء إلى هذه الحروف، فحينئذٍ يتبين مخرجها، وسيأتي لذلك مزيدُ إيضاح إن شاء الله تعالى.

وجميع حروف الهجاء مخارجها محقَّقة، لانقطاع الصوت عند حروفها، واعتمادها على أجزاء الحَلْق واللسان والشفتين، إلاَّ حروفَ المدّ الثلاثة فمخرجها مقدّر، لعدم انقطاع الصوت عند خروجها، وعدم اعتمادها على جزء من أجزاء الحَلْق واللسان والشفتين، بل يمتدّ الصوت بها في لِين وعدم كُلفة، ثم ينتهي في الهواء. ولذلك سُمّيت حروفَ المدّ واللِّين، كما سُمّيت الحروفَ الهوائية.

ولما كانت مادّة الحرف هي الصوت الذي هو الهواء الخارج من داخل الرّئة متصعّداً إلى الفم: رَتّب العلماءُ مخارج الحروف باعتبار الصوت، فقدّموا في الذكر ما هو أقربُ إلى ما يلي الصَّدر، ثم الذي يليه، وهكذا حتى ينتهي إلى مقدّم الفم، لذلك جعلوا أولها أوّل الحَلْق، وآخِرها أوّل الشفتين، ولم ينظروا إلى قامة الإنسان، وإلاَّ لجعلوا أولها أولَ الشفتين وآخِرها أولَ الحَلْق.

واختلف العلماء في عدد مخارج الحروف على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أنها تسعة وعشرون مخرجاً بعدد حروف الهجاء، لكل حرف مخرجٌ خاص به.

وحجتهم في ذلك: أنه لو لم يكن لكل حرف مخرج خاصّ به يميّزه

---

(١) أي حروف المدّ واللين.

عن الآخر، لاختلطت الحروفُ، ولَمَا تميّز بعضُها من بعض، فكان لكل حرف مخرج خاص به ليتميز عن الآخر، ولا يختلط بغيره.

وهذه الحُجة لا وَزْنَ لها ولا اعتبار، ذلك أن اشتراك بعض الحروف في مخرج واحد لا يَلزم منه اختلاطُها وعدم تميُّز بعضها من بعض، لأن لكل حرف صفاتِهِ الخاصّة التي تميزه عن غيره وتَمنع اختلاطه به. فلا غَضاضةَ في اجتماع بعض الحروف في مَخْرَج واحد، لأن اختلاف الصفات كفيلٌ بتمييز كل حرف عن الآخر[١].

المذهب الثاني: مذهب الأكثرية من النحويين[٢] والقرّاء وعلى رأسهم المحقّق الإمامُ ابنُ الجَزَري، وهو المذهب المختار المعمول به: أنها سبعة عشر مخرجاً، وهي منحصرة في خمسة مخارج كليّة:

---

(١) قال ابن الجزري في «النشر» ١:٢١٤: «كل حرفٍ شارك غيره في مَخْرجٍ فإنه لا يمتاز عن مُشارِكِهِ إلا بالصفات. وكل حرفٍ شارك غيره في صفاته فإنه لا يمتاز عن مُشارِكِهِ إلا بالمخرج».
وقال الإمام مكي بن أبي طالب في «الرعاية» ص ١٥٦: «الحروف تكون من مخرج واحد، وتختلف صفاتها، فيختلف لذلك ما يقع في السمع من كل حرف، وهذا تقارب بين الحروف من جهة المخرج، وتباين في الصفات.
وتكون الحروف من مخرجين، وهي مختلفة الصفات، فهذا غاية التباين، إذ قد اختلفت في المخارج والصفات.
وتكون من مخرجين، متفقة الصفات. فهذا أيضاً تقارب بين الحروف من جهة الصفات، وتباين من جهة المخرج. فافهم هذا، فعليه مدار الحروف كلها».
ثم قال: «ولا تجد أحرفاً من مخرج واحدٍ متفقةَ الصفات البتة، لأن ذلك يوجب اتفاقها في السمع، فلا تفيد فائدة».

(٢) وعلى رأسهم الإمام الخليلُ بن أحمد الفراهيدي، شيخُ سيبويه.

الأول: الجَوف، وهو مخرج واحد.

الثاني: الحَلْق، وفيه ثلاثة مخارج.

الثالث: اللسان، وفيه عشرة مخارج.

الرابع: الشفتان، وفيهما مخرجان.

الخامس: الخَيشُوم، وفيه مخرج واحد.

المذهب الثالث: وهو مذهب سِيبويه[١] وأتباعه: أنها ستة عشر مخرجاً، وتنحصر في أربعة مخارجَ:

الأول: الحَلْقُ بمخارجه الثلاثة.

الثاني: اللسان بمخارجه العَشَرة.

الثالث: الشّفَتان بمخرجيهما.

الرابع: الخَيشوم بمخرجه.

وأسقطوا الجَوفَ. وجعلوا الألف كالهمزة تخرُج من أقصى الحلق[٢]،

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» ٤: ٤٣٣، ٤٣٤، وأخذ بهذا المذهب الإمام مكي بن أبي طالب، والإمام الداني، والإمام الشاطبي في «الحرز». وسيبويه، اسمه: عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، إمام أهل البصرة في النحو، وسيبويه لَقبٌ، ومعناه: رائحة التفاح. وكتابه في النحو «الكتاب» يسمَّى: قرآن النحو. توفي سيبويه غمّاً بعد المناظرة التي جرت بينه وبين الكسائي.
واختلف في تاريخ وفاته فقيل: ٦١ وقيل: ٨٨ وقيل: ٩٤.
انظر «بغية الوعاة» ٢: ٢٢٩.

(٢) قال العلامة علي القارىء في «المنح الفكرية» ص ١١: «معنى جعلِ سيبويه الألفَ من مخرج الهمزة: أن مبدأه مَبْدؤ الحلق، ويمتدّ ويمرّ على جميع هواء الفم. وهذا أيضاً معنى قول مكيّ في «الرعاية» ــ ص ١٢٨ ــ : لكن الألفَ حرفٌ يَهْوِي في الفم، حتى ينقطع مخرجُه في الحَلْق.

=

وجعلوا الياء المدية كغير المدية تخرج من وَسَط اللسان، وجعلوا الواو المدية كغير المدية تخرج من الشفتين.

المذهب الرابع: وهو مذهب الفَرّاء[١] ومَن شايعه[٢]: أنها أربعة عشر مخرجاً بإسقاط مخرج الجَوف، وتوزيعِ حروفه على الحَلْق ووَسَط اللسان والشفتين كمذهب سِيبويه. وجَعْلِ مخرج اللام والنون والراء مخرجاً واحداً كلياً منقسماً إلى ثلاثة مخارجَ جزئية.

وعلى هذا المذهب يكون في الحلق: ثلاثة مخارج كالمذهبين قبله، وفي اللسان: ثمانية، وفي الشفتين: مخرجان، وفي الخَيشوم: مخرج.

وهاك الكلامُ على هذه المخارج تفصيلاً على المذهب المختار وهو مذهب ابنِ الجَزَري[٣].

= فنُسِب في الخروج إلى الحَلْق لأنه آخِر خروجه، إذ لا منافاة بين أن يكون مبدؤه مبدأ الحلق، وانقطاعُ مخرجه في الحلق، لأن المراد: أنه ليس له اعتماد على شيء من أجزاء الفم، بل يبتدىء من الحلق، وينتهي إلى الصوت الناشىء من الحلق.
قال: وعلى هذا، وهو أن يكون مبدؤه الحلق ومنقطع مخرجه في الحلق، يحمل جعلُ الشاطبي وغيره الألفَ حلقياً، وينزَّل قوله مع غيرهم في هذه الحروف، أعني الواو والياء غير المدّية». انتهى.

(١) الفَرَّاء، اسمه: يحيى بن زياد، الكوفي، أمير المؤمنين في النحو، سُمِّي بالفراء لأنه كان يَفْرِي الكلام أي: يشقِّقه، ويفتنّ فيه، ويأتي بالمعاني العجيبة. وكان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي. من أشهر كتبه «معاني القرآن». مات سنة ٢٠٧ رحمه الله تعالى. من «بغية الوعاة» ٢: ٣٣٣ و «الأنساب» ١٠: ١٥٥.

(٢) هم قُطْرُب والجَرْمي وابن دُريد وابن كيسان. كما في «النشر» ١: ١٩٨، ١٩٩.

(٣) الخلاف بين الخليل، وبين سيبويه والفراء، ليس اختلافاً حقيقياً، بل هو مبنيّ على أمرين:
١ ــ ملاحظة مدىٰ اعتماد الصوت على المخرج قوةً وضعفاً، في حروف الجوف.
٢ ــ ملاحظة قُرْب المخارج في (ل، ن، ر).

المَخْرَجُ الأول: الجَوْفُ، وهو في اللغة: الخَلاءُ، وفي الاصطلاح: خَلاءُ الحَلْق والفم.

وتخرج منه حروفُ المدّ الثلاثة، وهي: الألف، ولا تكون إلاَّ ساكنة، ولا يكونُ ما قبلها إلاَّ مفتوحاً، والواو الساكنة المجانِس لها ما قبلَها بأن يكون مضموماً، والياء الساكنة التي يجانسها ما قبلها بأن يكون مَكْسوراً.

فتخرج هذه الحروف الثلاثة من مبدأ النفَس، ثم تمتدّ وتمرّ على خَلاء الفم الداخل فيه من غير تحيّز، وتنتهي بانتهاء الهواء، ولا ترتيبَ بينها، ولا انقسام في مخارجها، لأن ذلك إنما يكون في المخرج المحقّق دون المقدر، لعدم وجود حيز ينتهي إليه، بل ينتهي بانتهاء الصوت.

واعلم أن كل حرف مساوٍ لمخرجه، لا يتجاوزه، ولا يتقاصَرُ عنه، ما عدا حروف المد الثلاثة فإنها دون مخرجها[١]، ولذلك قَبِلَتْ الزيادة على مقدار المدّ الطبيعي.

والألف لا تخرج إلاَّ من الجوف، لأنها لا تكون إلاَّ ساكنة ولا يكونُ ما قبلها إلاَّ مفتوحاً كما تقدم، وأما الواو فلا تخرج من الجَوف إلاَّ إذا كانت ساكنة وكان ما قبلها مضموماً كما سبق. فإن كانت متحركة أو ساكنة وقَبْلها مفتوح فإنها تخرج من الشفتين. وكذلك الياء لا تخرج من الجَوف إلاَّ إذا سكنَتْ وانكسر ما قبلها. فإن تحركت أو سكنت وانفتح ما قبلها فإنها تخرج من وَسَط اللسان.

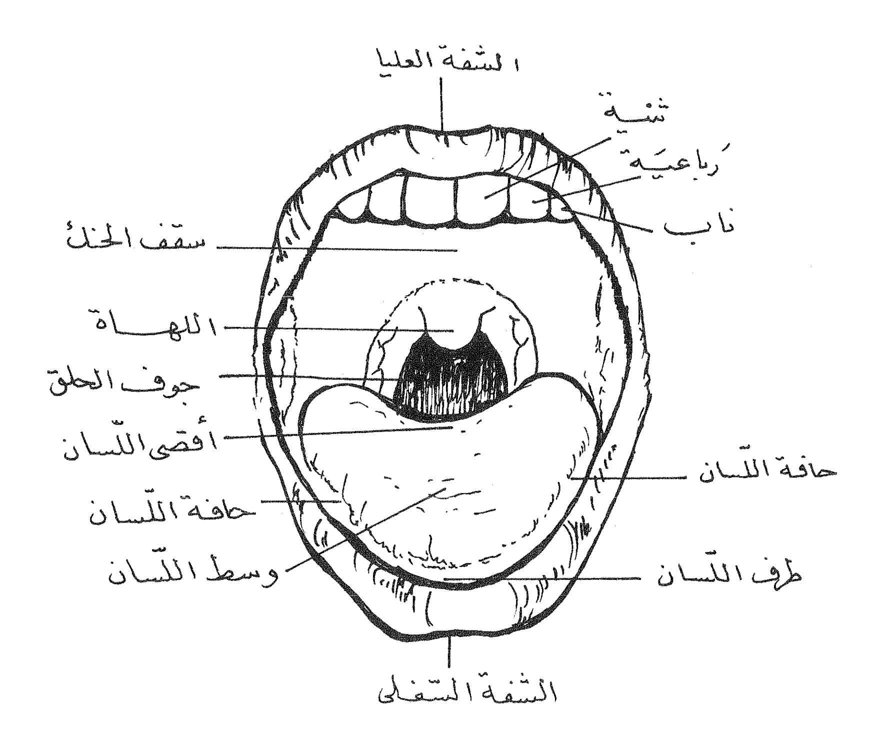
---

(١) أي أن مخرجها وهو الجوف ــ وهو خلاء الفم والحَلْق ــ أوسع منها، وهو ظاهر. ومما ينبغي أن يُعلم أن الألف تخرج من جوف الحَلْق، والياء تخرج من جوف وسط اللسان، والواو تخرج من جوف الشفتين. وهو ظاهر لمن تدبَّره.

فحينئذٍ يكون للألف مخرجٌ واحد مقدر وهو الجوف، ويكون لكل من الواو والياء مخرجان: أحدهما مقدّر وهو الجَوف، وذلك إذا سكن كل منهما وانضمّ ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء. والثاني محقَّق، وذلك إذا كان كل منهما متحركاً أو ساكناً بعد فتح، فيكون مخرج الواو حينئذٍ من الشفتين، والياء من وَسَط اللسان. والله أعلم.

المخرج الثاني: الحَلْقُ، وهو مخرج كُلّي، وفيه ثلاثة مخارجَ جزئية:

شكل رقم (١)
مقطع يوضح بعض أجزاء الفم والحلق واللسان



اقتُبس هذا الشكل من كتاب «حق التلاوة» ص ٢١٤ بتصرف

الأول: أقصى الحلق، أي أبعدُه من الفم [وأقربُه] مما يلي الصَّدر، وتخرج منه الهمزة فالهاء، إلاَّ أن الهمزة أدخَل من الهاء مما يلي الصدر، وتليها الهاء، وقيل: الهمزة والهاء في مرتبة واحدة[1].

الثاني: وَسَط الحلق، وهو ما لاصق الجَوْزَة[2] من أسفلها، وتخرج منه العين فالحاء، غير أن العين أدخلُ من الحاء مما يلي أقصى الحق، وقيل: مخرج الحاء قبل مخرج العين، وقيل: هما سواء.

الثالث: أدنى الحَلْق أي أقربه مما يلي الفم، وتخرج منه الغين فالخاء، غير أن الغين أدخل من الخاء، وقيل: إن مخرج الخاء قبل مخرج الغين.

والحاصل أن الحلق مخرجٌ كلي، وفيه ثلاثة مخارج جزئية، تخرج منها ستة حروف: اثنان من الأقصى، وهما الهمزة فالهاء، واثنان من الوَسَط، وهما العين فالحاء، واثنان من الأدنى، وهما الغين فالخاء.

المخرج الثالث: اللّسان، وهو مخرج كلي، وفيه عشرة مخارج جزئية:

وهذه المخارج العشرة تنحصر في أقصاه، ووَسَطِه، وحافتِه[3]، وطَرَفه.

---

(١) وحكى الأهوازي عن الخليل بن أحمد: أنه جعل حروف أقصى الحلق ثلاثة: الألف والهمزة والهاء، قال الأهوازي في أرجوزته:

وقال أيضاً الخليلُ: الألفُ ... من مخرج الهمزة قد تَتَّصِفُ
إذ كان صوتُها لديها ينصَرِمْ ... فهو مجاز، لا حقيقة رُسِمْ

وأما إسقاط الألف من هذه الأحرف فهو قول سيبويه. انظر: «القصد النافع» للخراز ص ٣٥٦. ووافق الخليلَ مكي في «الرعاية» ص ١٦٠.

(٢) جَوْزة الحَلْق: هو شيء ناتىء كالجَوْزة في مقدَّم العُنُق. وهو ما يُسمِّيه بعض الناس بـ «تفّاحة آدم».

(٣) الحافَةُ: بتخفيف الفاء، وهو جانب الشيء.

أما **أقصاه**، أي أبعدُه من الفم مع قربه من الحلق ففيه مخرجان:

الأول: مخرج القاف، فهي تخرج من أقصى اللسان مما يلي الحلق مع ما يحاذيه من الحَنَك الأعلى[١].

الثاني: مخرج الكاف، فهي تخرج من أقصى اللسان مما يلي الحلق مع ما يحاذيه من الحَنَك الأعلى أيضاً، إلاَّ أن مخرجَهَا أسفلُ من مخرج القاف، قريبٌ من وَسَط اللسان.

فالقاف قريبة من الحلق بعيدة من الفم، والكاف بعيدة من الحلق قريبة من الفم، وإن كان كل منهما يخرج من أقصى اللسان.

ورُبّ قائل يقول: لِمَ جُعل أقصى اللسان مخرجين لحرفين، ولَمْ يُجعل مخرجاً واحداً لحرفين كأقصى الحلق؟.

ويجاب: بأن هناك فرقاً بين أقصى اللسان وأقصى الحلق.

فإن أقصى اللسان فيه طُول، وبين موضِعَيْ القاف والكاف بُعْد، فنظراً لبُعد الموضعين اعتبر كل منهما مخرجاً خاصاً لحرف خاص؛ بخلاف أقصى الحلق ففيه قِصَر، وبين موضِعَيْ الهمزة والهاء قُرْب شديد، فلذلك اعتبر أقصى الحلق مخرجاً واحداً لحرفين[٢].

---

(١) الحَنَك: باطن الفَكّ من داخل الفم من أعلى أو أسفل، والحَنَك الأعلى له طرفان: أمامي وخلفي. فالأمامي ــ وهو الذي يحاذي طرف اللسان ــ فيه صلابة، وهو الذي يسمَّى بغار الحَنَك. انظر ص ٧٥.
والطرف الخلفي ــ وهو المحاذي لأقصى اللسان ــ فيه رَخاوة ومُلُوسة، وينتهي هذا الطرف عند أول الحَلْق.

(٢) انظر «النجوم الطوالع» ص ٢٠٦.

وأما **وَسَط اللسان** فتخرج منه مع ما يُحاذيه من الحَنَك الأعلى الحروفُ الثلاثة على هذا الترتيب: الجيم، فالشين، فالياء. وقدّم بعضهم الشين على الجيم.

والمراد الياءُ غير المدية، وهي المتحركة بالضم، أو الفتح، أو الكسر، أو الساكنة بعد الفتح. أما الياء المدية فهي تخرج من الجَوف كما سبق[١].

وأمّا **حافة اللسان** ففيها مخرجان:

الأول: مخرج الضاد، فهي تخرج من أول إحدى حافَتَيْ اللسان، أي جانبيه، بعد مخرج الياء وقبل مخرج اللام، مستطيلة إلى أول مخرج اللام، مع ما يلي الحافة من الأضراس العليا[٢].

---

(١) ص ٥٤.

(٢) يتوقف فهم مخرج الضاد وما يليه من مخارج اللسان، على معرفة أسماء الأسنان في فم الإنسان، وهي اثنتان وثلاثون سناً. ست عشرة منها في الفك العلوي، وست عشرة منها في الفك السّفلي.

وهي على أربعة أنواع: الثنايا، الرَّباعِيات، الأنياب، الأضراس.

١ ــ فالثنايا، جمع ثَنِيَّة، وهي أربعة أسنان في مقدَّم الفم. اثنتان في الفك العلوي، وتسمّى: الثنايا العليا. واثنتان في الفك السفلي، وتسمى: الثنايا السفلى.

٢ ــ الرَّباعِيَات، جمع رَباعِيَة ــ بفتح الراء وتخفيف الياء ــ وهي أربعة أسنان تلي الثنايا. سنّ واحدة من كل جانب.

٣ ــ الأنياب، جمع ناب. وهي أربعة أسنان تلي الرباعيات. سنّ واحدة من كل جانب.

٤ ــ ثم الأضراس: عشرون سناً. وهي على ثلاثة أنواع:

الأول: الضواحك، جمع ضاحك. وهي أربعة أسنان تلي الأنياب. سنّ واحدة من كل جانب.

الثاني: الطواحن أو الطواحين، جمع طاحِن، وهي اثنتا عشرة سناً. ستة في الفك =

وأول الحافة مما يلي الحلق: ما يحاذي وَسَط اللسان بعد مخرج الياء.
وآخرها: ما يحاذي آخرَ الطواحن من جهة خارج الفم.

وخروج الضاد من الجهة اليسرى أسهلُ وأكثر استعمالاً، ومن اليُمنى أصعبُ وأقل استعمالاً، ومن الجانبين معاً أعزّ وأعسر.

وكان رسول الله ﷺ يُخرجها من الجانبين، وكان عمر بن الخطاب يحاكي رسولَ الله عليه الصلاة والسلام ويُخرجها من الجانبين.

وعلى الجملة فهي أصعبُ الحروف خروجاً وأشدُّها على اللسان[1].

= العلوي، ثلاثة من الجانب الأيمن، وثلاثة من الأيسر. وستة في الفك السفلي، ثلاثة من كل جانب.
الثالث: النواجذ، جمع ناجذ. وهي أربعة أسنان في آخر الفم بعد الطواحن.
ويسمى الناجذ: ضرس العقل وضرس الحِلْم.
والمستعمل في المخارج من هذه الأسنان (١٨) سناً، وهي الستة عشر من الفك العُلْوي، والثنيتان السُّفليان في حروف الصفير (ص، ز، س).
وانظر الشكل التوضيحي رقم (٢) الآتي ص ٦٥.

(١) لما كان حرف الضاد المعجمة من الحروف التي يكثر فيها اللَّحْن، بسبب كون إخراجه عسيراً، لا ينطلق اللسان به إلى بعد رياضة ومران، فقد اهتم العلماء بالتنبيه على مراعاة تصحيح التلفّظ به، والاهتمام بتحقيق مخرجه وتمكين صفاته.
وأكثر ما يبدَّل حرف الضاد بالحروف الآتية: الظاء، الطاء، الدال، اللام، الغين، الذال، وذلك بسبب قرب مخارج هذه الحروف من مخرج الضاد، والاشتراك معه في أكثر الصفات اللازمة.
قال الإمام عَلَم الدين السخاوي في «النونية»:

والضـادُ عـالٍ مستطيـلٌ مُطْبَـقٌ ... جهـرٌ، يَكِـلُّ لـديـه كـلُّ لسـانِ
حـاشـا لسـانٍ بـالفصاحـة قيِّـمٍ ... ذَرِبٍ، لأحكـام الحـروف مُعـانـي
كـم رامَـهُ قـومٌ فمـا أبـدَوْا سِـوَى ... لامٍ مفخَّمـة بـلا عِـرْفـانِ =

. . . .

= وقال الإمام مكي بن أبي طالب في «الرعاية» ص ١٨٥: «والضاد أصعب الحروف تكلُّفاً في المخرج، وأشدّها صعوبة على اللافظ، فمتى لم يتكلَّف القارىء إخراجها على حقِّها، أتى بغير لفظها، وأخلّ بقراءته. ومن تكلَّف ذلك، وتمادى عليه، صار له التجويدُ بلفظها عادةً وطبعاً وسَجِيَّة».

وقال ص ١٨٤: «والضاد يشبَّه لفظها بلفظ الظاء، لأنها من حروف الإطباق، ومن الحروف المستعلية، ومن الحروف المجهورة، ولولا اختلاف المخرجَيْن، وما في الضاد من الاستطالة، لكان لفظُهما واحداً، ولم يختلفا في السَّمْع». ونحو هذا في ص ٢٢٠.

وقال العلامة المحقق ابن الجزري في «التمهيد» ص ١٣٠ و ١٣١: «اعلم أن هذا الحرف ليس من الحروف حرفٌ يعسُر على اللسان غيره، والناس يتفاضلون في النطق به:

فمنهم من يجعله (ظاءاً) مطلقاً ـ لأنه يشارك الظاء في صفاتها كلها، ويزيد عليها بالاستطالة، فلولا الاستطالة واختلاف المخرجين لكانت ظاءاً ـ وهم أكثر الشاميين وبعضُ أهل الشرق...

ومنهم من لا يوصلها إلى مخرجها، بل يخرجها دونه ممزوجةً بالطاء المهملة، لا يقدرون على غير ذلك، وهم أكثر المصريين وبعض أهل المغرب.

ومنهم من يخرجها لاماً مفخَّمة، وهم الزيالع (السودان) ومن ضاهاهم».

وقال أيضاً في «النشر» ١:٢١٩: «والضاد انفرد بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإن ألسنة الناس فيه مختلفة، وقل من يحسنه، فمنهم من يخرجه ظاءاً، ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من يجعله لاماً مفخمة، ومنهم من يشمه الزاي، وكل ذلك لا يجوز».

وقال الشيخ محمد مكي عزُّوز في «الأجوبة المكية» ص ١٠٧ و ١٠٨:

ومن الخَطَا في الضاد يُلفَظ حرفُه ... دالاً يفخِّمه مَعَ اسْتِعلاءِ
أو باللِّسان يَمَسُّ جِلْد الحَنْك أو ... شَفَةً، عن الأضراس نُطْقاً نائي
والبعض يلفظه كلامٍ فُخِّمتْ ... والكلّ منعوتٌ بنعت عَداءِ =

= فهذه النصوص صريحة في وجوب التحفُّظ عند أداء حرف الضاد، خوف الامتزاج بحرف آخر، وفيها التصريح بوقوع اللَّحْن فيه في تلك الأزمنة، وقد زاد فشوّ اللَّحْن فيه في هذه الأعصار، حتى ابتلي به المجوِّدون فضلاً عن العامة.

فاقتضى ذلك تفصيل القول في بيان مخرج الضاد والتأكيد على مراعاة صفاته التي تميِّزه عن غيره، فأقول وبالله التوفيق:

الضاد تخرج من حافَةِ ـ أي جانب ـ وسط اللسان بعد مخرج الياء، أي الحافة التي تحاذي الأضراس العُلْيا من الضواحك إلى النواجذ، فتلتصق الحافة التصاقاً محكماً بما يحاذيها من الأضراس العليا، وينطبق وسط ظهر اللسان على الحنك الأعلى، ويرتفع أقصى ظهر اللسان إلى الحنك الأعلى أيضاً.

وإخراج الضاد من الحافة اليسرى يسير، ومن اليمنى عسير، ومنهما معاً أعسر.

ويحصلُ عند التصاق حافة اللسان بما يحاذيها من الأضراس العُلْيا ابتداءاً من الضواحك: انضغاطُ الرِّيح في المخرج، ويَتَخامد صوتُ انضغاط الريح شيئاً فشيئاً حتى ينقطع عند التصاق الحافة بآخر الأضراس، ولا يتجاوز الصوت عن المخرج، لأن مخرج الضاد محقَّق، بخلاف حروف المدّ فإنها صوتها لا ينقطع إلاَّ بانقطاع النَّفَس الجاري معها، لأن مخارجها مقدَّرة، كما أن مُدَّة استطالة الصوت في الضاد يكون أقلّ من حروف المدّ (يعني أقلَّ من حركتين).

فيتلخَّص أن مَقَاطع الفم التي تشترك في أداء حرف الضاد هي: حافة وسط اللسان، الأضراس العُليا، وسط ظهر اللسان مع الحنك الأعلى، أقصى ظهر اللسان مع الحنك الأعلى.

أما طرف اللسان، وطرف ظهر اللسان، واللثة العليا، وأصول الثنايا العُلْيا، وطرف اللسان بعد الأضراس، كل هذه المقاطع ليس لها دَخْل في إخراج الضاد، وإقحام هذه المقاطع يؤدّي إلى اللَّحْن، كما سأبيِّنه في الكلام على الصفات.

أما الصِّفات اللازمة لحرف الضاد فستة: الجهر، الرخاوة، الاستعلاء، الإطباق، الإصمات، الاستطالة.

وسأقتصر في الكلام على ثلاثة من هذه الصفات لأهميتها وهي: =

. . . .

= ١ ــ الرِّخاوة، ومعناها: جريان الصوت عند النطق بالحرف، لضعف الاعتماد عليه في مخرجه. والمراد من جريان الصوت: إمكانية مدّ الصوت بالحرف في المخرج، ولا يتجاوز المخرج. غير أن الحروف متفاوتة في هذه الصفة، فالرخاوة في الضاد أقل من الظاء.

ويقابل صفة الرخاوة: صفةُ الشدَّة، ومعناها: عدم جريان الصوت عند النطق بالحرف، لقوة الاعتماد عليه في مخرجه. وسبب شدّة الصوت: هو انحباسه في المخرج، وانقطاعه فجأة، وعدم إمكانية مدّه مطلقاً.

وينبغي للقارىء أن يحترز عن إلصاق طرف ظهر اللسان بلثَّة الثنايا العليا، لأن ذلك يؤدِّي إلى انحباس الصوت، فتتولَّد صفة الشدَّة التي لا تناسب حرف الضاد.

٢ ــ الإطباق، ومعناه: التصاق ظهر وسطِ اللسان بالحنك الأعلى ــ يعني شدّه قُرْبه منه ــ وانحصار الريح بينهما.

قال العلامة المرعشي في رسالة «الضاد» ص ٢٧: «إن إعطاء الضاد إطباقاً أقوى كإطباق الطاء المهملة يزيلها عن مخرجها، إذ الإطباق الأقوى لا يكون إلاَّ بأن يلتصق ظهر اللسان على الحنك الأعلى التصاقاً محكماً، فيزول مع حافته عن الأضراس، ويَصِلُ رأسه إلى أصلي الثنِيَّتين العُليين، وذلك مخرج الطاء المهملة».

٣ ــ الاستطالة، ومعناها: امتداد الصوت بالحرف من أول حافة اللسان مما يحاذي آخر النواجذ، إلى آخر الحافة مما يحاذي الضواحك. وإنما يمتد الصوت قليلاً بسبب تقوّس المخرج لتقوّس الفكّ الذي فيه الأضراس العُلّيا، وامتدادِ الصوت طولاً، بخلاف حرف اللام فإنها وإن كان مخرجها فيه بعض الطول إلاَّ أن الصوت فيها معتَرِض لاشتراك أدنى حافتَيْ اللسان معاً.

ووصف بعض العلماء الضاد بالتفشي، فإن كان مُرادهم بذلك هو وصفه بالاستطالة فصحيح، وإن اختلفت التسمية، أما إن كان المراد بالتفشي: انتشار الرِّيح في الفم كما يحصل في الشين، فليس بصحيح.

ويمتاز الضاد عن سائر الحروف الأخرى بصفة الاستطالة، ويمتاز عن الظاء أيضاً بقلَّة الرخاوة في الضاد، ويمتاز عن الطاء بإطباقٍ أدنى من إطباق الطاء، وبالرخاوة، =

قال ابن الجَزَري في «التمهيد»[١]: «ليس في الحروف حرف يَعْسُر على اللسان غيره». انتهى.

ويذكر بعض الكاتبين في هذا المقام حديثاً وهو: «أنا أَفْصَحُ مَنْ نطق بالضّاد». وقد نَصّ كثير من الحفاظ والمحدثين، ومنهم العلامة ابنُ كثير[٢] والمحقّق ابن الجَزَري في «النشر»[٣] على أن هذا الحديث موضوعٌ لا أصل له.

الثاني: مخرج اللام، فهي تخرج من أدنى إحدى حافتَي اللسان ــ أي أقربها إلى مقدّم الفم بعد مخرج الضاد ــ إلى منتهى طرفه مع ما يحاذيها من لِثَّة ــ أي لَحْمَة ــ الأسنان العُليا.

= ويمتاز عن الدال بالرخاوة والاستعلاء والإطباق والاستطالة، ويمتاز عن اللام والذال والغين بالاستطالة وغيرها من الصفات، كما تقدَّم في مبحث الصفات.

الخلاصة: قال الإمام مكي في «الرعاية» ص ١٨٤ و ١٨٥: «لا بُد للقارىء من التحفُّظ بلفظ الضاد حيث وقعَتْ، فهو أمر يقصِّر فيه أكثرُ مَنْ رأيتُ من القراء والأئمة، لصعوبته على مَنْ لم يَدْرَب فيه. فلا بد للقارىء المجوِّد أن يلفظ بالضاد مفخَّمة مستعليةً مطْبَقةً مستطيلةً، فيَظْهر صوتُ خروج الرّيح عند ضغط حافة اللِّسان بما يليه من الأضراس عند اللفظ بها، ومتى فرَّط في ذلك أتى بلفظ الظاء أو بلفظ الذال، فيكون مبدِّلاً ومغيِّراً» انتهى.

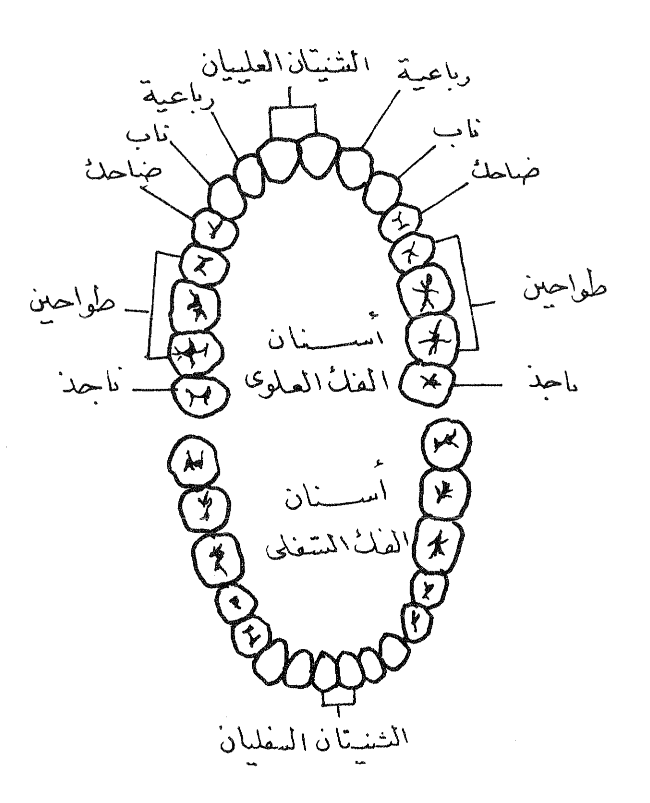
(١) ص ١٣٠.

(٢) ابنُ كثير المفسِّر المشهور، هو عماد الدين أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير، الدمشقي الشافعي، ولد ببُصرى سنة ٧٠١، ثم انتقل إلى دمشق فقطنها. وتفقّه على الشيخ برهان الدين الفزاري وغيره، وسمع الحديث ولازم المزّي فأكثر عنه، حتى صار بارعاً في الحديث وغيره من العلوم كالفقه والتفسير.
وله تصانيف مفيدة أشهرها: «التفسير» و «البداية والنهاية» و «التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل» جمع فيه بين «تهذيب الكمال» و «الميزان»، وله رسالة في «التجويد». مات سنة ٧٧٤ رحمه الله تعالى. من «لحظ الألحاظ» ص ٥٨ و ٥٩.

(٣) ١ : ٢٢٠.

شكل (٢)

أسماء الأسنان في فم الإنسان



اقتُبس هذا الشكل من كتاب «حق التلاوة» ص ٢١٦ بتصرف

وتخرج كالضاد من الجانبين، إلاَّ أن خروجَها من الأيمن أسهل وأكثر استعمالاً عَكْس الضاد، فكل منهما يخرج من إحدى حافته مع ما يليها من لحم الأسنان العليا. غير أن الضاد من الناجِذ إلى الضاحِك، واللام منه[١] إلى الثنِيّة.

قال بعض الكاتبين[٢]: يتأتّى إخراج اللام من كلتا حافتي اللسان: اليُمنى واليسرى دَفْعة واحدة، إلاَّ أن إخراجها من حافته اليمنى أمكن، بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكن.

وقال بعضهم: مخرجُها من أول حافة اللسان إلى آخرها وهو رأس اللسان، مع ما يليها من لِثَّةِ الحَنَك الأعلى. وهو لا يخرج عما قرّرنا.

واللِّثة: هي اللحمُ المركّب فيه الأسنان.

وأما طرفه ففيه خمسةُ مخارج:

الأول: مخرجُ النونِ المتحركة بأية حركة، أو الساكنة المظهَرَة، فهي تخرج من طَرَف اللسان تحت مخرج اللام قليلاً مع ما يحاذيها من لِثة الأسنان العليا.

وتقييدُ النون بالمظهرة للاحتراز عن النون المدغَمة بغُنّة[٣] والنونِ المخفاة، لأن مخرجَهما الخيشومُ، والنون حال إدغامها بغنة وحال إخفائها

---

(١) يعني من الضاحك، فيشمل: الضاحكَيْن والنَّابَيْن والرَّبَاعِيَتَيْن والثنِيَّتَيْن.

(٢) هو المارغني في «النجوم الطوالع» ص ٢١٠.

(٣) وأما المدغمة بدون غنة فمخرجها مخرجُ اللام إذا كان بعدها لام، ومخرجُ الراء إذا كان بعدها راء، لأنها حال إدغامها في اللام تقلب لاماً ثم تدغم في اللام بعدها، وحال إدغامها في الراء تقلب راءً ثم تدغم في الراء بعدها. (المؤلف). انظر الأمثلة ص ١٧٢.

من الحروف الفرعية كما تقدم[١].

الثاني: مخرج الراء، فهي تخرج من طَرَف اللسان بعد مخرج النون، مائلة إلى ظهر اللسان قليلاً مع ما يحاذيها من لثة الأسنان العليا.

قال الإمام مكّي في «الرعاية»[٢]: «الراء تخرج من مخرج النون غير أنها أدخلُ إلى ظهر اللسان قليلاً» والمراد من ظهر اللسان ظهرُه مما يلي رأسِهِ، وظهره: صَفْحَتُه التي تلي الحَنَك الأعلى.

ويُؤخذ مما سبق أن لكل من اللام والنون والراء مخرجاً جزئياً خاصّاً به، وهذا مذهبُ الجمهور كما تقدم[٣].

الثالث: مخرج الطاء والدال المهملتين والتاءِ المثناة، فالحروف الثلاثة تخرج من طَرَف اللسان مع أصلَيْ الثنِيّتين العليين، أي مع إلصاق طرف اللسان بأصلَيْ الثنِيّتين المذكورتين مُصْعداً إلى الحَنَك الأعلى.

الرابع: مخرج الصاد والسين المهملتين والزاي، فتخرج هذه الحروف الثلاثة من طرف اللسان مع ما بين الثنيّتين العُليين والسّفلَيَين قريباً إلى طرف السُّفْلَيين.

---

(١) ص ٤٨.

(٢) ص ١٩٥.

(٣) ص ٥١. وذكر الإمام ابن الجزري في «النشر» ٢:١٠٩ تفصيلاً دقيقاً في التفريق بين الراء المفخمة والمرققة في كيفية النطق بهما، فذكر أن الراء إذا انكسرت فإنها تمكَّن من طرف اللسان، فيحصل الترقيق المستحسَن فيها إذ ذاك. ولا تمكَّن إذا انكسرت إلى ظهر اللسان لئلا يحصل التغليظ المنافر للكسرة. وتمكَّن إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت، فيحصل لها التغليظ الذي يناسب الفتحة والضمة» انتهى.

الخامس: مخرج الظاء المُشالة[١] والذال المعجَمة والثاء المثلثة، فتخرج هذه الحروف الثلاثة من طرف اللسان مع طرفي الثنيتين العُليين.

المخرج الرابع: الشفتان، وفيهما مخرجان:

الأول: مخرج الفاء، فهي تخرج من باطن الشَّفة السفلى مع طرفَي الثنيّتين العليين.

الثاني: مخرج الواو، والباء، والميم، فهي تخرج من بين الشفتين. مع انفتاح الشفتين وانفراجهما قليلاً في الواو، وانطباقِهما في الباء والميم، لكن انطباقَهما مع الباء أقوى من انطباقهما مع الميم[٢].

---

(١) الظاء المُشَالة هي المعجمة. وسُمِّيت مُشَالَة تفريقاً بينها وبين الضاد المعجمة. لأن الظاء تكتب بوضع أَلِف عند مُلتقى طرفيها هكذا (ظ) بخلاف الضاد. والشَّوْل في اللغة: الرَّفع. ويقال: شالت الناقة ذَنَبها: إذا رفعَتْه. فكتابة الألف عند طرف الظاء هو بمثابة الشَّوْل.

(٢) قال بعض المحقِّقين في بيان الفَرْق بين الانطباق في هذه الأحرف الثلاثة: إن الباء بَحْرِيّة، والميم بَرِّيَّة.
وبيان هذا: أن لكلّ من الشفتين طَرَفان، طرفٌ يلي داخل الفم وفيه رُطوبة وطَرَاوة، وطرفٌ يلي البَشَرة إلى خارج الفم وفيه جَفاف.
فالمنطبق من الشفتين عند الباء هو الطرف الذي يلي داخل الفم، والمنطبق عند الميم هو الطرف الذي يلي البشرة. وأما الواو ــ غير المدية ــ فتخرج من بين الشفتين مع انفتاحهما. وانظر تفصيلاً آخر في «نهاية القول المفيد» ص ٤٦.
هذا، وينبغي التنبيه هنا على: أن المراد من أن الواو تخرج بانفتاح الشفتين، ليس معناه: إخراجها بتمطيط الشفتين، بل يجب تدوير الشفتين، والفرجة التي تبقى بعد تدويرهما هي التي يعبّرون عنها: بانفتاح الشفتين، فهو خلاف إطباقهما عند الباء والميم.
ويعجبني قول العلامة المالَقِي في «الدر النثير» ٢:١٦: إن الشفتين مخرج الباء، والميم، والواو. إلاّ أن الشفتين تنطبقان بالباء والميم، وتنفتحان مُقَبَّبَتينِ بالواو. فقوله: «مُقبَّبَتين» تعبير صحيح ودقيق لكيفية النطق بالواو.

ونقل صاحبُ «نهاية القول المفيد»[1] عن المَرْعَشِي[2] أنه قال: «المرادُ من انفتاحهما في الواو: انفتاحهما قليلاً، وإلاَّ فهما ينضمّان في الواو، ولكن لا يصل انضمامُهما إلى حدّ الانطباق، وانضمامُهما في الواو المدية أقلّ من انضمامهما في الواو غير المدية». انتهى.

والمراد بالواو هنا غيرُ المدية، وهي المضمومة والمفتوحة والمكسورة، والساكنة بعد فتح، أما المدية فخروجها من الجَوف كما سبق.

المخرج الخامس: الخَيْشُوم، وهو أقصى الأنف[3]، وفيه مخرج واحد، ويخرج منه أحرف الغنة، وهي النون الساكنة والتنوين حال إدغامهما بغُنّة، وإخفائِهما، والنونُ والميم المشدّدتان، والميمُ الساكنة المدغَمة في

---

(١) ص ٤٦. وصاحبه هو العلامة الشيخ محمد مكي نصر الجريسي، عالم كبير في التجويد والقراءات، له «نهاية القول المفيد في علم التجويد» فرغ من تأليفه سنة ١٣٠٥، وهو كتاب مشهور أجاد فيه، ولخّصه من أشهر شروح «المقدمة الجزرية» وغيرها من الكتب. ومصنف هذا الكتاب الشيخ الحصري، يعتمد كثيراً على كتاب الشيخ محمد مكي. رحمهما الله تعالى. وانظر «هداية القارىء» ص ٧٣٥.

(٢) انظر «جهد المقلّ» ص ٢٠. والمَرْعشي هو محمد بن أبي بكر، المعروف بساجَقْلي زاده. فقيه حنفي من العلماء، مشارك في العلوم، أصله من مَرْعَش: إحدى مدن تركيا. له مصنفات في الأصول والمنطق والفرائض والتجويد. منها «جهد المقلّ» و «بيان جهد المقلّ» كلاهما في التجويد و «رسالة الضاد» مشهورة و «نشر الطوالع» و «ترتيب العلوم»، مات سنة ١١٤٥، رحمه الله تعالى. من «الأعلام» ٦ : ٦٠.

(٣) وهو خَرْق الأنف المنجذِب إلى داخل الفم. وقال مكي في «الرعاية» ص ٢٤٠: الخيشوم الذي يخرج منه الغُنة: هو المركب فوق غار الحنك الأعلى، فهو صوت يخرج من ذلك الموضع.

مثلها، والمخفاةُ عند الباء[١].

وعلل بعض العلماء خروجَ النون والميم في الأحوال السابقة من الخيشوم: بأن النون والميم ينتقلان من مخرجهما الأصلي إلى الخَيشوم،

---

(١) الواقع الذي يَشْهد له النطق السليم: أن النون والميم في حالات الغُنَّة المذكورة لا يتحوَّل مخرجهما إلى الخيشوم، بل فيه تفصيل، وهو:
١ ــ أن النون الساكنة والتنوين في حالة الإدغام بغنة في حروف (ي م و) ينتقل مخرجهما إلى مخرج الحرف المدغَم فيه، فيقلبان ياءاً عند إدغامهما في الياء، وميماً عند إدغامهما في الميم، وواواً عند إدغامهما في الواو، مع بقاء غنة الحرف المدغَم.
هذا هو معنى الإدغام. انظر ما سيأتي ص ١٧٢.
٢ ــ أن النون الساكنة والتنوين في حالة الإخفاء عند الحروف الخمسة عشر، يظل مخرجهما في حالة متوسطة بين المخرج الأصلي وبين مخرج الحرف الذي أُخْفِيا عنده، فيكون اعتماد اللسان على مخارج هذه الحروف أقوى من اعتماده على مخرج النون.
٣ ــ الميم المخفاة عند الباء في القَلْب والإخفاء الشفوي يكون مخرجها متوسطاً بينها وبين الباء.
٤ ــ أما النون والميم المشدَّدتان، والنون الساكنة والتنوين في حالة الإدغام بغنة في النون، وكذلك الميم الساكنة المدغمة في مثلها، أقول في هذه الحالات يظل مخرجها ثابتاً في محلّه، الذي هو طرف اللسان بالنسبة للنون، والشفتان بالنسبة للميم.
فالحاصل: أن الخيشوم هو مخرج لصفة الغنة لا لحروفها. انظر «هداية القارىء» ص ١٨٣ ــ ١٨٥.
وقال علي القارىء في «المِنَح الفكرية» ص ١٤ و ١٥ «عدّ الغنة من مخارج الحروف السبعة عشر لا يخلو من إشكال، لأن الغنة صوت أغنّ لا عمل للسان فيه، فكان اللائق ذكرها مع الصفات، لا مع مخارج الذوات». انتهى.

حيث إن كل حرف إذا أدغم في الثاني صار مركّباً من حرفين: مُدغَم ومدغَم فيه، فالمدغَم: هو الحرف الأول، والمدغم فيه: هو الحرف الثاني.

فإذا كان الإدغام بغُنّة فإن الحرف الأول يكون مخرجه الخيشوم، والحرف الثاني يكون باقياً في مخرجه. وإن كان الإدغام بغير غُنة فإن الأول يَدْخُل في الثاني ويُنْطَق بهما حرفاً واحداً مشدّداً، مع بقاء الحرف الثاني وهو المدغم فيه في مخرجه.

قال في «النَّشْر»[1]: «فإن هذين الحرفين يتحوّلان عن مخرجهما الأصلي إلى الخيشوم كما تتحوّل حروفُ المدّ عن مخرجها الأصلي إلى الجَوف».

وأما قولُهم: إن النونَ تخرج من طرف اللسان والميمَ من الشفتين: فالمراد بهما النونُ والميمُ المتحركتان أو الساكنتان في حالة الإظهار، والمراد بهما هنا الساكنتانِ في حالتي الإخفاء والإدغام بغُنة.

والخلاصة أن للنون والميم مخرجين: مخرجاً حال التشديد، والإدغام بغنة، والإخفاء، وهو الخَيشوم. ومخرجاً حال الإظهار والتحريك.

وقد يقال: إن اللسان لا بد من عمله في النون والتنوين حتى في حال إخفائهما وإدغامهما بغنة، وإن الشفتين لا بد من عَمَلهما في الميم حتى في حال إخفائها وإدغامها بغُنة، وإن الخَيشوم لا بد من عمله في النون والتنوين والميم حتى في حال إظهار هذه الحروف أو تحركها، فما السرّ في قَصْر عَمَل اللسان على حال إظهار النون والتنوين أو تحركهما، وقصر عمل الشفتين على حال إظهار الميم أو تحركها، وقَصْر عمل الخَيشوم على أحوال التشديد، والإخفاء، والإدغام بغنة؟

---

(١) ١: ٢٠١.

وقد أجاب عن ذلك العلماء بأنه لما كان عمل اللسان في حال إظهار النون والتنوين أو تحركهما أكثرُ من عمل الخيشوم: قُصِر العمل على اللسان وجُعِل مخرجاً للنونِ والتنوين في هذين الحالين. ولما كان عملُ الشفتين في حالَيْ إظهار الميم أو تحركها أكثرُ من عمل الخيشوم: قُصِر العمل على الشفتين وجُعلتا مخرجاً للميم في هذين الحالين.

ولما كان عملُ الخيشوم في حال إخفاء النون والتنوين، وإدغامهما بغُنة، وفي حال إدغام الميم في مثلها بغُنة، وفي حال إخفائها عند الباء، وفي حال تشديد النون والميم، أقول: لما كان عملُ الخيشوم في هذه الأحوال أكثر من عمل غيره: قُصِر العمل على الخيشوم وجُعِل مخرجاً للنون والميم في الأحوال المذكورة.

• • •

أَلـقـابُ الـحُـروف

هي عَشْرَةَ ألقابٍ، لَقّبها بها إمامُ النحاة الخليلُ بنُ أحمدَ[١] شيخُ سِيْبَوَيه، وأخذ هذه الألقابَ من أسماء المواضع التي تخرُج منها الحروف. ونَسب كلَّ حرف إلى مكان خروجه، وهذه الألقاب كما يلي:

جَوفية، هوائية، حَلْقية، لَهَوية، شَجْرِية، نِطَعيّة، لِثَوية، أَسَلية، ذَلْقية أو ذَوْلَقية، شَفَوية أو شَفَهِية.

فالجَوفية والهوائية: هي حروفُ المدّ الثلاثة، ولُقّبت بذلك ونسبت إلى الجوف والهواء لأنّ مبدأ أصواتها مبدأ الحلق، ثم تمتدّ الأصوات وتمرّ على كل جَوف الحلق والفم، وهو الخلاء الداخل فيه، فليس لهنّ حيز محقّق ينتهين إليه كما هو لسائر الحروف، بل ينتهِينَ بانتهاء الهواء أعني هواءَ الفم وهو الصَّوت، ولذلك يقبَلْنَ الزيادة على مقدار المدّ الطبيعي، لأنهنّ دون مخارجها بخلاف غيرها فإنها مساوية لمخارجها.

قال العلماء: وهذه الحروف بالصوت أشبهُ، ولولا تصعّد الألف وتسفّل الياء، واعتراضُ الواو بين الصعود والتسفّل: لما تميزتْ عن الصوت المجرّد.

---

(١) في أول كتاب «العين» ١:٥٨.

وحيث كانت الألف ساكنةً وكان ما قبلها مفتوحاً دائماً كانت هوائية دائماً. وأما أختاها من الواو والياء فلا يكون كل منهما هوائياً إلاَّ إذا سَكَنا، وجانسهما ما قبلهما بأن انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء، فحينئذ يكون لهذه الحروف لَقَبان، تلقّب بالجوفية وبالهوائية.

وتسمّى هذه الحروف أيضاً حروفَ مَدّ ولِين، لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كُلفة على اللسان لاتساع مخرجها. فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت فيه وامتد، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصَلُب.

والحَلْقية: هي الأحرف الستة المعروفة التي هي الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء، ولُقّبت بذلك ونسبت إلى الحلق لخروجها منه.

واللَّهَوِيتان: ويقال: اللَّهَوِيّان أيضاً ـ لأن الحرف يؤنّث ويذكّر ـ وهذا لقب القاف والكاف، يقال لكل منهما لَهوِية نظراً لتأنيث الحرف، ولَهَوِيّ نظراً لتذكيره. فيقال القاف أو الكاف لَهَوية أو لَهَوِي نسبة إلى اللَّهَاة لأنهما يخرجان من آخر اللسان عند اللهاة. وهي ـ كما في «القاموس»[١] ـ اللَّحمة المُشْرِفة على الحلق[٢]، أو ما بين منقطَع أصل اللسان إلى منقطَع القَلْب من أعلى الفم، وتُجمَع على لَهَوات ولَهَيات، ولُهِيّ ولِهِيّ، ولَهاء ولِهاء. انتهى من «القاموس».

والشَّجْرِية: ـ بسكون الجيم ـ لقب للحروف الثلاثة: الجيم والشين والياء. ولقبت بذلك لخروجها من شَجْر الفم ـ بسكون الجيم ـ وهو منفتَح ما بين اللَّحْيين.

---

(١) مادة (لهى) ص ١٧١٧.

(٢) أو اللَّحمة المتدلِّية من أعلى الفم، في أوَّل الحَلْق.

وقال في «القاموس»[1]: والشَّجْرُ: مخرج الفم أو مؤخَّره أو ما انفتح من منطَبَق الفم أو ملتقى اللِّهْزِمَتين[2]، أو ما بين اللَّحْيَين[3]، ويجمع على أَشْجارٍ وشُجُورٍ وشِجار. انتهى.

والذَّلْقية: ويقال لها: الذَّوْلَقِية، لقبٌ للحروف الثلاثة: اللام والنون والراء، ولقبت بذلك نسبة لموضع خروجها وهو طَرَف اللسان، إذ طَرَف كل شيء ذَلْقُه.

قال في القاموس[4]: «وذَلْقُ كلّ شيء وذَلْقَتُه، ويحرَّك[5]، وذَوْلَقُه: حَدّه، وذَوْلَق اللسان والسِّنان: طرفُهما، والحروف الذُّلْقُ: حروف طَرَف اللسان والشفة، ثلاثة ذَوْلَقِيّة: اللام والراء والنون، [وثلاثة شفهية: الباء والفاء والميم] » انتهى.

والنِّطَعِية: ــ بكسر النون وفتح الطاء ــ لقبٌ للحروف الثلاثة: الطاء والدال المهملتين والتاء المثناة. نسبت إلى نِطَع ــ بكسر النون وفتح الطاء بوزن عِنَب ــ وهو ما ظَهَر من الغار الأعلى[6] فيه آثار كالتّحزيز، ويجمع على

---

(١) مادة (شجر) ص ٥٣٠.

(٢) اللِّهْزِمة: عظم ناتىء عند زاوية عظم الحَنَك، تحت الأذُن من اليمين والشمال.

(٣) اللَّحْيُ: عظم من جانب الفكّ، من اليمين أو الشمال، من أسفل، وفيه مغارز الأسنان السفلى. وتنبت عليه اللِّحْية من الخارج.

(٤) مادة (ذلق) ص ١١٤٣.

(٥) أي اللاَّم، فيقال: ذَلْق وذَلَق.

(٦) غار الفم: هو التجويف العميق داخل الفَكّ في مقدَّم الفم، فما كان من أعلى كالسَّقف للفم فهو الغار الأعلى، والجلدة الملتزقة بالعظم الناتىء في أعلى الغار تسمّى «النطع» وهذه الجلدة فيها آثار كالتحزيز ــ يعني خطوط مستطيلة كأنها شقوق ــ.

وأما الغار الأسفل: فهو الذي في قعر الفم تحت اللسان.

نُطُوع، لمجاورة مخرجها النَّطَعَ، وقد عرفته.

وقال بعض الكاتبين: سميت بذلك لخروجها من نِطَع أي: جلدِ غار الحنك الأعلى وهو سَقْفُه، وقال بعضهم[١]: لخروجها من اللثة المجاورة لنِطَع الفم. وهذا أحسن ما قيل.

والأَسَلية: لقب للحروف الثلاثة: الصاد والسين والزاي، ولقبت بذلك لخروجها من أَسَلَة اللسان وهي طرفُه أو مُسْتَدِقُّه، أي ما دَقّ منه.

واللِّثَوية: لقب للحروف الثلاثة: الظاء والذال المعجمتين والثاء المثلثة. لقبت بذلك ونسبت لِلِّثّة، لمجاورة مخرجها للثّة، وهي: اللحم المركَّب فيه الأسنان. وتجمع على لِثّات.

والشَّفَوية أو الشَّفَهية: لقب للحروف الأربعة: الفاء، والواو، والباء، والميم. لقبت بذلك لخروجها من الشَّفَة.

● ● ●

---

(١) هو الغُرْياني في «العقد الفريد» ص ٢٩.

صِفاتُ الحُروف

قال صاحب «نهاية القول المفيد» ناقلاً عن مُلاّ علي قارىء في «شرح الجَزَرية» وعن غيره[١]: «اعلم أن المخرج للحرف كالميزان، تُعرف به ماهيته وكميته. والصفة كالمِحَكّ والناقِد[٢] تُعرف بها هيئته وكيفيته.

فببيان مخرج الحرف يعرف مقداره فلا يُزاد فيه ولا ينقص، وإلاّ كان لَحْناً. وببيان صفته تعرف كيفيته عند النطق به من سليم الطبع، كجَرْي الصوت وعدمِه.

وتحقيق ذلك: أن الهواء الخارج من الرئة ـ وهو موضع النَّفَس، وللقلب كالغِشاء ـ إن خرج بدَفْع الطبْع من غير أن يُسمَع يسمَّى «نَفَساً» بفتح الفاء، وإن خرج بالإرادة وعَرَض له تموّج يُسْمَع بسبب تموّج جسمين يُسمّى «صَوتاً».

وإن عرض للصوت كيفياتٌ مخصوصة بسبب اعتماده على مقطع أي: مخرج محقَّق، وهو الذي ينقطع فيه الصوتُ، كجزء من الحلق، أو اللسانِ،

---

(١) انظر «نهاية القول المفيد» ص ٤١. و «المنح الفكرية» ص ١٥، ١٦.

(٢) المِحَكّ والناقِدُ: حَجَران. فالمِحَكّ: يُحَكّ به الذَّهَب لمعرفة عِياره، ويستعمله الجوهريّ. والناقد: تحكّ به الدراهم لمعرفة الزائف من الصحيح، ويستعمله الصَّرَّاف.

أو الشفتينِ، أو الخيشومِ، أو اعتمادِهِ على مخرج مقدَّر: وهو الذي لم ينقطع فيه الصوتُ بل قدَّروا له جوف الحلق والفم: سُمي ذلك الصوت «حُروفاً».

وإن عرض للحروف كيفيات أُخَر بسبب جَرْي الصوت وعدمه، أو قوة الاعتماد على المخرج وعدمها، أو نحو ذلك سميت تلك الكيفياتُ «صِفات».

ثم إن النَّفَس الخارج إن تكيّف بكيفية الصوت، وكان ذلك الصوت قويّاً كان الحرف مجهوراً، وإن بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان ذلك الحرف مهموساً.

وإذا انحصر صوتُ الحرف في مخرجه انحصاراً تاماً حتى لا يكون له جَرَيان أصلاً سُمي الحرف شديداً، فإذا وقفتَ على «حِجَج» مثلاً وجدتَ صوتك محصوراً، حتى لو أردت مدّ صوتك لا تستطيع إلى ذلك سبيلاً. وأما إذا جرى جَرَياناً تامّاً بحيث لا يكون له انحصار أصلاً فإن ذلك الحرف يسمّى رِخْوا، كما لو وقفتَ على «العَرْش» فإنك تجد صوت الشين جارياً تستطيع أن تمدّه حيث شئت.

فإن لم يكن الانحصار تاماً، ولا الجريُ كاملاً فإن هذا الحرف يكون متوسّطاً بين الشدّة والرِّخاوة، كما لو وقفتَ على «الظلّ» فإنك تجد أن صوتك لا ينحصر انحصاره في الوقف على «حِجَج»، ولا يجري جريه في الوقف على «العرش»، بل يكون معتدلاً متوسطاً، وقس ما لم نذكره على ما ذكرناه».

ثم قال[1]: «اعلم أن لهذه الصفات ثلاث فوائد:

---

(١) أي صاحب «نهاية القول المفيد» ص ٤٢.

الأولى: تمييزُ الحروف المشتركة في المخرج، قال الإمام ابنُ الجَزَري[1]: «كل حرف شارك غيره في المخرج فإنه لا يمتاز عنه إلاَّ بالصفات، وكل حرف شارك غيره في الصفات فإنه لا يمتاز عنه إلاَّ بالمخرَج، ولولا ذلك لاتَّحدتْ أصواتُ الحروف في السَّمع، فكانت كأصوات البهائم لا تدل على معنى، ولَمَا تميزت ذواتها».

وهذا معنى قول المازني[2]: «إذا هَمَسْتَ وجهرتَ، وأطْبَقْتَ وفَتَحْتَ: اختلفت أصواتُ الحروف التي من مخرج واحد».

وقال الرُّماني[3] وغيره: «لولا الإطباق لصارت الطاءُ دالاً، لأنه ليس بينهما فرق إلاَّ الإطباق، ولصارت الظاءُ ذالاً، ولصارت الصادُ سيناً».

الفائدة الثانية: معرفة القويّ من الضعيف، ليعلَم ما يجوز إدغامه وما لا يجوز. فإن ما له قوة ومَزِيّة على غيره لا يجوز إدغامه في ذلك الغير، لئلا تذهب تلك المزية.

---

(١) انظر «النشر» ١ : ٢١٤ و «الرعاية» ص ١٤٣.

(٢) المازني بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان، المازني الشيباني البصري، روى عن الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد، وهو شيخ المبرّد. ولم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو منه. وكان يقول: مَنْ أراد أن يصنف كتاباً كبيراً في النحو بعد «كتاب» سيبويه، فليستح!
مات سنة ٢٤٩ تقريباً رحمه الله تعالى. من «بغية الوعاة» ١ : ٤٦٣.

(٣) الرُّمَّاني علي بن عيسى، أبو الحسن الورّاق، كان علامة في العربية والأدب. ولد سنة ٢٧٦ وأخذ النحو عن الزجاج وابن دريد وابن السرَّاج، وتبحَّر في علم النحو، وكان يمزج النحو بالمنطق. صنف «شرح أصول ابن السرّاج» و «شرح كتاب سيبويه» و «شرح المقتضب للمبرد» و «معاني الحروف»، وغيرها. مات ٣٨٤ رحمه الله تعالى. من «بغية الوعاة» ٢ : ١٨٠.

الفائدة الثالثة: تحسينُ لفظ الحروف المختلفة المخارج.

فقد اتضح لك بهذا أن ثمراتِ معرفة الصفات: التميزُ، والتحسين، ومعرفةُ القوة والضَّعف، فسبحان مَنْ دقّت في كل شيء حكمته». انتهى.

والصفة في اللغة: ما يقوم بغيره كالعِلْم والجهل، والفَرَح والحُزْن، والصّبر والجَزَع، وما إلى ذلك من الصفات التي تقوم بالإنسان. وكالسواد والبياض، والزُّرْقَة والاصفرار، إلى غير ذلك من الصفات التي تقوم بالإنسان وغيره، فلا فرق في الصفة بين أن تكون معنوية أو حسّية[1].

وفي الاصطلاح: كيفيةٌ يُوصَف بها الحرف عند حلوله في مخرجه، وتوجب مراعاتُها تحسينَ النطق بالحرف. كالهَمْسِ، والجهر، والاستعلاء، والاستفال، إلى غير ذلك.

وبهذه الصفات تتميَّز الحروف المشتركة في المخرج بعضُها من بعض.

• • •

(١) المراد بالصفة المعنوية: هو الشيء الذي يُدْرك وجوده بالذِّهْن فَحَسْب، من غير أن يكون له وجود مادّي محسوس فلا يمكن رؤيته ولا لَمْسه، كصفة العلم والشجاعة والفرح والحُزْن. وعكسها الصفة الحِسِّية، وهي التي تدرك بإحدى الحواس الخمس. وصفات الحروف كلّها معنويّة.

تقسيم الصفات

تنقسم الصفات باعتبار اللُّزوم والعُروض إلى قسمين:

القسم الأولُ: الصفات الذاتية اللازمة للحرف، بحيث لا تنفكّ عنه مطلقاً، سواء كان ساكناً أم متحركاً بأية حركة.

القسم الثاني: الصفات العَرَضيَّة التي تَعْرِض للحرف حِيناً وتفارقه حِينا.

فأما الصفات الذاتية: فقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في عددها على مذاهب متعددة، والذي جَنَح إليه إمام الفن العلامة ابنُ الجَزَري[(١)]: أنها سبعَ عشرة صفة، وقد اقتفى أثَرَهُ جمهورُ من أتى بعده من العلماء، فعدُّوها سبع عشرة أيضاً[(٢)]. ولنبدأ ببيان الصفات الذاتية وما يتعلق بها، ثم نثنّي ببيان الصفات العَرَضية إن شاء الله تعالى[(٣)] فنقول:

---

(١) انظر «النشر» ١: ١٩٨.

(٢) وعدَّها الإمام الشاطبي ١٦ صفة، لأن صِفتَيْ: الإذلاق والإصمات لا دخل لهما في تجويد الحروف، كما أوضحه المصنف فيما سيأتي ص ٩٧. وجعل الإمام الشاطبي صفة التوسط صفة مستقلّة، وهذا ما ذهب إليه المصنف هنا ــ ص ٨٦ ــ وعليه فتكون عدد الصفات الذاتية عند المؤلّف ٢٠ صفة على الصحيح. وهي الإحدى عشرة المتضادة، وتسع من غير المتضادة بزيادة: الغنة والخفاء.

(٣) ص ١٤٧.

تنقسم الصفات الذاتيةُ بحسب التقابل وعدمه إلى قسمين: قسم له ضِدّ، وهو خمسُ صفات، وضدّه كذلك[١]، وقسم لا ضِدّ له وهو سبع صفات.

فالصفات الخمسُ التي لها ضِدّ: الهمسُ وضدّه الجهر، والشدةُ وضدها الرِّخاوة[٢]، والاستعلاءُ وضدّه الاستفال، والإطباقُ وضدّه الانفتاح، والإذلاق وضدّه الإصمات، فتلك عشر صفات.

والصفات التي لا ضد لها سبعٌ وهي: الصَّفِير، والقَلْقَلَة، واللِّين، والانحراف، والتكريرُ، والتفشّي، والاستطالة[٣].

فتكون جملة الصفات سبع عشرة صفة كما ذكرنا. وعلى هذا لا يكون التوسط بين الشدة والرخاوة صفةً، وهذا مذهبُ ابن الجَزَري ومَنْ حذا حذوه، والذي أراه أن التوسط صفة مستقلة، لأن حقيقتَه تُغاير حقيقةَ غيره من الصفات، كما ستقف على ذلك قريباً إن شاء الله تعالى[٤].

واعلم أن كل حرف من حروف الهجاء لا بد أن يتصف بخمس صفات من المتضادة، فيتصف بالهمس أو الجهر، وبالشدة أو الرّخاوة أو التوسط، وبالاستعلاء أو الاستفال، وبالإطباق أو الانفتاح، وبالإذلاق أو الإصمات، فيكمل له خمس صفات.

---

(١) يعني خمس صفات أيضاً.

(٢) وبين الشدّة والرخاوة صفة البينية وهي التوسّط، فهي مضادّة لطَرَفَيْها على قول صاحب «هداية القارىء» ص ٨٠، ومضادة للرخاوة فقط على قول المؤلف هنا ص ١١٧. وهو الأصح.

(٣) وبإلحاق صفتَي الغنة والخفاء اللازمتين يصير عدد الصفات غير المتضادة تسع صفات.

(٤) انظر ص ٨٦.

وأما غير المتضادة فقد يتصف منها بصفة، وقد يتصف بصفتين، وقد لا يتصف منها بشيء، فحينئذ لا تَقِلّ صفات أي حرف عن خمس صفات، ولا تزيد عن سبعٍ، وسيأتي تفصيل ذلك كله، إن شاء الله تعالى[١].

وهاك معنى كلّ صفة لغةً واصطلاحاً وعددَ حروفها:

الصفة الأولى: الهَمْسُ، ومعناه في اللغة: الخَفاء. وفي الاصطلاح: خفاءُ التصويت بالحرف، لضَعْفه وضَعْف اعتماده على مخرجه، وجَرَيان النفَس معه حال النطق به.

وحروفه عشرة مجموعة في قول بعضهم: «سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ»[٢] وهي: السين، والكاف، والتاء المثناة، والفاء، والحاء، والثاء المثلثة، والهاء، والشين، والخاء، والصاد.

ووصفت هذه الحروف بالهَمْس وقيل لها: حروف مهموسة، لضَعفها وضَعف الاعتماد عليها في مخارجها، حتى إنها لم تَقْوَ على منع النَّفَس من الجري معها، فبسبب ذلك صار فيها نوعُ خفاء.

وينبغي أن تعلم أن هذه الحروفَ ليست في مرتبة واحدة في الهمس، بل بعضُها فيه نوع من القوة لم يكن في البعض الآخر، وبعضها أضعفُ من بعض.

فالصاد المهملة والخاء المعجمة أقوى من غيرهما، لأن في الصاد إطباقاً واستعلاء وصَفِيراً، وكلّها من صفات القوة، وفي الخاء استعلاء،

---

(١) انظر ص ١١٥ وما بعدها.

(٢) أي: فحثه شخص على الكلام. وهو أحسن من قولهم: «فحثه شخص سكت» لأن السكوت أحسن من الكلام، إلاَّ إذا كان لفائدة.

والكاف والتاء المثناة أقوى من باقي الحروف ـ غير الصاد والخاء ـ لما فيهما من الشدة، وهي من صفات القوة.

وأضعف الحروف المهموسةِ الفاءُ، والحاءُ، والثاءُ المثلثة، والهاءُ، إذ ليس فيهنّ صفة قوة، وأضعفها الهاءُ، ولشدة ضعفها وخفائها قَوَّوْها بالصِّلة.

الصفة الثانية: الجَهْرُ، ومعناه في اللغة: الصوتُ القوي الشديد. وفي الاصطلاح: انحباسُ جَرْي النفَس عند النطق بالحرف، لقوته وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه.

وحروفه تسعةَ عَشَرَ حرفاً، وهي ما عدا حروفِ الهمس العشرة المتقدمة.

وهذه الحروف التسعة عشر لقوتها في نَفْسها، وقوة الاعتماد عليها في موضع خروجها لا تخرج إلاَّ بصوت قوي شديد يمنع النفَس من الجري معها عند النطق بها، وبهذا الاعتبار سُمّيت مجهورة. وبعض هذه الحروف أقوى في الجهر من بعض، على حَسَب ما في الحرف من صفات القوة، فالطاء أقوى من الدال وإن اشتركا في قوة الجهر، لانفراد الطاء بالإطباق والاستعلاء والتفخيم.

الصفة الثالثة: الشدة، ومعناها في اللغة: القوة. وفي الاصطلاح: كمالُ انحباس جَري الصوت عند النطق بالحرف لكمال قوة اعتماده على مخرجه.

ويظهر هذا الانحباس عند إسكان الحرف[١]، سواءٌ انحبس معه النفَس

---

(١) يعني أن الانحباس أظهر في حالة الإسكان، منه في حال التحرُّك، مثل غُنَّة الميم والنون، هي ثابتة في حالتي التحرُّك والسكون، لكنها في حالة السكون أظهر.

كما في الأحرُف الجهرية الشديدة ــ وهي ستة أحرف: الهمزةُ وحروف القلقلة ــ أم لا، كما في الكاف والتاء الشديدتين المهموستين، وبذلك عُلم الفرق بين الصَّوت والنفَس.

وحروف الشدة ثمانيةٌ جمعت في قول بعضهم: «أَجِدُ قَطٍ بَكَتْ»[١] وهي: الهمزة، والجيم، والدال، والقاف، والطاء، والباء، والكاف، والتاء.

وإنما وصفت هذه الحروفُ بالشدة، لمنعها النفَس أن يجريَ معها، لقوتها في مخارجها، قال ابن المصنف[٢]: سميت هذه الحروف شديدة لمنعها الصوتَ أن يجري معها، لأنها قَوِيَتْ في مواضعها فلزِمَتْها.

وقال في «العقد الفريد»[٣]: سميت شديدة لقوتها في نَفْسها، وانحباس الصوتِ والنفَس عند النطق بها.

وموجَز القول: أنها سميت شديدة لاشتداد حروفها في مخارجها حتى

---

(١) «قَطْ» اسم امرأة، فبكت مرة فقال زوجها: أجد قطٍ بكت. انظر «نهاية القول المفيد» ص ٤٦.

(٢) يعني ابنَ ابنِ الجزري في «الحواشي المفهمة شرح المقدمة» الجزرية. واسمه أحمد بن محمد بن محمد بن محمد، أبو بكر، ابن الجزريّ، ولد سنة ٧٠٨ بدمشق، وتلقى علم القراءات على شيوخ عصره ومنهم والده العلامة الإمام ابن الجزري، وحفظ كثيراً من المنظومات، وشَرَح «طيبة النشر» و «المقدّمة الجزرية» و «مقدمة علوم الحديث» الثلاثة من تصانيف والده، وقال عنها والده: إنها في غاية الحُسْن. وكان أكثر مقامه بدمشق، وتولى بها التدريس والإقراء في الجامع الأموي والمدرسة الصلاحية والأتابكية وغيرهما. مات بعد أبيه بقليل. رحمهما الله تعالى. انظر «غاية النهاية» ١ :١٢٩ و «الضوء اللامع» ٢ :١٩٣.

(٣) ص ٤١.

منعت الصوت أن يجري معها عند اللفظ بها. ألا ترى أنك تقول في الحرف الشديد «أَج» «أَد» فلا يجري الصوت في الجيم، ولا في الدال، وكذلك أخواتهما، فلما اشتدّ الحرف في موضعه ومنع الصوتَ أن يجري معه سُمي حرفاً شديداً.

وهذه الحروف الشديدة متفاوتةٌ في القوة، فإذا كان مع الشدة استعلاءٌ، وجَهْرٌ، وإطباقٌ: كان ذلك غاية القوة، كالطاء، ففيها اجتمعت الصفات الأربع: الشدةُ، والجهر، والاستعلاء، والإطباق، فعلى قدر ما في الحرف من الصفات القوية تكون قوتُه، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة يكون ضعفُه.

الصفة الرابعة: الرِخاوة[1]، ومعناها في اللغة: اللِّين. وفي الاصطلاح: لِين الحرف وجَرَيان الصوت عند التلفظ به، لضعفه وضعف الاعتماد عليه في مخرجه.

وحروفُها ستة عشرة حرفاً، وهي ما عدا حروف الشدّة الثمانية السابقة، وحروف التوسّط الخمسة الآتية.

ووصفت هذه الحروف بالرّخاوة لِلِينها، وضعف الاعتماد عليها، فلم تقوَ على منع الصوت من الجري معها.

الصفة الخامسة: التوسط بين الشدة والرخاوة، والتوسط معناه في اللغة: الاعتدال. وفي الاصطلاح: اعتدال الصوت عند النطق بالحرف.

وحروفه خمسةٌ، جمعها بعضهم في قوله[2]: «لِنْ عُمَر» وهي: اللام، والنون، والعين، والميم، والراء.

---

(١) الرخاوة: يجوز فيها تثليث الرَّاء والكسر أشهر، كما نصّ عليه العلاّمة علي القارىء في «المنح الفكرية» ص ١٦. فيقال: الرَّخاوة، والرِّخاوة، والرُّخاوة.

(٢) هو ابن الجزري في «المقدمة». بقوله: «وبينَ رخوٍ والشديدِ لِنْ عُمَر».

ووصفت هذه الحروف بالتوسط لتوسط أمر الصوت والنفَس معها، حيث أنهما لم يَنْحبسا مع هذه الحروف انحباسَهما مع حروف الشدة، ولم يجريا معها جريانَهما مع حروف الرخاوة، بل يكونان في حال متوسطةٍ بين الانحباس والجَرْي.

قال بعض الكاتبين[١]: وبالمثال يظهر الفرق، فلو نطقتَ بالجيم ساكنة بأن وقفتَ على «الحَجّ» لوجدتَ صوتك راكداً محصوراً، ولو أردت أن تمدّه لم يمكنك. ولو نطقتَ بالسين ساكنة كأن وقفت على «النّاس» لوجدتَ صوتك جارياً غير محصور، تستطيع أن تمدّه حيث تريد. ولو نطقتَ باللام ساكنة بأن وقفتَ على «يَعْمَلْ» لوجدت صوتك بَيْنَ بَيْنَ، أي ليس محصوراً انحصارَه مع الشدة، ولا جارياً جريانه مع الرخاوة[٢]، بل يكون في حالٍ متوسطة بين الصفتين: الشدة والرخاوة.

واعلم أن كلًا من حروف الشدة وحروف الرِّخاوة ينقسم إلى مجهورة ومهموسة.

أما الشديدة المجهورة فهي ستة أحرف: الهمزة وحروف (قُطْبُ جَد)، وأما الشديدة المهموسة فالكافُ والتاء الفوقية.

وأمـا الرِّخوة المجهورة فثمانية أحرف: الضاد، والظاء، والذال، والغين المعجمـة، والزاي، والألف، والواو، والياء، سواء كانا مَدِّيَّين أم لا.

---

(١) هو الغُرْياني في «العقد الفريد» ص ٤١، ٤٢.

(٢) يعني: أنه ليس محصوراً انحصارَهُ مع حرف الجيم الشديدة، ولا جارياً جريانَهُ مع حرف السّين الرخوة. وتقدم نحو هذا ص ٧٨.

وأما الرِّخوة المهموسة فثمانية أحرف، وهي [حروف] الهَمْس ما عدا الكاف والتاء.

وأما الحروف البينيّة فكلها مجهورة.

فظهر من هذا التفصيل أن كلاّ من المجهورة والمهموسة تنقسم إلى شديدة ورِخْوة، وإن كان للمجهورة قسم آخر وهو البينية.

ثم اعلم أن مبدأ أصواتِ جميع الحروف عند الجهر بالقراءة جهري، ولو كان الحرف مهموساً، وأن صوتَ الحرف ولو كان مجهوراً لا يتحقّق بدون النفَس، لأن حقيقة الصوت هو النفَس المسموع، فاحتباس الصوت يستلزم احتباس النفَس معه. وجَرْيه يستلزم جريَه.

وأن نفَس الحرف وإن كان مهموساً لا ينفكّ عن الصوت، لأن حقيقة الحرف هو الصوت المعتمِد على المخرج كما سبق، وأن نفَس الحرف المجهور قليل، ونفَس الحرف المهموس كثير.

فما ذكر أنه قد يجري النفَس ولا يجري الصوت كالكاف والتاء فمعناه: أنه يجري النفس الكثير ولا يجري الصوت القوي الذي حصل في مبدأ الحرف، وليس المراد نفي جريان الصوت بالكلية، ألا ترى أنه ذكر أن صوت الشين في «العرش» يجوز لك أن تمدّه إن شئتَ، مع أن الشين مهموسٌ كالكاف والتاء؟

وما ذكر أنه قد يجري الصوت ولا يجري النفَس كالضاد والغين المعجمتين فمعناه: أنه يجري الصوت القوي ولا يجري معه نفَس كثير كما يجري مع المهموس، وليس المراد نفي جَرَيان النفَس بالكلية. ألا ترى أن الرّخاوة جريان الصوت والنفَس معاً؟

إذا علمت هذا فاعلم أن صوت الحرف ونَفَسه إما أن يحتبسا بالكلية فيحصل صوت شديد وذلك في حروف الشدة، أو لا يحتبسا أصلاً بل يجريان جَرَياناً كاملاً وذلك في حروف الرّخاوة، أو يتوسطا بين كمال الاحتباس وكمال الجري وذلك في الحروف البينية، فهذه ثلاثة أنواع.

ففي النوع الأول: إن جرى بعد ذلك الاحتباس نَفَسٌ كثير فالحرف شديد مهموس، وإن لم يجر فالحرف شديد مجهور.

وفي النوع الثاني: إن كان صوت الحرف جارياً كلَّه مع نَفَس قليل فالحرف رِخْو مجهور، وإن كان جارياً كله مع نَفَس كثير فالحرف رِخْو مهموس.

وقد عرفت أن المهموس في اصطلاحهم: ما كان بعض صوته خفياً عند الجهر بالقراءة، وهو آخِره، لأن مبدأَه جَهْري ٱلبتَّة، ولا تجد حرفاً كلّ صوته خفي عند الجهر بالقراءة، فمن عَدَّ الكاف والتاء من المجهورة بناء على أن الشدّة تؤكد الجهر فقد وَهِم، إذ لو كان كذلك لكانت جميع الحروف مجهورة.

والنوع الثالث: مجهورٌ كله.

فإن قيل: الهمس جَرَيان النفَس وهو يستلزم جَرَيان الصوت، والشدة احتباس الصوت وهو يستلزم احتباس النفس، فبين الهمس والشدة تناقضٌ، فكيف تكون الكاف والتاء مهموستين شديدتين؟

قلتُ: الشدّة في وقتٍ والهمس في وقتٍ آخَر، فشدّتهما باعتبار الابتداء وهمسُهما باعتبار الانتهاء، فإن الصوت يجري معهما آخِراً، وشرط التناقض: أن يكون الزمن متّحداً، وهنا قد اختلف فلم يكن تناقض. ففي كل منهما

صَوتان: الأول قوي، والثاني ضعيف[١].

وقولنا: والثاني ضعيف، احترازٌ عن حروف القَلْقَلَة، فإنها وإن كان فيها صوتان إلاَّ أن ثانِيَهما قوي.

الصفة السادسة: الاستعلاء، ومعناه في اللغة: العُلُوّ والارتفاع. وفي الاصطلاح: ارتفاع اللّسان عند النطق بالحرف إلى الحَنَك الأعلى.

وحروفه سبعة، جمعت في قولهم: «خُصّ ضَغْطٍ قِظْ»[٢] وهي: الخاء، والصاد، والضاد، والغين، والطاء، والقاف، والظاء. قال مكي في «الرعاية»[٣]: «وأشدها استعلاءً القافُ». وقال ابن الجزري في «النشر»[٤]: و «هي حروف التفخيم على الصواب، وأعلاها الطاء، كما أن أسفل المستَفِلة الياء». انتهى.

---

(١) يُبالغ كثير من القراء في بيان صفة الهمس في الكاف والتاء، بحيث يؤدّي إلى توليد حروف زائدة، كالهاء عند الكاف، والهاء أو السِّين عند التاء، وحينئذ تصير الكاف والتاء من الحروف الرِّخوة.
والواجب مراعاة شدّة الصوت عند النطق بالكاف والتاء، ليمتنع جريان الصَّوت مع الحرف، ولا يمنع ذلك جريان النَّفَس جرياً ضعيفاً، وخاصة عند الوقف.
قال الإمام ابن الجزري في «المقدمة»:
وراعِ شِدَّةً بكافٍ وبِتَا كشِرْكِكم وتَتَوفَّى فِتْنَتا

(٢) قِظْ: فعل أمر من قاظ بالمكان: إذا أقام فيه. وخُصّ: البيت من القصب، وضَغْط: ضيّق. والمراد: اقنع من الدنيا بمثل ذلك ولا تغتر بزخارفها. انظر «المنح الفكرية» ص ١٧، و «نهاية القول المفيد» ص ٥٠.

(٣) ص ١٢٤، ١٢٥. وفيه نظر، وعبارة مكي لا تفيد هذا إنما تفيد أن القاف أقواها قَلْقلةً. كما قال الإمام الشاطبي: (وأعرَفهُنّ القافُ كلٌّ يعدُّها). فالصواب: أن أشد الحروف استعلاءً وإطباقاً: الطاء. وأشدّ حروف القلقلة: القاف، لشدّة ضغط الصوت فيه.

(٤) ١: ٢٠٢.

ووُصفت هذه الحروف بالاستعلاء فقيل: حروف مستعلية، لاستعلاء أقصى اللسان عند النطق بها إلى الحَنَك الأعلى.

قال العلاّمة المرعشي[١]: «إن المعتبر في الاستعلاء إنما هو استعلاء أقصى اللسان، سواء استعلى معه بقية اللسان أم لا. وحروف وَسَط اللسان وهي الجيم والشين والياء، لا يَستعلي بها إلاَّ وَسَط اللسان، والكاف لا يَستعلي بها إلاَّ ما بين أقصى اللسان ووسطه. فلذلك لم تعد هذه الحروف الأربعة من حروف الاستعلاء، وإن وجد فيها استعلاءُ اللسان، لأن استعلاءَه في هذه الحروف الأربعة ليس مثل استعلائه بحروف الاستعلاء السبعة المذكورة».

وفي وصف هذه الحروف بالاستعلاء مجاز، لأن المستعليَ في الحقيقة إنما هو اللسان. وأما الحروف فمُستعلٍ عندها اللسانُ، فكان حق التعبير أن يقال: الحروف المستعلي عندها اللسانُ، ولكن حصل فيه اختصار فقيل: الحروف المستعلية، وعَلاقة المجاز: المجاورة.

الصفة السابعة: الاستفال، ومعناه في اللغة: الانخفاض. وفي الاصطلاح: انخفاض اللسان عند خروج الحرف عن الحَنَك إلى قاع الفم.

وحروفه اثنان وعشرون حرفاً، وهي ما عدا حروف الاستعلاء السبعة المذكورة آنفاً.

ووصفت هذه الحروف بالاستفال فقيل: حروف مستفلة لتسفّلها، وانخفاضِ اللسان عند النطق بها عن الحَنَك.

---

(١) انظر «جهد المقل» ص ٣١.

وقال الإمام مكي في «الرعاية»[١]: «وصفت هذه الحروف بالاستفال لأن اللسان لا يستعلي عند النطق بها إلى الحنك كما يستعلي عند النطق بالحروف المستعلية، بل يستفل اللسان بها إلى قاع الفم عند النطق بالحروف». انتهى.

ويعجبني هنا قولُ بعض الكاتبين[٢]: إن تسمية حروف «خُصّ ضَغْطٍ قِظْ» حروفَ الاستعلاء وتسميةَ ما عداها حروف الاستفال منظور فيها لأكثر الحروف، وإلاَّ فالغين والخاء وهما في حروف الاستعلاء، والهمزة والهاء والعين والحاء وهن من حروف الاستفال: لا يرتفع اللسان في الأولى ولا ينخفض في الثانية. لأن مخرج الجميع من الحَلْق لا مِن اللسان، وهذا كله بالنظر إلى الظاهر، وإلاَّ فالاعتماد في جميع الحروف على اللسان. انتهى.

ووَصْف هذه الحروف بالاستفال مجاز، لأن المستفِلَ في الحقيقة إنما هو اللسان، وأما الحروف فمُسْتَفِلٌ عندها اللسان، وليست هي مستفلة، وعَلاقة المجاز: المجاورة أيضاً، كما سبق.

وذكر ابن الجزري في كتابه «التمهيد»[٣]: أن اللام والراء في حال تفخيمهما يُشبهان الحروفَ المستعلية، قال المرعشي[٤]: الظاهر أنهما في حال التفخيم يكونان من الحروف المستعلية. انتهى.

---

(١) ص ١٢٤.

(٢) هو الغرياني في «العقد الفريد» ص ٤٢ ـ ٤٣، ولا يخلو هذا الكلام من النظر، فإن ارتفاع اللسان في الغين والخاء صفة لازمة وينشأ عنها التفخيم فيهما. أما ارتفاع اللسان في العَيْن والحاء فتابع للمخرج، وليس صفةً.

(٣) ص ١٢٥، في مبحث الراء، ولم أجد قوله عن اللاّم. وانظر «نهاية القول المفيد» ص ٥٠.

(٤) في «جهد المقل» ص ٣١.

الصفة الثامنة: الإطباق، ومعناه في اللغة: الإلصاق. وفي الاصطلاح: إلصاق طائفة من اللسان بما يُحاذيها من سَقْفِ الحَنَك الأعلى وانحصار الصوت بينهما.

وحروف الإطباق أربعة، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

ووصفت هذه الحروف بالإطباق لما فيها من إلصاق اللسان بما يحاذيه من الحنك الأعلى وانحصارِ الصوت بينهما، **وليس المراد إلصاق اللسان بما يحاذيه من الحنك حقيقة، بـل ذلـك كناية عن شدة قرب اللسان من سَقْف الحنك الأعلى عند التلفّظ بهذه الحروف زيادةً عن قربه منه عند التلفّظ بغيرها**.

قال في «الرعاية»[١]: «وبعض هذه الحروف أقوى في الإطباق من بعض، فالطاء أقواها في الإطباق وأمكنها لجهرها وشدتها، والظاء أضعفها لِرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان، والصاد والضاد متوسطان في الإطباق». انتهى.

واعلم أن الإطباق أبلغ من الاستعلاء وأخص منه إذ يلزم من الإطباق الاستعلاءُ، ولا يلزم من الاستعلاء الإطباق[٢]. فبينهما عموم وخصوص مطلق، يجتمعان في الصاد والضاد والطاء والظاء، وهي حروف الإطباق، فكل حرف منها يوصف بالإطباق وبالاستعلاء، فيقال: الصاد مطبقة مستعلية وهكذا باقي أخواتها.

---

(١) ص ١٢٢، ١٢٣.

(٢) بيان هذا كما في «نهاية القول المفيد» ص ٥١: أن الإطباق فيه استعلاء أقصى اللسان إلى الحَنَك الأعلى، وانطباقُ الحنك على وسط اللسان. أما الاستعلاء ففيه استعلاء أقصى اللسان إلى الحنك الأعلى، من غير إطباق الحنك على وسط اللسان. فتدبَّر.

وينفرد الأعمّ، وهو الاستعلاء في الخاء والغين والقاف. فكل حرف منها يوصَف بالاستعلاء ولا يوصَف بالإطباق، فالإطباق أخص والاستعلاء أعمّ[١].

الصفة التاسعة: الانفتاح، ومعناه في اللغة: الافتراق. وفي الاصطلاح: افتراق اللسان عن الحنك الأعلى بحيث يخرج الريح من بينهما عند النطق بحروفه.

وحروفه خمسة وعشرون حرفاً، وهي ما عدا حروف الإطباق الأربعة.

ووصفت هذه الحروف بالانفتاح لافتراق وتَجافِي اللسان عن الحَنَك الأعلى عند النطق بها، حتى لا يكون الصوت محصوراً بينهما.

والانفتاح أعم من الاستفال، فكل مُسْتَفِلٍ منفتحٌ ولا عكس، لأن القاف والخاء والغين المعجمتَين منفتحة وليست مستفلة.

قال بعضهم[٢]: إن الحنك الأعلى ينطبق على وَسَط اللسان وينحصر الصوت بينهما عند خروج الجيم، فكان مقتضى هذا أن تعدّ من حروف الإطباق، فلِمَ لَمْ تعد من حروفه وعدت من حروف الانفتاح؟

ثم أجاب عن ذلك: بأن حقيقة الإطباق لا تتحقق إلاَّ باستعلاء أقصى اللسان عند النطق بالحرف. ولما كان هذا المعنى منتفياً عند النطق بالجيم لم تعدّ من حروف الإطباق.

---

(١) قال العلامة المالَقي في «الدر النثير» ٢: ٢٤: «وقد توصف الباء والميم بالانطباق، لانطباق الشفتين بهما». أقول: هذا بالنظر إلى المعنى اللغوي للانطباق. أما الانطباق بالمعنى الاصطلاحي وهو: انطباق الحنك الأعلى على وسط اللسان، فلا توصف بها إلاَّ هذه الحروف الأربعة: الطاء، الضاد، الصاد، الظاء.

(٢) هو المرعشي في «جهد المقلّ» ص ٣٣.

الصفة العاشرة: الذَّلاقة، ومعناها في اللغة: حِدّة اللسان وبلاغتُه وذَرابتُه، وتطلق لغة على حَدّ الشيء وطَرَفه.

ومعناها في الاصطلاح: اعتماد الحرف على ذَلْقِ اللسان أو ذَلْقِ الشفة أي: طرفيهما عند النطق به[١].

وحروف الذَّلاقة ويقال لها: الحروف الذُّلْقُ، بضم الذال وسكون اللام. والحروف المذلَقة: ستة جمعت في قولهم: «فَرّ مِنْ لُبّ»[٢] وهي: الفاء، والراء، والميم، والنون، واللام، والباء.

ووصفت هذه الحروف بالذّلاقة لخروج بعضها من ذَلْقِ اللسان وبعضها من ذَلْقِ الشفتين.

---

(١) هذا أحد التفسيرَيْن لصفة الإذلاق، وهو تكرار لما سبق في فصل الألقاب ص ٧٥، حيث لُقّبت هذه الحروف بالذَّلْقِيَّة، لخروجها من ذَلْق اللسان أو الشفة. فلا فرق حينئذٍ بين الصفة واللَّقب.
وجنح بعض المتأخرين ومنهم العلامة الشيخ محمود بسَّة في «العميد» ص ٦١ والعلامة المقرىء الشيخ فتح محمد رحمه الله تعالى في «تسهيل القواعد» ص ١٨ و ١٩ إلى تفسير الإذلاق بأنه: خروج الحَرْف من مخرجه بسُهولة وخِفَّة، من غير كُلْفَة. والإصمات بأنه: خروج الحرف من مخرجه بتمكّن مع الكلفة.

(٢) أي: فرّ الجاهل من ذي لُبّ. واللُبُّ: العَقْل. انظر «المنح الفكرية» ص ١٧ و «نهاية القول المفيد» ص ٥٢.
وبعض العلماء ضبطها: فِرَّ، بكسر الفاء. وهو أمر بالفرار إلى الله تعالى لمن كان له عقل.
ورأيت في بعض نسخ «الجزرية» مضبوطاً هكذا: (فَرَّ مَنْ لَبَّ) وهذا لا يصح، لأن (لَبَّ) فعل ماض مقصور، وصوابه أن يكون هكذا: (لَبَّىٰ) وحينئذٍ يلزم عدّ الألف المقصورة من حروف الإذلاق، ولا يخفى ما فيه من الفساد.

قال الإمام مكي في «الرعاية»[١]: وهي أخفّ الحروف على اللسان وأحسنها انشراحاً، وأكثرها امتزاجاً بغيرها. وهي ستة أحرف، ثلاثة تخرج من الشفة لا عمل للسان فيها، وهي الفاء والباء والميم، وثلاثة تخرج من أَسَلة اللسان إلى مقدم الغار الأعلى، وهي الراء والنون واللام.

ثم قال الإمام مكي: والألف خارجة من المذلَقة والمُصْمَتة، لأنها هواء لا مستقرّ لها في المخرج.

الصفة الحادية عشرة: الإصماتُ، ومعناه في اللغة: المنع، لأنه من صَمَتَ: إذا منع نفسه من الكلام. وفي الاصطلاح: مَنْعُ انفرادِ هذه الحروف أصولاً في كلمة تزيد عن ثلاثة أحرف، بأن كانت أربعة أو خمسة.

وذلك أن كل كلمة عربية بُنيت على أربعة أحرف أو خمسةٍ أصول، لا بد أن يكون فيها مع الحروف المصمَتة حرف أو أكثر من الحروف المذلقة.

وإنما وصفت هذه الحروف بالإصمات لأنها حروف أُصْمِتَتْ أي: مُنِعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العَرَب ــ إذا كثرت حروفها بأن كانت أربعة أو خمسة ــ من غير أن يوجدَ معها حرف من حروف الإذلاق.

وعلة ذلك أن حروف الإصمات صعبة على اللسان، وحروف الإذلاق سهلة عليه، فمنعوا انفراد حروف الإصمات، واشترطوا أن يكون معها حرفٌ أو أكثر من حروف الإذلاق لتعادل خِفةُ المذلق ثقلَ المصمَت.

ومن ثَمّ قيل: إن كلاً من كلمة «عَسْجَد» اسم للذهب، وكلمة «عَسَطُوْس» اسم للخَيزُران ــ دَخيل في كلام العرب، لتمحّض تركّبهما من الحروف المصمتة، ومثل ذلك كلّ كلمة رباعية أو خماسية لم يوجد فيها حرفٌ مُذْلَق.

---

(١) ص ١٣٦.

واعلم أن هاتين الصفتين لا دخل لهما في تجويد الحروف، فكان الأولىٰ عدمَ عدّهما من الصفات، لأن الكلام في الصفات إنما يعني الصفاتِ التي يُطلب من القارى مراعاتها عند النطق بالحروف، لِمَا يترتب على مراعاتها من تحقيق التلاوة وجودة الأداء، ومراعاةُ هاتين الصفتين لا يترتّب عليه شيء من ذلك، ومن أجل هذا أهمل ذكرَهما كثيرٌ من المحقّقين منهم الإمام الوليّ الشاطبي رضي الله عنه[١].

واعلم أن كل صفة من هذه الصفات الإحدى عَشَرَةَ تُضادّ الأخرى[٢]، ويوصف الحرف بإحدى الصفتين المتضادّتين، فالهمس يُضادّ الجهر، والشدّة تضادّ التوسط والرِّخاوة، والاستعلاء يضاد الاستفال، والإطباق يضاد الانفتاح، والإذلاق يضادّ الإصمات.

فكل حرف لا بد أن يأخذ صفة من الصفتين المتضادتين، فيكمل له خمس صفات حَتْماً، ما عدا الألف والواو والياء المدّيتين، فإن هذه الأحرف الثلاثة لا تتّصف بشيءٍ من هذه الصفات الإحدى عشرة.

---

(١) انظر «النجوم الطوالع» ص ٢٢٠. والإمام الشاطبي هو: القاسم بن فِيْرُّه ــ يعني الحديد ــ بن خلف، أبو القاسم وأبو محمد الشاطبي الرُّعَيني الضرير، أحد الأعلام الكبار المشتهرين في الأقطار، ولد بشاطبة الأندلس سنة ٥٣٨ وقرأ ببلده القراءات وأتقنها. ونظم «حرز الأماني» في القراءات السبع و «عقيلة أتراب القصائد» في الرّسم و «ناظمة الزهر» في علم الفواصل، وعلى هذه الثلاثة معوَّل من جاء بعده.
وكان أعجوبة في الذكاء، عارفاً باللغة والأدب، مع الزهد والعبادة. استقر في آخر عمره بمصر يدرس بالمدرسة الفاضلية، حتى توفي سنة ٥٩٠ بالقاهرة، رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ٢: ٢٠.

(٢) وإنما صارت إحدى عشرة صفة لأن المؤلّف يَعُدّ صفة «التوسط» صفة مستقلّة، كما سبق ص ٨٢.

وإلى هنا تمّ الكلام على الصفات التي لها ضِدّ.

وهاك الكلام على الصفات التي لا ضد لها:

الصفة الثانية عشرة: الصَّفِيرُ، ومعناه في اللغة: صوتٌ تُصوِّت به البهائم عند الشرب. وفي الاصطلاح: صوت زائد يخرج من بين الشفتين يصاحب أحرفه الثلاثة عند خروجها، وهي: الصاد والسين المهملتان والزاي.

وسميت هذه الحروف حروف الصَّفير لخروج صوت عند النطق بها يشبه صَفيرَ الطائر، لأنها تخرج من بين الثنايا وطرفِ اللسان، فينحصر الصوتُ هناك إذا سُكّنت ويأتي كالصفير، فالصاد تشبه صوتَ الإوَزّ، والزاي صوتَ النَّحل، والسين صوتَ الجراد أو العُصْفور.

وفي الأحرف الثلاثة ـ من أجل صَفِيرها ـ قوةٌ. وأقواها في ذلك الصّاد، لما فيها من الاستعلاء والإطباق، ثم الزاي لما فيها من الجهر، لأنه من صفات القوة، والسين أضعفها، لكونها مهموسة رِخْوَة، ولذلك ينبغي العناية ببيان صفيرها زيادة على الصاد والزاي نظراً لضَعْفها بالهمس والرّخاوة، وقوتهما بالجهر، وزيادةِ قوة الصاد بالإطباق.

الصفة الثالثة عشرة: القَلْقَلَة، ومعناها في اللغة: التحرك والاضطراب. وفي الاصطلاح: قوة اضطراب صوت الحرف الساكن في مخرجه ليظهرَ ظهوراً كاملاً.

وحروفها خمسة جُمعت في قولهم: «قُطْب جِدٍّ»[١] وهي: القاف، والطاء، والباء، والجيم، والدال.

---

(١) القُطْب: ما عليه مدار الأمر، والجد ـ بفتح الجيم ـ: الحظّ، وبكسر الجيم: ضد الهَزْلِ. انظر «نهاية القول المفيد» ص ٥٦.

والسبب في وصف هذه الحروف الخمسة بذلك ما قاله العلاّمة الدماميني[١] نقلاً عن الإمام ابن الحاجب[٢] في «شرح المفَصَّل»[٣] قال: «سميت هذه الحروف حروف القلقلة إما لأن صوتَها أشدّ أصوات الحروف، أخذاً من القلقلة التي هي صوت الأشياء اليابسة، وإما لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكونُها ما لم يخرج إلى شِبْهِ التحرّك لشدة أمرها، من قولهم: قَلْقَلَهُ: إذا حرّكه، وإنما حصل لها ذلك لاتفاق كونها مجهورة شديدة، فالجهر يمنع النفَس أن يجريَ معها، والشدة تمنع صوتها، فلما اجتمع لها هذان الأمران احتاجت إلى التكلّف في بيانها، فلهذا يحصل ما يحصل من الضغط عند النطق بها ساكنة حتى تكاد تخرج إلى شبه تحركها لقصد بيانها،

---

(١) هو محمد بن أبـي بكر بن عمر، المخزومي القرشي، بدر الدين، إمام عالم بالشريعة وفنون الأدب. ولد بالإسكندرية، واستوطن القاهرة، وتولى بها قضاء المالكية، ثم انتقل إلى الهند، ومات بها في مدينة «كلبرجا». من كتبه «تحفة الغريب شرح مغني اللبيب» و «مصابيح الجامع» وهو شرح لصحيح البخاري، و «شرح تسهيل الفوائد» في النحو، وغيرها من الكتب. مات سنة ٨٢٧. رحمه الله تعالى. من «الأعلام» ٦: ٥٧.

(٢) هو عثمان بن عمر بن أبـي بكر، جمال الدين، أبو عمرو، الكُردي الإسنائي، المقرىء النحوي المالكي الأصولي الفقيه. ولد بإسنا من الصعيد سنة ٥٧١ فقرأ وتفقه ولزم الاشتغال بالأصول والعربية، حتى برع فيهما، وبرَّز في النحو، وكان من أذكياء العالم.
ونظم «الكافية» في النحو و «الشافية» في الصرف، وشرحهما، وهما من الشهرة بمكان، وله «الأمالي» في مجلّد ضخم، و «الإيضاح» في شرح«المفصَّل» وكان ثقة فاضلاً ورعاً. توفي سنة ٦٤٦ رحمه الله تعالى. من «بغية الوعاة» ٢: ١٣٤.

(٣) «المفصَّل» في النحو للزمخشري. وانظر كلام ابن الحاجب في «إبراز المعاني» ص ٧٥٥.

إذ لولا ذلك لم تتبين». انتهى.

وقال ابن الجزري في «النّشر»[(١)]: «وسميت هذه الحروف بذلك لأنها إذا سُكّنت ضعفت فاشتبهت بغيرها، فيحتاج إلى ظهور صوت يشبه النَّبْرَةَ حال سكونهنّ في الوقف وغيره، وإلى زيادة إتمام النطق بهنّ، فذلك الصوت في سكونهن أبين منه في حركتهن، وهو في الوقف أمكن، وأصل هذه الحروف القافُ، لأنه لا يقدر أن يؤتى به ساكناً إلاَّ مع صوت زائد لشدة استعلائه». انتهى.

وقال شيخ الإسلام[(٢)]: «سميت حروفها بذلك لأنها حين سكونها تتقلقل عند خروجها، حتى يُسمع لها نَبْرَة قوية لما فيها من شدة الصوت الصاعد بها مع الضغط، دون غيرها من الحروف». انتهى.

والقلقلة صفة لازمة لهذه الأحرف الخمسة في حال سكونها[(٣)]، سواء كانت متوسطة في أثناء الكلمة نحو: ﴿يَقْتُلُونَ، فاقْطَعُوا، فِطْرَتَ، فيَطْمَعَ،

---

(١) ١ : ٢٠٣.

(٢) هو زكريا الأنصاري في «الدقائق المحكمة في شرح المقدّمة» ص ١٨. وهو زكريا بن محمد بن أحمد، الأنصاري المصري الشافعي، أبو يحيى، شيخ الإسلام، قاض مفسِّر من حفاظ الحديث. له «تحفة الباري على صحيح البخاري» و «شرح ألفية العراقي» في المصطلح، و «شرح شذور الذهب» في النحو و «الدقائق المحكمة» في التجويد و «أسنى المطالب شرح روض الطالب» في الفقه، وغيرها. ولادته سنة ٨٢٣ ووفاته سنة ٩٢٦ رحمه الله تعالى. من «الأعلام» ٣ : ٤٦.

(٣) قلت: تخصيصُه القلقلةَ بحال السكون فقط، فيه نظر، لقوله في تعريف الصفات الذاتية ــ ص ٨١ ــ : بأنها اللازمة للحرف مطلقاً، سواء كان ساكناً أم متحركاً. فالصواب أن القلقلة تكون في المتحرِّك أيضاً. وعليه فتكون مراتب القلقلة أربعة، لا ثلاثة، ومرتبة المتحرِّك هي أضعف المراتب، وهي ثابتة وإن لم تكن ظاهرة ظهورَها في السَّاكن. راجع معنى القلقلة ص ٩٨.

أَبْوَاب، وابْتَغِ، فاجْنَحْ، النَّجْدَينِ، مدَدْناها، يَدْخُلونها﴾. أم متطرفة في آخِر الكلمة سواء كان سكونُها أصلياً نحو: ﴿ومن يُشاقِق، ولا تُشْطِط، ومَنْ لم يَتُبْ، ومن يَخْرُجْ، ولقَدْ﴾. أم عارضاً للوقف نحو: ﴿شِقاق، مُحِيط، مُرِيب، مَرِيج، قَعِيد﴾.

ومراتب القلقلة ثلاث:

الأولى: ـ وهي أقواها ـ تكون في الحرف المشدّد الموقوفِ عليه نحو: ﴿الحقّ﴾.

الثانية: ـ وهي تلي الأولى في القوة ـ تكون في الساكن [المخفَّف] الموقوف عليه ـ نحو: ﴿وَعِيد﴾.

الثالثة: ـ هي تلي الثانية في القوّة ـ تكون في الساكن غيرِ الموقوف عليه نحو: ﴿أفتَطْمَعُون﴾.

وقد اختلف علماءُ الأداء في كيفية القلقلة:

فذهب جُمهورهم إلى أنها تكون مائلةً إلى الفتح مطلقاً[(١)]، سواء كان الحرف الذي قبلهما مضموماً نحو: ﴿هل يُجْزَون إلاَّ ما كانوا يَعْمَلون﴾، أم مفتوحاً نحو: ﴿فأولئك يَدْخُلون الجَنّة﴾، أم مكسوراً نحو: ﴿ولا تُشْطِطْ﴾.

---

(١) حكاية المؤلف هذا القول عن الجمهور فيه نظر. وإنما هو قول من الأقوال الثلاثة الواردة في هذه المسألة، واختار هذا القول صاحب «العقد الفريد» ص ٤٦ وصاحب «العميد» ص ٦٥. أما المتقدّمون فلم يتعرضوا لبحث هذه المسألة فيما اطلعت عليه من مصنفاتهم، غاية ما قالوا: إن صوت القلقلة يشبه الحركة، كما تقدم في كلام ابن الحاجب ص ٩٩.
والقولان الآخران سيأتي الحديث عنهما بعد قليل.

وذهب بعضهم إلى أنها تكون بحَسَب حركة الحرف الذي قبلها، فإن كان ما قبلها مضموماً فإنها تكون مائلة إلى الضم، وإن كان ما قبلها مفتوحاً فإنها تكون مائلة إلى الفتح، وإن كان ما قبلها مكسوراً فإنها تكون مائلة إلى الكسر[١].

والذي عليه معظم أهلِ الأداء هو المذهبُ الأول، وهو الذي عليه العمل. قال بعضهم:

وقَلْقَلَـةً قَـرّبْ إلـى الفتـحِ مُطْلَقـاً ولا تُتْبِعَنْهـا بـالـذي قَبْـلُ، تُقْبَـلا

والله تعالى أعلم[٢].

---

(١) وهذا المذهب اختاره العلامة السَّمَنُّودي، حيث قال في «لآلىء البيان»:
قَلْقَلَــةٌ قُطْــبُ جَــدٍ، وقُــرِّبَــتْ للفَتْـح، والأرجـحُ مـا قبـلُ اقتفَـتْ
ووصف صاحب «هداية القارىء» ص ٨٧ هذا القول بأنه هو المشهور، وعزاه صاحب «نهاية القول المفيد» ص ٥٤ إلى الشيخ حجازي في شرحه على «المقدمة الجزرية». وقال المرعشي في «بيان جهد المقلّ» ص ٣٠ بأن الظاهر من الامتحان أن صوت القلقلة يشبه تحريكه بحركة ما قبله.
وهنا قول ثالث في هذه المسألة أن صوت القلقلة لا يشبه أياً من الحركات الثلاث الفتحة والضمة والكسرة. قاله في «حق التلاوة» ص ١١٥.

(٢) قال المَرْصَفي رحمه الله تعالى في «هداية القارىء» ص ٨٨: «وذكر صاحب «العميد» قولاً ثالثاً في كيفية أداء القلقلة، حاصِلُه: أن حروف القلقلة تتبع حركةَ ما بعدها من الحروف، لِتَتَناسب الحركات.
وهو قول من الأقوال الواردة في غير القولين المشهورين.
قلت: وإن صح هذا القول، فيمكن تطبيقه على الساكن الموصول فقط، نحو: ﴿يُبْدِىء﴾ لأن الساكن الموقوف عليه كحرف الدال في نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نعبُدُ﴾ لا يتأتّى فيه إتْباعُه لما بعده، لذهاب حركة ما بعده بسبب الوقف عليه، فتنبّه». انتهى.

الصفة الرابعة عشرة: اللِّينُ، ومعناه في اللغة: السهولة. وفي الاصطلاح: إخراج الحرف من مخرَجه بسهولة وعدم كلفة على اللسان.

وهو صفة لازمة لحرفَين وهما: الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما نحو: ﴿قَول، يَوم، خَوف، نَوم، بَيع، غَير، قُرَيش، شَيء﴾.

ووُصف هذان الحرفان بهذه الصفة لسهولة النطق بهما، وعدم الكلفة في إخراجهما من مخرجَيهما، وجَرَيانهما على اللسان في يُسْرٍ وسهولة. قال صاحب «نهاية القول المفيد»[1]: «فهما حرفا لينٍ بلا مدّ، فلا مَدّ فيهما وصلاً، ويجوز مدّهما وقفاً إذا وقع بعدهما ساكن، كخَوف، وبَيت. ويكون وصف اللين فيهما أيضاً عند مجانَسَة ما قبلهما لهما، كهُودٍ، وشِيْثٍ. وفي الألف كمُوسى». انتهى.

وعلى هذا يكون وصفُ اللين ملازماً للواو والياء الساكنتين، سواء كان ما قبلهما مفتوحاً أم كان مجانساً لهما. وأما وصف المدّ فلا يتحقق فيهما إلاَّ إذا كان ما قبلهما مجانِساً لهما بأن كان ما قبل الواو مضموماً، وما قبل الياء مكسوراً.

والحاصل: أن الواوَ والياءَ الساكنتين إذا انفتح ما قبلهما يقال لكل منهما: حرفُ لِين. وإن جانَسَهما ما قبلهما قيل لكل منهما: حرفُ مدّ ولِين.

وأما الألف فلا تكون إلاَّ حرفَ مَدّ ولين. والله تعالى أعلم.

الصفة الخامسة عشرة: الانحراف، ومعناه في اللغة: الميلُ عن الشيء والعدول عنه. وفي الاصطلاح: الميل بالحرف عن مخرجه حتى يتصل بمخرج غيره.

---

(١) ص ٥٦.

وهو صفة لازمة لحرفين: اللام والراء.

وإنما وصفا بالانحراف لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما، فاللام فيها انحرافٌ ومَيل إلى طَرَف اللسان[١]، والراء فيها انحراف إلى ظهر اللسان جانحة قليلاً إلى جهة اللام[٢].

الصفة السادسة عشرة: التكرير، ومعناه في اللغة: إعادة الشيء مرةً بعد أخرى. وفي الاصطلاح: ارتعاد رأس اللسان ـ اهتزازُها ـ عند النطق بالحرف.

وهو صفة لازمة للراء، ووصفت الراء بالتكرير لقَبولها له، فهو وصفٌ لها بالقوّة لا بالفعل، كوصفهم إنساناً بالضَّحِك إذا كان غيرَ ضاحك بالفعل، باعتبار كونه قابلاً لهذه الصفة، وكوصفهم أُمّياً بالقراءة والكتابة نظراً لكونه مستَعِدّاً لها، ومُهَيّاً لقَبولها.

---

(١) أي إلى مخرج النون، كما في «الوجيز» ص ٣٠.

(٢) قال الإمام مكي القيسي في «الرعاية» ص ١٣٢: «سُمِّيا بذلك: لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما، وعن صفتهما إلى صفة غيرهما.
قال: أما (اللام) فهو من الحروف الرخوة، لكنه انحرف به اللّسان مع الصوت إلى الشدّة، فلم يعترض في منع خروج الصوت اعتراضَ الشديدة، ولا خرج معه الصوت كلّه خروجَه مع الرخوة، فسمّي منحرفاً، لانحرافه عن حكم الشديدة وعن حكم الرخوة، فهو بين صفتين.
وأما (الراء) فهو حرف انحرف عن مخرج النون ـ الذي هو أقرب المخارج إليه ـ إلى مخرج اللام، وهو أبعد من مخرج النون من مخرجه، فسمي منحرفاً لذلك.
قال: وقيل: إنما سميت الراء منحرفة... فذكر السبب الذي سبق ذكره في اللام.
انتهى. واللام أقوى انحرافاً من الراء، وانحرافهما جميعاً إلى الجهة اليمنى. كما في «الدر النثير» ٢: ٢٥.

قال الإمام مكي في «الرعاية»[١]: «والراء حرف قابل للتكرير، ويظهرُ تكريره جَلياً إذا كان مشدّداً، فيجب على القارىء أن يُخفيَ تكريرَه ولا يظهره. فمتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفاً، ومن المخفّف حرفين. ثم قال[٢]: والتكريرُ في الراء المشددة أظهرُ وأحوجُ إلى الإخفاء منه في المخفَّفة». انتهى.

وقال العلاّمة الجَعْبَري[٣]: «وطريق السلامة منه ــ أي التكرير ــ أن يُلصِقَ اللافظ به رأسَ لسانه بأعلى حَنَكه لَصْقاً محكماً مرة واحدة، بحيث لا يرتعد، لأنه متى ارتعد حَدَث من كل مرة راء، فهذه الصفة يجب أن تُعرَف لتُجْتَنَب لا لِيُؤتَى بها[٤]، وذلك كالسِّحْر يعرف ليجتنب، بخلاف سائر

---

(١) ص ١٩٦.

(٢) هذه الجملة ليست في «الرعاية»، بل هي من «جهد المقلّ» ص ٣٥، ٣٦.

(٣) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، أبو محمد الرَّبَعي الجَعْبَري، محقّق حاذق كبير. ولد سنة ٦٤٠، وقرأ العلوم وتقدَّم في علم القراءات، وشرح «الشاطبية» و «الرائية» وألف التصانيف في أنواع العلوم. وله «نزهة البررة في القراءات العشرة» و «عقود الجمان في تجويد القرآن» وموجز في «علوم الحديث» وغيرها. والجَعْبَري: نسبة إلى مكان ولادته وهو قلعة جَعْبَر، قرب نهر الفرات، بين مدينتي بالِس والرَّقَّة.
استوطن في آخر عمره بلد الخليل عليه السلام إلى أن مات سنة ٧٣٢ رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ١: ٢١ و «الأعلام» ١: ٥٥.

(٤) قوله: (لا لِيُؤتى بها) يوضّحه ما سبق في كلام مكيّ: «فيجب على القارىء أن يُخفيَ تكريره». وكذا ما يأتي في كلام المرعشي. أقول: فالمقصود هو إخفاء التكرير بحيث لا يتبيَّن للسامع. وليس المقصود إعدام هذه الصفة بالكلّيّة كما يزعم بعض القراء، فتجدهم ينطقون بالراء ممجوجة كأنها لام مغلَّظة، أوطاء.
وهو لحن ينبغي التحرّز عنه، وهو الذي يسمّيه ابنُ الجزري بالحَصْرمة، فقد قال في «النشر» ١: ٢١٨: «وقد توهم بعض الناس أن حقيقةَ التكرير: ترعيدُ اللسان بها =

الصفات فإنها تعرف ليعمل بها»[١]. انتهى.

وقال المَرْعَشي[٢]: **ليس معنى إخفاء تكريره إعدامَ تكريره بالكلية بإعدام ارتعاد رأس اللسان بالكلية، لأن ذلك لا يمكن إلاَّ بالمبالغة في إلصاق رأس اللسان باللِّثة، بحيث ينحصر الصوت بينهما بالكلية، كما في الطاء المهملة، وذلك خطأ لا يجوز.** لأن ذلك يؤدي إلى أن تكون الراءُ من الحروف الشديدة، مع أنه من الحروف البينية، بل معناه تقوية ذلك الإلصاق

= المرّة بعد المرّة، فأظهر ذلك حال تشديدها... والصواب: التحفّظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهب المحقّقين.

وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشدّدة، فيأتي بها محصرمة، شبيهةً بالطاء، وذلك خطأ لا يجوز». انتهى.

والحَصْرمة: بالحاء المهملة والصاد المهملة، من: الحَصَر: وهو العِيُّ في المنطق، فالذي يبالغ في إخفاء تكرير الراء المشدّدة، يجد في لسانه ثِقَلاً يُشبِه الحَصَر، وهو العِيّ، وسُمِّي فعلُ ذلك بالحصرمة.

أما المرعشي في «بيان جهد المقلّ» ص ٣٦ فضبطه بالخاء والضاد المعجمتين، وقال: «معناه: القَطْع، والمراد: قطع صوت الراء في مخرجه بحبسه حبساً تامّاً، كما في الحروف الشديدة».

وأقول: الذي يتّجه عندي ــ والله أعلم ــ أن الخضرمة ــ بالمعجمتين ــ تكون في الراء المرقَّقة الساكنة مثل «فِرْعون، مِرْيَة»، لأن فيها قطع الصوت من غير ثقل على اللسان. والحصرمة ــ بالمهملتين ــ تكون في المشدَّدة، المفتوحة أو المضمومة، لحصول الثقل الذي يشبه الحَصَر، عند المبالغة في إخفاء التكرير.

(١) هذا هو المنصوص عليه في كتب التجويد، وأغرب الشيخ السيد إبراهيم بعبولة في كتابه «البيان في تجويد القرآن» ص ٩٠ و ٩١ و ٩٤ حيث ذكر أن صفة الهمس والانحراف والتفشي، أيضاً من الصفات التي تُدْرَس لاجتنابها!

وهو قول غريب، لم أجد مَنْ وافقه عليه من العلماء، والحق خلاف ذلك، فتأمّل.

(٢) في «جهد المقل» ص ٣٦.

بحيث لا يتبين التكريرُ والارتعاد في السمع لئلا يتولّد من الراء مثلها». انتهى.

الصفة السابعة عشرة: التفَشّي، ومعناه في اللغة: الانتشارُ والانبثاث، وقيل: معناه لغة: الاتساع، يُقال تَفَشّت القَرْحَة: إذا اتسعت. وفي الاصطلاح: انتشارُ الريح في الفم عند النطق بالشين، حتى يتصل بمخرج الظاء المشالة.

ووصفت الشين بالتفشّي لأنها لرَخاوتها ينتشر الريح في الفم عند اللفظ بها، حتى يتصل بمخرج الظاء، ولكن هذا على سبيل التخيّل والتوهّم لا على سبيل الحقيقة، لأن الريح لم يتصل بمخرج الظاء حقيقة بل كان قريباً من مخرجها، ولقربه من مخرجها يخيل للسامع أنه متصل به.

قال الإمام مكّي في «الرعاية»[١]: «معنى التفشّي: كثرةُ انتشار خروج الريح بين اللسان والحَنَك، وانبساطُه في الخروج عند النطق بالحرف». انتهى.

وجعل بعض العلماء التفشّيَ صفة لبعض الحروف غيرِ الشين وهي: الفاء، والثاء، والصاد، والضاد، والسين، والراء[٢].

---

(١) ص ١٣٥.

(٢) ومن اللَّحْن: النطق بالجيم ممزوجة بحرف الشِّين ــ وبعض الناس يسمِّي ذلك: التعطيش ــ لأنه لم يَعُدَّ أحد من العلماء حرفَ الجيم من حروف التفشي. وفي «الفوائد المفهمة» ص ٢٨: أن التعطيش هو النطق بالجيم ممزوجة بحرف الدال.
قال ابن الجزري في «النشر» ١: ٢١٧: «والجيم يجب أن يتحفَّظ بإخراجها من مخرجها، فربما خرجت من دون مخرجها، فينتشر بها اللسانُ، فتصير ممزوجة بالشين، كما يفعله كثير من أهل الشام ومصر...».
هذا، وقد بيّن الإمام ابن الجزري في «التمهيد» ص ٩٧ والعلامة القَسْطلّاني في =

وقال المرعشي[١]: «وبالجملة فالحروف المذكورة مشتركةٌ في كثرة انتشار خروج الريح، ولكن الانتشارَ في الشين أكثر، ولذلك اتفق العلماء على تفشّيه، وفي البواقي المذكورة قليل بالنسبة إليه، ولذلك لم يَصِفْها أكثر العلماء بالتفشيّ». انتهى.

الصفة الثامنة عشرة: الاستطالة، ومعناها في اللغة: الامتداد. وفي الاصطلاح: امتداد الصّوت من أول إحدى حافتَي اللسان إلى آخِرها، وهي صفة لازمة للضاد المعجمة، ووصفت بالاستطالة لامتدادها في مخرجها حتى تتصّل بمخرج اللام[٢].

والفرق بين الاستطالة والمدّ ـ مع أن في كل منهما امتداد ـ أن الاستطالة امتدادُ الحرفِ في مخرجه المحقَّق، مع انحصاره فيه، وأما المدّ فهو امتداد الصوت عند النطق بحروفه دون انحصار في المخرج، إذ ليس له مخرج محقَّق حتى ينحصر فيه، بل مخرجه مقدّر، فلا ينقطع المدّ إلاَّ بانقطاع الهواء.

= «لطائف الإشارات» ١: ٢٠٢، معنى التفشي في الأحرف المذكورة، فقال: إن تفشي الفاء بالتأفّف، والثاء بالانتشار، والضاد بالاستطالة، والراء بالتكرير، والسين والصاد بالصفير. قال: والميم بالغنة. ثم قال ابن الجزري: من جعل الميمَ حرف تفشّ بالغنة يلزمه النون لأنه حرف أغنّ، ومن لقّب الصاد والسين بالتفشي لصفيرهما يلزمه الزاي، لأن فيه ما فيهما من الصفير.

(١) «جهد المقلّ» ص ٣٧.

(٢) قال المرعشي في «جهد المقل» ص ٣٧: «ليس بين مخرج الضاد وبين أول مخرج اللام فاصل، فيطولُ التفشي في الضاد بقدر طول مخرجه، بخلاف الشين، فإن بين مخرجه ومخرج الظاء المعجمة مخارج كثيرة، فيطول تفشّيهِ بتجاوزه عن مخرجه ومروره على مسافة تلك المخارج، إلى أن يَتّصل بمخرج الظاء فينتهي عنده».

هذا وقد أوصل الإمام مكّي بن أبـي طالبٍ في كتابه «الرعاية»(١) صفاتِ الحروف إلى أربع وأربعين صفة، وعدّ منها الثماني عشرة صفة التي سبق شرحها(٢).

ومنها: صفة الجَرْسِ: وتوصف بها الهمزة، فيقال: الهمزة حرفٌ جَرِس، وصفت بذلك لأن الصوت يعلو عند النطق بها، ولذلك استثقلت في الكلام فجاز فيها: التحقيق، والتخفيف: بالبَدَل، والحَذْف، والتّسهيل، إلى غير ذلك. والجَرْسُ في اللغة: الصوتُ، وجميع الحروف وإن كان يصوَّت بها عند النطق ولكن للهمزة مزية على غيرها في ذلك.

ومنها: صفة الهَتْفِ: وتوصف بها الهمزة أيضاً فيقال: الهمزة حرفٌ مَهْتوف، وصفت بذلك لخروجها من الصدر فتحتاج إلى ظهور صوتٍ قوي شديد، والهَتْفُ: الصوت، يقال: هَتَفَ به: إذا صَوّت.

وهو في المعنى بمنزلة تسميتهم الهمزة جَرْسِياً، لأن الجَرْس: الصوتُ الشديد، والهَتْفُ: الصوت الشديد، فوصفت الهمزة بذلك لشدة الصوت بها وقوّته، وذكر بعض العلماء في موضع «المهتوف»: المهتوت، بتاءين(٣). قال لأن الهمزة إذا وُقف عليها لانت، وصارت إما واواً، وإما ياءً، وإما ألفاً.

---

(١) ص ١١٥ ـ ١٤٤.

(٢) وهذه الثماني عشرة صفة هي التي ينبغي مراعاتها عند الأداء ـ سوى الإذلاق والإصمات ـ كما سبق، فلذلك اقتصروا على ذكرها، دون غيرها من الصفات التي لا دخل لها في التجويد.
وينبغي إلحاق صفتين أخريين بالصفات التي لا ضدّ لها، وهما: الخَفَاء، والغُنَّة، لأنهما صفتان لازمتان، كما في «نهاية القول المفيد» ص ٥٨ و ٥٩ و «هداية القارىء» ص ٩١. وسيأتي الكلام على هاتين الصفتين ص ١١٠ وما بعدها.

(٣) انظر «الرعاية» ص ١٣٨.

ومنها: صفة الإمالة: وتوصَف بها الحروف الثلاثة: الألف، والراء، وهاء التأنيث، وسميت حروف الإمالة لأن الإمالة في كلام العرب لا تكون إلاَّ فيها، لكن الألف وهاء التأنيث لا يمكن إمالتهما إلاَّ بإمالة الحرف الذي قبلهما، وهاء التأنيث لا تمال إلاَّ في الوقف، والراء تمال وَصْلاً ووقفاً، ومثلها الألف إذا وقعت قبل محرَّك.

ومنها: صفة المَزْجِ والخَلْط: وتوصَف بها بعض الحروف الفرعية التي سبق الكلام عليها[1]، مثل: الهمزة المسهلة، والصاد التي مُزج صوتها بصوت الزاي، والألف الممالة، إلى آخِر ما ذكرنا في مبحث الحروف.

وسميت هذه الحروف بذلك لما فيها من مزجٍ وخلطِ أحد حرفين أصليين بالآخَر حتى تولّد منهما حرف فرعي. ويقال لها: الحروف المُشْرَبَة والمخالَطة ــ بكسر اللام وفتحها ــ لما فيها من إشراب حرفٍ صوتَ آخَر، ومخالطة كل من الحرفين للآخر.

ومنها: صفة التفخيم: وتوصف بها حروف الإطباق، وحروف الاستعلاء.

والرّاءُ، واللامُ، والألفُ في بعض أحوالهنّ، كما سيأتي في باب التفخيم والترقيق[2].

ومنها: صفة الغُنّة: ومعناها في اللغة: صوتٌ يخرج من الخيشوم. وفي الاصطلاح: صوت مستقرّ في جوهر النون ــ ومثلها التنوين ــ والميم، فيقال: النون حرف أغَنّ، والميم حرف أغَنّ، لأن في كل منهما غُنة تخرُج

---

(١) ص ٤٦، ٤٧.

(٢) ص ١٥٢.

من الخيشوم عند النطق بهما، فهي زيادة فيهما كالإطباق الزائد في حروفه، والصفيرِ الزائد في حروفه. فالغنة من علامات قوة الحرف.

وهي صفة لازمة للنون والميم، سواءٌ كانتا متحركتين أم ساكنتين، وسواء كانتا عند سكونهما مُظهَرَتين أم مُدغَمتين[1] أم مُخْفاتَين. وسواء كانتا مخفّفتين أم مشدّدتين.

فهي صفة لازمة لهما في جميع أحوالهما لا تنفكّ عنهما، غير أنها تكون فيهما حالَ تشديدهما أقوى منها في حال إدغامهما، وفي حال إدغامهما أقوى منها في حال إخفائهما، وفي حال إخفائهما أقوى منها في حال سكونهما مُظْهَرَتين، وفي حال سكونهما مُظْهَرَتين أقوى منها في حال تحرّكهما.

وعلى هذا، فمراتب الغنة في النون والميم خمسُ مراتب:

الأولى: ـ وهي أقوى المراتب ـ عند تشديدهما.

الثانية: ـ وهي تلي الأولى في القوة ـ عند إدغامهما.

الثالثة: ـ وتلي الثانية في القوة ـ عند إخفائهما.

الرابعة: ـ وتلي الثالثة في القوة ـ عند سكونهما مظهَرَتين.

الخامسة: ـ وتلي الرابعة في القوة ـ عند تحرّكهما.

ومقدار الغنة: أَلِفٌ، أي حَرَكتان، لايُزاد عليهما، ولا يُنقص عنهما، فهي كالمدّ الأصلي يُمد حركتين، بلا زيادة ولا نقص.

---

(١) يستثنى من هذا: إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء، وكذا إدغامهما في الواو والياء في قراءة خلف عن حمزة، فإن الإدغام في هذه الحالات يكون كاملاً من غير غنة، لأن النون الساكنة والتنوين حينئذ يبدلان حرفاً من جنس المدغَم فيه، كما يوضحه المؤلف ص ١٧٢.

قال بعض الكاتبين[١]: «والثابت من الغُنة في حال التشديد والإدغام [بغُنة] والإخفاء هو كمالُها، وفي حـال الإظهـار والتحرك هو أصلها». انتهى.

ومنها: صفة الخفاء: ومعناه في اللغة: الاستتارُ، وفي الاصطلاح: استتارُ صوت الحرف عند النطق به، ويوصف بهذه الصفة الحروف الأربعة: الألف، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسورةُ ما قبلها، والهاءُ، فيقال لهذه الحروف الأربعة: «الحروف الخَفِيّة».

قال الإمام مكي في «الرعاية»[٢]: «وإنما سميت خفية لأنها تخفَى في اللفظ إذا اندرجت بعدَ حرفٍ قبلها، والألف أخفى هذه الحروف، لأن اللسانَ لا علاج له فيها عند النطق بها، وليس لها مخرج محقّق تنسَب إليه، ولا تتحرّك أبداً ولا تتغير حركةُ ما قبلها». انتهى.

---

(١) هو الغُرْياني في «العقد الفريد» ص ٩٢، وبيان هذا: أن الغنّة من حيث مقدارُهَا لها مرتبتان:

الأولى: مرتبة الأصل، وهي التي تقترن بالنون والميم حالة إخراجهما من مخرجهما. وهذه المرتبة لازمة لهذين الحرفين، لا تنفك عنهما بحالٍ، سواء كانا متحركين أو ساكنين. وينبغي العناية ببيان هذه المرتبة ــ من غير إفراط ــ حالة الوقف على النون والميم في مثل: ﴿العالمين، الرحيم﴾. قال العلامة جمال الدين القاسمي في «النفحة الرحمانية» ص ١٥: إذا وُقِف على النون والميم بالسكون المحض، في مثل: ﴿العالمين، المستقيم﴾ فيجب إخفاء الغنة، إذ لم يُنقل عن أئمة الأداء إظهارها حالتئذ.

الثانية: مرتبة الكمال، وهي الزيادة على أصل الغنة بمقدار حركتين. وهذه المرتبة عارضة، تثبت للنون والميم في حالة التشديد والإدغام والإخفاء.

(٢) ص ١٢٧.

وقال غيرُه[١]: إن حروف المد أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهُنَّ وأوسعهن مخرجاً: الألفُ، ثم الياء، ثم الواو[٢]، ونظراً لخفاء هذه الحروف يصحّ أن يزاد في مدّها عن حركتين خوفاً من سقوطها عند الإسراع بها لخفائها، وصعوبةِ الهمز بعدها، فإنه إذا تقدم الحرفُ السّهل على الحرف الصّعْبِ في الكلمة فإن النَّفْسَ تتجه إلى العناية بالصعب، والاهتمام بتحقيقه وبيانه، فيترتب على ذلك الغفلةُ عن الحرف السّهل فيخرُجُ هزيلاً، وربما ينعدم في اللفظ بالكلية، فمن أجل ذلك وجبت العناية ببيان الحروف السهلة إذا جاوَرَتْ حروفاً صعبة.

وأما خفاء الهاء فلاجتماع صفات الضَّعف فيها. قال الإمام مكي في «الرعاية»[٣]: الخفاءُ من علامات ضَعف الحروف، ولما كان الهاء حرفاً خفياً وجبَ أن يُتَحَفَّظ ببيانها حيث وقعت. قال العلاّمة المَرْعَشي[٤]: «معنى: بيانها: تقويةُ صوتها بتقوية ضَغْط مخرجها. فلو لم يُتحفَّظ على تقوية ضغط مخرجها لمال الطَّبْعُ إلى توسيع مخرجها لعسر تَضْيِيْقِهِ لِبُعْده عن الفم، فيكاد ينعدم في التلفظ». انتهى[٥].

---

(١) هو أبو شامة في «إبراز المعاني» ص ١١٣. وانظر «جهد المقلّ» ص ٣٩.

(٢) قال المالَقي في «الدر النثير» ٢: ٢٣: إن هذه الأحرف الثلاثة اتسعت مخارجها لهواء الصوت أكثر من غيرها. وأوسعها مخرجُ الألف ثم الياء ثم الواو. قال: ويعرف ذلك بضم الشفتين في الواو، وبرفع لسانك في الياء قبل الحنك، وليس في الألف شيء من ذلك، يعني: فهي أوسعُهنّ مخرجاً.

(٣) ص ١١٨. وانظر «نهاية القول المفيد» ص ٥٩.

(٤) «جهد المقلّ» ص ٣٩.

(٥) توضيح هذا الكلام: أن الهاء حرف خفيّ لَطِيف، أشبه ما يكون بالهواء الخارج من الرِّئة، فيحتاج لبيانه إلى ضغط الصوت وحَصْرِهِ في مخرجه وهو أقصى الحَلْق. =

وقال المحقّق في «النشر»[١]: «ولخفاء الهاء قُوِّيت بالصِّلة، وقويت حروف المد بالمدّ عند الهمز». انتهى.

واعلم أن لمعرفة الصفات فائدتين:

الأولى: تمييز بعض الحروف المتَّحدة في المخرج عن بعض، والفرقُ بين ذوات هذه الحروف وجواهرها، إذ لولا هذه الصفات لاتّحدت أصواتُها.

الثانية: تحسينُ لفظ الحروفِ المختلفةِ المخارج[٢].

● ● ●

= ولكون مخرجه ــ وهو أقصى الحلق ــ بعيداً عن الفم فإنه يَعْسُر ضغط الصوت فيه، فيميل الطبع إلى توسيع مخرجه بترك الهواء يمرّ بسهولة وخفّة، فيخرج الحرف هزيلاً.

ومن الخطأ المبالغةُ في ضغط الصوت عند إخراج الهاء، كما ينطق بها بعض القراء كالمتهوِّع، فيشبه الخاء المعجمة. وهو لَحْن.

(١) ١: ٢٠٤.

(٢) والفائدة الثالثة: معرفة الحرف القوي من الضعيف. كما سبق ص ٨٠.

تقسيم الصّفات

تنقسم الصفات من حيث القوةُ والضعفُ إلى قسمين: قويّة وضعيفة.

فالقوية: إحدى عشرة صفة، وهي: الجَهْر، الشدة، الاستعلاء، الإطباق، الصَّفير، القلقلة، الانحراف، التكرير، التفشّي، الاستطالة، الغُنة.

والضعيفة: ست، الهمسُ، الرِّخاوة، الاستفال، الانفتاح، اللين، الخفاء.

وأما الإصمات، والذَّلاقة، والبَينِيّة، فلا دخل لها في القوة ولا في الضعف.

وتنقسم الحروف الهجائية من حيث القوةُ والضعفُ إلى خمسة أقسام.

وذلك أن الحرف إما أن تكون صفاتُه كلّها قوية أم لا، فإن كانت صفاته كلها قوية فهو أقوى الحروف، وإن لم تكن صفاته كلها قوية، بل كان بعضها قوياً، وبعضها ضعيفاً، فإن كان معظمها قوياً فإن الحرف حينئذ يكون قوياً، ويوصف بالقوة. وإن كان معظمها ضعيفاً فإن الحرف يكون ضعيفاً، ويوصف بالضعف. وإن تعادلت فيه صفات القوة وصفات الضعف فإنه يكون متوسطاً، ويوصف بالتوسط. وإن كانت صفاته كلها ضعيفة فإنه يكون أضعف ويوصف بكونه من أضعف الحروف. فحينئذ تكون الأقسام خمسة كما ذكرنا.

القسم الأول: الحرف الذي صفاته كلها قوية، وهو الطاء، فهو أقوى الحروف على الإطلاق.

القسم الثاني: الحروف التي معظم صفاتها قوي، فتوصف بالقوة، ويقال فيها: حرف كذا قوي أو من الحروف القوية، وهي ثمانية أحرف: الباء، الجيم، الدال، الراء، الصاد، الضاد، الظاء، القاف.

القسم الثالث: الحروف التي معظَم صفاتها ضعيف، فتوصَف بالضعف، ويقال فيها: حرف كذا ضعيف، أو من الحروف الضعيفة، وهي عشرة أحرف: التاء، الخاء، الذال، الزاي، السين، الشين، العين، الكاف، الواو، الياء.

القسم الرابع: الحروف التي تعادلت فيها صفاتُ القوة وصفات الضعف، فتوصف بكونها متوسطة، ويقال فيها: حرف كذا متوسط، وهي خمسة أحرف: الهمزة، الغين، اللام، الميم، النون.

القسم الخامس: الحروف التي صفاتها كلها ضعيفة، فتوصف بكونها أضعف الحروف. ويقال فيها: حرف كذا أضعف أو من أضعف الحروف، وهي سبعة أحرف: الثاء، الحاء، الفاء، الهاء، وحروف المدّ الثلاثة وهي: الألف، والواو الساكنة المضمومُ ما قبلها، والياء الساكنة المكسورُ ما قبلها.

● ● ●

بيانُ صفات كلّ حرفٍ من حروف الهجاء

السبيل إلى معرفة صفات أي حرف من حروف الهجاء: هي البحث عنه أوّلاً في حروف الهمس، فإذا تبين أنه فيها فهو حرف مهموس، وصفتُه: الهمس. وإن لم يتبين أنه في حروف الهمس فيكون في حروف ضدّه وهو الجهر، فيكون حرفاً مجهوراً، وتكون صفته: الجهر.

ثم يُبحث عنه بعد ذلك في حروف الشدة، فإن وجد فيها فهو شديد، وصفته: الشدة. وإن لم يوجد فيها فيبحث عنه في حروف التوسّط فإن وجد فيها فهو متوسط، وصفته: التوسّط. وإن لم يوجد في حروف الشدة ولا في حروف التوسط فيكون في حروف ضدهما وهي الرّخاوة، فيكون حرفاً رِخْواً، وصفته: الرّخاوة.

ثم يبحث عنه بعد ذلك في حروف الاستعلاء، فإن وجد فيها فهو حرف مُسْتَعْلٍ، وصفتُه: الاستعلاء. وإن لم يوجد في حروف الاستعلاء فيكون في حروف ضده وهو الاستفال، فيكون حرفاً مستَفِلاً، وصفته: الاستفال.

ثم يبحث عنه بعد ذلك في حروف الإطباق، فإن وجد فيها فهو حرف مُطْبَق، وصفتُه: الإطباق. وإن لم يوجد في حروف الإطباق فيكون في حروف ضده وهو الانفتاح، فيكون حرفاً منفَتِحاً، وصفته: الانفتاح.

ثم يبحث عنه بعد ذلك في حروف الذلاقة، فإن وجد فيها فهو حرف

مُذْلَق، وصفته: الذلاقة. وإن لم يوجد فيها فيكون في حروف الإصمات، ويكون حرفاً مُصْمَتاً، وصفته: الإصمات.

وحينئذ يكون الحرف قد أخذ خمس صفات من الصفات المتضادة، ولا يأخذ أيُّ حرف أقلَّ من خمس صفات من الصفات التي يكون لها ضد.

ثم يبحث عن الحرف بعد ذلك في الصفات التي لا ضد لها فإن وجد له صفة منها كان له ست صفات، وإن وجد له صفتان منها كان له سبع صفات. ولا يأخذ أي حرف أكثر من سبع صفات، خمسٍ من التي لها ضِدّ، وثنتين من التي لا ضِدّ لها.

والخلاصة: أن أيّ حرف لا بد أن يتصف بخمسِ صفاتٍ من الصفات التي لها ضد، وأما التي لا ضد لها فقد لا يتصف منها بصفة ما، وقد يتصف بصفة واحدة منها، وقد يتصف منها بصفتين ولا يزيد على هذا.

وهاك صفاتِ كل حرف من حروف الهجاء:

(الهمزة) ولها خمس صفات: الجهر، الشدة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات.

(الباء) لها ست صفات: الجهر، الشدة، الاستفال، الانفتاح، الإذلاق، القلقلة.

(التاء) لها خمس صفات: الهَمْس، الشدة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات.

(الثاء) لها خمس صفات: الهَمْس، الرِّخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات.

(الجيم) لها ست صفات: الجهر، الشدة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات، القلقلة.

(الحاء) لها خمس صفات: الهَمْس، الرِّخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات.

(الخاء) لها خمس صفات: الهَمْس، الرِّخاوة، الاستعلاء، الانفتاح، الإصمات.

(الدال) لها ست صفات: الجهر، الشدة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات، القلقلة.

(الذال) لها خمس صفات: الجهر، الرِخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات.

(الراء) لها سبع صفات: الجَهْر، التوسّط، الاستفال، الانفتاح، الإذلاق، الانحراف، التكرير.

(الزاي) لها ست صفات: الجهر، الرّخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات، الصَّفير.

(السين) لها ست صفات: الهَمْس، الرخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات، الصفير.

(الشين) لها ست صفات: الهمس، الرخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات، التفشّي.

(الصاد) لها ست صفات: الهمس، الرخاوة، الاستعلاء، الإطباق، الإصمات، الصفير.

(الضاد) لها ست صفات: الجهر، الرخاوة، الاستعلاء، الإطباق، الإصمات، الاستطالة.

(الطاء) لها ست صفات: الجهر، الشدة، الاستعلاء، الإطباق، الإصمات، القلقلة.

(الظاء) لها خمس صفات: الجهر، الرّخاوة، الاستعلاء، الإطباق، الإصمات.

(العين) لها خمس صفات: الجهر، التوسط، الاستفال، الانفتاح، الإصمات.

(الغين) لها خمس صفات: الجهر، الرخاوة، الاستعلاء، الانفتاح، الإصمات.

(الفاء) لها خمس صفات: الهمس، الرخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإذلاق.

(القاف) لها ست صفات: الجهر، الشدة، الاستعلاء، الانفتاح، الإصمات، القلقلة.

(الكاف) لها خمس صفات: الهمس، الشدة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات.

(اللام) لها ست صفات: الجهر، التوسط، الاستفال، الانفتاح، الإذلاق، الانحراف.

(الميم) لها خمس صفات: الجهر، التوسط، الاستفال، الانفتاح، الإذلاق[١].

---

(١) والغُنَّة، لأنها صفة لازمة لها وللنون، كما ذكر المؤلف ص ١١١.

(النون) لها خمس صفات: الجهر، التوسط، الاستفال، الانفتاح، الإذلاق[١].

(الهاء) لها خمس صفات: الهمس، الرخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات[١].

(الواو) لها خمس صفات: الجهر، الرخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات. وهذا إذا كانت متحركة، فإذا سكنت بعد فتح زِيْدَ لها صفة سادسة، وهي: اللين.

(الياء) لها خمس صفات: الجهر، الرخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات. وهذا إذا كانت متحركة، فإذا سكنت بعد فتح زِيْدَ لها صفة سادسة، وهي: اللّين.

(حروف المدّ الثلاثة) لها خمسُ صفات: الجهر، الرخاوة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات.

ويؤخذ مما تقدم أن بعض الحروف يتحد مع بعضٍ في الصفات.

فمن ذلك: التاء، والكاف، فهما متّحدان في جميع الصفات، وكذلك الثاء والحاء والهاء. وأيضاً الجيم والدال. وكذلك الميم والنون. وأيضاً الواو والياء المتحركتان، وحروف المد الثلاثة ــ الحروف الخمسة ــ متّحدة في جميع الصفات. وكذلك الواو والياء الليّنتان ــ أي: الساكنتان بعد فتح ــ متّحدتان في جميع الصفات.

● ● ●

---

(١) والخَفاء، فهي صفة لازمة لها ولحروف المدّ الثلاثة. كما ذكرتُه فيما علّقت على ص ١٠٩.

جدول الصفات الذاتية اللازمة للحروف الهجائية

الحروف	الصفات المتضادّة											الصفات غير المتضادّة								
	الهمس	الجهر	الشدة	الرخاوة	التوسط بينهما	الاستعلاء	الاستفال	الإطباق	الانفتاح	الإذلاق	الإصمات	الصفير	القلقلة	اللين	الانحراف	التكرير	التفشي	الاستطالة	الغنة	الخفا
ء		ء	ء				ء		ء		ء									
ب		ب	ب				ب		ب	ب			ب							
ت	ت		ت				ت		ت		ت									
ث	ث			ث			ث		ث		ث									
ج		ج	ج				ج		ج		ج		ج							
ح	ح			ح			ح		ح		ح									
خ	خ			خ		خ			خ		خ									
د		د	د				د		د		د		د							
ذ		ذ		ذ			ذ		ذ		ذ									
ر		ر			ر		ر		ر	ر					ر	ر				
ز		ز		ز			ز		ز		ز	ز								
س	س			س			س		س		س	س								
ش	ش			ش			ش		ش		ش						ش			
ص	ص			ص		ص		ص			ص	ص								
ض		ض		ض		ض		ض			ض							ض		
ط		ط	ط			ط		ط			ط		ط							
ظ		ظ		ظ		ظ		ظ			ظ									
ع		ع			ع		ع		ع		ع									
غ		غ		غ		غ			غ		غ									
ف	ف			ف			ف		ف	ف										
ق		ق	ق			ق			ق		ق		ق							
ك	ك		ك				ك		ك		ك									
ل		ل			ل		ل		ل	ل					ل					
م		م			م		م		م	م									م	
ن		ن			ن		ن		ن	ن									ن	
هـ	هـ			هـ			هـ		هـ		هـ									هـ
و		و		و			و		و		و			و						
ي		ي		ي			ي		ي		ي			ي						
حروف المدّ		—		—			—		—		—									—

المُتماثِلان والمتجانِسان والمتقارِبان والمتباعِدان[1]

التقاء الحرفين واجتماعُهما على ثلاثة أنواع:

الأول: التقاؤهما في اللفظ والخط، بأن لا يفصل بينهما فاصل، كالتقاء الباءين في: ﴿ولا يَغْتَبْ بَّعْضُكُمْ﴾ واللامين في: ﴿هَلْ لَّكُمْ﴾.

الثاني: التقاؤهما في الخط فقط نحو: ﴿إنهُ هُوَ﴾.

الثالث: التقاؤهما في اللفظ فقط نحو: ﴿أَنَاْ نَذِيْرٌ﴾.

---

(٢) المراد من عَقْد هذا المبحث: معرفة ما يُدغَم من الحروف، وما لا يدغَم. والحروف من هذه الحيثيَّة تنقسم إلى أربعة أقسام:

١ ـ ما لا يدغَم في غيره مطلقاً، وهي ستة: الهمزة، الألف، الخاء المعجمة، الظاء، الصاد المهملة، الزاي.

٢ ـ ما لا يدغَم إلاَّ في مثله، وهي ستة: الهاء، العين، الغين، الياء، الفاء، الواو.

٣ ـ ما لا يدغَم إلاَّ في مجانسه أو مُقاربه، وهي ستة: الجيم، الشين، الضاد، الطاء، الدال، الذال.

٤ ـ يدغم في مثله ومجانسه ومقاربه، وهي إحدى عشرة: الحاء المهملة، القاف، الكاف، اللام، النون، الراء، الباء، التاء، الثاء، السين، الميم.

والمعتبر[١] هو: «النوعان الأولان» وأما الثالث فلا دَخْلَ له هنا.

وينقسم النوعان أربعةَ أقسام:

(الأول) المتماثلان.

(الثاني) المتجانسان.

(الثالث) المتقارِبان.

(الرابع) المتباعِدان.

أما المتماثلان: فهما الحرفان اللذان اتّحدا في المَخْرَج وفي جميع الصفات بأن يكون مخرجهما واحداً، وجميع صفاتهما واحدة، كالباءين والتاءين والثاءين والميمين، سواء كان الحرفان في كلمة واحدة نحو: ﴿بِبَعْضٍ، تَتوفّاهُم﴾. أم في كلمتين نحو: ﴿حيثُ ثَقِفْتُموهُم، الرَّحيم مَالِكِ﴾. وسواء التقيا لفظاً وخطاً كما ذُكر، أم التقيا خطاً فقط نحو: ﴿إنهُ هُوَ﴾.

وقد اعتُرِض على هذا التعريف بأنه غير جامع، لأنه لا يشمل الواوَيْنِ من نحو: ﴿آمنُوا وَعَمِلوا﴾. والياءين من نحو: ﴿فِيْ يُوسُفَ﴾ لعدم الاتفاق في المخرج، إذ مخرج الواو والياء الأوليين الجوف، ومخرج الواو الثانية الشفتان، ومخرج الياء الثانية وسط اللسان. مع أن الواوين في نحو: ﴿آمنوا وعملوا﴾ متماثلان. والياءين في نحو: ﴿في يوسف﴾ متماثلان أيضاً. فالأحسن والأجمع، ما قاله الإمام الجَعْبَرِي[٢] في تعريف المتماثلين: «هما الحرفان اللذان اتحدا ذاتاً، أو اندرجا في الاسم». انتهى.

---

(١) أي في باب الإدغام.

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٠٥.

فقوله: «اتحدا ذاتاً» يتناول الباءين والتاءين والجيمين، وهكذا من كل حرفين اتحدا في المخرج وفي سائر الصفات. وقوله: «أو اندرجا في الاسم» أتى به لإدخال نحو: الواوين والياءين في المثالين المذكورين، لاندراج كلٍ في اسم الواوِ والياء.

والمتماثلان: ثلاثة أقسام: صغير، وكبير. ومُطْلَق.

فالصغير: أن يكون الحرفُ الأول ساكناً والثاني متحركاً، سواء كانا في كلمة واحدة نحو: ﴿ومَنْ يُكْرِههُّنَّ، يُدْرِككُّمْ الموتُ﴾. أم في كلمتين نحو: ﴿وقَدْ دَّخَلوا، إذْ ذَّهَب﴾. وسمي صغيراً لسهولته وقلة العمل فيه، لسكون أوله وتحرك ثانيه.

وحكمه: وجوبُ الادغام.

ويستثنى من هذا الحكم مسألتان:

الأولى: أن يكون الحرفُ الأول من المتماثلين حرفَ مَدّ، واواً كان أم ياء. فإن كان حرفَ مدّ تعيّن إظهاره وامتنع إدغامه نحو: ﴿قالُوا وَهُمْ، الذِيْ يُوَسْوِسُ﴾[1].

وهذان الواوان متماثلان، وكذا الياءات لاندراجها في الاسم على

(١) ويسمَّى المدّ في هذه الحالة في الواو والياء: مدّ التمكين. يعني تمكين المدّ فيهما بمقدار حركتين، والاعتناء بذلك، وعلل الإمام مكي لذلك فقال في «الرعاية» ص ٢٣٩: «لأن المثلَيْن إذا اجتمعا، والأوَّل ساكنٌ ـ في غير حروف المدّ واللين ـ لم يكن بُدّ من الإدغام. فيجب أن يبيِّن ما لا يجوز فيه الإدغام من هذا الصنف، وذلك نحو قوله: ﴿آمَنُوْا وَعَمِلوا﴾ و ﴿اصبِرُوْا وَصابروا﴾...» انتهى، وقال نحو هذا في فصل (الياء) ص ١٨٢.

ما حقّقه الإمام الجَعْبري وقد تقدّم، ولذلك استثنيا من الحكم السابق، والاستثناءُ دليل على دخولهما في المتماثلين، فلو لم يكونا متماثلين لما صحّ استثناؤهما.

فإن كانت الواو ساكنة بعد فتح نحو: ﴿آوَوْا ونَصَرُوا﴾ تعيّن إدغامها في الواو بعدها، وكذلك الياء إذا سكنت بعد فتحٍ تعيَّن إدغامها في الياء بعدها نحو: ﴿لَدَيَّ﴾.

المسألة الثانية: أن يكون الحرفُ الأول من المثلين هاءَ سَكْتٍ، وذلك في قوله تعالى في سورة الحاقة[١]: ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾. ففي الهاء الأولى ــ وهي هاء سكت ــ وَجْهان عند الوصل[٢]:

الأول: إظهارها مع سَكْتة لطيفة عليها بدون تنفّس، إجراءً للوصل مَجرى الوقف، لكونها هاءَ سَكْت.

والثاني: إدغامها في الهاء بعدها، إجراءً للهاء مَجرى غيرِها من الحروف.

المتماثلان الكبير: أن يكون الحرفان متحرّكين، سواء كانا في كلمة واحدة نحو: ﴿حِجَجٍ، تَتَجافى﴾. أم في كلمتين نحو: ﴿فيهِ هُدىً، يَعْلَمُ مَا﴾. وسمى كبيراً لكثرة العمل فيه لتحرك حرفيه[٣].

---

(١) الآيتان: ٢٨، ٢٩.

(٢) المراد بالوَصْل هنا: وَصْل كلمة ﴿ماليَهْ﴾ بكلمة ﴿هَلَك﴾ في نَفَسٍ واحد، فعندئذ يكون فيها الوجهان المذكوران. وإلا فيجوز الوقف على ﴿ماليَهْ﴾ مع التنفّس، ثم الابتداء بكلمة ﴿هَلَك﴾.

(٣) معنى كثرة العمل فيه، كما وضّحه العلامة محمد مكي في «نهاية القول المفيد» ص ١٠٥: أن الحرفين إذا تماثلا والأول ساكن، ففيه عمل واحد وهو الإدغام، فإن =

وحكمه: وجوبُ الإظهار عند حَفْص، إلاَّ في قوله تعالى في سورة يوسف[١]: ﴿مَالَكَ لا تَأْمَنَّا﴾. فإن لحفصٍ فيه وجهين[٢]: الأول: الإدغامُ مع الإشمام، والثاني: الإخفاء، والمراد به: اختلاسُ حركة النون الأولى وهي الضمة[٣].

والمتماثلان المطلَق: أن يكون الحرفُ الأول متحرّكاً والثاني ساكناً، عكسَ الصغير مثل: ﴿تَتْلُو، تُشْطِطْ﴾.

وسمّي مطلقاً لعدم تقييده بصغير ولا بكبير، وحكمُه: وجوب الإظهار.

= كان متحركاً ففيه عملان: إسكان الأول، والإدغام.

فإن لم يتماثل الحرفان بأن كانا متقاربين أو متجانسين، والأول ساكن ففيه عملان: قلب وإدغام، فإن كانا متحركين ففيه ثلاثة أعمال: إسكان الأول، وقلبُه، والإدغام.

فتبيّن أن الساكن أقل عملاً من المتحرك.

وقال ابن الجزري في «النشر» ١ : ٢٧٤ : وسمي كبيراً لكثرة وقوعه إذْ الحركة أكثر من السكون. وقيل: لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه. وقيل: لما فيه من الصعوبة. وقيل: لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين». انتهى.

(١) الآية: ١١، أصلها «تأمَنُنَا».

(٢) لا يختصّ حفص بهذين الوجهين، بل هما لجميع القراء العشرة، إلا أبا جعفر، فإن له الإدغام المحض من غير اختلاس ولا إشمام. انظر «النشر» ١ :٣٠٣ و ٣٠٤.

(٣) معنى الاختلاس: هو النُّطْق بثلثَيْ الحركة. وعرّفه بعضهم: بأنه الإسراع بالحركة، بحيث يحكم السامعُ بذهابها، وهي كاملةُ الوزنِ والصفة.

هذا، ومما أدغمه حفص أيضاً من المتماثِلَيْن: النون في النون في ﴿مكَّنِّي﴾ في الكهف (٩٥)، و ﴿أتحاجُونِّي﴾ في الأنعام (٨٠)، و ﴿تأمرونِّي﴾ في الزمر (٦٤). والميم في الميم في ﴿نِعِمَّا﴾ في البقرة (٢٧١) والنساء (٥٨).

وأما **المتجانِسان**: فهما الحرفان اللذان اتّحدا في المخرج، واختلفا في الصفة[1]، سواء كانا في كلمة واحدة نحو: ﴿وأَمْوال﴾. أم في كلمتين نحو: ﴿هَمَّتْ طائِفَة﴾.

وسواء كان الاختلاف في صفة واحدة كالثاء والذال في نحو: ﴿يَلْهَثْ ذَّلك﴾. فهذان الحرفان مشتركان في الرخاوة، والاستفال، والانفتاح، والإصمات. ومختلفان في الهمس والجهر، فالثاء مهموسة والذال مجهورة.

أم كان الاختلاف في صفتين كالذال والظاء في نحو: ﴿إِذْ ظَّلَمْتُم﴾ فالحرفان مشتركان في الجهر، والرّخاوة، والإصمات. ومفترقان في الاستعلاء وضدّه، والإطباق ومقابِله. فالذال: مستَفِلة منفتحة، والظاء: مستَعْلية مطبَقة.

أم كان الاختلاف في ثلاث صفات كالياء والجيم في نحو: ﴿يَجْأَرُون﴾. فهذان الحرفان مشتركان في الجهر، والاستفال، والانفتاح، والإصمات. ومفترقان في الشدة وضدّها، والقلقلةِ وضدّها، واللّينِ وضده. فالياء: رِخْوَة ليّنة غيرُ مقلقلة، والجيم: شديدة مقلقلة غيرُ لينة.

أم كان الاختلاف في أربع صفات كالتاء والطاء في نحو: ﴿هَمَّتْ طَّائِفَةٌ﴾. فهما مشتركان في الشدة، والإصمات. ومفترقان في الهمس وضدّه، والاستعلاء وضده، والإطباقِ وضده، والقلقلةِ وضدّها. فالتاء: مهموسة، مستفِلة، منفتحة، غير مقلقة، والطاء: مجهورة، مستَعْلية، مطبَقة، مقلقلة.

---

(١) وهما في المثالين المذكورين: الميم مع الواو في المثال الأول، والتاء مع الطاء في المثال الثاني.

ولا يزيد الاختلاف بين الحرفين في الصفات عن أربعِ صفاتٍ بالنسبة للحرفين المتجانِسين.

وأما الحرفان اللذان اتحدا في الصفات واختلفا في المخرج، فقد اختلف فيهما علماء التجويد، فمنهم مَنْ جعلهما من قسم المتقارِبَين، ومنهم من اعتبرهما متجانِسَين، وعرّف المتجانسين بأنهما: الحرفان اللذان اتحدا مخرجاً واختلفا صفة، أو اتحدا صفة واختلفا مخرجاً، سواءٌ كان مخرجُ كل منهما بعيداً عن مخرج الآخر أم قريباً منه.

وقد ذكرنا فيما سبق[1] أن التاء والكاف متّحدان في جميع الصفات، وأن الحروف الثلاثة: الثاء والحاء والهاء متحدة في جميع الصفات، وأن الجيم والدال متّحدان في جميع الصفات، وكذلك الميم والنون، وأيضاً الواو والياء المتحركان، وحروف المد الثلاثة ـ هذه الحروف الخمسة متحدة في كل الصفات، وكذلك الواو والياء اللينتان ـ أي: الساكنتان بعد فتح ـ متحدتان في جميع الصفات.

وبناءً على هذا إذا اجتمعت التاء والكاف في كلمة مثل: ﴿تكْفُرون، كُتِبَ﴾. يكون حكمهما التقارُب على المذهب الأول، والتجانسُ على المذهب الثاني، لاتحادهما في الصفات، واختلافهما في المخرج.

وكذلك إذا اجتمعت الثاءُ والهاء نحو: ﴿يَلْهَث، وثُلُثَه﴾ أو الحاء والثاء مثل: ﴿يَبْحَثُ﴾ أو الحاء والهاء مثل: ﴿فسبّحْهُ﴾ أو الميم والنون مثل: ﴿مِنْهُم، ونمارِقُ﴾ أو الواو والياء نحو: ﴿يَوَدّ، ويَوْمَ﴾.

أو الواو أو الياء المتحرّكان بالفتح مع الألف مثل: ﴿وَالٍ، يَا قَوم﴾.

---

(١) ص ١٢١.

أو الواو المتحركة بالضم مع الواو الساكنة التي هي حرفٌ من حروف المدّ نحو: ﴿وُوْرِيَ﴾ أو الياء مع الواو نحو: ﴿يُوقنون﴾.

ولم يقع في القرآن الكريم مثالٌ للياء المتحرّكة بالكسر مع الياء الساكنة التي هي حرفٌ من حروف المدّ[١]. ومثالها في غير القرآن «المُسْتَحْيِيْن».

أقول: إذا اجتمع حرفان من الأحرف المذكورة المتّحدة في الصفة، المختلفةِ في المخرج سواء تقارب المخرجان أم تباعدا، فحكمهما التقارب في الرأي الأول، والتجانُس في الرأي الثاني. فيقال فيهما ـ على الرأي الأول ـ: هذان الحرفان متقارِبان، وعلى الرأي الثاني: هذان الحرفانِ متجانِسان.

وأما اللام والراء: فعلى مذهب الفَرَّاء ومَنْ وافقه يكونان متجانِسين لاتحاد مخرجهما عنده، وأما على مذهب الجُمهور ـ ومنهم الإمامان الشاطبي وابن الجَزَري ـ فيكونان متقارِبَين لتقاربهما مخرجاً وصفة[٢].

والمتجانسان: ثلاثة أقسام أيضاً: صغير، وكبير، ومُطْلَق، وقد سبق بيان كل منها[٣].

فأما الصغير: فهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يُدغَم فيه الحرف الأول في الثاني قولاً واحداً عن

---

(١) هذا ذهول من المصنف. وإلاّ ففي القرآن الكريم: ﴿ثم يميتكم ثم يُحْيِيْكُم﴾ و ﴿قل الله يُحْيِيْكم﴾، في سورة الروم، الآية ٤٠، وسورة الجاثية، الآية ٢٦، ففي هذين المثالين اجتمعت الياء المتحركة بالكسر، مع الياء الساكنة التي هي حرف مدّ.

(٢) عن مذهب الفراء ومذهب الجمهور، انظر ص ٥١ و ٥٣.

(٣) ص ١٢٥ ـ ١٢٧.

حَفْص وغيره(١)، وذلك في الحروف الآتية:

١ ـ الدّال في التاء سواء كانتا في كلمة واحدة نحو: كِدْتَ في قوله تعالى: ﴿قالَ تَاللَّهِ إنْ كِدْتَ لَتُرْدِيْنِ﴾(٢) أم في كلمتين نحو: ﴿قَدْ تبَيّن﴾(٣).

٢ ـ التاء في الدال نحو: ﴿أَثْقَلَتْ دَّعَوَا﴾(٤)، ﴿وأُجِيْبَتْ دَّعْوَتُكُما﴾(٥). وفي الطاء نحو: ﴿فآمَنَتْ طَائِفَةٌ﴾(٦)، ﴿وَدّتْ طَائِفَةٌ﴾(٧).

٣ ـ الذال في الظاء نحو: ﴿إذْ ظَّلَمْتُم﴾(٨).

٤ ـ الطاء في التاء في: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ﴾(٩)،

---

(١) القسم الأول من المتجانسين الصغير، هو على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يدغم فيه الحرف الأول في الثاني إدغاماً كاملاً، فلا تبقى ذات الحرف الأول ولا صفته. وذلك في إدغام الدال في التاء، وإدغام التاء في الدال، وإدغام الذال في الظاء.

الثاني: ما يدغم فيه الأول في الثاني إدغاماً ناقصاً، بحيث تذهب ذات الحرف الأول، وتبقى صفة الإطباق فيه. وذلك في إدغام الطاء في التاء.

الثالث: مختلف فيه، وهو إدغام القاف في الكاف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُم﴾، فيجوز فيه وجهان لجميع القراء، وهما:

الإدغام الكامل، والإدغام الناقص. ما عدا السوسي عن أبي عمرو، فليس له إلا الإدغام الكامل.

(٢) سورة الصافات، الآية ٥٦.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

(٤) سورة الأعراف، الآية ١٨٩.

(٥) سورة يونس، الآية ٨٩.

(٦) سورة الصف، الآية ١٤.

(٧) سورة آل عمران، الآية ٦٩.

(٨) سورة الزخرف، الآية ٣٩.

(٩) سورة المائدة، الآية ١٨.

﴿فَرَّطْتُم﴾[١] في يوسف، ﴿أَحَطْتُ﴾[٢] في النّمل، ﴿فَرَّطْتُ﴾[٣] في الزّمَرِ.

٥ ـ القاف في الكاف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُم﴾[٤]، في المرسلات.

وإدغام الدال في التاء، والتاءِ في الدال والطاء، والذالِ في الظاء: كلّه إدغام كامل، وهو الذي يدخُل فيه المدغَم في المندغَم فيه ذاتاً وصفة.

وأما إدغام الطاء في التاء في الكلمات السابقة فإدغام ناقص لإدخال المدغَم في المدغم فيه ذاتاً لا صفة، لأن علماءَ الأداء أجمعوا على إبقاء صفة الإطباق في الطاء في الكلمات المذكورة.

وإنما لم تدغم الطاء في التاء إدغاماً كاملاً لأن الطاء حرفٌ قويّ، والتاء حرف ضعيف، ولا يُدغَم القوي في الضعيف، ولولا ما في الحرفين من تجانُس لم يَجُز الإدغامُ مطلقاً، فالذي سَوَّغ الإدغامَ الناقصَ إنما هو التجانُسُ، وهو الاتحاد في المخرَج دون الصفة بالنسبة للطاء مع التاء.

وأما إدغام القاف في الكاف في: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ فقد اتفق عليه أهلُ الأداء أيضاً، ولكنهم اختلفوا في إبقاء صفةِ استعلاءِ القاف[٥]، فذهب بعضهم

---

(١) سورة يوسف، الآية ٨٠.

(٢) سورة النمل، الآية ١٦.

(٣) سورة الزمر، الآية ٥٦.

(٤) سورة المرسلات، الآية ٢٠.

(٥) لفظ ابن الجزري في «المقدمة»:

* . . . والخُلْف بنَخْلُقكُمْ وقَعْ *

ومعنى الخُلف: جواز الوجهين جميعاً لكل القُرَّاء، ما عدا السُّوسي فليس له إلاَّ الإدغام الكامل. وهذا الوجه مقدَّم على الإدغام الناقص لبقية القراء. وانظر «هداية القارىء» ص ٢٥٨.

إلى إبقائها مع الإدغام، وذهب بعضهم إلى إدغام القاف في الكاف إدغاماً محضاً كاملاً وإذهاب صفةِ الاستعلاء في القاف.

قال ابن الناظم في «شرح الجزرية»[(١)]: وكِلا الوجهين جائزان، وإذْهابهما أولى. وقال الناظم في كتاب «التمهيد»[(٢)]: فالأول مذهبُ مكّي، والثاني مذهب الدّاني ومَنْ والاه. ثم قال الناظم: قلتُ: كلاهما حسن، وبالأول أخذ المِصْريّون، وبالثاني أخذ الشاميّون، واختياري الثاني وِفاقاً للدّاني.

وقال في «النَّشْرِ»[(٣)]: «والإدغام المَحْضُ أصحّ رواية وأوجهُ قياساً». انتهى.

وإنما أجمع العلماء على إبقاء صفة الإطباق في الطاء واختلفوا في إبقاء صفة الاستعلاء في القاف، لأن الإطباق أقوى من الاستعلاء، فأوجبوا المحافظة على الأقوى.

القسم الثاني: ما يُدغم فيه الحرف الأول في الثاني بخلاف عن حفص وذلك:

١ ـ الثاء في الذال في: ﴿يَلْهَثْ ذَلِكَ﴾ في سورة الأعراف آية ١٧٦.

٢ ـ الباءُ في الميم في: ﴿ارْكَبْ مَعَنا﴾ في سورة هود آية ٤٢، فلحَفْصٍ في هذين الموضعين الإدغام فقط من طريق «الحِرْز». وله الوجهان الإظهار والإدغام من طريقِ «الطيّبة».

---

(١) هي «الحواشي المفهِمة شرح المقدِّمة».

(٢) ص ١٣٩.

(٣) ١ : ٢٢١.

القسم الثالث: ما يتعين فيه الإظهارُ، وهو ما عدا القسمين السابقين، نحو: ﴿فاصْفَحْ عَنْهُم﴾، ﴿فسبّحْهُ﴾ وهذا من قسم المتجانِسَين على المذهب الثاني كما سبق. ونحو: ﴿أنتُم وآباؤكم، أشْياء﴾[١].

وأما المتجانسان الكبير: نحو: ﴿بِمَ، الصّالحاتِ طُوْبـىٰ، النفوسُ زُوّجَتْ، على مَرْيَمَ بُهْتانا﴾[٢] فحكمُه: وجوب الإظهار عند حفص.

وأما المطلَق: نحو: ﴿لَمَبْعُوثون، تَدْعُو، يَشْكُرُ﴾[٣] فحكمه: وجوبُ الإظهار عندَ جميع القراء.

وأما المتقاربان: فهما الحرفان اللذان اختلفا في المخرج مع قُرْب مخرَج أحدهما من مخرَجِ آخرَ، وتقاربَا في الصفة، كاللام والراء في نحو: ﴿قَالَ رَبّ﴾ فإنهما مختلفان في المخرج مع قرب مخرج أحدهما من الآخَر، لأن كلا منهما من طرف اللسان، ومتقاربان في الصفة لاشتراكهما في جميع الصفات إلاَّ التكريرَ فهو خاصّ بالرّاء.

وكالتاء المثناة مع التاء المثلثة في نحو: ﴿فتَثَبَّتُوا﴾[٤] فإنهما مختلفان مخرجاً مع التقارب فيه، ومتقاربان صفة لاشتراكهما في جميع الصفات غير أن التاء شديدة والثاء رِخوة. فالتقارب في الصفة: أن يتفقا في أكثرها.

---

(١) المراد في هذين المثالين: الميم مع الواو في الأول، والشين مع الياء في الثاني.

(٢) المراد: الباء مع الميم في الأول، والتاء مع الطاء في الثاني، والسين مع الزاي في الثالث، والميم مع الباء في الرابع.

(٣) المراد: الميم مع الباء في الأول، والتاء مع الدال في الثاني، والياء مع الشين في الثالث.

(٤) سورة الحجرات: الآية ٦ والنساء: الآية ٩٤ على قراءة حمزة والكسائي وخلف العاشر، والباقون قرؤوا: (فتبيّنوا).

أو اختلفا في المخرج مع التقارُب فيه وتباعدا في الصفة كالدّال والسين في نحو: ﴿عَدَدَ سِنِيْنَ﴾ أما القرب في المخرج فواضح، وأما التباعد في الصفة فلأن الدال مجهورة شديدة مقلقلة. والسين مهموسة رِخوة صَفيرية.

وكالضاد مع الراء في نحو: ﴿أَنْ يَضْرِبَ﴾ فإنهما متقاربان في المخرج ومتباعدان في الصفة، والتقارُب في المخرج ظاهر، وأما التباعد في الصفة فلأن الضاد رَخْوة مُطْبَقة مستَعْلية مُصْمَتة مستطيلة، والراء متوّسطة مستَفِلة منفتحة مُذْلَقة منحَرِفة مكرّرة، فالتباعد في الصفة: أن يختلف الحرفان في صفتين فأكثر.

أو تقاربا في الصفة وتباعدَا في المخرج، كالكاف والثاء في نحو: ﴿كَثِيراً﴾ فالكاف والثاء متقارِبان في الصفة متباعدان في المخرج. أما تقاربهما في الصفة فلأنهما مشتركان في جميع الصفات ما عدا الشدة والرخاوة، فالكاف شديدة والثاء رخوة، وأما تباعدهما في المخرج فلأن الكافَ من أقصى اللسان بعد مخرج القاف، والثاءَ من طرفه.

وكاللام والميم في نحو: ﴿لَمْ﴾ فهما متقاربان صفة متباعدان مخرجاً. أما تقاربُهما في الصفة فلاشتراكهما في جميع الصفات ما عدا الانحراف، فهو صفة للاّم دون الميم، وأما تباعُدهما في المخرج فلأن اللام من حافة اللسان والميمَ من الشفتين.

وبناء على هذا يكون للمتقاربين ثلاثُ صُوَرٍ:

الأولى: أن يتقارب الحرفان مخرجاً وصفة، كاللام والراء، والتاء والثاء.

الثانية: أن يتقاربا في المخرج ويتباعدا في الصفة، كالدال مع السين، والضاد مع الراء.

الثالثة: أن يتقاربا في الصفة ويتباعدا في المخرج، كالكاف مع الثاء، واللام مع الميم.

وقد بيّنا فيما سبق[١] أن الحرفين اللّذَين اتحدا في جميع الصفات واختلفا في المخرج ــ سواء تقارب مخرجاهما أم تباعد ــ موضعُ خلاف بين العلماء، فمنهم مَنْ ذهب إلى أنهما من قبيل المتقارِبَين، ومنهم مَنْ ذهب إلى أنهما من قسم المتجانِسَين.

والحرفان اللذان تقارب مخرجاهما واتحدت صفاتهما هما الحاء والهاء في: «فَسَبِّحْهُ» والجيم والدال في نحو: «قَدْ جَاءَكُمْ».

والحرفان اللذان تباعد مخرجاهما واتحدت صفاتهما هما:

١ ــ الكاف مع التاء مثل: ﴿كَتَبَ، تَكْفُرُون﴾.

٢ ــ الثاء مع الهاء نحو: ﴿وثُلُثَهُ، يَلْهَثْ﴾ ومع الحاء مثل: ﴿يَبْحَثُ﴾.

٣ ــ الميم مع النون نحو: ﴿مِنْهُم، ونَمَارِقُ﴾.

٤ ــ الواو مع الياء نحو: ﴿ويَوْمَ، يَوَدّ﴾.

٥ ــ الواو والياء المتحركان بالفتح مع الألف نحو: ﴿وَالٍ، يَا قَوْمِ﴾.

وأما الواو المتحركة مع الواو الساكنة في نحو: ﴿وُورِيَ﴾: فيعتبران مثلين وإن تباعد مخرجاهما، نظراً لاندراجهما في الاسم، كما تقدم عن العلامة الجَعْبري في تعريف المثلين[٢].

---

(١) ص ١٢٩.

(٢) ص ١٢٤.

وإذا جرينا على المذهب الأول يكون للمتقاربين خمس صُور:

الأولى: أن يتقارب الحرفان مخرجاً وصفة، كاللام مع الراء، والتاء مع الثاء.

الثانية: أن يتقاربا في المخرج ويتباعدا في الصفة، كالجيم مع السين، والضاد مع الراء.

الثالثة: أن يتقاربا في الصفة ويتباعدا في المخرج، كالكاف مع الثاء، واللام مع الميم.

الرابعة: أن يتقاربا في المخرج ويتّحدا في الصفة، كالحاء مع الهاء، والجيم مع الدال.

الخامسة: أن يتباعدا في المخرج ويتّحدا في الصفة، وقد تقدمت الأمثلة آنفاً.

والمتقاربان: ثلاثة أقسام: صغير، وكبير، ومطلق. وقد سبق تعريف كل منها(١).

مثال الصغير: ﴿أُورِثْتُمُوهَا، يُرِدْ ثَوَابَ﴾.

ومثال الكبير: ﴿نَفْقِدُ صُوَاعَ، مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ﴾.

ومثال المطلق: ﴿لَنْ، فَضَرْبَ﴾.

وحكم المتقاربين عند حَفْص: وجوبُ الإظهار في أقسامه الثلاثة، إلاَّ في اللام الساكنة مع الراء فيجب إدغامها فيها نحو: ﴿قُلْ رَّبِّ، بَلْ رَّفَعَهُ، بَلْ رَّانَ﴾.

---

(١) ص ١٢٥ ــ ١٢٧.

غير أن لحفص في ﴿بَلْ رَانَ﴾[١] وجهين: (الأول) الإدغام. (الثاني) السكت على اللام سكتة لطيفة من غير تنفّس، ويلزم من السكت الإظهار. والوجهان لحفص جائزان مقروءٌ بهما له. وإن كان وجه الإدغام من طريق «الطيّبة» لا من طريق «الحِرْزِ»، وبالمناسبة فله السكت وعدمُه على ﴿عِوَجاً﴾ في الكهف و ﴿مَرْقَدِنا﴾ في يسٓ ﴿ومَنْ رَاقٍ﴾ في القيامة[٢].

وأما **المتباعدان**: فهما الحرفان اللذان تباعدا مخرجاً واختلفا صفة. سواء كان الاختلاف في صفة واحدة كالدال مع الهمزة في نحو: ﴿دَأَباً﴾ فإن الحرفين يشتركان في جميع الصفات ما عدا القلقلة فهي صفة للدال دون الهمزة.

أم كان الاختلاف في صفتين كالتاء مع العين في نحو: ﴿تُلِيَتْ عَلَيهِمْ﴾ فهُما يشتركان في الصفات ما عدا الهمس والشدة فيختلفان فيهما. فإن التاء مهموسة شديدة، والعين مجهورة متوسطة.

أم كان الاختلاف في ثلاث صفات، كالثاء والجيم في نحو: ﴿ثَجّاجاً﴾ فإن الثاء مهموسة، رَخْوَة، غيرُ مقلقلة. والجيم مجهورة، شديدة، مقلقلة. وما عدا ذلك من الصفات فمشتركان فيه.

أم كان الاختلاف في أربع صفات، كالقاف مع الصّاد في نحو: ﴿قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ فإن القاف: مجهورة، شديدة، منفتحة، مقلقلة، والصاد: مهموسة، رخوة، مطبقة، غير مقلقلة، وباقي الصفات محل اشتراك بين الحرفين.

---

(١) سورة المطففين: الآية ١٤.

(٢) انظر ص ٢٦١ و ٢٦٢.

أم كان الاختلاف في خمس صفات كالطاء والهاء في نحو: ﴿يَطْهُرْنَ﴾ فإن الطاء: مجهورة، شديدة، مستَعلية، مطبقة، مقلقلة، والهاء: مهموسة، رخوة، مستفلة، منفتحة، غير مقلقلة. وباقي الصفات شركة بين الحرفين.

أم كان الاختلاف في ست صفات كالخاء مع الراء في نحو: ﴿خَرَجُوا﴾ فإن الراء: مجهورة، متوسطة، مستفلة، مُذلقة، منحَرِفة، مكررة، والخاء: مهموسة، رخوة، مستعلية، مصمتة، غير منحرفة، وغير مكررة، ويشترك الحرفان في الانفتاح فقط، ولا يزيد الاختلاف في الصفات بين الحرفين عن ست صفات بالنسبة للمتباعِدَين[1].

* * *

تلخيص

نستطيع أن نلخّص لك أنواعَ الحرفين المتلاقيين في اللفظ والخط، أو في الخط فقط فيما يلي:

١ ــ الحرفان المتفقان في المخرج وفي سائر الصفات: متماثلان.

٢ ــ الحرفان المتفقان في المخرج المختلفانِ في الصفات: متجانِسان.

---

(١) لم يتعرَّض المؤلّف لذكر حكم المتباعِدَين. وحكمهما كما يلي:

١ ــ المتباعدان الصغير: حكمه الإظهار مطلقاً، إلاَّ في مسألتين متفق على الإخفاء فيهما، وهما: النون الساكنة التي بعدها قاف، مثل: ﴿انقلبوا﴾ والنون الساكنة التي بعدها كاف، مثل: ﴿أنكاثاً﴾.

٢ ــ أما حكم المتباعدين الكبير والمطلق فالإظهار دائماً. انتهى من «غاية المريد» ص ١٧٨ و ١٧٩.

٣ ـ الحرفان المتقاربان في المخرج وفي الصفات، أو في المخرج دون الصفات، أو في الصفات دون المخرج: متقاربان.

٤ ـ الحرفان المتباعدان في المخرج المختلفان في الصفات: متباعدان.

٥ ـ الحرفان المتفقان في الصفات المتقاربان في المخرج، أو المتباعدان فيه: محل خلاف بين العلماء، فمنهم من ذهب إلى أنهما متقاربان، ومنهم من ذهب إلى أنهما متجانسان.

• • •

قاعدةٌ مهمّة

رأينا أن نذكر لك هنا قاعدةً كليّةً هامّةً إذا حَذِقْتَها، وأمعنت النظر فيها تستطيع ـ في يسر وسهولة إذا عُرض عليك حرفان متلاقيان ـ أن تحكم عليهما بالتقارُب، أو التجانُس، أو التباعُد.

وهاك هذه القاعدة:

كل حرفين يلتقيان في الخط واللفظ، أو في الخط فقط. إما أن يكون خروجهما من عُضْوَين أو من عضو واحد.

فإن كان خروجهما من عُضْوَين فهما متباعدان إلاَّ الغين والخاء مع القاف أو الكاف.

فإذا اجتمعت الغين مع القاف أو الكاف، أو اجتمعت الخاء مع القاف أو الكاف: فإن الحرفين يكونان متقاربين، لأنهما وإن كانا يخرجان من عُضوين إلاَّ أن بين مخرجيهما قُرْباً، إذ الغين والخاء يخرجان من أدنى الحلق ممّا يلي اللسان، والقاف والكاف يخرجان من أقصى اللسان مما يلي أدنى الحلق، فبين المخرجين قُرب. فمن أجل ذلك اعتبر الغين مع القاف أو الكاف متقاربين، واعتبر الخاء مع القاف أو الكاف كذلك.

وإن كانا من عضو واحد فإما أن يتجاورَ مخرجاهما أم لا، فإن تجاور

المخرجان بأن كان كلّ منهما قريباً من الآخَر ولم يفصل بينهما فاصل فالحرفان متقاربان.

وإن لم يتجاور المخرجان، وبَعُدَ كل منهما عن الآخَر، بأن فَصَل بينهما مخرجُ حرفٍ آخر فالحرفان متباعدان.

وبناء على هذا يكون بين أحرف الحلق الستةِ وأحرفِ اللسان الثمانية عشر تباعُد، لأن أحرف الحلق من عُضو، وأحرفُ اللسان من عُضو. اللّهم إلاّ الغين مع القاف أو الكاف والخاء مع القاف أو الكاف كما تقدم.

وكذلك بين أحرف الحَلْق وأحرفِ الشفتين تباعُد، لأن كلا منهما من عُضو، ولفَصْلِ اللسان بين العضوين: الحلق، والشفتين.

وأيضاً بين أحرفِ اللسان وأحرفِ الشفتين تباعُد، نظراً لاختلاف العضوين.

وبين أحرف الحلق بعضها مع بعض تقارُبٌ وتباعُد، فالحرفان اللذان يخرجان من أقصى الحلق ــ وهما الهمزة والهاء ــ بينهما وبين الحرفين اللذين يخرجان من وسط الحلق ــ وهما العين والحاء ــ تقارُب، وبينهما وبين الحرفين اللذين يخرجان من أدنى الحلق ــ وهما الغين والخاء ــ تباعُد، وحرفا الوسط ــ وهما العين والحاء ــ بينهما وبين حرفَي الأقصى، وحرفَي الأدنى تقارُب.

وبين أحرف اللسان بعضها مع بعض تقارُب، وتباعُد، فحرفا الأقصى ــ وهما القاف والكاف ــ بينهما وبين أحرف الوسط الجيم والشين والياء وحرفَي الحافة الضادِ واللامِ: تقارب، وبينهما وبين أحرف الطرف النونِ والراءِ والطاءِ والدالِ والتاءِ والصادِ والسينِ والزايِ والظاءِ والذالِ والثاءِ: تباعُد.

وأحرفُ الوَسَط بينها وبين حرفي الحافة وأحرف الطرف تقارب.

وكذلك بين حرفي الحافة وأحرف الطرف تقارب. وبين الفاء وبين أحرف الشفتين الواوِ، والباءِ، والميمِ: تقارب، وبين أحرف الشفتين بعضها مع بعض تجانُس.

ولما كان هذا الموضوع صَعْبَ التناول، دقيقَ المسلك، رأينا أن نزيده إيضاحاً وبياناً فنقول:

من المعلوم أن الهمزة والهاء يخرُجان من أقصى الحلق، فهما متجانسان لاتحادهما مخرجاً واختلافهما صفة، وأن العين والحاء المهملتين يخرجان من وَسَط الحلق، فهما متجانسان أيضاً لاتفاقهما في المخرج واختلافهما في الصفة، وأن الغين والخاء المعجمتين يخرجان من أدنى الحلق، فهما كذلك متجانسان لاتفاقهما مخرجاً لا صفة.

فحرفا الأقصى ــ وهما الهمزة والهاء ــ بالنسبة لحرفَيْ الوسط أي: العين والحاء متقاربان. وبالنسبة لحرفي الأدنى ــ الغينِ والخاءِ ــ متباعدان.

وحرفا الوَسَط ــ العين والحاء ــ بالنسبة لكل من حرفي الأقصى وحرفي الأدنى متقاربان.

والغين مع القاف والكاف متقاربان، وكذلك الخاء مع القاف والكاف، لأن الغين والخاء وإن كانا يخرجان من أدنى الحلق، والقاف والكاف يخرجان من أقصى اللسان، إلاَّ أنه لما كان هناك قرب شديد بين أدنى الحلق وأقصى اللسان اعتبرت هذه الحروف متقاربة، وإن كانت من عضوين مختلفين كما سبق.

والقاف والكاف: قيل: إنهما متجانسان لخروج كل منهما من أقصى اللسان، وقيل: إنهما متقاربان نظراً لوجود انفصال بين مخرجيهما.

والقاف ـ ومثلها الكاف ـ مع حرف من أحرف الوسط الجيم والشين والياء، أو من حرفَي الحافة الضاد واللام متقاربان، ومع حرف من أحرف الطرف المذكورة: متباعدان.

والجيم والشين والياء تخرج من وسط اللسان، فالحرفان المتلاقيان من هذه الثلاثة متجانسان، والحرف منها مع القاف أو الكاف أو الضاد أو اللام أو النون أو الراء أو الطاء أو الدال أو التاء أو السين أو الصاد أو الزاي أو الظاء أو الذال أو الثاء: متقاربان، والحرف منها مع أي حرف من حروف الشفتين متباعدان.

والضاد تخرج من إحدى حافتَي اللسان وما يليها من الأضراس، كما تقدم في مخارج الحروف[1]. فهي مع القاف أو الكاف أو أي حرف من أحرف الوسط، أو أحرف الطرف أو اللام: متقاربان.

واللام تخرج من أدنى حافة اللسان إلى منتهاها. وهي مع القاف أو الكاف أو حرفٍ من حروف الوسط أو الطرفِ أو الضاد: متقاربان.

والنون من طرف اللسان تحت اللام قليلاً، وهي مع القاف أو الكاف متباعدان، ومع أحرف الوسط والضاد واللام وبقية أحرف الطرف: متقاربان.

والراء تخرج من طرف اللسان قريبة من مخرج النون وأدخل في ظهر اللسان، وهي مع القاف أو الكاف متباعدان، ومع أحرف الوسط والضادِ واللام والنون وبقية أحرف الطرف: متقاربان.

والطاء والدال والتاء تخرج من طرف اللسان مع أصول الثنايا، فالحرفان من هذه الثلاثة متجانسان، والحرف منها مع القاف أو الكاف

---

(١) ص ٥٩.

متباعدان، ومع أحرف الوسط وحرفي الحافة الضادِ واللامِ، والنونِ والراء وبقية أحرف الطرفِ: متقاربان.

والصاد والزاي والسين تخرج من طرف اللسان وفُويق الثّنايا السّفلى، فالحرفان من هذه الثلاثة متجانسان، والحرف منها مع القاف أو الكاف متباعدان. ومع أحرف الوسط والضاد واللام والنون والراء والطاء والدال والتاء وبقية أحرفِ الطرف: متقاربان.

والظاء والذال والثاء تخرج من طرف اللسان وطرف الثنايا العليا. فالحرفان من هذه الثلاثة متجانسان، والحرف منها مع القاف أو الكاف متباعدان، ومع أحرف الوسط والضاد واللام والنون والراء والطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين: متقاربان.

والفاءُ من بَطْن الشَّفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا، فهي مع أي حرف من أحرف الحلق أو اللسان مطلقاً متباعدان، ومع الواو أو الباء أو الميم متقاربان.

والواو والباء والميم تخرج من الشفتين، فالحرفان من هذه الثلاثة متجانسان، والحرف منها مع أي حرف من أحرف الحلق أو اللسان متباعدان، ومع الفاء متقاربان.

قال العلماء: وهذا كلّه فيما له مخرج محقَّق.

وأما ما مخرجه مقدّر وهو أحرف المد الثلاثة فلا توصَف ـ إذا التقَتْ مع حرف من حروف الهجاء ـ بتقارُب، ولا تجانُس، ولا تباعُد، إذ ليس لحروف المدّ مخرج من حَيّز محقَّق كغيرها، بل هي قائمة بهواء الفم والحلق من غير تحيز، كما سبق شرح ذلك في مبحث مخارج الحروف[1].

---

(١) ص ٥٠ و ٥٤.

نَعَمْ قد توصف مع بعض الحروف بالتجانس في الصفات لا في المخرج، كالواو المتحركة مع الألف مثل: ﴿وَالٍ﴾ فإن هذه الواو مع الألف متجانسان من حيث الصفة لاتحادهما في جميع الصفات، ومثلها الياء المتحركة مع الألف مثل: ﴿الصّيام﴾ فإن الياء والألف متجانسان لاتحادهما في جميع الصفات. وكذلك الواو المتحركة مع الواو الساكنة مثل: ﴿وُوْرِيَ﴾ فإن الواوين متجانسان لاتفاقهما في الصفات، وأيضاً الياء المتحركة مع الواو الساكنة نحو: ﴿يوقِنونَ﴾ فالياء مع الواو متجانسان لاتحادهما في سائر الصفات.

• • •

الصّفاتُ العارِضةُ للحُروف

هي: التفخيم، والترقيق، والإظهار، والإدغام، والقَلْبُ، والإخفاء، والقَصْر، والمدّ، والحَرَكة، والسكون، والسّكْتُ.

وهاك بيانها على هذا الترتيب:

التفخيم والترقيق: التفخيم في اللغة: التعظيمُ والتكثير، وفي الاصطلاح: تعظيم الحرف بجعله في المخرج سَمِيناً وفي الصفة قوياً. ويقابله الترقيقُ من الرقّة، وهي النَّحافة ضدّ السِّمَنِ، وهو في الاصطلاح: تنحيفُ الحرف بجعله في المخرج نحيفاً وفي الصفة ضعيفاً[١].

وعرّف بعضُهم التفخيم بأنه: النطقُ بالحرف غَليظاً ممتلىءَ الفمِ بِصَدَاه.

---

(١) قولهم في تعريف التفخيم والترقيق: إنه تَسْمين الحرف وتَنْحيفه، فيه بيان أن المقصود بالتسمين والتنحيف هو: الحرفُ نفسُه، لا حركةُ الحرف. فتدوير الشفتين في حالة التفخيم، وتمطيطُهما في حالة الترقيق ــ حالة كون الحرف المفخم أو المرقق مفتوحاً أو ساكناً ــ ليس بصحيح، ولا هو من كمال الأداء، بل هو تكلّف.
لأن تدويرَ الشفتين هو إشارة إلى الضمّ، وتمطيطَهما إشارة إلى الكسر، فتشبيه المفتوح والساكن، في النطق، بالمضموم أو المكسور: لَحْن، ينبغي الاحتراز عنه. وتبقى الشفتان في حالتهما الطبيعية المحايدة.

وعرّف الترقيقَ بأنه: النطقُ بالحرف نحيفاً غيرَ ممتلىء الفمِ بِصَدَاه.

وحروف الهجاء من حيث التفخيم والترقيق ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يفخَّم في جميع أحواله.

القسم الثاني: ما يرقَّق في جميع أحواله.

القسم الثالث: ما يعتريه التفخيمُ والترقيق. فيفخّم في بعض الأحوال ويرقق في بعضها.

وهاك الكلامُ على كل قسم تفصيلاً:

فأما القسم الأول: ــ وهو ما يفخَّم في جميع الأحوال ــ فهو حروف الاستعلاء السبعة وهي: الطاء، والضاد، والصاد، والظاء، والقاف، والغين، والخاء.

فيجب تفخيم هذه الحروف مطلقاً سواء كانت متحركة بالفتح أو بالضم أو بالكسر، أم كانت ساكنة، وسواء وقع قبل كل منها أو بعده حرف استفال، أو اكتنفها حرفا استفالٍ أم لا.

ويجب تخصيص أحرف الإطباق الأربعة وهي: الطاء والضاد والصاد والظاء ــ وهي من أحرف الاستعلاء ــ بتفخيم أقوى من بقية أحرف الاستعلاء، وهي: القاف والغين والخاء. لأن أحرف الإطباق الأربعة أعلى من بقية أحرف الاستعلاء، لأن فيها من صفات القوة ما ليس في بقية أحرف الاستعلاء.

وبين أحرف الإطباق وأحرف الاستعلاء عمومٌ وخصوصٌ مطلق، فأحرفُ الاستعلاء أعم وأحرف الإطباقِ أخصّ، فكل حرف مُطْبَقٍ فهو مستَعْلٍ، وليس كل مستعلٍ مطبقاً. فالصاد مثلاً فيها الصفتان: الإطباق والاستعلاء. والغين فيها صفة واحدة وهي الاستعلاء، فيلزم من كون الحرف مطبقاً أن يكون مستعلياً، ولا يلزم من كونه مستعلياً أن يكون مطبقاً.

وحروف الاستعلاء في القوة على هذا الترتيب: الطاء، فالضاد، فالصاد، فالظاء، فالقاف، فالغين، فالخاء. فأعلاها في القوة الطاء وأدناها الخاء.

وكل حرف من أحرف الاستعلاء السبعة له خمسُ مراتب.

المرتبة الأولى: ـ وهي أقوى المراتب ـ تكون في المفتوح الذي بعده ألف، نحو: ﴿الطآمّة، يُضاعَفُ، صَادِقِينَ، ظالِمينَ، قَائِلُونَ، غافِلِيْنَ، خَاطِئِيْنَ﴾.

المرتبة الثانية: ـ وتلي الأولى في القوة ـ تكون في المفتوح الذي ليس بعده ألف نحو: ﴿طَلَباً، ضَرَبْتُم، صَبَرَ، ظَلَمَ، قَعَد، غَضِبَ، خَلَقَ﴾.

المرتبة الثالثة: ـ وتلي الثانيةَ في القوة ـ تكون في المضموم نحو: ﴿وطُبِعَ، فضُرِبَ، صُرِفَتْ، ظُلِمَ، قُتِلَ، غُلِبَتْ، خُلِقُوا﴾.

المرتبة الرابعة: ـ وتلي الثالثة في القوة ـ تكونُ في الساكن نحو: «يَطْبَعُ، يَضْرِبُ، فاصْبِرْ، لا يَظْلِمُ، يَقْرَءُون، يَغْلِب، يَخْلُقُ» وقال الإمام المتولّي[1]: الساكن فيه تفصيلٌ، فإن كان ما قبلَه مفتوحاً يُعطى تفخيمَ

---

(١) هو محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان، الشهير بمتَوَلِّي، شيخ القراء، المصري الأزهري الضرير. أسندت إليه مشيخة القراء سنة ١٢٩٣. وكان عالماً محققاً، متبحراً في علوم القرآن، واسع الحفظ والاطلاع، حسن التصنيف. له ما يقارب ٤٠ مؤلفاً. منها: «بديعة الغرر في أسانيد الأئمة الأربعة عشر» و «الوجوه المسفرة في إتمام القراءات الثلاث المتممة للعشرة» و «تحقيق البيان في عدّ آي القرآن» و «فتح الرحمن في تجويد القرآن» وله منظومات كثيرة في قراءة ورش وحمزة وأبـي عمرو وغيرهم، وفي وقف حمزة وهشام، وفي الفواصل والرسم. وكلها محرَّرة بديعة. توفي الإمام المتولّي سنة ١٣١٣ رحمه الله تعالى. من «الأعلام» ٦: ٢١، و «هداية القارىء» ص ٧٠٨.

المفتوح الذي ليس بعده ألف، نحو: ﴿يَقْطَعُون، أَيَطْمَعُ﴾. وإن كان ما قبله مضموماً يُعطى تفخيم المضموم نحو: «أن تُقْبَلَ، ليُطْفِئُوا». وإن كان ما قبله مكسوراً يُعطي تفخيماً أدنى مما قبله مضموم، نحو: ﴿نُذِقْهُ، تُحِطْ﴾.

المرتبة الخامسة: ــ وتلي الرابعة في القوة ــ تكون في المكسور نحو: ﴿بَطِرَتْ، ضِعافاً، صِراطَ، ظِلالٍ، قِتالٍ، غِطاءَكَ، خِلال﴾.

وعلى هذا يكون لكل حرف من الأحرف السبعة في ذاته باعتبار حركته وسكونه خمسُ مراتب، وتسمّى مراتبه الخاصة به، وتكون المراتب للأحرف السبعة خمساً وثلاثين مرتبة، حاصلة من ضرب المراتب الخمسِ الخاصةِ بكل حرف في عدد الأحرف السبعة.

وذهب بعضهم إلى أن مراتبَ التفخيم ستّ:

الأولى: في المفتوح الذي بعده ألف.

الثانية: في المفتوح الذي لا ألفَ بعده.

الثالثة: في المضموم.

الرابعة: في الساكن بعد فتح أو ضم.

الخامسة: في الساكن بعدَ كسر.

السادسة: في المكسور.

وعلى هذا المذهب تكون المراتب اثنتين وأربعين مرتبةً حاصلة من ضرب المراتب الستّ في عدد الأحرف السبعة.

وبناءً على ما ذُكر تكون الطاء المفتوحة التي بعدها ألفٌ في أعلى المراتب، وتكون الخاء المكسورة في أدناها، ويكون كل حرف أقوى مما

بعده في المرتبة[١]، وأقوى مِنْ نَفْسه بالاعتبار[٢]، لأن الحرف المفتوح الذي بعده ألفٌ أقوى منه إذا كان مفتوحاً وليس بعده ألف.

وينبغي أن يُعلَم أن الغين المكسورة والساكنة المكسورُ ما قبلها، والخاءَ المكسورة والساكنةَ المكسورُ ما قبلها: مفخّمتان أيضاً، ولكن تفخيمهما في الحالين المذكورتين ضعيف، ويسمّى تفخيماً نِسْبياً، أي بالنسبة لحروف الاستفال، إذ ليس فيها تفخيمٌ أصلاً. ومن الخطأ أن يقال: إن هذين الحرفين في الحالات السابقة مرقّقان.

كما أن من الخطأ أن يُنطق بهما في الحالات السابقة مفخّمين تفخيماً قوياً كتفخيمهما مفتوحين أو مضمومين أو ساكنين بعد فتح أو ضم. لأن تفخيمهما في هذه الأحوال تفخيماً قوياً يُبْعِدهما عن صفاتهما.

ومن أمثلة الغين المكسورة: ﴿مِنْ غِلٍّ، بَغِيّاً﴾، ومن أمثلة الساكنة بعد كَسْر أصلي: ﴿لا تُزِغْ قُلُوبَنا، أَفْرِغْ عَلينا صَبْراً﴾، وبعد كسر عارض: ﴿إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾.

ومن أمثلة الخاء المكسورة: ﴿مِنْ خِلافٍ، خِيانَةً﴾، ومن أمثلة الساكنة بعد كسر أصلي: ﴿إِخْواناً، إِخْوَتِكَ﴾، وبعد كسر عارضٍ: ﴿اخْتَلَفُوا، أَوْ ٱخْرُجُوا﴾.

واستثنى العلماء من ذلك الخاءَ الساكنةَ المكسورُ ما قبلها إذا كان بعدها

---

(١) أي إذا تماثَلا في المرتبة الواحدة، فالطاء التي بعدها ألف، أعلى مرتبةً من الصاد التي بعدها ألف، وإن كان كلّ منهما في أعلى مراتب التفخيم.

(٢) بالاعتبار، أي بالنظر إلى حالِ كلِّ حرفٍ من حيث التحرّكُ والسكونُ، فالقاف ـــ مثلاً ـــ له خمس مراتب، وهو حالة كونه متحركاً بالفتح يكون أقوى من نفسه إذا كان متحرّكاً بالضم أو الكسر، وهكذا غيره من الحروف السبعة.

راء، فإنه يجب تفخيمُها تفخيماً قوياً من أجل الراء المفخمة بعدَها، وذلك في كلمة: ﴿إخْرَاج﴾ حيث وقعَتْ في القرآن الكريم نحو: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَليكم إخْرَاجُهُم﴾، ﴿غَير إخْرَاج﴾، ﴿وَظَاهَرُوا على إخْرَاجِكُمْ﴾. وفي كلمة: ﴿وقَالَتْ اخْرُجْ عَلَيهنَّ﴾.

القسم الثاني: ما يرقَّق في جميع الأحوال، وهي حروف الاستفال ـ ما عدا الألف اللينة، واللام في لفظ الجلالة، والرّاء ـ فيجب ترقيق حروف الاستفال مطلقاً سواء كانت متحركة بالفتح، أو الضم، أو الكسر، أم كانت ساكنة.

القسم الثالث: ما يفخَّم في بعض الأحوال، ويرقَّق في بعضها وهو: الألف اللينة، واللام في لفظ الجلالة، والراء.

أما الألف اللينة: فليس لها حيّز حتى توصَف هي ذاتها بتفخيم أو ترقيق، بل هي ـ من حيث التفخيم والترقيق ـ بحسب ما تقدمها، وتابعة لما قبلها[1]، فإن وقعت بعد مفخّم فُخّمت، نحو: ﴿طال، الضّالّينَ، الصّابرينَ، الظالمينَ، القَالِيْنَ، الغَالِبينَ، الخالِدين، وَرَاءكُم، الأرَائِكِ﴾. وإن وقعت بعد مرقّق رُققت نحو: ﴿جَاءَ، أَفَاءَ، سَاءَ، التَائِبُونَ، العَابِدُونَ﴾... إلخ.

وأما لام لفظ الجلالة: ﴿اللَّهُ﴾ فيجب تفخيمها إذا وقعت بعد فتح نحو: ﴿قالَ اللَّهُ، شَهِدَ اللَّهُ، مِنَ الله﴾، أو بعد ضَمّ نحو: ﴿رُسُلُ اللَّهِ،

---

(١) بخلاف الغنة فإنها تابعة لما بعدها تفخيماً وترقيقاً، فإن فُخّم فُخّمت، وإن رُقّق رُققت (المؤلف). لكن إذا كان حرف الاستعلاء بعدها مكسوراً، فإن الغنة تفخّم تفخيماً نسبياً. انظر «هداية القارىء» ص ١٨٨.

يَعْلَمْهُ اللَّهُ، إني عَبْدُ اللَّهِ﴾. سواء تجرّد لفظ الجلالة من الميم كالأمثلة المذكورة، أم اقترن بها، نحو: ﴿اللَّهُمَّ﴾[١].

ويجب ترقيقُها إذا وقعت بعد كسر، سواء كان الكسر أصلياً متصلاً بلفظ الجلالة نحو: ﴿بِاللَّه، لِلَّه﴾، أم كان أصلياً منفصلاً عن لفظ الجلالة بأن كان في كلمة أخرى نحو: ﴿أفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾، أم كان الكسر عارضاً نحو: ﴿ما يَفْتَحِ اللَّهُ، قُلِ اللَّهم﴾. قال ابنُ الناظم في «شرح الجزرية»: «وأصل اللام الترقيقُ عكسَ الراء، ولا تفخم إلاَّ لموجِب». انتهى.

وأما لام غير لفظ الجلالة فيجب ترقيقُها مطلقاً.

وأما الراء فحقُّها أن يكون أصلُها الترقيقُ، لكونها من أحرف الاستفال، ولكنها لما امتازَتْ عن غيرها في المخرَج حيث لم ينحرف حرفٌ عن أصل مخرجه إلى ظهر اللسان إلاَّ هي، وامتازت في الصفة حيث لم يتصف حرفٌ

---

(١) واللام في لفظ الجلالة في حالة التفخيم تكون في أعلى المراتب، يعني تكون أعلى من حروف الاستعلاء السبعة. قاله صاحب «نهاية القول المفيد» ص ١٠٣.
وقد سبق أن حروف الإطباق الأربعة أعلى مرتبة من حيث التفخيمُ من بقية حروف الاستعلاء.
فيتحصَّل من هذا: أن حروف التفخيم على ثلاثة أقسام: أعلى، وأوسط، وأدنى.
فأعلاها اللام، وأوسطها حروف الإطباق، وأدناها بقية الأحرف وهي: القاف والغين والخاء، والراء في حالة التفخيم.
وهنا أمر ينبغي التنبيه عليه، وهو: أن بعض القراء يفخّمون الصوت عند أول النطق بلفظ الجلالة، ثم يرققونه عند آخر النطق مراعاةً للهاء المرقَّقة، فيحصل من ذلك صفة الانفتاح في اللام فيصير كأنه (اللّوَيْهْ)، وهو تعنّت وتنطّع لا داعي له.
والواجب: إبقاء التفخيم في صوت الحرف من أول النطق به إلى آخره. انظر «الملاحظات الهامة» ص ٢٩.

من حروف الهجاء بسبع صفات إلاَّ هي ـ أقول: لما امتازت عن غيرها في المخرج وفي الصفة اكتسبت سِمَناً وتفخيماً، والتحقت بأحرف الاستعلاء، وصار التفخيم أصلاً لها، والترقيقُ عارضاً، ولذلك قال الجمهور: إن الأصل في الراء التفخيمُ، ولا ترقق إلاَّ لِمُوجِب يقتضي ترقيقها[١].

وأسبابُ ترقيقها ثلاثة: الكسرةُ، والياءُ، والإمالةُ، والكسرة سببٌ أصلي للترقيق، ثم الياءُ لأنها بِنْتُ الكسرة فهي بمنزلة كَسْرَتين، ثم الإمالة لأنها تستدعي تسفُّل اللسانِ عند النطق بالحرف الممال.

• • •

---

(١) هذا القول لم يرتضه الإمام ابن الجزري، حيث قال في «النشر» ٢:١٠٨ و ١٠٩: إن تفخيم الراء وترقيقها مرتبط بأسباب، وليس لها حكم في نَفْسها من تفخيم أو ترقيق، فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة ـ أي في قراءة ورش ـ إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة، فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبَعُدَ أن يبطل ما تستحقه لسببٍ خارجٍ عنها، كما كان ذلك في حروف الاستعلاء.
ثم قال في ٢:١١٠: والحق في ذلك أن يقال: إن من زعم أن أصل الراء التفخيم، إن كان يريد إثبات هذا الوصف للراء مطلقاً من حيث إنها راء، فلا دليل عليه. وإن كان يريد بذلك الراءَ المتحركة بالفتح أو الضم... وأنه لا يجوز ترقيقها إذ ذاك إلاَّ إن وجد سبب... فهذا كلام جيِّد.

أحوال الـراء[١]

الرّاء إما متحرّكة أو ساكنة.

والمتحركة: مفتوحةٌ أو مضمومةٌ أو مكسورةٌ.

فإن كانت مفتوحة أو مضمومة وجبَ تفخيمُها، سواء كانت في أول الكلمة نحو: ﴿رَبَّنا، رَءوف، رَحِيم، رُزِقُوا، رُعْباً، رُبَما﴾، أم كانت في وسطها، نحو: ﴿يَرَوْنَه، تَفْرَحُون، خَرَجُوا، سَنَفْرُغ، تَعْرُجُ، عُرُباً﴾. أم كانت في آخرها نحو: ﴿صَبَرَ، غَفَرَ، شَكَرَ، نَحْشُرُ، يَتذكّرُ، يشكُرُ﴾.

وإن كانت مكسورة وجب ترقيقها، سواء كانت في أول الكلمة نحو: ﴿رِزْقاً، رِجال، رِحْلَةَ﴾. أم في وسطها نحو: ﴿قَرِيب، فَرِيّاً، مَرِيئاً﴾، أم في آخرها نحو: ﴿والفجرِ، عَشرِ، والوَتْرِ﴾، وهذه التي في آخر الكلمة يجب ترقيقها حال الوصل فقط، وأما في حال الوقف، فلها حكمٌ سيأتي[٢].

والحاصل أن الراء إن كانت مكسورة يجب ترقيقها سواء كانت كسرتها أصلية لازمة كالأمثلة المذكورة، أم كانت عارضة نحو: ﴿وذَرِ الّذين، وبَشِّرِ الّذينَ، واذكُرِ اسْمَ رَبِّك﴾. وسواء كان الحرف الذي بعدها من أحرف

---

(١) لخَّصت أحوال الراء في جدولٍ سيأتي في ص ١٦٤.

(٢) ص ١٥٩ رقم (٥).

الاستفال كما سبق في الأمثلة أم من أحرف الاستعلاء نحو: ﴿الرِّقاب، رِضْوَان، تَحْرِص﴾.

وإما إن كانت ساكنة، **فإما أن يكون سكونُها أصلياً وإما أن يكون عارضاً**.

فإن كان سكونها أصلياً، فإما أن يكون قبلها فتحة أو ضمة أو كسرة.

فإن كان قبلها **فتحة أو ضمة** فإنه يجب تفخيمها، سواء كانت في وسط الكلمة، نحو: ﴿العَرْشِ، تَرْمِيهم، مَرْقَدِنا، تُرْجِي، يُرْزَقُون، القُرْآن﴾. أم كانت في آخِرها نحو: ﴿تَنْهَرْ، لاَ تَذَرْ، لم يتغَيَّرْ، فَاهْجُرْ، أنْ اشْكُرْ، وانْظُرْ﴾.

وسواء كان الحرف الذي بعدها من أحرف الاستفال كالأمثلة المتقدمة، أم من أحرف الاستعلاء نحو: ﴿مَرْضَى، الفُرْقان، عُرْضَة﴾.

وسواء كانت الفتحة أو الضمة في الكلمة التي فيها الراء كما تقدم أم في كلمة قبلها نحو: ﴿ثُمّ ارْجِعِ البَصَرَ، يا بُنَيّ ارْكَبْ مَعَنا، يا أيّها الذين آمَنُوا ارْكَعوا، يا أيّتها النفسُ المطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي﴾.

وإن كان ما قبلها **مكسوراً** فتارةً يجب ترقيقُها، وتارةً يجب تفخيمُها، وتارة يجوز فيها الترقيقُ والتفخيمُ.

١ ــ **فيجب ترقيقُها**: إذا كانت الكسرةُ قبلها أصليةً لازمةً متصلةً بها في كلمتها، وبعدَ الراء حرفُ استفال سواء كان في كلمتها، أم في كلمة أخرى بعدها، أو حرفُ استعلاء بشرطِ أن يكون في كلمة أخرى نحو: ﴿فِرْعَون، شِرْعَة، الإِرْبَة، الفِرْدَوس، وانتَظِرْ إنّهم، استَغْفِرْ لَهُم، يَغْفِرْ لَكُم، فاصْبِرْ صَبْراً، ولا تُصَعِّرْ خَدّك، أَنْذِرْ قَومَك﴾.

٢ ــ ويجبُ تفخيمها في الأحوال الآتية:

١ ــ إذا كانت الكسرةُ قبلها عارضةً، متصلةً بها في كلمتها نحو: ﴿ٱرْتَدّوا، ٱرْجِعُوا، ٱرْكَعُوا﴾[١]، وإنما كانت هذه الكسرة عارضةً لأن نَفْسَ همزةِ الوصل عارضةٌ، فتكون كسرتها عارضة.

٢ ــ إذا كانت الكسرةُ قبلها أصليةً منفصلةً بأن كانت في كلمة غيرِ كلمتها نحو: ﴿الذِيْ ارْتَضَى، رَبِّ ارْجِعُونِ، يا بُنَيِّ ارْكَبْ مَعَنا﴾ ــ على قراءة كسر الياء[٢] ــ .

٣ ــ إذا كانت الكسرة قبلها عارضةً منفصلةً عنها نحو: ﴿أَمِ ٱرْتابُوا، إنِ ٱرْتَبْتُم، لِمَنِ ٱرْتَضَى﴾[٣].

٤ ــ إذا كانت الكسرة قبلها أصليةً متصلةً بها، وبعدها حرف استعلاء في كلمتها، وقد وقع ذلك في لفظ ﴿قِرْطاس﴾ في الأنعام[٤]، ولفظَيْ: ﴿فِرْقَة وإرْصَاداً﴾ في التوبة[٥]، ولفظ ﴿مِرْصَاداً﴾ في النبأ[٦]، وفي لفظ ﴿لبِالْمِرْصاد﴾ في الفَجر[٧].

---

(١) وكذلك: ﴿ٱرجِعوا إلى أبيكم، ٱرجِعي إلى ربك﴾ فهي خمسة أمثلة، ليس غيرها في القرآن.

(٢) وهي قراءة جميع القراء ما عدا عاصم، فقد قرأها بفتح الياء. ويضاف هنا: ﴿ربِّ ٱرحمهما﴾.

(٣) يضاف: ﴿إلا مَنِ ٱرتَضَى﴾ لا خامس لهنّ في القرآن.

(٤) الآية ٧.

(٥) الآية ١٠٧ و ١٢٢.

(٦) الآية ٢١.

(٧) الآية ١٤.

٣ ــ ويجوز الأمران في راء ﴿فِرْقٍ﴾ في سورة الشعراء[١]. قال الشيخ المرعَشي[٢]: اختلف أهل الأداء في تفخيم راء ﴿فِرْقٍ﴾ فمنهم من فخّمها نظراً إلى وجود حرف الاستعلاء بعدها، ومنهم من رقّقها للكسر الذي في حرف الاستعلاء، لأن حرفَ الاستعلاء قد انكسرت قوّتُه المفخمة لتحركه بالكسر المناسب للترقيق، أو رُققت لكسر ما قبلها وما بعدها. فيكون وجهُ ترقيقها ضَعْفَها لوقوعها بين كسرتين، حتى ولو سكنت القافُ في الوقف، نظراً لعروض هذا السكون.

قال الداني: والوَجْهان جيّدان، ولكنّ الراجحَ هو الترقيقُ وهو المأخوذ به المعوّل عليه.

وأما إن كان سكونُها عارضاً للوقف فتارة يجب تفخيمها، وتارة يجب ترقيقها، وتارة يجوز فيها الأمران التفخيم والترقيق.

فيجبُ تفخيمها في الأحوال الآتية:

١ ــ إذا كان قبلها فتحة، سواء كانت هي منصوبةً نحو: ﴿صَبَرَ، فَعَقَرَ، لا وَزَرَ﴾، أم مرفوعةً نحو: ﴿بَرِقَ البَصَرُ، وخَسَفَ القَمَرُ، أيْنَ المفَرُّ﴾، أم مجرورةً نحو: ﴿بالبَصَرِ، لِلْبَشَرِ، الكِبَرِ، إلى البَرِّ، بِشَرَرٍ﴾.

٢ ــ إذا كان قبلها ضمة، سواء كانت هي منصوبةً نحو: ﴿ويُوَلّونَ الدُّبُرَ، يُرِيد اللَّهُ بِكُمْ اليُسُرَ﴾ بضم السين في قراءة أبـي جعفر. أم مرفوعةً نحو: ﴿فما تُغْنِ النُّذُرُ، طالَ عليهِمْ العُمُرُ﴾. أم مجرورةً نحو: ﴿في الزّبُرِ، بالنذرِ، إلى شيءٍ نُكُرٍ﴾.

---

(١) الآية ٦٣.

(٢) في «جهد المقلّ» ص ٤٩، وانظر «النشر» ٢: ١٠٣.

٣ ـ إذا كان قبلها ألفٌ سواء كانت هي منصوبةً نحو: ﴿إنَّ الأبْرَارَ، وإن الفُجّارَ﴾. أم مرفوعةً نحو: ﴿أم زاغَتْ عنهمْ الأبصارُ، وبِئْسَ القَرَارُ﴾. أم مجرورةً نحو: ﴿وقِنا عذابَ النَّارِ، وكُلٌّ مِن الأخْيارِ﴾.

٤ ـ إذا كان قبلها واوٌ مدّية، سواء كانت هي منصوبةً نحو: ﴿ويَهَبُ لمن يشاءُ الذّكُورَ، يَرْجُون تجارةً لَنْ تَبورَ﴾. أم مرفوعةً نحو: ﴿تَرْجِعُ الأمُورُ، وقليلٌ من عِبادِيَ الشَّكُورُ﴾. أم مجرورةً نحو: ﴿واجْتَنِبُوا قولَ الزُّورِ، يَبْعَثُ مَنْ في القُبورِ﴾.

٥ ـ إذا كان قبلها ساكن صحيح[١]، سواء كانت هي منصوبةً نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ اليُسْرَ، ولا يُرِيْدُ بِكُمْ العُسْرَ﴾. أم مرفوعةً نحو: ﴿وقُضِيَ الأمْرُ، ثيابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ﴾. أم مجرورةً نحو: ﴿والفَجْرِ، وليالٍ عَشْرٍ، والشَّفْعِ والوَتْرِ، وتواصَوا بالصَّبْرِ، ليلةُ القَدْرِ﴾.

فالراء تفخّم في جميع هذه الأحوال.

ونقل المحقق ابنُ الجَزَري في «النشر»[٢] و «تَقْريبه» عن بعض أهل الأداء: أنه أجاز ترقيقَ الراء المكسورة إذا وُقف عليها مثل: ﴿والفَجْرِ، القَدْرِ، والعَصْرِ، بعَشْرٍ﴾ نظراً لأصلها وهو الكسرُ، وأما سكونُها فهو عارض للوقف فلا يُعتدّ به. ثم قال المحقّق: «والصحيحُ التفخيمُ، وهو القول المقبولُ المنصورُ الذي عليه عملُ أهل الأداء».

ثم قال العلامة المحقق[٣]: «والوَقْفُ بالسكون عَلَى: ﴿أَنِ

---

(١) وقبل الساكن فتح أو ضمّ. أما إن كان كسراً فلها حكم سيأتي في أحوال الترقيق ص ١٦٢ رقم (٣) وما بعده.

(٢) «النشر» ٢: ١٠٩، ١١٠.

(٣) أي صاحب «النشر» ٢: ١١٠، ١١١.

ٱسْرِ﴾[١] في قراءة مَنْ وَصل الهمزة وكسَرَ النون يُوقَف عليه بالترقيق، أما على القول بأن الوقف عارضٌ فظاهر، وأما على القول الآخَر[٢] فإن الراء قد اكتنفها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفا فإن الكسرة قبلها تُوجِب الترقيقَ.

فإن قيل: إن الكسر عارضٌ فتفخَّم مثل: ﴿أَمْ ٱرْتَابُوا﴾؟ فالجوابُ أن يقال: كما أنّ الكسر قبلُ عارضٌ[٣] فإن السكون كذلك عارضٌ[٤]، وليس أحدُهما أولى بالاعتبار من الآخر، فيُلغَيان جميعاً، ويرجَع إلى كونها في الأصل مكسورةً فترقّق على أصلها.

وأما على قراءة الباقين ـ وهي بسكون النون وقَطْع الهمزة مفتوحة[٥] ـ وكذا ﴿فَأَسْرِ﴾[٦] على كلتا القراءتين: قطع الهمزة وَوَصْلِها: فمن لم يعتدّ بالعارض أيضاً رقّق، وأما على القول الآخَر فيحتمل التفخيمَ للعُرُوض، ويحتمل الترقيقَ فَرْقاً بين كسرة الإعراب وكسرةِ البِناء؛ لأن الأصل: «أَسْرِي» بالياء، فحذفت الياءُ للبناء، فبقي الترقيقُ دِلالة على الأصل[٧] ـ وهو الياء ـ

---

(١) سورة الشعراء: الآية ٥٢. وهي قراءة نافع المدني وابن كثير المكيّ.

(٢) أي على القول بالاعتداد بالسكون العارض، وعدم النظر إلى الأصل، وهو الكسر.

(٣) أي الكسر العارض على الميم من ﴿أمِ ٱرْتابوا﴾ في حال الوصل، مع الكسر العارض على النون في ﴿أنِ ٱسْرِ﴾.

(٤) أي على الراء في ﴿أسر﴾.

(٥) يعني: ﴿أَنْ أَسْرِ﴾.

(٦) سورة الدخان: الآية ٢٣.

(٧) يعني أن أصل الفعل في حالة المضارع: أسري، معتلّ بالياء. وعند صياغة فعل الأمر منه نحذف حرف العلّة وهي الياء، فيُبنى الفعل على الكسر: (أسْرِ، وفأسْرِ أو فَأَسْرِ) ـ على القراءتين ـ وهي كسرة أصليّة، أما كسرة الإعراب فتكون عارضة، لأجل العامل.

=

وفَرْقاً بين ما أصلُه الترقيق وما عَرَض له، وكذلك الحكم في: ﴿والليل إذا يَسْرِ﴾[١] في الوقف بالسكون على قراءة مَنْ حذف الياء[٢]. فحينئذٍ يكون الوقف عليه بالترقيق أولى. انتهى.

ويؤخذ مما تقدم أن كلمة ﴿وَنُذُرِ﴾ في سورة القمر[٣] في مواضعها الستة إذا وقف عليها بالسكون يكون فيها وجهان: التفخيمُ والترقيق، ويكون الترقيق أولى، لأن الأصلَ: «ونُذُرِي» ثم حُذفت الياء فبقي الترقيق ليدلّ على الأصل وهو الياء[٤].

ويجب ترقيق الراء المتطرفة المتحركة التي سكنت للوقف فيما يأتي:

١ ــ إذا كان قبلها كسرةٌ، سواء كانت هي مجرورةً نحو: ﴿مُدّكِرٍ، مُقْتَدِرٍ، ولا ناصِرٍ﴾، أم منصوبةً نحو: ﴿لَنْ نَصْبِرَ، قَدْ قُدِرَ، إذا بُعْثِرَ﴾،

= فمن نظر إلى الكسرة الأصلية في الراء، ولم يعتد بالسكون العارض لها من أجل الوقف: فإنه يرقق الراء قولاً واحداً.

أما من اعتدّ بسكون الراء العارض من أجل الوقف، فإنه يجوز له أحد الوجهين:

١ ــ التفخيم، لأن ما قبلها ساكن صحيح وقبله فتح، فهو مثل: (والفَجْرِ، والعَصْرِ...) كما مرّ آنفاً في رقم (٥).

٢ ــ الترقيق، لأن الكسرة في (أَسْرِ) كسرة أصلية لأنها كسرة بناء، فالأصل فيها الترقيق لأصالة الكسرة. أما الكسرة في (والفجرِ، والعَصْرِ...) ونحوهما فهي كسرة عارضة لأنها كسرة إعراب، من أجل واو القسم قبلها، فالترقيق فيها عارض لعروض الكسرة.

(١) سورة الفجر: الآية ٤.

(٢) وهم جميع القراء ما عدا ابن كثير ويعقوب.

(٣) الآيات: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩.

(٤) يقال مثل هذا أيضاً في ﴿الجَوَارِ﴾ في مواضعها الثلاثة: الشورى (٣٢) الرحمن (٢٤) التكوير (١٦)، لأن أصلها: (الجواري).

أم مرفوعةً نحو: ﴿الأشِرُ، ويَقْدِرُ، السّرائِرُ﴾، وسواء كان قبلها حرفُ استفال كما مُثّلَ، أم حرف استعلاء مثل: ﴿صِرٌّ، ونُقِرٌّ﴾.

٢ ـ إذا كان قبلها ياء ساكنة، سواء كانت هي مجرورةً نحو: ﴿بِغَيْرِ، مِنْ خَيْرٍ، كَهَيْئَة الطَّيْرِ﴾. أم منصوبةً نحو: ﴿لا ضَيْرَ، وقدّرْنا فيها السَّيْرَ، والحَميْرَ﴾. أم مرفوعةً نحو: ﴿كَيْلٌ يَسِيْرٌ، فالله خَيرٌ، على كل شَيءٍ قَدِيرٌ﴾.

٣ ـ إذا وقعت بعد حرف ساكن مستَفِل، وكان قبله كسرٌ، سواء كانت هي مجرورةً نحو: ﴿من ذِكْرٍ، وبِئْرٍ، في سِدْرٍ﴾، أم منصوبةً نحو: ﴿علّمَكُم السِّحْرَ، وما علّمناهُ الشِّعْرَ، أفنَضرِبُ عنكم الذِّكْرَ﴾. أم مرفوعةً نحو: ﴿وإنه لَذِكْرٌ، ما جئتُم بهِ: السِّحْرُ، ولا بِكْرٌ﴾.

ويجوز فيها التفخيمُ والترقيقُ إذا وقعت بعد حرف ساكن من أحرف الاستعلاء مسبوقٍ بكسر، ولم يكن ذلك إلاّ في لفظ: «مِصْر» في: ﴿بمِصْرَ بيوتاً﴾ في سورة يونس[١]، ﴿ادْخلوا مِصْرَ﴾ في يوسف[٢]، ﴿أليسَ لي مُلكُ مِصْرَ﴾ في الزخرف[٣]، ولفظ «القِطْرِ» في: ﴿وأسَلْنا له عينَ القِطْرِ﴾ في سورة سبأ[٤].

وقد اختلف أهل الأداء في الوقف عليهما، فمنهم مَنْ اعتدّ بحرف الاستعلاء، ففخّم الراءَ في اللفظين، ومنهم مَنْ لم يعتدّ به فرقّقها فيهما.

واختار المحقّق ابنُ الجَزَري[٥] في ﴿مِصْرَ﴾ التفخيمَ، وفي ﴿القِطْرِ﴾

---

(١) الآية ٨٧.

(٢) الآية ٩٩.

(٣) الآية ٥١.

(٤) الآية ١٢.

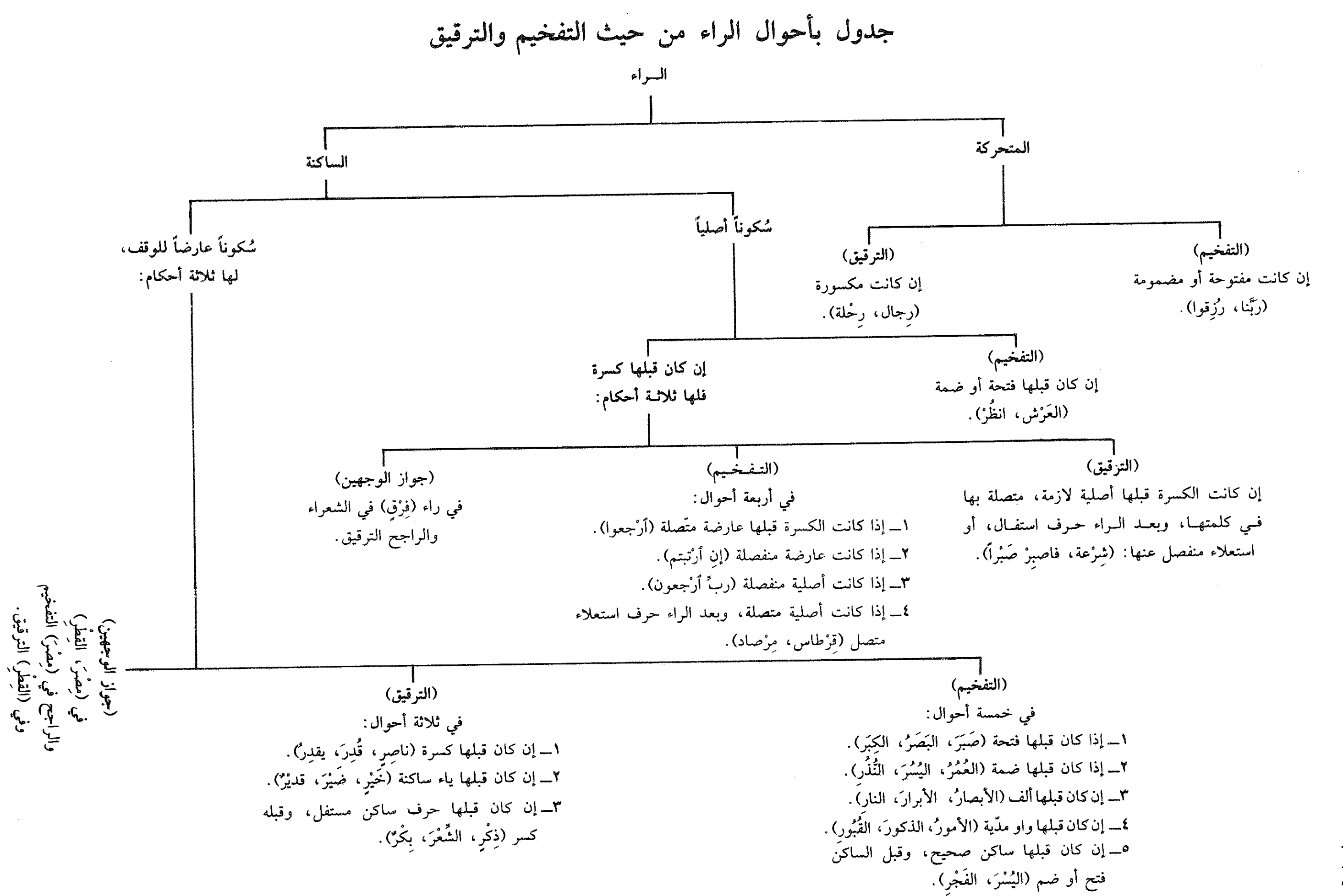
(٥) «النشر» ٢: ١٠٦.

الترقيقَ، نظراً لحال الوصل، وعملاً بالأصل فيهما، وهذا هو المعوَّل عليه.

«تتمة»: إذا وقفتَ على الراء بالسكون المَحْض أو مع الإشمام ففخّمْها أو رقّقها، طِبْقاً للقواعد التي مرت بك، وإذا وقفتَ عليها بالرَّوم فرققها إن كانت مجرورة، وفخّمها إن كانت مرفوعة، لأن حكمَ الراء حالَ الرَّوم كحكمها حالَ الوصل، فإن كانت ترقَّق عند الوصل فترقَّق عند الرَّوم، وإن كانت تفخَّم حال الوصل فتفخَّم حالَ الرَّوم. والله تعالى أعلم.

• • •

جدول بأحوال الراء من حيث التفخيم والترقيق



بيانُ حقيقةِ كلٍّ من الإِظهارِ، والإِدغامِ، والقَلْبِ، والإِخفاء [في النون الساكنة والتنوين]

أما الإِظهارُ: فمعناه في اللغة: الكشفُ والإِبانة، يقال: أظهرَ فلان كذا: إذا كشف سِرَّه، وأبانَ حقيقتَه.

ومعناه في الاصطلاح: إبانةُ حقيقةِ الحرف بإخراجه من مخرَجه الأصلي، وإعطائه صفته، مع تجريده من الغنة[١].

وأما الإِدغام: فمعناه في اللغة: مطلَق الإِدخال، أي إدخال أي شيء في غيره.

ومعناه في الاصطلاح: إدخال حَرْفٍ ساكنٍ في حرف متحرك بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً، يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة[٢]، في آنٍ

(١) تجريد الحرف من الغُنَّة يختص بحرفَيْ الغُنَّة وهما: النون والميم، ولا يستلزم هذا كلَّ أنواع الإِظهار، مثل اللام القمريّة. ولذلك زِدْت في العنوان عبارة: (في النون الساكنة والتنوين).

(٢) الأولى أن يُقال: يرتفع العُضْو عنهما. . . إلخ، لأن إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم في مثل: (مِنْ مَّا): لا عمل للّسان فيه مطلقاً، لأن النون الساكنة انقلبت في النطق إلى ميمٍ، ثم أدغمت في الميم بعدها. ومخرج الميم من الشفتين. انظر «جمال القراء» ٢: ٤٨٥.

واحد، أي ينطق بهما اللسان نُطْقاً واحداً كما يُنْطَق بالحرف المشدد، وقال بعضهم: هو خلط الحرفين بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدّداً. إلى آخر ما في التعريف الأول. وعرّفه العلامة الجَعْبَري: بأنه اللفظُ بساكنٍ فمتحرِّكٍ بلا فصل، من مخرج واحد. انتهى.

فقوله: اللفظُ بساكن فمتحرّك يشمل: الإدغامَ والإظهارَ والإخفاءَ.

وقوله: «بلا فصل» مُخرِج للإظهار، وقوله: «من مخرج واحد» مُخرِج للإخفاء. إذ ليس الحرفان: المُخْفَى، والمخفَى عنده من مخرج واحد.

وعرّفه المحقّق ابنُ الجَزَري[١]: **بأنه النطقُ بالحرفين حرفاً مشدّداً كالثاني**. انتهى.

وأما القَلْبُ: ـ وقد يعبّرون عنه بالإقلاب[٢] ـ فمعناه في اللغة: تحويلُ الشيء عن وجهه.

ومعناه في الاصطلاح: جعلُ حرفٍ مكانَ آخَر، مع بقاء الغنة والإخفاء.

وأما الإخفاء: فمعناه في اللغة: السَّتْرُ.

ومعناه في الاصطلاح: النطقُ بالحرف بحالةٍ متوسطةٍ بين الإظهار والإدغام، عارياً عن التشديد، مع بقاء الغنة في الحرف الأول. أو هو إذهابُ الحرف وإبقاءُ صفته.

● ● ●

---

(١) «النشر» ١ : ٢٧٤.

(٢) وهو خطأ لغةً، كما بيَّنته ص ١٧٩.

أحوال النون الساكنة والتنوينِ وأحكامُهما

النون: هو الحرف المخصوصُ من أحرف الهجاء التسعةِ والعشرين.

والساكنة: العارية عن الحركة، وهي تثبت في اللفظ والخط، والوَصْل والوقف، وتَدْخُل الأسماءَ والأفعالَ والحروفَ، وتكون متوسطة ومتطرفة.

التنوين: نون ساكنةٌ زائدة تلحَق آخِر الاسم، وتثبُت في اللّفظ والوصل، وتسقط في الخطّ والوقف.

وإذا أمعنت النظر فيما ذكر يتضح لك الفرقُ بين النون والتنوين، وهو ينحصر فيما يلي:

١ ــ النون الساكنة تكون أصلية من بِنْيَة الكلمة مثل: ﴿أَنْعَمَ﴾ وتكون زائدة عن أصل الكلمة وبِنيتها مثل: ﴿فَانْفَلَقَ﴾ وإنما كانت الأولى أصلية لأن الكلمة على وزن أَفْعَل، فتجد النون فيها مقابلة لفاء الكلمة، وكانت الثانية زائدة لأن وزن انفلق: انْفَعل، فتجد النون فيها زائدة على الحروف الأصلية للكلمة، لأن أصل الكلمة فَلَقَ على زِنة فَعَل. وأما التنوين فلا يكونُ إلاَّ زائداً على بِنية الكلمة وأصلها.

• • •

٢ ــ النون الساكنة تكون ثابتةً في اللفظ والخط، بخلاف التنوين فإنه ثابتٌ في اللفظ دون الخط.

٣ ــ النون الساكنة تكون ثابتةً في الوصل والوقف، بخلاف التنوين فيكون ثابتاً في الوصل دون الوقف[١].

٤ ــ النون الساكنة تكون في الأسماء والأفعال والحروف، والتنوينُ لا يكون إلَّا في الأسماء[٢].

٥ ــ النون الساكنة تكون في وَسَط الكلمة وآخرِها، والتنوين لا يكون إلَّا في آخِرها.

واعلم أن للنون الساكنة والتنوين عند التقائهما بحروف الهجاء أربعُ أحوالٍ، وأن لكل حال منهما حكماً يخصّها.

الحال الأولى: [الإظهار]

أن يقع بعد كل منهما حرفٌ من أحرف الحلق الستة التي هي الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء. فإذا وقع حرف من هذه الأحرف بعد النون الساكنة أو التنوين كان حكمهما: وجوبَ الإظهار.

وحقيقة الإظهار: أن ينطق بالنون والتنوين على حدّهما، ثم ينطق بالحرف الذي بعدهما من أحرف الإظهار، من غير فَصْل بين النون أو التنوين وبين الحرف الذي بعدهما. فلا يسكتُ على النون أو التنوين، ولا يقطَعُهما

---

(١) إذا كان الوقف على مُنوَّن منصوب، فإن التنوين يُبدل ألفاً، مثل (عليماً حكيماً).

(٢) يستثنى من هذا نون التوكيد الخفيفة في موضعين، وهما قوله تعالى: ﴿وليكونا من الصاغرين﴾ بيوسف (٣٢) ﴿لنسفعاً بالناصية﴾ بالعلق (١٥) فهي نون لاتصالها بالفعل، وإن لم تكن ثابتة في الخط والوقف.

عما بعدهما، ولا يعطيهما شيئاً من القلقلة بحركة من الحركات، ولا شيئاً من الغنة[١].

ووقوعُ أحد هذه الأحرف بعد النون قد يكون في الكلمة التي فيها النون وقد يكون في الكلمة التي تليها. وأما التنوين فلا يقع أحدُ هذه الأحرف في كلمته، بل لا بد أن يكون في الكلمة التي تليه، إذ التنوينُ لا يكون إلاَّ آخِر الكلمة التي هو فيها.

مثال وقوع الهمزة بعد النون في كلمة: ﴿يَنْأَوْنَ﴾[٢] ولا ثاني لها في القرآن الكريم. وفي كلمتين: ﴿إنْ أَنْتُم، ومَنْ أوفى، مِنْ أَهْلِ﴾.

ومثالُ وقوع الهاء بعد النون في كلمة: ﴿يَنْهَون، أَنْهَار، ومِنْهاجاً﴾ وفي كلمتين: ﴿مِنْ هاد، مَنْ هَدَى اللَّهُ، فَسَتَعْلَمونَ مَنْ هُوَ﴾.

ومثالُ وقوع العَين بعد النون في كلمة: ﴿أَنْعَمْتَ، يَنْعِقُ، لأَنْعُمِهِ﴾، وفي كلمتين: ﴿مَنْ عَمِل، مِنْ عَلَقٍ، ومَنْ عَادَ﴾.

ومثالُ وقوع الحاء بعد النون في كلمة: ﴿وانْحَرْ، وتَنْحِتُون﴾، وفي كلمتين: ﴿فمَنْ حَاجَّك، أفمَنْ حَقَّ، مِنْ حَكِيم﴾.

---

(١) وعرَّفه آخرون: بأنه إخراج الحرف من مخرجه من غير غنة.
فقولهم: (من غير غنة) المراد به: من غير غنة زائدة على المرتبة الأصلية، وهي الثابتة للنون في جميع الحالات. وليس المراد إعدام الغنة كلّياً، كما يفعله بعض القراء، فينطقون بالنون الساكنة في حالة الإظهار، ممزوجةً بصوت الدال، وينطقون بالميم الساكنة في حالة الإظهار ممزوجةً بصوت الباء.
وكلاهما من التكلّف. وهو لَحْن. وانظر ما علّقته ص ١١٢.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٢٦.

ومثالُ وقوع الغَين بعد النون في كلمة: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾[١]، وليس لها ثانٍ في القرآن الكريم، وفي كلمتين: ﴿مِنْ غَيرِكم، مِن غِلّ، مِنْ غِسْلِيْن﴾.

ومثالُ وقوع الخاء بعد النون في كلمة: ﴿والْمُنْخَنِقَةُ﴾[٢] ولا ثاني لها في القرآن الكريم، وفي كلمتين: ﴿إنْ خِفْتُم، مَنْ خَشِيَ، ومِنْ خَلْفِهِم﴾.

ومثال وقوع الهمزة بعد التنوين: ﴿عَبْداً إذا صَلّى، كُلٌّ آمَنَ، عَيْنٍ آنِية﴾.

ومثالُ وقوع الهاء بعد التنوين: ﴿سلامٌ هِيَ، جُرُفٍ هَارٍ، ولكلّ قَوْمٍ هادٍ﴾.

ومثال وقوع العين بعد التنوين: ﴿واسعٌ عَليمٌ، في جَنّةٍ عاليةٍ، يومئذٍ عَن النَّعيم﴾.

ومثالُ وقوع الحاء بعد التنوين: ﴿تجارَةً حاضِرَةً، نارٌ حامِيةٌ، عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

ومثال وقوع الغين بعد التنوين: ﴿قَوْلاً غَيْرَ، لهمْ أجرٌ غَيْرُ، وربٌّ غَفورٌ﴾.

ومثال وقوع الخاء بعد التنوين: ﴿ذَرَّةٍ خَيْراً، لَطِيْفٌ خَبِيرٌ، ناراً خالِداً﴾.

ويسمّى هذا الإِظهار «إظهاراً حَلْقِيّاً» نسبة إلى الحَلْق، لأن هذه الأحرف التي تظهَر النونُ الساكنةُ والتنوينُ عندها: تخرج من الحلق.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٥١.

(٢) سورة المائدة: الآية ٣.

وتسمّى هذه الأحرف الستة «أحرفَ الإظهار» لأن وقوع واحدٍ منها عقبَ النونِ الساكنة أو التنوينِ سببٌ في إظهار كل منهما.

قال العلماء: والعلّة في إظهار النون الساكنة والتنوين عند ملاقاة هذه الأحرف: بُعْدُ مخرج النون والتنوين عن مخرجها، لأن النون والتنوين يخرجان من طرف اللسان، والحروفُ الستة تخرج مِن الحَلْق، اثنان مِن أقصاه، واثنان مِن وَسَطه، واثنان مِن أدناه.

فليس بين النون الساكنة والتنوين وبين هذه الأحرف تقارُب أو تجانُس حتى يسوغَ إدغامهما فيها، أو إخفاءُهما عندها، فوجب حينئذٍ إظهارهما عند ملاقاة هذه الأحرف.

ومراتب الإظهار ثلاث: عُلْيا عند الهمزة والهاء، ووُسْطى عند العين والحاء، ودُنْيا عند الغين والخاء[١].

الحال الثانية: [الإدغام]

أن يقع بعد النون الساكنة أو التنوين حرفٌ من أحرف: (يَرْمُلُونَ)[٢]

---

(١) ذكر أبو جعفر ابن الباذش عن بعض أشياخه: أن الإظهار يتفاضل في القوة والتمكين عند هذه الحروف ـ أي حروف الإظهار ـ فأشد الإظهار وأسرعه وأمكنه عند الهمزة ثم الهاء ثم الحاء ثم العين. وأضعفه وأقربه عند الخاء والغين.
وإنما كان ذلك بسبب قُرب هذين الحرفين من حروف الفم. وإنما يَقْوَى الإظهار بسبب بُعْدِ النون من هذه الحروف، وليس ذلك في هذين الحرفين (الخاء والغين) بل قد يحكم لهما بحكم حروف الفم، فتخفى النون عندهما ـ كما في قراءة أبـي جعفر المدني ـ . انتهى من «القصد النافع» للخراز ص **٢٣٢**.
وأقول: إن ما ذكروه من تفاضل مراتب الإظهار، هو شيء نظري، وليس له أثر في الأداء، ولا في السَّمْع.

(٢) الرَّمَلَ: الهَرْولة، والإسراع في المشي.

التي هي: الياء والراء والميم واللام والواو والنون[١]. فإذا وقع حرف من هذه الأحرف الستة بعد النون الساكنة أو التنوينِ كان حكمها وجوبَ الإدغام.

وكيفية الإدغام: أن يُمْزَج الحرفان ويكوَّنَ منهما حرفٌ واحد مشدد.

ثم إن كان الحرفان متماثلين أُدغم الأول في الثاني، لا زيادة على ذلك، مثل ﴿مِنْ نِّعْمَة، يومئذٍ نَّاعِمة﴾.

وإن كانا متقاربَين أو متجانسَين قُلب الأول حرفاً مماثلاً للثاني ثم أدغم فيه، كأن تقلَب النون لاماً ثم تدغم في اللام بعدها في مثل ﴿مِنْ لَّدُنْهُ﴾، وتقلب راءً ثم تدغم في الراء بعدها في مثل: ﴿مِنْ رَّبّهم﴾، وكأن تقلَب النونُ

---

(١) وأنكر الإمام أبو عمرو الداني عدّ النون مع حروف الإدغام في كلمة (يرملون) وقال: زعم بعضهم أن ابن مجاهد عمل هذه الكلمة لهذه الحروف، ولا معنى عندنا لذكر النون مع الحروف المذكورة، لأنها إذا أتت ساكنة ولقيَتْ مثلها: لم يكن بُدّ من الإدغام ضرورة.

قال الداني: وقد سمعت الحسن بن سليمان المقرىء ينكر ذكرها معهنّ ويقول: إذا صحّ أن ابن مجاهد جمع هذه الكلمة المذكورة ـ يعني: يرملون ـ فإنما جمع فيه المدغَم والمدغَم فيه، يعني النونَ وما تدغم فيه. انتهى من «القصد النافع» ص ٢٣٣.

قلت: ولذلك لم يعدّها أيضاً ابن بَرّي في «الدرر اللوامع» فقد جمع حروف الإدغام في كلمة (لم يرو) فلم يذكر النون.

ثم وجدت الإمام المحقق ابن الجزري تعرّض لهذه المسألة في كتابه «النشر» ٢: ٢٥ فأورد كلام هذا المعترِض، وأجاب عنه بقوله: «والتحقيق في ذلك أن يقال: إن أريد بإدغام النون: في غير مثلها، فإنه لا وجه لذكر النون في حروف الإدغام.

وإن أريد بإدغامها: مطلقُ ما يدغمان فيه، فلا بد من ذكر النون في ذلك، ولا شك أن المراد هو هذا لا غيره، فيجب حينئذ ذكر النون فيها، وعلى ذلك مشى الداني في «تيسيره» ـ ص ٤٥ ـ والله أعلم».

ميماً ثم تدغم في الميم بعدها في مثل: ﴿مِن مَّاءٍ﴾، وتقلب واواً ثم تدغم في الواو بعدها في مثل ﴿مِن وَّالٍ﴾.

وما قيل في النون يقال مثله في التنوين.

والإدغام نوعان:

النوع الأول: الإدغام بغنة: وهو أن يقع بعد النون الساكنة أو التنوين حرف من هذه الأحرف الأربعة التي هي: الياءُ والنونُ والميمُ والواوُ. فإذا وقع حرف من هذه الأحرف بعد النون الساكنة ـ بشرطِ أن تكون النونُ في كلمةٍ والحرفُ بعدها في الكلمة التي تليها ـ أو وقعَ حرف من هذه الأحرف بعدَ التنوين ـ ولا يكونان إلاَّ في كلمتين ـ وجب أن تدغَم النون والتنوين في هذا الحرف مع الغنة.

مثالُ وقوع الياء بعد النون الساكنة: ﴿فَمَنْ يَّعْمَلْ، مَنْ يَّنْصُرُني، أَنْ لَنْ يَّقْدِرَ﴾.

مثال وقوع النون بعد النون الساكنة: ﴿مِنْ نُّورِكُمْ، مِنْ نَّذِير﴾.

مثال وقوع الميم بعد النون الساكنة: ﴿مِنْ مَّالٍ، مِنْ مَّسَد، مِنْ مَّاءٍ﴾.

مثال وقوع الواو بعد النون الساكنة: ﴿مِنْ وَّالٍ، مِنْ وَّلِيّ، مِنْ وَّاقٍ﴾.

ومثال وقوع الياء بعد التنوين: ﴿خَيْراً يَّرَه، مَسْغَبَةٍ يَّتِيْماً، وُجوهٌ يَّومَئِذٍ﴾.

ومثال وقوع النون بعد التنوين: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ، وتَعْمَلْ صَالِحاً نُّؤْتِها، يومئذٍ نَّاعِمة﴾.

ومثال وقوع الميم بعد التنوين: ﴿قولٌ مَّعْرُوفٌ، رَسُولٌ مِّنَ الله، صُحَفًا مُّطَهَّرَةً﴾.

ومثال وقوع الواو بعد التنوين: ﴿مَعْرُوفٌ وَّمغْفِرَة، خَيْرٌ وَّأَبْقَى، وَوَالِدٍ وَّمَا وَلَدَ﴾.

ومَحلّ وجوب الإدغام فيما ذكر ونحوه: حيث لم يرد نص بخلافه، فإن ورد نصّ بخلافه عمل به. فقد ورد عن حفص أن له الإدغام والإظهار[١] في ﴿يسٓ والقُرآن﴾ و ﴿نٓ والقَلَمِ﴾.

ووجّه بعض الأفاضل[٢] الإظهار في هذين الموضعين بأن سببَه مراعاةُ الانفصال الحُكمي، لأن النون فيهما وإن اتصلت بما بعدها لفظاً فهي منفصلة حكماً، وذلك أن كلاًّ مِنْ ﴿يسٓ ونٓ﴾ اسمٌ للسورة التي بدئت بهما، والنون فيهما حرفُ هجاء، لا حرفُ مَبْنَى، وما كان كذلك فحقّه الفَصْل عما بعده، فيظهر في الوصل كما يظهر في الوقف.

وأما وجه الإدغام فهو مراعاة الاتصال اللفظي لاتصال النون بالواو فيهما لفظاً.

وقال بعض الأفاضل[٣]: «وإنما أَدغم حفصٌ وبعضُ القراء[٤] النون في الميم في كلمة ﴿طسٓمٓ﴾ أول سورتَي الشعراء والقَصَص، وكان حقها الإظهار: لأنها مع الميم في كلمة واحدة، وقد سبق أن شرط الإدغام: أن يكونا في كلمتين، ولكن أدغم هنا مراعاةً للاتصال اللفظي ليتأتّى معه التخفيفُ بالإدغام، ولعدم صحة الوقف عليها لأنها جزء كلمة، بل الوقف يكون على تمام الكلمة. قال هذا البعض: ومن أظهر هذه النون من القُرّاء

---

(١) انظر لزاماً ما سيأتي بـ ص ٣٢٧.

(٢) هو صاحب «العقد الفريد» ص ٨٤ و ٨٥.

(٣) هو السابق.

(٤) أدغم جميع القراء النون في الميم. ما عدا حمزة فله الإظهار.

فقد أجراها مَجْرى ﴿يسٓ والقُرآن، ونٓ والقَلَمِ﴾ حيث كان الوزن واحداً».
انتهى.

ويسمى الإدغام بغنة «الإدغام الناقص» أي الذي لَمْ يستكمل التشديد، لأن الغنة منعت من كماله. أو يسمّى بذلك لذهاب الحَرْف ـ وهو النون والتنوين ـ وبقاء صفتِه، وهي الغنة[1].

وقد اشترطنا في إدغام النون في الحروف المذكورة أن تكون النون في كلمة والحروفُ بعدها في كلمة أخرى.

فإن وقع أحد الأحرف المذكورة بعدَ النون في كلمة واحدة: وجب حينئذٍ الإظهار ويسمى «إظهاراً مُطلقاً» لأنه لم يقيَّد بكونه حَلْقياً أو شفويّاً، ولم يقع بعد النون من هذه الأحرف في كلمة واحدة إلاَّ الياء والواو.

فالياء وقعت في لفظ: ﴿ الدُّنْيَا ﴾ حيثُ وُجد، ولفظ: ﴿بُنْيَان﴾ كيف أتى في القرآن الكريم، والواو وقعت في لفظَي ﴿قِنْوَان،

---

(١) قال الإمام العلامة أبو شامة في «إبراز المعاني» ص ٢٠١: «إن إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء، هو في الحقيقة إخفاء، لا إدغام، وإنما يقولون له (إدغام) مجازاً، وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبيّن الغنة، لأن ظهور الغنة يمنع تمحّض الإدغام، لأنه لا بد من تشديد يسير فيهما.
أما عند النون والميم فهو إدغام محض، لأن في كل واحد من المدغَم والمدغَم فيه غنةٌ، وإذا ذهبت إحداهما بالإدغام بقيت الأخرى.
قال: وخَلَفٌ أدغمهما في الواو والياء بلا غنة، فهو إدغام محض في قراءته».
قلت: جمهور علماء التجويد ذكروا الواو والياء في حروف الإدغام، لا الإخفاء. وكذلك جعلوا الإدغام في النون والميم إدغاماً ناقصاً بسبب بقاء الغنة والتشديدِ، وفرقاً بينه وبين الإدغام التام الذي يكون في اللام والراء. وانظر الفرق بين الإدغام والإخفاء ص ١٨٨.

وصِنْوَان﴾[١].

الثاني من نوعي الإدغام:

الإدغام بغير غنة: وهو أن يقع بعدَ النون الساكنة أو التنوين أحدُ هذين الحرفين: اللّام والرّاء، فإذا وقع أحد هذين الحرفين بعد النون ــ بشرط أن يكونا في كلمتين ــ أو بعد التنوين، ولا يكونان إلاَّ في كلمتين: وجب إدغام النون أو التنوين في اللام أو الراء إدغاماً كاملاً بغير غنة، بأن يُبدل كل من النون الساكنة أو التنوين لاماً ساكنة عند اللام، وراء ساكنة عند الراء، ويدغم فيما بعده إدغاماً تامّاً.

مثال وقوع اللام بعد النون: ﴿مِنْ لَّدُنْهُ، ولكِنْ لاَّ يَعْلَمون، أَنْ لَّمْ يَكُنْ رَّبُّك﴾.

مثال وقوع الرّاء بعد النون: ﴿مِنْ رَّبّهم، مِنْ رَّسُولٍ، أَنْ رَّآهُ اسْتَغْنٰى﴾.

ومثال وقوع اللام بعد التنوين: «أشتاتاً لِّيُرَوْا، مالاً لُّبَدًا، هُمَزَةٍ لُّمزَةٍ».

ومثال وقوع الراء بعد التنوين: «ثَمَرَةٍ رِّزْقاً، غَفُورٌ رَّحِيم، عِيْشَةٍ رَّاضِيَة».

ويُستثنى من وجوب إدغام النون في الراء نونُ: ﴿مَنْ رَّاقٍ﴾ بالقيامة[٢]، فقد ورد عن حفص فيها وجهان: إدغامها في الراء إدغاماً كاملاً من غير غنة، وإظهارها مع السكت عليها سكتةً لطيفةً بدون تنفّس.

---

(١) وإنما منعوا الإدغام في هذه الكلمات الأربعة، لئلا تشتبه بالمضاعَف، وهو الذي تكرر فيه أحد حروفه الأصول: كحيَّان ورُمَّان.
فلو أدغمت النون في الواو أو الياء لقيل: (الدُّيَّا) في: الدنيا، و (صِوَّان) في: صِنْوان، فيلتبس الأمر على السامع، ولا يفرّق بين ما أصله النون فأدغم، وبين ما أصله التضعيف، فلا يعرف هل هو من: الدُّني والصِّنو، أو من الدُّيّ والصِوّ.
انظر «هداية القارىء» ص ١٦٥.

(٢) الآية ٢٧. وانظر ص ٣٢٨.

وهذا النوع من الإدغام يسمَّى «الإدغامَ الكامل» لعدم وجود الغنة التي تمنع من كمال التشديد[1]، أو لذهاب الحرف المدغَم وصفتِهِ معاً.

ووجه إدغام النون والتنوين في النون: التماثُل، فهو من باب إدغام المثلين.

ووجه إدغامهما في الميم: التجانُس، لاشتراك النون والتنوين مع الميم في جميع الصفات وفي الغنة.

ووجه إدغامهما في الواو والياء: مشاركةُ كل منهما للواو والياء في الجهر والاستفال والانفتاح.

وقال بعضهم: «لمّا كانت الواو تخرج من مخرج الميم أدغمت النونُ والتنوين فيها كما أدغما في الميم. ثم أدغما في الياء لِشَبهها بالواو التي تُشبه الميم». انتهى.

أما وجه الغنة عند النون والميم فهو: أن النون والتنوين عند النون لم ينقلبا إلى غيرهما، بل بقيا على حالهما، وعند الميم انقلبا إلى حرف أغنّ وهو الميم.

ووجه الغنة عند الواو والياء: الدلالةُ على الحرف المدغَم وهو النون والتنوين.

---

(١) الذي يمنع كمال التشديد هي الغُنَّة، لأنها بمثابة المدّ. والمشدَّدات على ثلاث مراتب:

١ ــ ما يشدَّد بخَطْرفة ــ أي بسرعة ــ وهو ما لا غُنَّة فيه.

٢ ــ ما يشدَّد بتراخٍ، وهو ما شدّد وبقيت فيه غنة مع إدغام الحرف الأول.

٣ ــ ما يشدَّد بتراخ التراخي، وهو إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء. انظر «التمهيد» ٢٠٤ ــ ٢٠٥.

وقد اتفق العلماء على أن الغنة مع الواو والياء غنةُ المدغَم فتكون صفةً له[١]، ومع النون غنةُ المدغَم فيه فتكون صفةً له.

واختلفوا في الإدغام في الميم. قال المحقّق في «النَّشْر»[٢]: «واختلف رأيُ العلماء في الغنة الظاهرة حال إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم: هل هي غنة النون والتنوين المدغمين، أو غنة الميم المقلوبة للإدغام؟

فذهب إلى الأول أبو الحسن بن كَيْسانَ النحوي[٣]، وأبو بكرِ بن مُجاهد المقرىء[٤]، وغيرهما.

---

(١) لكن للإمام مكي في «الرعاية» ص ٢٦٤ تفصيلٌ دقيق، يقول: إن النون الساكنة والتنوين يدغمان في الياء والواو، مع إظهار الغنة في حال اللفظ بالمشدَّد، لا في نَفْس الحرف الأول. لأنك إذا أدغمت الأول ــ يعني النون أو التنوين ــ في الياء أبدلت منه ياءً، ولا غنة في الياء. وكذلك إذا أدغمته في الواو أبدلت منه واواً، ولا غنة في الواو. فصارت الغنة تظهر فيما بين الحرفين لا في نفس الحرف الأول.

(٢) ٢: ٢٥، ٢٦.

(٣) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي، كان عارفاً بالمذهبين الكوفي والبصري في النحو، لأنه أخذ عن ثعلب والمبرّد. وكان موصوفاً بالفهم والضبط. وله تصانيف كثيرة، كلها جيد وبديع، فمنها «المهذب في النحو» و «معاني القرآن» و «مصابيح الكتّاب» و «علل النحو» وغيرها. مات سنة ٣٢٠ رحمه الله تعالى. من «إنباه الرواة» ٣: ٥٧ و «بغية الوعاة» ١: ١٨.

(٤) هو أحمد بن موسى بن العباس، أبو بكر التميمي البغدادي، الأستاذ الحافظ، أول من سبّع السبعة. ولد سنة ٢٤٥ ببغداد، وتحصّل العلوم، وقرأ على قنبل المكي وثعلب وابن جرير الطبري وغيرهم، ومهر في علم القراءات حتى فاق نظراءه، مع الدين والحفظ والخير، ولا يُعلم في القراء أكثر تلاميذ منه، وصنف «السبعة في القراءات» وكتاب «الهاءات والياءات». توفي سنة ٣٢٤ رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ١: ١٣٩ و «الأعلام» ١: ٢٦١.

وذهب الجمهور إلى أن تلك الغنة غنةُ الميم لا غنة النون والتنوين، لانقلابها إلى لفظها ـ أي ميماً ـ وهو اختيار الداني والمحقّقين وهو الصحيح، لأن الحرف الأول قد ذهب بالقلب. فلا فرق في اللفظ بالنطق بين ﴿مِنْ مَّنْ، وأمْ مَّنْ﴾ ». انتهى.

والخُلاصة: أن الغنة في الواو والياء صفةُ المدغَم باتفاق، وفي النون صفةُ المدغَم فيه باتفاق، وفي الميم صفةُ المدغم فيه على الصحيح.

ووجه الإدغام بغير غنة في اللام والراء: التقارُب في المخرج، وأكثرُ الصفات عند الخليل وسيبويه، وموافقيهما، والتجانُس عند الفراء ومتّبعيه.

ووجه ذَهاب الغنة: المبالغةُ في التخفيف لِمَا في بقائها من الثقل، ولأن النون والتنوين قُلِبا حرفاً ليس فيه غنة وليس شبيهاً بما فيه غنة.

وأسباب الإدغام بنوعيه ثلاثة: التماثُل، والتقارُب، والتجانُس، وحكمته العامة: التخفيفُ.

الحال الثالثة: [القَلْبُ]

أن يقع بعد النون الساكنة أو التنوين الباءُ، وحكمها حينئذٍ: «القَلْبُ» ويعبّر عنه بعض الكاتبين بالإقلاب[1]، وتقدّم أن معناه الاصطلاحي: جَعْلُ حرفٍ مكان آخر مع بقاء الغنة والإخفاء.

والمراد به هنا قلبُ النون الساكنة والتنوين ميماً عند الباء بغنّة مع الإخفاء للحرف الأول، وهو الميم التي تحولت النون والتنوين إليها، فإذا

---

(١) وهو تعبير خطأ. ففي «القصد النافع» ص ٢٣٠: ولا يقال: إقلاب، كما يقوله بعض عوام الطلبة، لأن إفعال لا يأتي إلا من: أفعل، مثل: أظهر وأخفى. ولا يقال: أقلب، فلا يقال: إقلاب. انتهى.

وقع بعد النون أو التنوين باءٌ كان حكمُها: وجوبَ قلبهما ميماً مخفاة عند الباء مع الغنة.

قال العلاّمة المَرْعَشي[١]: «الظاهرُ أن معنى إخفاء الميم ليس إعدامَ ذاتها بالكلية، بل إضعافَها وسترَ ذاتها في الجملة بتقليل الاعتماد على مخرجها وهو الشّفتان[٢]، لأن قوة الحرف وظهورَ ذاته إنما يكون بقوة الاعتماد على مخرجه، وهذا كإخفاء الحَركة في كلمة: ﴿تَأْمَنَّا﴾ بيوسف[٣]، لأن هذا الإخفاء ليس إعداماً للحركة بالكلية بل تبعيضَها». انتهى[٤].

---

(١) «جهد المقلّ» ص ٦٥.

(٢) يعني بإطباق الشفتين بخِفَّة ولِيْن، وعدم كَزِّهما، لأن معنى إخفاء الحرف هو تقليل الاعتماد على مخرجه، وليس ترك الاعتماد عليه. والقراء يخطئون فيه من وجهين:
الأول: إطباق الشفتين إطباقاً كاملاً ــ أي كَزُّهما ــ بحيث يتولد من هذا الإطباق غنَّة ممطَّطة. فهذا خطأ، لأنه يؤدي إلى إظهار الميم، في حين أن المراد إخفاؤها مع الغنة.
الثاني: تجافي الشفتين أو فتح الفم عند القَلْب، وهو يؤدي إلى إخفاء النون الساكنة، والمراد إخفاء الميم المقلوبة عن النون.
ويزعم بعض القراء: أنه لا بُد من ترك فُرجة بين الشفتين، حالة أداء القلب والإخفاء الشفوي، لتحقيق الإخفاء في الميم عند الباء، فيقعون في خطأين:
١ ــ ذهاب الميم بالكلِّية، وإبدالها بنطق مُبهم.
٢ ــ مدّ الحرف المبهم بحيث يتولَّد منه حرف من قبيل حركة الحرف الذي قبل النون الساكنة مثل: (مِيْن بَعْد) و (هُومْ بارِزُون).
والنطق الصحيح: هو بإطباق الشفتين بخِفَّة كما سَلَف. انظر «الملاحظات الهامة» ص ٦٨.

(٣) الآية ١١.

(٤) وكيفية أداء القلب في مثل: (أَنْ بُورِكَ) هو أن يُلفظ بالميم المقلوبة مع غنة ظاهرة، وبتقليل انطباق الشفتين جداً، ثم يُلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما، =

ويؤخذ مما تقدم أن في هذا الحكم ـ وهو القَلْب ـ ثلاثةُ أعمال، وهي: القلبُ، والإخفاءُ، والغنة. وهذه الغنة صفةُ الميم التي تحولت النون والتنوين إليها، لا صفةُ النون والتنوين.

ويتحقق هذا الحكم في كلّ نونٍ وقع بعدها باءٌ، سواء كانت الباءُ في كلمة النون أم في الكلمة التي تليها.

ويتحقق أيضاً في كل تنوينٍ وقع بعده باء، ولا يكون التنوين والباء إلاَّ في كلمتين.

مثال وقوع الباء بعد النون في كلمة: ﴿أَنْبَتَتْ، أَنْبَأَكَ، لَيُنْبَذَنَّ﴾.

وفي كلمتين: ﴿مِنْ بَعْدِ، مَنْ بَخِلَ، أَنْ بُورِكَ﴾.

ومثال وقوع الباء بعد التنوين: ﴿سَمِيعٌ بَصِير، مُنْفَطِرٌ بِهِ، زَوْجٍ بَهِيْجٍ﴾.

قال العلاّمة المحقّق ابنُ الجَزَري في «النشر»[1]: «فلا فرقَ حينئذٍ بين: ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ و ﴿يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ﴾.

إلاَّ أنه لم يختلف في إخفاء الميم المقلوبة عند الباء، ولا في إظهار الغنة في ذلك، بخلاف الميم الساكنة» كما يأتي في بابها إن شاء الله تعالى[2]. انتهى.

= ويُجعل المنطبِقُ من الشفتين في الباء أدخلَ من المنطبق في الميم، ويكون زمان انطباقهما في الميم المقلوبة أطول من زمان انطباقهما عند الباء، لأجل الغنة الظاهرة في الميم. انظر «نهاية القول المفيد» ص ١٢٣.

(١) ٢: ٢٦.

(٢) ص ١٩٠. وانظر «نهاية القول المفيد» ص ١٢٢.

ووجهُ القَلْبِ: عدمُ حُسْنِ كلٍّ من: الإظهار، والإدغام، والإخفاء.

أما عدمُ حسن الإظهار: فلأنَّ النون والتنوين لو أُظْهِرتا عند الباء لوجب الإتيانُ فيهما بأصل الغنة وهي من الخَيشوم، فإذا خرجت منه عَسُرَ إطباق الشفتين في النطق بالباء، عَقِبَ الغنّة.

وأما عدمُ حسن الإدغام: فلبُعْدِ المخرج واختلاف الجِنسيّة، لأن النون كالتنوين حرفٌ أغنّ، والباء حرف غيرُ أغنّ.

وأما عدم حسن الإخفاء فلكونه حالة بين الإظهار والإدغام، فلما لم يَحْسُنا لم يَحْسُن هو أيضاً، وحيث لم يَحْسُن واحد من الثلاثة تعيّن القَلْبُ، وإنما وجب قلبهما ميماً لأنها تشاركهما في الغُنّة وسائر الصفات، وتشارك الباءَ في المخرج وأكثرِ الصفات التي هي: الجهرُ، والاستفالُ، والانفتاحُ، والذلاقة.

الحال الرابعة: [الإخفاء]

وهو أن يقع بعد النون الساكنة أو التنوين حرفٌ من الأحرف الخمسةَ عَشَرَ الباقية من حروف الهجاء، بعد أحرف الإظهار الستّة، وأحرفِ الإدغام الستّة، وحرفِ الإقلاب.

وأحرف الإخفاء الخمسة عشر هي[1]: الصادُ، والذالُ، والثاءُ، والكافُ، والجيمُ، والشينُ، والقافُ، والسينُ، والدالُ، والطاءُ، والزايُ، والفاءُ، والتاءُ، والضادُ، والظاءُ.

---

(١) جمعها الجمزوري في أوائل كلمات هذا البيت:

صِفْ ذا ثَنا كَمْ جادَ شخصٌ قد سَما ... دُمْ طيّباً زِدْ في تُقىً ضَعْ ظالما

وقد ذكرها المؤلف هاهنا على ترتيب ورودها في هذا البيت.

فإذا أتى حرف من هذه الأحرف بعد النون الساكنة من كلمة، أو من كلمتين، أو بعد التنوين ــ ولا يكون إلاَّ من كلمتين ــ فحكمُ النون والتنوين: وجوبُ الإِخفاء ويسمّى «الإِخفاءَ الحقيقيّ»[١].

وكيفية الإِخفاء: أن ينطقَ بالنون الساكنة والتنوين غيرَ مُظهَرَين إظهاراً مَحْضاً، ولا مدغَمين إدغاماً مَحْضاً، بل بحالة متوسّطة بين الإِظهار والإِدغام، عارِيَيْنِ عن التشديد مع بقاء الغُنّة فيهما[٢].

وهاك الأمثلة:

مثال وقوع الصاد بعد النون في كلمة: ﴿يَنْصُرْكُمْ، أَنْصِتُوا، ويَنْصُرَكَ﴾، وفي كلمتين: ﴿ومَنْ صَلَحَ، مِنْ صَلْصَال، عَنْ صَلاَتِهِم﴾.

مثالُ وقوع الذال بعد النون في كلمة: ﴿مُنْذِرٌ، أَنْذِرْ، لِيُنْذِرَ﴾ وفي كلمتين: ﴿مَنْ ذَا الّذِي، عَنْ ذَلِك، مِنْ ذَهَبٍ﴾.

مثال وقوع الثاء بعد النون في كلمة: ﴿مَنْثُوراً، الأُنْثىٰ، الحِنْثِ﴾ وفي كلمتين: ﴿مَنْ ثَقُلَتْ، مِنْ ثَمَرَةٍ، أَنْ ثَبَّتْنَاكَ﴾.

---

(١) يسمَّى بالإِخفاء الحقيقي: لأنه متحقِّق في النون الساكنة والتنوين أكثر من غيرهما.
فمثلاً لو نطقتَ بالنون الساكنة مخفاةً عند الشين في نحو: «مَنْشوراً» تجد أن ذات النون معدومة، ولم يبق منها إلاَّ الغنة.
أما لو قلت: «يَنْبُت» فإن الميم المنقلبة عن النون الساكنة لا تكون معدومة بالكلّية كانعدام النون في «منشوراً» بل هي مخفاة بعض الشيء مع الغنة.
فتبين أن الإِخفاء في المثال الأوّل متحقِّق أكثر من الثاني. راجع «هداية القارىء» ص ١٧٠. وانظر هنا ص ١٩١.

(٢) ولاحظ ما سيأتي من التنبيهات على الأخطاء الواقعة من بعض القراء في كيفية أداء الإِخفاء.

مثال وقوع الكاف بعد النون في كلمة: ﴿أَنْكاثاً، مُنْكِرُون، يَنْكُثون﴾، وفي كلمتين: ﴿مَنْ كانَ، مِنْ كُلّ، مِنْ كِتابٍ﴾.

مثالُ وقوع الجيم بعد النون في كلمة: ﴿أَنْجَاكُمْ، نُنْجِي، زَنْجَبِيلاً﴾، وفي كلمتين: ﴿مَنْ جَاهَدَ، وإِنْ جَنَحُوا، إنْ جَاءَكم﴾.

مثال وقوع الشين بعد النون في كلمة: ﴿أَنْشَأَكُم، يُنْشِيءُ، أَنْشَرَهُ﴾. وفي كلمتين: ﴿فمَنْ شَهِدَ، مَنْ شَكَرَ، لِمَنْ شَاءَ﴾[1].

مثال وقوع القاف بعد النون في كلمة: ﴿يَنْقَلِبْ، يَنْقُضُونَ، أَوْ انْقُصْ﴾، وفي كلمتين: ﴿فإن قَاتلوكم، ولَئِنْ قُلْتَ، مِنْ قَبْلِ﴾.

مثال وقوع السين بعد النون في كلمة: ﴿نَنْسَخْ، مِنْسَأَته، أَنْسَابَ﴾، وفي كلمتين: ﴿مِنْ سَعَتِه، أنْ سَيَكون، أنْ سَلامٌ﴾.

مثال وقوع الدال بعد النون في كلمة: ﴿أَنْدَاداً، عِنْدَ﴾، وفي كلمتين: ﴿ومَنْ دَخَله، مِنْ دُونِ، مِنْ دَابَّةٍ﴾.

مثال وقوع الطاء بعد النون في كلمة: ﴿فَانْطَلَقُوا، يَنْطِقُ﴾، وفي كلمتين: ﴿أَنْ طَهِّرا، مِنْ طَيِّباتِ، فإنْ طِبْنَ﴾.

مثال وقع الزاي بعد النون في كلمة: ﴿يَنْزَغَنَّكَ، تَنْزِيْلُ، يَنْزِفُون﴾، وفي كلمتين: ﴿فمَنْ زُحْزِح، مِنْ زَقّوم، فإن زَلَلْتُم﴾.

مثال وقوع الفاء بعد النون في كلمة: ﴿الأنْفال، يُنْفِقُون، مُنْفَكِّينَ﴾،

---

(١) من اللَّحْن الفاشي لدى بعض القراء، عند إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الشين: أنهم يشبِّهون صوتهم بصوت الإدغام، فيقرؤون مثلاً قوله تعالى: ﴿مَنْ شكر، لِمنْ شَاء، بأسٌ شَديد﴾ هكذا: مَنْ يْشَكر، لمنْ يْشَاء، بأسٌ يْشَديد. بتوليد ياء قبل الشين. فاحذَرْ ذلك، فإنه لَحْن. انظر «الملاحظات الهامة» ص ٢٤.

وفي كلمتين: ﴿فإنْ فَعَلْتَ، فإنْ فَاءُوا، وإن فَاتَكُم﴾[١].

مثال وقوع التاء بعد النون في كلمة: ﴿كُنْتُم، أَنْتُم، مُنْتَهُون﴾، وفي كلمتين: ﴿مَنْ تَابَ، مِنْ تُرابٍ، وإن تَصْبِرُوا﴾.

مثال وقوع الضاد بعد النون في كلمة: ﴿مَنْضُودٍ﴾، وفي كلمتين: ﴿مِنْ ضَعْفٍ، مَنْ ضَلَّ، مِنْ ضَرِيْع﴾.

مثال وقوع الظاء بعد النون في كلمة: ﴿يَنْظُرون، فانْظُر، أَنْظِرْني﴾، وفي كلمتين: ﴿مَنْ ظَلم، مِنْ ظَهيرٍ، إنْ ظَنَّا﴾.

مثال وقوع الصاد بعد التنوين: ﴿قوماً صَالِحِين، رِيْحاً صَرْصَراً، عملاً صَالِحاً﴾.

مثال وقوع الذال بعد التنوين: ﴿سِراعاً ذلك، يَتِيْماً ذا، ظِلٍّ ذِي﴾.

مثال وقوع الثاء بعد التنوين: ﴿يَومَئِذٍ ثَمانِية، أَزْواجاً ثَلاَثَة، مُطاعٍ ثَمَّ﴾.

مثال وقوع الكاف بعد التنوين: ﴿غَنِيٌّ كَرِيْمٌ، عَلِيّاً كبِيراً، كِراماً كاتِبِيْنَ﴾.

مثال وقوع الجيم بعد التنوين: ﴿فصَبْرٌ جَمِيلٌ، رُطَباً جَنِيّاً، حُبّاً جَمّاً﴾.

مثال وقوع الشين بعد التنوين: ﴿غَفُورٌ شكُورٌ، بأسٌ شَدِيْدٌ، رَسولاً شاهِداً﴾.

---

(١) ومن اللَّحْن أيضاً ما يفعله بعضُ القراء عند أداء الفاء بعد النون الساكنة والتنوين: حيث يُدخِلون النون المخفاة بمخرج الفاء، ويُلصِقون الشفة السفلى بأطراف الثنايا العُليا. وبعضهم يدخل واواً بين النون والفاء، فيقول: «أَوْ نْفُسِكم» في ﴿أنفسكم﴾ وكل هذا من اللحن الخفي. من المصدر السابق والصفحة.

مثال وقوع القاف بعد التنوين: ﴿شَيءٌ قديرٌ، مثلاً قَرْيَةً، كتبٌ قَيّمة﴾.

مثال وقوع السين بعد التنوين: ﴿وَرَجُلاً سَلَماً، قَولاً سَدِيْداً، فَوْجٌ سَأَلَهُم﴾.

مثال وقوع الدال بعد التنوين: ﴿قِنْوانٌ دَانِيَةٌ، دَكّاً دَكّاً﴾.

مثال وقوع الطاء بعد التنوين: ﴿مُبَارَكَةً طَيّبَةً، سَبْحاً طَوِيلاً، شَراباً طَهُوراً﴾.

مثال وقوع الزاي بعد التنوين: ﴿إلى بعضٍ زُخْرُفَ القَولِ، نَفْساً زَكِيّةً، يَومئذٍ زُرْقاً﴾.

مثال وقوع الفاء بعد التنوين: ﴿نَسْفاً فَيَذَرُها، كِتاباً فَذُوقُوا، خالداً فيها﴾.

مثال وقوع التاء بعد التنوين: ﴿جَنّاتٍ تَجْرِي، قومٌ تُفْتَنُون، نِعْمةٍ تُجْزَى﴾.

مثال وقوع الضاد بعد التنوين: ﴿قَوْماً ضَالّينَ، قِسْمَةٌ ضِيْزَى، مُسْفِرَةٌ ضَاحِكَة﴾.

مثال وقوع الظاء بعد التنوين: ﴿قومٍ ظلموا، نفْسٍ ظلمَتْ، ظِلاًّ ظَلِيلاً﴾.

وينبغي أن يُعلَم ـ كما قاله المحقّق ابنُ الجزَري[1] ـ: «أن مخرج النون والتنوين مع الحروف المذكورة من الخيشوم فقط، ولاحظ لهما معهنّ في الفم، لأن لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما مع ما يظهران عنده،

(١) «النشر»: ٢: ٢٧.

أو ما يدغمان فيه بغنة». انتهى[(١)].

واعلم أن الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، كما ذكر ابن الجزري عن الإمام الحافظ أبي عمرو الداني حيث يقول[(٢)]: «وذلك أن النون والتنوين لم يَقرُبا من هذه الحروف كقُربهما من حروف الإدغام حتى يجب إدغامُهما فيهنّ من أجل القُرب، ولم يَبْعُدا منهنّ كبعدهما من حروف الإظهار حتى يجب إظهارهما عندهنّ من أجل البُعد.

فلما عُدم القُرب الموجِب للإدغام، والبُعْد الموجِب للإظهار: أخفيا عندهنّ فصارا لا مدغَمين ولا مظهَرَين، لأن الإظهار إبقاء ذات الحرف وصفتِهِ معاً، والإدغام التامّ اذهابُهما معاً، والإخفاء هنا إذهاب ذاتِ الحرف ــ النون والتنوين ــ من اللّفظ وإبقاء صفتهما التي هي الغنة، فانتقل مخرجهما من اللسان إلى الخيشوم، لأنك إذا قلتَ: «عَنْكَ» مثلاً، وأخفيتَ النون تجد اللسانَ لا يرتفع ولا عمل له، ولم يكن بين العين والكاف إلاّ غُنّة مجرَّدة.

غير أن إخفاء النون والتنوين عند هذه الحروف على قدر قُربهما منهنّ، وبُعْدِهما عنهن، فما قَرُبا منه كانا عنده أخفى مما بَعُدا عنه. والفرق عند

---

(١) سبق تفصيلُ القول في مخرج النون والتنوين في حالة الإخفاء، فيما علّقته ص ٧٠.
وينبغي الاحتراز أيضاً عند أداء الإخفاء من إلصاق طرف اللِّسان بالثنايا العُلْيا، وهو خطأ نبّه عليه البَنّا في «إتحاف فضلاء البشر» ١: ١٤٣. قال: وطريق الخلاص منه: تجافي اللسان قليلاً عن ذلك.
كما ينبغي الاحتراز من المدّ عند إخفاء النون الساكنة في مثل: ﴿إنْ كنتُم﴾ حتى لا يصير: إيْنْ كُوْنْتُم. نبّه عليه ابن يالوشة في «الفوائد المفهمة» ص ٥٠.

(٢) «النشر»: ٢: ٢٧.

القراء والنحويين بين المخفَى والمدغَم: أن المخفَى مخفّف والمدغَمَ مثقّل». انتهى من «النشر» مع بعض زيادة وتوضيح.

وفي شرح المِيْهي[١] على «التحفة»: «والفرق بين الإخفاء والإدغام أن الإخفاء لا تشديد معه مطلقاً بخلاف الإدغام، وأن إخفاءَ الحرف عند غيره لا في غيره، وإدغامَ الحرف في غيره لا عند غيره، تقول: أخفيتُ النونَ عند السين لا في السين، وأدغمتُ النون في اللام لا عند اللام». انتهى.

وللإخفاء ثلاثُ مراتبَ باعتبار قُرْب مخرج الأحرف من مخرج النونِ والتنوين، وبُعده عن مخرجهما: قُرْبَى، وبُعْدَى، ووُسْطَى. فالقُربى عند الطاء والدال والتاء. والبُعدى عند القاف والكاف. والوُسْطى عند بقية أحرف الإخفاء.

وقال ابنُ الناظم في «شرح المقدّمة الجزرية»: «وكل ما ذكر من أوّل الباب إلى هنا إن كانا من كلمة فالحكم عامّ في الوقف والوصل، وإن كانا من كلمتين فالحكم مختصّ بالوصل، فافْهَمْ». انتهى.

يعني ابنُ الناظم: أنه إذا وقع حرفٌ من أحرف الإظهار، أو حرف من حروف الإخفاء، أو حرف القَلْب ــ وهو الباء ــ بعد النون الساكنة في كلمة واحدة فإن حكمَ النون من الإظهار، والإخفاء، والقلب: يكون ثابتاً وصلاً ووقفاً.

أما إذا وقع حرف من الحروف المذكورة بعد النون الساكنة في كلمة

---

(١) اسمه: «فتح الملك المتعال بشرح تحفة الأطفال» للشيخ العلامة محمد بن نور الدين علي بن عمر بن حمد المِيْهي المَنُوفي من علماء القرن الثاني عشر. وهو عالم جليل، مقدَّم في علم التجويد والقراءات. انظر «هداية القارىء» ص ٧٣٥.

أخرى تلي الكلمة التي فيها النون الساكنة، فإن حكم النون لا يتحقّق إلاّ في حال وصل كلمة النون بالكلمة التي بعدها، فإذا وَقَفَ على كلمة النون فلا تأخذ شيئاً من هذه الأحكام.

وكذلك إذا وقع بعد النون حرفٌ من أحرف الإدغام فإن حكم النون وهو الإدغام لا يتحقّق إلاّ في حال الوصل، لأن إدغام النون الساكنة لا يكون إلاّ من كلمتين كما سبق، وكذلك التنوين لا تتحقق أحكامه من إظهار، وإدغام، وقَلْب، وإخفاء إلاّ من كلمتين، إذ التنوين لا يكون إلاّ آخرَ الكلمة، كما تقدَّم في تعريفه[1]، والله تعالى أعلم.

● ● ●

(١) ص ١٦٧، ١٦٨.

أحوال الميم الساكنة وأحكامها

للميم الساكنة ثلاثُ أحوال. ولكل حال منها حكمٌ يخصّها.

الحال الأولى: [الإخفاء]

أن يقع بعدها هذا الحرفُ «الباءُ» وقد اختلف أهلُ الأداء في حكمها حينئذٍ، فذهب جمهورُهم إلى أن حكمَها وجوبُ الإخفاء مع الغنة، وهذا مذهبُ أئمة الأداء والمحقّقين كالإمام ابن مجاهد، وابن بشِير(١) وغيرهما، وإليه جنح الإمام أبو عَمْرو الدّاني والمحقّق ابن الجزري وغيرهما ممن لا يُحصَون كثرة.

وذهب بعضهم إلى أن حكمها إذا لقيَتْ هذا الحرفَ الإظهارُ، على خلاف بينهم في الغنة وعدمها، وهو اختيار الإمام مكيّ بن أبي طالبٍ في آخرين، ويسمّى ـ على هذا المذهب ـ إظهاراً شفوياً.

والصحيحُ المذهبُ الأول، وعليه العمل في سائر الأعصار والأمصار(٢).

وهذا الحكم ـ وهو الإخفاء على المذهب الصحيح ـ ثابتٌ للميم

---

(١) لم أعرف ابن بشيرٍ هذا من هو؟

(٢) في «النشر» ١ : ٢٢٢ «والوجهان صحيحان مأخوذ بهما إلاَّ أن الإخفاء أولى».

الساكنة التي بعدها الباء مطلقاً، سواء كانت تلك الميم ميماً أصلية من بنية الكلمة نحو: ﴿ومَنْ يَعْتَصِمْ بالله، وأَنْ ٱحكُمْ بَيْنَهُم، رَبّ ٱحْكُمْ بِالْحَقّ، أمْ بِظاهِرٍ منْ القَول﴾. أم كانت ميم جمع نحو: ﴿إذ أنتُمْ بِالعُدْوَةِ الدّنيا وهُم بالعُدْوَة القُصْوَى، وما أنا عليكُمْ بِوَكيلٍ، فعَاقِبُوا بِمِثْلِ ما عُوقِبْتُمْ به، يَخْشَون رَبّهمْ بِالغَيب، إنّ رَبّهُمْ بِهِمْ﴾.

ولا يتحقّق هذا الإخفاء إلاّ في كلمتين، بأن تكون الميم الساكنة في كلمة، والباءُ في أول الكلمة التي تليها، كالأمثلة المذكورة. ويسمَّى: إخفاءً شفوياً أو شَفَهياً، لأنّ الحرفَين المخفَى والمخفَى عنده يخرُجان من الشفتين.

ووجهُ الإخفاء: اتّحادُ الميم والباء في المخرج، وتقاربُهما في الصفة.

قال في «نهاية القول المفيد»[1]: «واعلم أن الإخفاء قسمان: [إخفاء الحركة وإخفاء الحرف.

فالأول: بمعنى تبعيض الحركة، كما في قوله: ﴿لا تأمنا﴾ ونحوه.

والثاني على قسمين]:

أحدُهما: تبعيضُ الحرف وسَتْرُ ذاته في الجملة، وذلك في الميم الساكنة قبل الباء، سواء كانت الميم أصلية أم كان أصلُها النون الساكنة أو التنوين ثم قَلْبُها ميماً.

وثانيهما: إعدام ذاتِ الحرف بالكلية وإبقاءُ صفته التي هي الغنة، وذلك في إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الحروف الخمسةَ عَشَرَ المتقدمة». انتهى.

---

(١) ص ١٢٧.

الحال الثانية: [الإدغام]

أن يقع بعدها الميم، وحكمها حينئذ: وجوبُ الإدغام مع الغنة باتفاق.

ولا يتحقق هذا الحكم إلاَّ في كلمتين، سواء كانت الميم الأولى الساكنة أصلية من بنية الكلمة نحو: ﴿أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنيانَه، أَمْ مَنْ خَلَقْنا، أَمْ مَنْ يَأتي آمِناً، أَمْ مَنْ يكونُ عَلَيْهِمْ وَكيلاً﴾، أم كانتْ ميم جمع نحو: ﴿ومِنْهم مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ، لَهُمْ مَغْفِرَة، وكنتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكون، سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمون، إنْ كُنْتُم مُؤْمِنِينَ﴾.

ويسمّى إدغام مِثْلَين صَغيراً، وسببُه: ما بين الحرفين من التماثل.

الحال الثالثة: [الإظهار]

أن يقع بعدها حرفٌ آخر من حروف الهجاء غير الحرفين المذكوين اللذين هما الباء والميم، والباقي من حروف الهجاء بعد إسقاط الحرفين المذكورين ستةٌ وعشرون حرفاً[1].

فإذا وقع حرف منها بعد الميم الساكنة كان حكمُها: وجوبَ الإظهار من غير غنة اتفاقاً، سواء كانت الميمُ أصلية نحو: ﴿أَنْعَمْتَ﴾. أم ميم جمعٍ نحو: ﴿عليْكُم أَنْفُسَكُمْ﴾. وسواء كانت الميم وَأَحَدُ الحروف بعدها في كلمة واحدة كالمثال الأول. أم كانا في كلمتين كالمثال الثاني.

وهاك أمثلة لكل حرف وقع بعد الميم الساكنة من الستة والعشرين حرفاً، من كلمةٍ ومن كلمتين:

أمثلة الهمزة: ﴿الظَّمْآنُ، أَمْ أَمِنتُم، إلٰهُكُمْ إلٰهٌ واحِدٌ، ولَهُمْ أَعْيُنٌ﴾.

---

(١) يعني بإسقاط الألف، لأنها لا تكون إلاَّ ساكنة، وما قبلها مفتوح دائماً.

أمثلة التاء: ﴿يَمْتَرُون، سَلَّمْتُم، ولا أَمْتاً، أَلَمْ تَعْلَمْ، كنتُمْ تَفْرَحُون، أَمْ تَقُولون﴾.

أمثلة الثاء: ﴿أَمْثَالُكُمْ، قل ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمّ كِيْدُونِ، تَمَتّعوا في دَارِكُمْ ثلاثةَ أيامٍ، مَرْجِعُكُمْ ثُمّ﴾.

أمثلة الجيم: ﴿وأولئكُمْ جَعَلْنا، أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ، أضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلاّ، وما جَعَلناهُمْ جَسَدا﴾.

أمثلة الحاء: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبا، ويَمْحُ الله البَاطِلَ، أَمْ حَسِبْتُم، إذ تأتيهِمْ حِيتَانُهُم﴾.

أمثلة الخاء: ﴿أَمْ خُلِقُوا، أَهُمْ خَيْرٌ، وجَعَلناهُمْ خَلائِفَ، مِنْ بَعْدهم خَلْفٌ، أولئك هُمْ خَيْرُ البَرِيّة﴾.

أمثلة الدال: ﴿الحَمْدُ لله، وأَمْدَدْنَاهُمْ، وهُمْ داخِرُونَ، على صَلاتِهِمْ دَائِمُون، لكُمْ دِيْنُكُم﴾.

أمثلة الذال: ﴿مِنْ ظُهورِهم ذُرِّيَّتَهُمْ، فقُلْ رَبّكُمْ ذُوْ رَحْمَةٍ، تَرْهَقُهُمْ ذِلَّة، الَمّ ذلك، أوْ ظَلَمُوا أنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا الله﴾.

أمثلة الراء: ﴿أَمْراً، تَمْرَحُون، أَلَمْ يأتِكُمْ رُسُلٌ، ولَهُمْ رِزْقُهُم، إنه بِهِمْ رَؤُوفٌ رَحيم﴾.

أمثلة الزاي: ﴿إلاّ رَمْزاً، أَمْ زَاغَتْ عنهمْ الأبْصَارُ، أَيّكُمْ زَادَتْهُ هذه إيماناً، في قُلوبِهِمْ زَيْغٌ﴾.

أمثلة السين: ﴿وامْسَحُوا برُؤوسِكُمْ، حِيْنَ تُمْسُونَ، أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ، وهُمْ سَالمون، فَوقكُمْ سَبْعَ طَرائِق﴾.

أمثلة الشين: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ، يَمْشُون بها، ولا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ، لا يَخْفَى على الله مِنْهُمْ شَيء﴾.

أمثلة الصاد: ﴿أَمْ صَبَرْنا، أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُون، وهُمْ صاغِرُون، خُذْ مِنْ أموالِهِمْ صَدَقة﴾

أمثلة الضاد: ﴿وامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُون، وعَلِمَ أنّ فيكُمْ ضَعْفاً، ولا يَمْلِكون لأنفُسِهِمْ ضَرًّا﴾.

أمثلة الطاء: ﴿وأَمْطَرْنَا عليهم، إذا مَسَّهُمْ طَائِفٌ، وأَرْسَلَ عَلَيهِمْ طَيراً، سلامٌ عليكُمْ طِبْتُم﴾.

أمثلة الظاء: ﴿وهُمْ ظَالمون، وظَنَنْتُم ظَنَّ السَّوْءِ، وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا، ونُدْخِلُهُمْ ظِلاًّ ظليلاً﴾.

أمثلة العين: ﴿فَقَطَّعَ أَمْعاءَهُم، أَمْ عِنْدَهُمْ الغَيْبُ، واسْأَلْهُمْ عَنْ القَرْيَة، ويَنْهَاهُمْ عَنْ المنكَر﴾[1].

أمثلة الفاء: ﴿وهُمْ فَرِحُون، الذي هُمْ فِيه مُخْتَلِفُون، ذَرَأَكُمْ في الأَرْض، أو يُعيدوكُمْ في مِلّتهم﴾.

أمثلة القاف: ﴿أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ، وإنّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ، بأنّهمْ قَوْمٌ، ورَأَوا أَنّهُمْ قَدْ ضَلّوا﴾.

أمثلة الكاف: ﴿ويَمْكُرون، فَيَمْكُثُ، إنَّهُمْ كَانُوا، أَمْ كُنْتُمْ، مالَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمون﴾.

---

(١) سقطت أمثلة الغين المعجمة من طبعة المؤلف، ويمثّل لها بما يأتي: ﴿أنعمتَ عليهِمْ غير، جعَلْناهُمْ غُثاء، مِنْ فوقِهِمْ غَوَاشٍ، فإنكمْ غَالِبون﴾. ولم أجد لها مثالاً من كلمة واحدة.

أمثلة اللام: ﴿وأُمْلِي لَهُمْ، أَمْ لَهُمْ شُرَكاء، يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تذكّرون، وهُمْ لَهَا سَابِقُون﴾.

أمثلة النون: ﴿مَثَابَةً لِلّناسِ وَأَمْناً، مِنْ مَنِيّ يُمْنَى، وَهُمْ نائِمُون، أَوَلَمْ نُعَمِّرْكم﴾.

أمثلة الهاء: ﴿فَلأَنْفُسهِمْ يَمْهَدُون، أَمْ هُمْ قَوْمٌ طاغُون، أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمات﴾.

أمثلة الواو: ﴿أَمْوَاتٌ، أَمْوَالُكم، أَنْتُمْ وَشُرَكاؤُكُمْ، هذا بَصَائرُ مِنْ رَّبكُمْ وَهُدىً﴾.

أمثلة الياء: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ، وَلَمْ يُصِرُّوا، أَوَ لَمْ يَتَفَكَّرُوا، وهُمْ يَتَخَافَتُون، لعلَّهُمْ يَرْجِعُون﴾.

ووجهُ وجوب إظهار الميم الساكنة عند هذه الحروف يَرْجِع إلى أمرين:

الأول: مراعاةُ الأصل، فإن الأصل في الحرف أن يُنْطَق به مُظْهَراً، ولا يدغَم في غيره ولا يُخفَى عند غيره إلاَّ إذا كان هناك ما يقتضي إدغامَه أو إخفاءَه.

وحيث لم يوجد سببٌ يقتضي الإدغامَ أو الإخفاءَ فإنه يرجع إلى الأصل وهو الإظهار.

الثاني: بُعْدُ مخرج الميم عن مخرج هذه الحروف، فإن مخرج الميم الشفتان، ومخرجُ هذه الحروف، إما الحَلْقُ: أقصاه، أو وَسَطه، أو أدناه. وإما اللّسان: أقصاه، أو وَسَطه، أو حافتاه، أو طَرَفه.

ويسمَّى هذا الحكم: إظهاراً شفويّاً أو شَفَهياً، لخروج الحرف المظهَرِ وهو الميم من الشفة، وإنما نُسب الإظهار إلى مخرَج الحرفَ المظهَرِ وهو الميم فقيل: (إظهارٌ شَفَوي) ولم يُنْسَبْ إلي مخرج الحروف الستة والعشرين التي تظهر الميمُ عندها: لأن هذه الحروف لم تنحصر في مخرج معين حتى يُنْسَب الإظهار إليه، وإنما هي مختلفة المخارج.

فبعضُها يخرج من الحَلْق: أقصاه، ووسَطِه، وأدناه، وبعضها يخرج من اللسان: أقصاه، ووسَطه، وحافتيه، وطَرَفه، وبعضها يخرجُ من الشفتين. فلما لَمْ تنحصر حروف الإظهار في مخرج معين يصحّ نسبةُ الإظهار إليه: نُسِب الإظهار إلى مخرج الحرف المظهَرِ لضبطه وانحصاره، بخلاف الإظهار الحَلْقي فإنه نُسب إلى مخرج الحروف التي تظهر عندها النونُ والتنوين نظراً لانحصارها في مخرج معيّن وهو الحَلْقُ.

ولما كانت الميم والواو متّحدَين في المخرج، وكانت الميم والفاء متقاربَيْن فيه، وقد يكون ذلك مؤدّياً إلى سَبْقِ لسان القارىء إلى إخفاء الميم عند الواو والفاء، وإلى إيهام السامع أنها تخفَى عند هذين الحرفين كما تخفى عند الباء: أوجبَ علماءُ الأداء على القارىء أن يُعْنَى العناية كل العناية بتحقيق إظهار الميم إذا التقَتَ مع الواو أو الفاء، حَذَراً من الوقوع في المحظور وهو الإخفاء[1].

وكما أن الميم لا تَخْفَى عند الواوِ والفاءِ: لا تدغَم في الواو وإن اتحدت معها في المخرج، فَرْقا بينها وبين النون المدغمة في الواو، وخوْفاً

---

(١) قال الجمزوري:

واحــذَرْ لــدى واوٍ وفــا أن تختفــي لقُــرْبهــا ــ والاتّحــادِ ــ فــاعْــرِفِ

من اللبس، لأنها إذا أدغمت في الواو التبس على السامع هل المدغَم ميمٌ أو نونٌ.

وكذلك لا تدغَم الميم في الفاء لقوّة الميم وضَعْفِ الفاء، ولا يُدغَم القويّ في الضعيف.

● ● ●

النونُ والميمُ المشدَّدتان

يجب إظهارُ الغُنّة فيهما.

ويسمَّى كلٌّ منهما حرف غُنَّةٍ مشدّداً، أو حرفاً أَغَنَّ مشدّداً، نحو: ﴿ومِنْ النَّاسِ، أَلا إنَّهُمْ، فأمّا مَنْ أَعْطَى، أكلاً لَمّا، ثُمَّ لتُسْئَلُنَّ﴾.

وقد فصَّلنا القولَ في الغنة ومراتبها في كلّ من النون والميم في مبحثِ: صفاتِ الحروف[1].

● ● ●

(١) ص ١١٠ وما بعدها.

اللّاماتُ السّواكن
وحكمُها في القرآن الكريم[(١)]

لا تخلو اللامُ الساكنة في القرآن الكريم من أن تكون في اسم، أو فعل، أو حرف.

فإن كانت في اسم فلا تخلو من أن تكون أصلية من بِنية الكلمة، أو زائدة.

فالأصلية نحو: ﴿أَلْسِنَتِكُم وألْوَانِكُمْ، زِلْزَالاً، سُلْطاناً، خَلْفَهُم، غُلْفٌ، أَلْفَافاً، سَلْسَبِيلاً، سِلْسِلَة، بَلْدَةٍ﴾.

وحكمها: وجوبُ الإظهار.

والزائدة قسمان:

القسم الأول: الزائدة اللاّزمة، وهي التي لا تُفارق الكلمة التي هي فيها، ولا تنفكّ عنها. وتكون مقارنة لوضع الكلمة مثل: ﴿الّذي، اللّذانِ، الّذين، الّتي، اللاّتي، اللاّئي، الآنَ، الْيَسَعَ﴾.

وحكمها: وجوبُ الإدغام إذا وقع بعدها لام كالأمثلة الستة الأولى.

---

(١) لخَّصتُ أحكام اللامات السواكن في جدولٍ أثبتّه في آخر هذا المبحث، فانظر ص ٢٠٧.

ووجوبُ الإظهار إذا وقع بعدها حرف آخَر غير اللام كالمثالين الأخِيرين.

القسم الثاني: الزائدة غيرُ اللازمة وهي التي يعبَّر عنها بلام التعريف، أو لام أَلْ[١]، ولها عند حروف الهجاء حالان:

الحال الأولى:

أن يقع بعدها حرف من الحروف الأربعة عشر المجموعة في قولهم: «ابْغِ حَجَّكَ وخَفْ عَقِيْمَهُ»[٢] وهي: الهمزةُ، والباء، والغين، والحاء، والجيم، والكاف، والواو، والخاء، والفاء، والعين، والقاف، والياء، والميم، والهاء، فإذا وقع حرف من هذه الحروف بعدها فحكمها وجوبُ الإظهار.

مثال الهمزة بعد اللام: ﴿الأَرْض، الأَبْتَر، الأَحْبَار، الأَبْرار﴾.

مثال الباء بعد اللام: ﴿الْبَلَدُ، الْبِرَّ، الْبَحْرُ، الْبَيْعَ، الْبارِىءُ﴾.

مثال الغين بعد اللام: ﴿الْغَنِيّ، الْغَفُور، الْغَاشِيَة، الْغَيْبُ﴾.

مثال الحاء بعد اللام: ﴿الْحَجّ، الْحَاقّة، الْحَكِيم، الْحَمِيد﴾.

مثال الجيم بعد اللام: ﴿الْجَنة، الْجَحِيم، الْجَار، الْجِوَار﴾.

---

(١) يؤخذ من كلام المؤلف أن اللام الزائدة اللازمة نحو: الذي وأخواتها، خارجة عن لام التعريف، لكن صاحب «العميد» ص ٤١ عرَّف لام التعريف: بأنها هي اللام الساكنة المسبوقة بهمزة وصل مفتوح، وبعدها اسم من الأسماء، وهي زائدة عن بنية الكلمة سواء أمكن استقامة الكلمة التي تليها نحو (الأرض) أم لم يكن نحو (الذي). وانظر «العقد الفريد» ص ٩٣ و «هداية القارىء» ص ٢٠١.

(٢) قائله الجمزوري في «تحفة الأطفال». ومعناه كما قال الجمزوري نفسه في «فتح الأقفال» ص ٢٣: أطلب حجَّك لا رفث فيه ولا فسوق ولا جدال.

مثال الكاف بعد اللام: ﴿الْكِتاب، الْكافِرون، الْكَرِيمَ، والْكَاظِمين﴾.

مثال الواو بعد اللام: ﴿الْوَدُود، والْوَقُود، الْوَلِيّ، والْوَتْر﴾.

مثال الخاء بعد اللام: ﴿الْخَالِق، والْخاشِعِين، الْخَبِير، الْخُنَّس﴾.

مثال الفاء بعد اللام: ﴿والْفَجْر، الْفوزُ، الْفِتْيَة، الْفَتّاح﴾.

مثال العين بعد اللام: ﴿الْعَلِيم، والْعَاديات، الْعَلِيّ، الْعَرْش﴾.

مثال القاف بعد اللام: ﴿الْقَوِيّ، الْقَمَر، الْقُوة، الْقَدِير، الْقَيّوم﴾.

مثال الياء بعد اللام: ﴿الْيَاقُوت، الْيَوم، الْيَمِين، الْيَتِيْمَ، الْيَقِين﴾.

مثال الميم بعد اللام: ﴿الْمَولى، الْمَشْرِقُ، الْمَجِيد، الْمُلْكُ﴾.

مثال الهاء بعد اللام: ﴿الْهُدَى، الْهَوَى، الْهُدْهُدَ، الْهُوْنِ﴾.

ويسمّى هذا الإظهار «إظهاراً قَمَرِيّاً» وتسمّى اللام الواقعة قبل هذه الحروف «اللام القمرية» نسبةً إلى القمر، أي اللام الواقعة في لفظ «القمر» من حيث الظهورُ[1]، من نسبة الكل وهو اللامات الواقعة قبل الأحرف المذكورة ـ ما عدا الواقعةِ في لفظ القمر ـ إلى جزء من أجزائه وهو لام «القمر». فتكون التسمية حينئذٍ من باب تسمية الكل ـ وهو اللامات المذكورة ـ باسم الجزء ـ وهو اللام في لفظ القمر ـ .

وعلّة هذا الإظهار: بُعْدُ مخرج اللام عن مخرج الحروف الآنفةِ الذّكْر.

---

(١) ذكر المرعشي في «بيان جهد المقلّ» ص ٦٠ وجه تسميتها بالقمرية وبالشمسيّة أنه من باب تشبيه الحروف التي يدغم اللام فيها بالشمس، والحروف التي لا يدغم فيها بالقمر، قال: لأن النجوم تنتكس تحت ضوء الشمس، ولا تنتكس تحت ضوء القمر.

الحال الثانية:

أن يقع بعدها حرفٌ من الحروف الأربعة عشر حرفاً الباقية من حروف الهجاء وهي: التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، واللام، والنون[١].

فإذا وقع حرف من هذه الحروف بعد اللام وَجَب قلبُها حرفاً مجانِساً لما بعدها ثمّ إدغامها فيه.

مثال التاء بعد اللام: ﴿التّائِبون، فالتّالياتِ، التّوّابُ، التّكاثُر﴾.

مثال الثاء بعد اللام: ﴿الثّقلان، الثّمَرات، الثّواب﴾.

مثال الدال بعد اللام: ﴿الدّوَابّ، الدّين، الدّار، الدّهْر﴾.

مثال الذال بعد اللام: ﴿والذّاكرين، والذّاريات، والذّكر، الذّكور﴾.

مثال الراء بعد اللام: ﴿الرّحمن، الرّزّاق، الرّجْس، الرّاكعين﴾.

مثال الزاي بعد اللام: ﴿الزّبُور، الزّجاجة، الزّرّاع، والزّيتون﴾.

مثال السين بعد اللام: ﴿السّماء، السّرائر، السّميع، السُّوء﴾.

مثال الشين بعد اللام: ﴿الشّمس، الشّيطان، والشُّهداء، الشّكور﴾.

مثال الصاد بعد اللام: ﴿الصّادقون، والصّابرين، الصّاخة، الصّالحات﴾.

مثال الضاد بعد اللام: ﴿الضّالّين، الضُّرّ، الضُّعَفاء، والضُّحَى﴾.

مثال الطاء بعد اللام: ﴿الطّارق، بالطّاغية، الطّامّةُ، الطّير﴾.

---

(١) جمعها الجمزوري في أوائل كلمات هذا البيت:

طِبْ ثم صِلْ رُحْماً تَفُزْ ضِفْ ذا نِعَمْ دَعْ سُوءَ ظَنٍّ زُرْ شريفاً لِلْكَرَمْ

مثال الظاء بعد اللام: ﴿الظّانِّين، الظّالمين، الظُّنونا﴾.

مثال اللام بعد اللام: ﴿الله، اللّيل، اللاّعِبين، اللاّعِنُون﴾.

مثال النون بعد اللام: ﴿النّهار، النُّور، النّاس، النّاصِحِين، النّعِيم﴾.

ويسمى إدغام اللام في هذه الحروف إدغاماً شَمْسياً، وتسمّى اللام الواقعة قبل هذه الحروف «اللام الشّمْسية» نسبةً إلى (الشّمس) أي إلى اللام الواقعة في لفظ (الشّمس) من حيث الخفاءُ ــ من نسبة الكُلّ وهو اللام الواقعة قبل الحروف المذكورة ــ ما عدا الواقعة في لفظ (الشمس) ــ إلى جزء من أجزائه وهو لام (الشمس). فحينئذٍ تكون التسميةُ من باب تسمية الكل وهو اللامات المذكورة باسم الجزءِ وهو اللام في لفظ (الشمس).

وسبب إدغام اللام فيما ذُكر من الحروف: تماثُلُها مع اللام، وتقارُبها مخرجاً وصفةً مع غير اللام من الحروف.

وأما لام الفعل: فلا يخلو فعلها أن يكون ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً.

فأما الماضي: فتكون اللام فيه متوسطةً نحو: ﴿فالْتَقَمه الحوت، فالْتَقَى الماء، وزُلْزِلُوا﴾. وتكون متطرفة نحو: ﴿أنزلْنَاه، فضّلْنا، أرسَلْنا، وأَرْسَلْنا، ورَتَّلْناهُ، وجَعَلْنا﴾[1].

وحكم اللام في هذا الفعل وجوبُ الإظهار[2]، وعلته: مراعاةُ الأصل.

---

(١) المراد من توسّط اللام وتطرُّفها هو بالنظر إلى الفعل نفسه، دون ما اتصل به من الضمائر وغيرها.

(٢) ونصّ علماء التجويد على وجوب الحرص على تصفية صوت اللام الساكنة عن صوت النون بعدها، لئلا يسبق اللسانُ إلى إدغام اللام في النون لقرب مخرجيهما. فيصير «جَعَلْنا» كأنه «جَعَنّا». =

وإنما أظهرت اللام في الأمثلة السابقة ونحوها مع وجود التقارُب أو التجانُس ـ على اختلاف المذاهب ـ بينها وبين النون، لأن النون لا يدغَم فيها حرف مما أدغمت هي فيه. وإنما أدغمت لام التعريف فيها في نحو: ﴿النّاس، النَّعيم﴾ لكثرة وقوعها في الكلام العربـي، وكثرة انتشارِها في القرآن الكريم، فأدغمت في النون تسهيلاً للنطق، وتيسيراً على اللاّفِظ.

وأما الفعل المضارع: فتكون اللامُ فيه متوسطةً ومتطرفةً أيضاً.

فالمتوسطة نحو: ﴿يَلْتَقِطْهُ، ولا يَلْتَفِتْ، تَلْفَحُ، يَلْهَثْ، ويَلْعَبْ، ويَلْبَسُون﴾.

والمتطرفة نحو: ﴿أَلَمْ أَقُلْ، فمَنْ يَعْمَلْ، لَمْ نَجْعَلْ، ومَنْ يَقُلْ﴾.

وحكمُها في هذا الفعل وجوبُ الإظهار أيضاً، ومثلُها في وجوب الإظهار لامُ الأمر الساكنة الداخلة على الفعل المضارع نحو: ﴿فلْتَقُم، فَلْيُصَلّوا، وَلْيَسْتَعْفِفْ، فَلْيَسْتَأْذِنوا، ولْيَتَلَطّف، فَلْيَمْدُد، ثم لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظر، ثم لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ولْيُوفوا نُذُورهم ولْيَطّوَّفوا بالبيتِ العَتِيق، ولْيَعْفُوا ولْيَصْفَحُوا﴾.

وأما الفعل الأمر: فاللام فيه تكون متوسطةً ومتطرفةً كذلك.

فمثال المتوسطة: ﴿وأَلْقِ ما في يَمِينك، والْعَنْهُمْ لَعْناً كبيراً﴾.

ومثال المتطرفة: ﴿فتوكَّلْ على الله، وتَبَتَّلْ إليه، قُلْ تعالَوا، قُلْ

= ولكن ينبغي أن لا يتكلَّف في إظهار اللامِ بحيث يحمله ذلك على قَلْقَلتها، كما يفعله بعض القراء، فإن ذلك خطأ أيضاً.

وقال ابن الجزري في «المقدمة»:

واحرِصْ على السكون في (جَعَلْنا) (أنعمتَ) و (المغضوبِ) مَعْ (ضَلَلْنَا)

وانظر «الرعاية» ص ١٨٨، و «النشر» ١ : ٢٢١، و «نهاية القول المفيد» ص ٧٩.

صَدَق الله، فقُلْ سَلام، قُلْ نَعَمْ، قُل نَارُ جَهَنّم، أَنْزِلْني، أدْخِلْنِي، واجْعَلْ لي، واجْعَلْنِي﴾.

وحكمها في هذا الفعل وجوبُ الإظهار، ما لم يقع بعدها لامٌ أو راءٌ، فإن وقع بعدها لام أو راء وجبَ إدغامها في اللام والراء نحو: ﴿قُلْ لَّوْ كانَ، قُلْ لَّو أنتم، قُلْ لاَّ أسألكم، قُلْ لَّكُمْ ميعاد، قُلْ لاَّ يَعْلَمُ، قُلْ رَّبِّ إما تُرِيَنّي، وقُلْ رَّب أعوذُ بك، قُلْ رَّبّي يعلمُ القول، قُلْ رَّبِ احكم بالحَقّ﴾[١].

وسبب الإدغام التماثلُ بالنسبة للاّم، والتقارُب أو التجانُس بالنسبة للراء.

ونقل في «نهاية القول المفيد»[٢] عن المحقّق ابن الجزري في كتابه «التمهيد» أنه قال: «فإن قيل: لم أدغمت اللام الساكنة في نحو: ﴿النّاس، النّار﴾. وأظهرت في نحو: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ وكل منهما واحد؟

قلت: لأن هذا فعلٌ قد أعلّ بحذف عينه فلم يُعَلّ ثانياً بحذف لامه، لئلا يصير في الكلمة إجحاف، إذ لم يبقَ منها إلاّ حرف واحد. وأَلْ حرف مبني على السكون لم يُحذف منه شيء، ولم يُعَلّ بشيء، فلذلك أدغم، ألا ترى أن الكسائيَّ ومَنْ وافقه أدغم اللام مِنْ هَلْ وبَلْ في نحو قوله: ﴿هَل تَّعلم، وَبل نَّحْنُ﴾ ولم يدغمها في ﴿قُلْ نَعَمْ، وقُلْ تَعالوا﴾.

فإن قيل: قد أجمعوا على الإدغام في ﴿قُلْ رَّبـي﴾ والعلةُ موجودة؟

قلت: لأن الراءَ حرف مكرّر منحَرِف فيه شدة وثِقَل يُضارع حروف

---

(١) المثالان الأخيران ليسا على قراءة حفص. أما الأول منهما فعلى قراءة الجميع عدا حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر. والثاني على قراءة الجميع ما عدا حفص.

(٢) ص ٨٠.

الاستعلاء بتفخيمه، واللاّمُ ليست كذلك، فجذبَ اللامَ جذبَ القويّ للضعيف، ثم أدغم الضعيف في القوي على الأصل، بعد أن قَوِيَ بمضارعته بالقَلْب، والراء قائمٌ بتكريره مقامَ حرفين كالمشددات، وأما النون فهو أضعف من اللام بالغنة، والأصل أن لا يدغَم الأقوى في الأضعف. ألا ترى أن اللامَ إذا سكنت كان إدغامُها في الراء إجماعاً من أكثر الطرق، ولا كذلك العكس، وكذلك إذا سكنت [النون] كان إدغامها في اللام إجماعاً ولا كذلك العكس»[١]. انتهى.

وأما لام الحرف: فلا تكون إلاَّ آخرَ الكلمة نحو: ﴿هَلْ أَتَى على الإنسان، هَلْ تَعْلَمْ، هَلْ تَنْقِمُون، هَلْ تُحِسّ، هَلْ ثُوّبَ الكفار، هَلْ نَحْنُ منظَرُون، هَلْ نَدُلُّكم، فهَلْ نَجْعل، بَلْ تَأتيهم بَغتة، بَلْ تُحِبّون، بَلْ زُيّن، بَلْ زَعَمْتُم، بَلْ سَوَّلَتْ، بَلْ ضَلوا، بَلْ طَبَعَ اللَّهُ، بَلْ ظَنَنْتُم، بَلْ نَتّبعُ﴾.

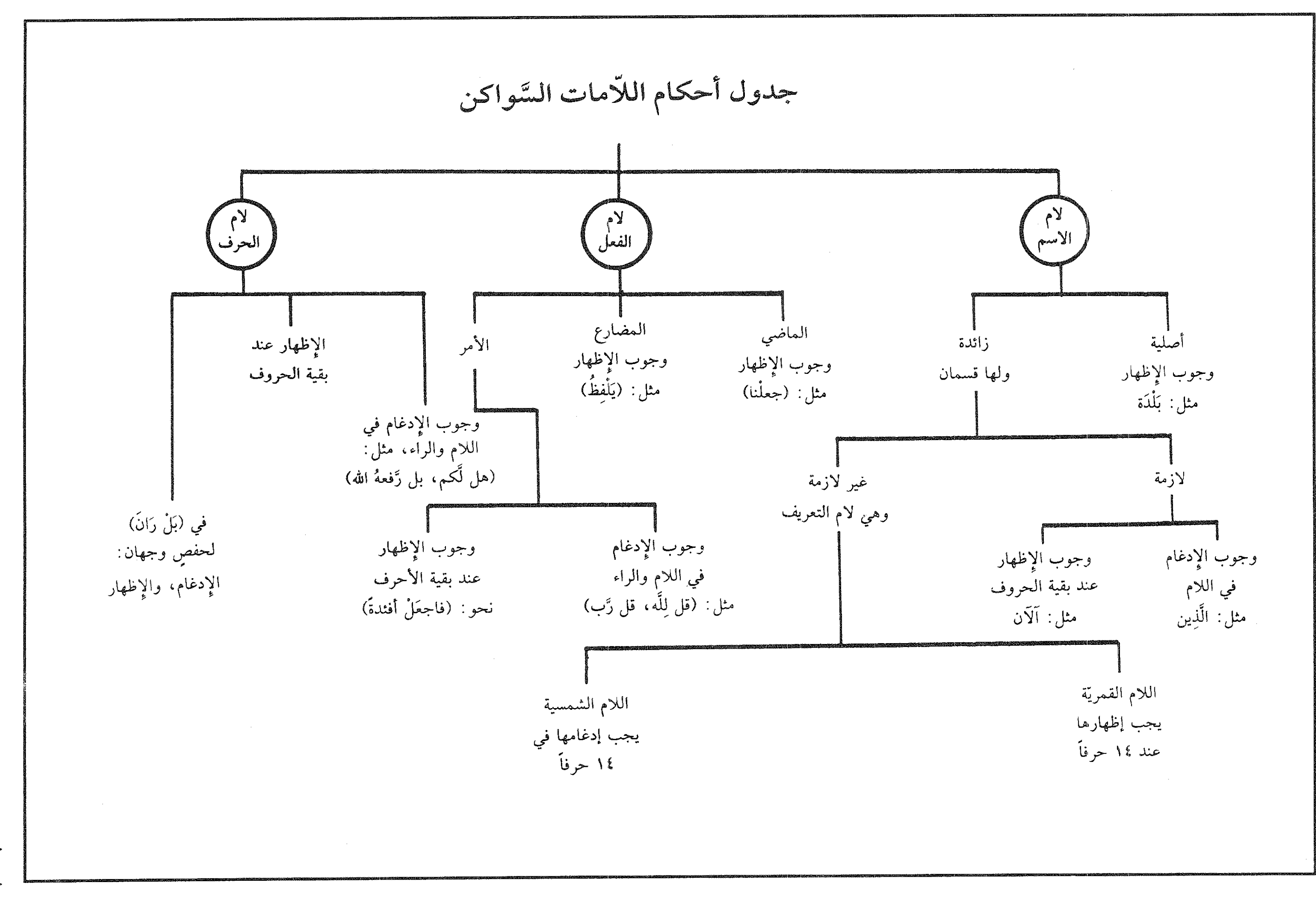
وحكمها: وجوبُ الإظهار على الأصل في جميع الحروف، إلاَّ إذا كان بعدَها لام أو راء فحكمها الإدغام حينئذٍ نحو: ﴿هَلْ لَّكمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ، فقُلْ هَلْ لَّكَ، بَلْ لَّا يَخافون، بَل رَّفَعه الله إليه، بَل رَّبكم، بَل رَّان﴾.

غير أن لحفص في لام ﴿بَلْ رَّان﴾[٢] وجهين، الأول: الإدغام على الأصل، وطرداً للباب. الثاني: الإظهار مع السكت عليها سكتةً لطيفةً من غير تنفّس، ووجه إدغامها في اللام والراء: التماثُل في اللام، والتقارُب في الراء. والله تعالى أعلم.

• • •

(١) «التمهيد» ص ١٤٢.

(٢) سبق نحوه ص ١٣٨.



جدول أحكام اللاّمات السّواكن
لام الاسم
لام الفعل
لام الحرف
أصلية
وجوب الإظهار
مثل: بَلْدَة
زائدة
ولها قسمان
لازمة
غير لازمة
وهي لام التعريف
وجوب الإدغام
في اللام
مثل: الَّذِين
وجوب الإظهار
عند بقية الحروف
مثل: آلآن
اللام القمريّة
يجب إظهارها
عند ١٤ حرفاً
اللام الشمسية
يجب إدغامها في
١٤ حرفاً
الماضي
وجوب الإظهار
مثل: (جعلْنا)
المضارع
وجوب الإظهار
مثل: (يَلْفِظُ)
الأمر
وجوب الإدغام
في اللام والراء
مثل: (قل لِلَّه، قل رَّب)
وجوب الإظهار
عند بقية الأحرف
نحو: (فاجعَلْ أفئدةً)
وجوب الإدغام في
اللام والراء، مثل:
(هل لَّكم، بل رَّفعهُ الله)
الإظهار عند
بقية الحروف
في (بَلْ رَانَ)
لحفصٍ وجهان:
الإدغام، والإظهار

المدّ، أنواعُه، وحكمُ كلّ نوع

تمـهيـد:

إن حروف المدّ واللّين ثلاثة: الألف اللّينة، ولا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً. والواوُ الساكنة بشرط أن يكون ما قبلها مضموماً. والياءُ الساكنة بشرط أن يكون ما قبلها مكسوراً.

وقد اجتمعت الحروف الثلاثة في نحو: ﴿وَأُوْتِينا﴾، ﴿قالَ الّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ﴾.

وتسمّى هذه الحروف «حروف مدّ ولِين» لامتدادها في لِيْنٍ وعدم كلفة، كما تسمّى «جَوفية» لخروجها من الجَوف، و «هَوائية» لقيامها بهَواء الفم، و «خَفِيّة» لخفاء النطق بها، فهي أخفَى الحروف، وأخفاهُنّ الألفُ، ثم الياءُ، ثم الواو.

قال العلماء: وإنما خُصّت هذه الحروف بالمدّ دون غيرها لأنها أنفاسٌ قائمة بهَواء الفم، وحركاتُها في غيرها، فلذا قَبِلت الزيادةَ، بخلاف غيرها فإن لها حيّزاً محقّقاً، وحركاتُها في نَفْسها فلم تقبلْ الزيادةَ.

فإذا كان ما قبلَ الواو مفتوحاً نحو: ﴿خَوْف، نَوْم، المَوْت﴾. وكان ما قبل الياء مفتوحاً نحو: ﴿بَيْع، غَير، الصَّيْف﴾: كانا حرفَيْ لِيْنٍ فقط، ولا يُمَدّان أصلاً إلاّ إذا تلاهما ساكنٌ عارض عند الوقف، أو ساكنٌ لازم،

ولم يقع ذلك في القرآن إلاَّ بعد الياء وذلك في فاتِحَتَيْ: مريم والشُّورى. وسيأتي بيان ذلك كله[١].

واعلم أن كلّ حرف مد فهو حرفُ لين، فالمدّ لا ينفرد عن اللين، بل يلزم من وجود المدّ وجودُ اللين، بخلاف اللين فإنه ينفرد عن المدّ، إذ لا يلزم من كونه حرفَ لين أن يكون حرفَ مدّ. فإن الواوَ والياءَ السَّاكنتين المفتوح ما قبلهما لا مدّ فيهما أصلاً حال الوصل، فحينئذٍ يكون بين المدّ واللين العموم والخصوص المطلَق، يجتمعان مثلاً في نحو الواو الساكنة المضموم ما قبلها، وينفرد اللين في الواو الساكنة المفتوح ما قبلها، فحينئذٍ يكون المدّ أخصّ واللينُ أعم.

وقُصارَى القول أن الألف لا تكون إلاَّ حرفَ مدّ ولين، لسكونها وانفتاح ما قبلها دائماً، وأن الواو والياء تارة يكونان حرفَيْ مدّ ولِين إذا جانسهما ما قبلَهما بأن سكنَتْ الواوُ بعدَ ضمّ، وسكنت الياء بعدَ كسر، وتارة يكونان حرفَيْ لين فقط إذا سكنا وانفتح ما قبلهما.

إذا عرفتَ هذا فاعلم أن علماء التجويد قسّموا المدّ إلى قسمين: **أصلي وفرعي**.

وعرّفوا المدّ الأصلي: بأنه الذي لا تقوم ذاتُ حرف المدّ إلاَّ به، ولا يتصوّر تحققها إلاَّ مع وجوده، ولا يتوقّف على سبب من سببَـيْ المدّ الفرعي الآتي بيانهما[٢].

وعلامة المدّ الأصلي: أن لا يوجد قبل حرف المدّ همزٌ، ولا يوجد

---

(١) ص ٢٢١.

(٢) ص ٢١٢.

بعدَه همزٌ ولا سكون، وإن شئتَ قلتَ: المدّ الأصلي هو حرف المد واللين الذي ليس قبله همز، وليس بعده همز ولا سكون، فالألف التي ليس قبلها همزٌ وليس بعدها همزٌ ولا سكونٌ يقال لها: مدّ أصلي، والواو التي لا همزَ قبلها، ولا همزَ ولا سكونَ بعدها يقال لها: مدّ أصلي، والياء التي انتفى الهمزُ قبلها، وانتفى الهمزُ والسكونُ بعدها يقال لها: مدّ أصلي.

وقد اجتمعت حروفُ المد الثلاثة التي يقال لكل منها: مدّ أصلي في نحو: ﴿أَتُجادِلُونَنِي﴾ لأن كل حرف مدّ ولين منها لم يُسْبَق بهمزٍ ولم يُلْحَق بهمزٍ ولا سكون.

وهذا المدّ الأصلي له ثلاثُ أحوال:

الأولى: أن يكون ثابتاً في الحالين وَصْلاً ووَقْفاً كالمثال المذكور.

الثانية: أن يكون ثابتاً وصلاً، محذوفاً وَقْفاً، نحو: ﴿بِيَدِهِ مَلَكُوْتُ، ومَنْ يَأتِهِ مُؤْمِناً، نُؤْتِه مِنْهَا، لقَومِهِ يا قَوْم، هذِهِ ناقةُ الله﴾. ونحو: ﴿لَهُ، وإنّهُ هُوَ، قال لَهُ صاحِبُهُ﴾، فإن حرف المدّ في هذه المُثُل لا يتحقّق إلاّ حالَ الوصل(١).

الثالثة: أن يكون ثابتاً وَقفاً، محذوفاً وَصْلاً، وذلك إذا كان حرفُ المد مُبْدَلاً من التنوين عند الوقف، كالوقف على: ﴿حَكِيْماً، أَحداً، حَسِيْباً﴾، فإن التنوين في هذه الأمثلة ونحوِها يُبدل حرف مدّ، ألفاً عند الوقف، ويُحذَف عند الوصل.

---

(١) المراد هو المدّ الذي يتولّد من إشباع حركة هاء الضَّمير حالة الوصل، أما إذا وقفتَ عليها فإنك تقف بالسكون، نحو: (لَهْ، بِيَدِهْ، يأتِهْ).
وفي رسم المصحف يكتبون بعد هاء الصلة صورة حرف المد، بشكل مصغّر.

وكذلك إذا كان بعد حرف المد ساكنٌ في كلمة أخرى، فإن حرف المد حينئذٍ يَثبُت عند الوقف، وأما عند الوصل فيُحذف تخلّصاً من التقاء الساكنين نحو: ﴿وقَالاَ ٱلْحَمْدُ لله، وقَالُواْ ٱتَّخَذَ، أَفِيْ الله شَكٌّ﴾.

وكما سُمّي هذا المد «المدّ الأصلي» يُسَمَّى أيضاً: المدَّ الطّبيعيَّ والمدّ الذاتيّ.

وقد عَلّل العلماء تسميتَه «أصلياً» بأنه: أصلٌ للمدّ الفَرْعي.

و «طبيعياً» بأن صاحبَ الطبيعة السليمة لا يزيده عن حدّه المقرر له، ولا يُنقصه عنه.

و «ذاتياً» بأن ذات الحرف لا تتحقّق إلاَّ به، ألا ترى أنّ حرف المد لا يوجد على اللسان إلاَّ بإطالة الصوتِ بمقدار حركتين، فإن نقص عن ذلك ذَهَب، فلذا وجب مدّه بهذا المقدار حتى تتحقّق ذاته.

وحكم هذا المد: أنه يمدّ وجوباً بمقدار أَلِفٍ، والألِفُ: حركتان، لا يزاد عليهما ولا ينقص عنهما. قال العلماء[(١)]: والحركة بمقدار قَبْض الإصْبَع أو بَسْطه بحالٍ وسطٍ بين الإسراع والتأنّي.

ويُلحق بهذ المدّ في مده مقدارَ حركتين: المدُّ المنفصل، ومدُّ البَدَل، والمدُّ العارض للسكون في حال قَصْر كل منها، وإن كان فيها الهمز والسّكون، لأنهما سببان لزيادة المدّ على مقدار المد الأصلي، وليسا سبَبَيْن لأصل المدّ كما سيأتي مفصلاً إن شاء الله تعالى[(٢)].

---

(١) قاله ابن غازي في «شرح الجزرية» كما نقل عنه في «نهاية القول المفيد» ص ١٣٣.

(٢) ص ٢١٦ و ٢٢٥.

وأما **المدّ الفَرْعي**: فقد عرّفوه بأنه: إطالة الصوت بحرف المدّ عند ملاقاة همز أو سكون، أو بأنه الذي يتوقف على سببٍ من همز أو سكون. وتتحقّق حروف المدّ بدونه[١]، وإن شئت قلت: المدّ الفَرْعي هو حرفُ المدّ واللين الذي سبقه هَمْز، أو لَحِقه هَمْز أو سكون.

وسُمّي فرعياً لتفرّعه من الأصلي، نظراً إلى قيام حرف المدّ بدونه، وإلى توقفه على سَبَب.

وللمدّ الفرعي سببان، وهما موجبا المدّ، هما: **الهمزُ** ــ سواء كان قبله أم بعده ــ **والسكونُ** سواء كان أصلياً أم عارضاً.

وهما سببان لزيادة مقدار المدّ الفرعي على مقدار المدّ الأصلي، سواء كانت تلك الزيادة واجبة، وذلك في المد المتّصِل واللازم، أم جائزة، وذلك في المد المنفصِل والبَدَل[٢] والعارِض للسّكون.

والهمزُ سبب لثلاثة أنواع: البَدَلِ، والمتَّصِلِ، والمُنْفَصِلِ، والسكونُ سبب لنوعين: اللازمِ، والعارِض للسكون.

وذلك أنّ الهمزَ إما أن يكون سابقاً على حرف المدّ أو لاحقاً له، فإن كان سابقاً عليه فهو مدّ البَدَل. وإن كان لاحقاً له فإن كان معه في كلمة فهو المتّصل، وإن كان في كلمة أخرى فهو المنفصِل.

وأما السكونُ فلا يكون إلَّا لاحقاً لحرف المدّ، فإن كان ثابتاً في الحالين فهو اللاّزم، وإن كان في الوقفِ فقط فهو العارِضُ.

---

(١) أي بدون إطالة الصوت.

(٢) مدّ البدل وتوسُّطه عند وَرْش عن نافع لا غير. أما بقية القرّاء فيمدُّونه مدّاً طبيعياً بمقدار حركتين.

وبناءً على هذا يكون المدّ الفرعي خمسةَ أنواعٍ، وهاك بيانَها على هذا الترتيب.

النوعُ الأول: مدّ البَدَل:

وهو الذي يكون قبلَ حرف المدّ هَمْزٌ، ولا يكون بعدَه همزٌ ولا سكون، نحو: ﴿آمَنَ، أُوتِي، إيْماناً﴾.

وسمي «مدّ البَدَل» لأنّ حرفَ المد فيه بدلٌ من الهمزة الساكنةِ، أو لإبدال همزته الثانية حرفَ مدّ، ذلك أن أصل: آمن: «أَأْمَنَ» بهمزتين، الأولى مفتوحة والثانية ساكنة، فأبدلت الهمزة الثانية الساكنة حرفَ مد ألفاً، لأنها من جنس حركة ما قبلها.

وأصل: أُوْتِي: «أُؤْتِيَ» بهمزتين، الأولى مضمومة والثانية ساكنة، فأبدلت الثانية حرف مد واواً، لأنها من جنس حركة ما قبلها.

وأصل: إيْماناً: «إِئْمَاناً» بهمزتين، الأولى مكسورة والثانية ساكنة، فأبدلت الثانية حرفَ مد ياءً، لكونها مجانسة لحركة ما قبلها.

وهذه التسمية باعتبار الغالب والكثير، فإن من أمثلة مدّ البَدَل ما لا يكون حرفُ المد فيه بدلاً من الهمزة مثل: ﴿قُرْآن، إِسْرَآئِيْلَ، مَسْئُولاً﴾.

وحكم هذا النوع: جوازُ قَصْره بمقدار حركتين، وتوسُّطِه بمقدار أربع حركات، ومدِّهِ بمقدار ستّ حركات. غير أن حفصاً ليس له فيه إلا القصرُ[١]، وأما التوسطُ والمدُ فهو مذهب وَرْشٍ من طريق الأَزْرَق[٢].

---

(١) وكذا بقية القراء، لهم القصر، ما عدا ورش.

(٢) هو يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب المدني ثم المصري، المشهور بالأزرق، =

ووجهُ قصره: ضَعْفُ سببه بكونه متقدماً على حرف المدّ، ووجه توسّطه ومدّه عند وَرْشٍ، القياسُ على المدَّين المتصِلِ والمنفصلِ، بجامع أن كلاًّ حرف مد مجاورٌ للهمز، سواء تقدم الهمز أم تأخر.

النوع الثاني: المدّ المتَّصِلُ:

وهو أن يأتيَ بعد حرف المدّ همزٌ متصلٌ به في كلمة واحدة، سواء كان الهمزُ في وسط الكلمة نحو: ﴿الملآئِكة، السَّرآئِر، لِيَسُوٓؤا وجوهَكم، السُّوٓأَى أَنْ كَذّبوا، هَنِيٓئاً مَرِيٓئاً﴾. أم كانت في آخرِها نحو: ﴿يَشَآءُ، السُّفَهآءُ، قُرُوٓءٍ، بالسُّوٓءِ، النَّسِيٓءُ، يُضِيٓءُ﴾.

وسمّي هذا المد «متّصلاً» لاتصال حرفِ المد بالهمز، أو اتصالِ الهمز بحرف المدّ ــ ومآلُ التعبيرين واحد ــ في كلمة واحدة.

وحكمه: وجوبُ المدّ زيادةً على مقدار المد الأصليّ، ولكون حكمه وجوبَ المدّ سُمّي المد الواجب، وهذا إجماع من القراء لا خلاف بينهم فيه. قال المحقّق ابنُ الجَزَري في «النَّشرِ»[1]: «تتبعت قصرَ المتصل فلم أجده في قراءةٍ صحيحةٍ ولا شاذة». انتهى.

غير أنهم اختلفوا في مقدار تلك الزيادة، والذي تعنينا معرفته من هذا الخلاف أن حَفْصاً يمدّه بمقدار أربع حركات أو خمس حركات، ويجوز له من «الطيبة» مدُّه بمقدار ست حركات.

= ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ورش، ولازمه مدة طويلة، حتى أتقن عنه الأداء. وانفرد عن ورش بتغليظ اللامات وترقيق الراءات، وأكثرُ أهلِ مصر والمغرب على روايته عن ورش. توفي في حدود الأربعين ومئتين. رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ٢: ٤٠٢.

(١) ١: ٣١٥.

وحِكْمة وجوب مدّه زيادة على مقدار المد الأصلي: أنّ حرف المدّ ضعيف خفي، والهمزُ صعب قوي، فزيد في المد تقوية للضعيف عند مجاورة القوي، وتوصُّلاً إلى النطق بالهمز على حقّه نظراً لشدّته وجَهْره.

وقال بعض الكاتبين[1]: «يجب المدّ ليُستعان به على النطق بالهمزة، وليكون صوناً لحرف المدّ عن أن يسقط عند الإسراع في القراءة، لخفائه، وصعوبةِ النطق بالهمزة». انتهى.

واعلم أنه يجب على القارىء التسويةُ في المد، فإذا كان يقرأ بمد المتصل أربعَ حركات أو خمساً وجب عليه أن يسير في جميع قراءته على هذا المقدار، في جميع المدود المتصلة، ولا يجوز له أن يفاوتَ بينها فيمدَّ بعضها أربعَ حركات وبعضها خمسَ حركات، فإن ذلك ــ وإن لم يكن حراماً ولا مكروهاً شرعاً ــ مَعِيبٌ عند أئمة القِراءة، ومُنافٍ لجودة التلاوة.

النوعُ الثالث: المدّ المنفَصِل:

وهو أن يأتيَ بعد حرف المدّ همزٌ، ويكون حرفُ المدّ في كلمة والهمزُ في أول الكلمة التي تليها، سواء كان حرف المد ثابتاً لفظاً ورسماً نحو: ﴿بِمَآ أُنْزِلَ، فَلَمَّآ أضاءَتْ، قُولُوٓا آمَنّا بالله، قُوٓا أَنفُسَكم، فيٓ أمّها، رَبّـيٓ أعلَمُ﴾، أم كان حرف المدّ ثابتاً في اللفظ دون الرَّسْم نحو: ﴿يَٓأيّها، هَٓأنتم، وَلَهُ أَسْلَمَ، وَأَمْرُهُ إلى الله، يُؤَدِّهِ إليك، بِهِ إلَّا أن يُحاطَ بكم﴾.

وسُمي هذا النوع منفصلاً لانفصال حرف المد عن الهمز في كلمتين، كما عبّر بذلك بعضهم، أو لانفصال الهمز عن حرف المد كما عبر البعضُ الآخر، والمعنَى واحد.

---

(١) «نهاية القول المفيد» ص ١٣٣.

وحكمه: جوازُ قصره بمقدار حركتين، وتوسُّطِهِ بمقدار أربع حركات أو خمس، غير أن القصر لحفص لم يكن من طريق «الحِرْز» بل من طريق «الطيّبة».

ولكون حكمه جواز القَصْر والتوسّط سمّي المدّ الجائز.

ووجه مده أربعاً أو خمساً مّا تقدم في وجه مدّ المتصل كذلك. وأما وجه قَصْره فهو تعرّض الهمز للزوال عند الوقف على الكلمة التي فيها حرفُ المد.

قال صاحبُ «نهاية القول المفيد»[(١)]: «ووجه القصر أن الهمز لما كان فيه بصَدَد الزوال في حال الوقف لم يُعط في حال الثبات حكماً، بخلاف المتصل فإن الهمز فيه لازم وقفاً وصلاً». انتهى.

وقال مُلاّ علي في «شَرْح الجَزَرية»[(٢)]: «وأما وجه القصر فهو إلغاء أثر الهمز لعدم لزومه، باعتبار حالِ الوقف، فإن العارض بمنزلة المعدوم». انتهى.

ويؤخذ من هذين النصين أنه إذا وقف على الكلمة التي فيها حرف المد لا يجوز حينئذ في حرف المد إلاَّ القَصْرُ بمقدار حركتين، لزوال سبب الزيادة على هذا المقدار، وعدم الموجِب لها.

قال صاحب «العقد الفريد»[(٣)]: «وينبغي أن يعلم أن الوقف على (يا)

---

(١) ص ١٣٥.

(٢) أي «المنح الفكرية» ص ٥٤.

(٣) ص ١٠٤ وصاحبُه هو الشيخ علي بن أحمد صبرة الغُرْياني المصري، عالم أزهري شافعي المذهب، اشتغل بتدريس التجويد وغيره من العلوم العربية والشرعية في =

من ﴿يَـٰأيها﴾، و (ها) من ﴿هَـٰأنتم﴾، و ﴿هَـٰؤلاء﴾: لا يجوز، لأنها كلمة عُرفية لا يُفصَل بعضها من بعض». انتهى.

ويجب على القارىء أن يسوّيَ في المدود المنفصلة، فلا يمد بعضها بمقدار وبعضها بمقدار آخر، كما تقدّم مثل ذلك في المد المتصل.

كما يجب عليه التسويةُ بين المد المنفصل والمد المتصل، فإذا مد المنفصل بمقدار أربع حركات يجب عليه أن يمدّ المتصل بهذا المقدار، وإذا مد المنفصل خمس حركات وجب عليه أن يمد المتصل كذلك، ولا تجوز التفرقة بين المدّين بحال.

النوع الرابع: المدّ اللاّزِم:

وهو أن يأتي بعد حرف المد[1] حرفٌ ساكن سكونُه لازمٌ وَصْلاً ووَقْفاً، على أن يكون حرفُ المد والحرف الساكن في كلمة نحو: ﴿فمَنْ حَآجَّكَ، تأمُرُوْنِّي، الطَّآمَّة﴾، أو في حرفٍ نحو: ﴿صٓ، قٓ، نٓ﴾، فإذا كان حرف المد في كلمة، والحرفُ الساكنِ في كلمة أخرى فإن حرف المد يتعين حذفُه حينئذ نحو: ﴿وقَالا ٱلْحَمْدُ لله، وقالُواْ ٱتَّخذ، والمقِيمِيْ ٱلصَّلاة﴾.

وسمي هذا النوع المدّ اللازم للزوم سببه، وهو السُّكون، حالَيْ الوصل والوقف، أو للزوم مدّه بمقدار ست حركات عند جميع القراء.

والإمام المحقّق ابنُ الجَزَري يسمي هذا النوع «المدُّ للسَّاكن اللازم»

= الأزهر منذ سنة ١٣٢٥، ثم عُيِّن وكيلاً للمعهد الأزهري بالقاهرة. ومن تصانيفه «العقد الفريد في فن التجويد» وهو العقد الكبير، وله «تلخيص العقد الفريد» توفي سنة ١٣٦٧. انظر «هداية القارىء» ص ٦٨٤، و «الأعلام» ٤: ٢٦٢.

(١) أو بعد حرف اللِّين.

قال في «النَّشْر»[١]: «وأما المد للساكن اللازم في قِسْمَيه ـ ويقال له أيضاً: المدّ اللازم، إما على تقدير حذف مضاف أي اللازمُ سكونُه، فحُذف المضاف واتصل الضمير، فيكون من باب الحذف والإيصال، أو لكونه يلزم في كل قراءةٍ على قدر واحد.

ويقال له أيضاً: مدّ العِدْل، لأنه يَعْدِل حركةً تفصل بين الساكنين ـ فإن القراء مجمعون على مدّه مشبعاً قدراً واحداً من غير إفراط، لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً سَلفاً ولا خَلفاً». انتهى بشيء من الإيضاح.

وأقسام المدّ اللازم أربعة:

القسمُ الأول: الكَلِميّ المثقَّل: وهو الذي يكون فيه بعدَ حرف المد حرف ساكن، سكونُه لازمٌ، في كلمة، مع إدغام ذلك الحرف الساكن في غيره فيصير حرفاً مشدداً.

وهذا القسم يكون أولَ السورة نحو: ﴿والصَّآفّات، الحَآقَّة﴾، ويكون وسطها نحو: ﴿وحَآجَّهُ، الصَّآخَّة﴾، ويكون آخِرها وذلك في ﴿ولا الضَّآلّينَ﴾ وليس له ثان في القرآن الكريم.

وسُمي هذا القسم كَلِمياً لاجتماع المدّ[٢] مع السكون في كلمة، ومثقَّلاً لكونه مدغماً.

القسم الثاني: الكَلِميّ المخفَّف: وهو الذي يكون فيه بعدَ حرف المد حرف ساكن سكونه لازم، في كلمة، من غير إدغام هذا الحرف في غيره. ولم يتحقّق هذا القسم إلاَّ في كلمتين، وهُما: ﴿ءآلآنَ وَقَدْ كُنتم، ءآلآنَ وَقَدْ

---

(١) ١: ٣١٧.

(٢) أي حرف المدّ.

عَصَيْتَ﴾. وكلتاهما في سورة يونس[١].

وسمي هذا القسم كلمياً لما تقدم في القسم الأول، ومخفَّفاً لانتفاء الإدغام فيه.

القسم الثالث: الحَرْفِيّ المثَقَّلُ: وهو الذي يكون فيه بعدَ حرف المد حرف ساكن سكونه لازم، في حَرْف، مع الإدغام.

قال بعض المحقّقين[٢]: وضابط هذا القسم أن يوجد حرف في فواتح بعض السور هجاؤه ثلاثةُ أحرف، أوسطها حرفُ مدّ، والثالث ساكن مدغَم في غيره نحو: (لام) من ﴿الٓمٓ﴾ و (سِين) من ﴿طسٓمٓ﴾ و (نون) من ﴿يسٓ وَالقرآن﴾ و ﴿نٓ والقَلَم﴾ على وجه الإدغام»[٣].

وسُمّي حَرْفياً لاجتماع المدّ والسكون في حرف، ومثقلاً لكونه مدغماً.

القسم الرابع: الحَرْفي المخفَّف: وهو الذي يكون فيه بعدَ حرف المد حرف ساكن سكونه لازم، في حرف، من غير إدغام، أو يقال فيه ما قيل في القسم الثالث. وهو أن يوجد حرف في فواتح بعض السور هجاؤه ثلاثة أحرف، أوسطها حرف مد، والثالث ساكن دون أن يدغَم في غيره، وذلك نحو: (ميم) من ﴿الٓمٓ﴾ و ﴿طسٓمٓ﴾ و ﴿حمٓ﴾ و (سين) من ﴿يسٓ والقرآن﴾ و ﴿نٓ والقلم﴾ على وجه الإظهار و ﴿صٓ﴾ و ﴿قٓ﴾[٤].

---

(١) الآيتان: ٥١، ٩١.

(٢) هو ابن غازي كما في «نهاية القول المفيد» ص ١٣٨.

(٣) أي إدغام نون ﴿ياسين﴾ في الواو من ﴿والقرآن﴾. وإدغام النون من ﴿نون﴾ في الواو من ﴿والقلم﴾ وبه يظهر معنى الإظهار فيهما فيما سيأتي.

(٤) وسمي حرفياً لاجتماع المدّ والسكون في حرف، ومخفَّفاً لانتفاء الإدغام فيه.

واللازم الحرفي ــ بقِسْمَيه ــ لا يكون إلاَّ في أوائل السور، وحروفه ثمانية جمعت في قول بعضهم: ﴿سَنَقُصّ عِلْمَكَ﴾ وهي: السين والنون والقاف والصاد والعين واللام والميم والكاف.

فالسين في ﴿طسٓمٓ﴾ أول الشعراء والقصص، و ﴿طسٓ﴾ أول النمل و ﴿يسٓ﴾، و ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾، أول الشّورى.

والنون في ﴿نٓ والقَلَم﴾ خاصة.

والقاف في ﴿عٓسٓقٓ﴾ فاتحة الشورى، و ﴿قٓ والقُرآن المجيد﴾.

والصاد في فاتحتي الأعراف ومَرْيم، و ﴿صٓ والقُرآنِ ذِي الذّكْر﴾.

والعَين في فاتحتَي مَريم والشورى.

واللام في فواتح: البقرة وآل عمرانَ والأعراف ويُونُسَ وهودٍ ويوسفَ والرعد وإبراهيمَ والحجرِ والعنكبوت والرّوم ولقمانَ والسّجدةِ.

والميم في أوائل: البقرة وآل عمرانَ والأعراف والرعد والشعراء والقصص والعنكبوت والروم ولقمانَ والسَّجدة والحواميم السَّبع[١].

والكاف من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ أول مريم خاصة.

وحكم المدّ اللازم في أقسامه الأربعة: وجوبُ مده بمقدار ست حركات إلاَّ في موضعين:

الأول: الياء في ﴿الٓمٓ الله﴾ أول سورة آل عمران، فإن في الياء من (ميم) وجهين: المدّ استصحاباً للأصل، والقَصْرُ اعتداداً بحركة الميم

(١) الحواميم السبع هي: غافر، فصّلت، الشورىٰ، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف.

العارضة وهي الفتحة، وإنما أوثرتْ الفتحةُ للتخلّص من التقاء الساكنين على الكسرة ــ وهي الأصل في التخلّص ــ لكون الفتحة وسيلةً إلى تفخيم لفظ الجلالة[١]، وإنما قصد تفخيمه ليتلاءم مع تفخيم معناه.

ومحلّ هذين الوجهين عند الوصل، فإذا وقف على ﴿الٓمٓ﴾ تعين الإشباع على الأصل إذ لا مُوجِب لغيره.

الموضع الثاني: ﴿عَيْن﴾ من فاتحتي مريم والشّورى، وقد اختلف أهل الأداء في إشباعها وتوسّطها وقَصْرها.

فمنهم من أجراها مجرى حرف المد فأشبع مدَّها لالتقاء الساكنين.

ومنهم من أخذ بالتوسط نظراً لفتح ما قبل الياء، ورعايةً للجمع بين الساكنين.

قال في «النشر»[٢]: وهذان الوجهان هما المختاران لجميع القراء». ثم قال: «ومنهم من أجراها مجرى الحروف الصحيحة فلم يزد في تمكينها على ما فيها». انتهى.

والخلاصةُ: أن وجهَ إشباع عَيْن: القياسُ على نظائرها. ووجه توسطها: انحطاطُ رتبة حرف اللين عن حرف المد، والتفرقةُ بين ما قبله حركة من جنسه وما قبله حركة من غير جنسه، ليكون لحرف المد مَزِيّة على حرف اللين، ولأن حرف المد واللين أمكن في المد من حرف اللين فقط. ووجه القَصْر: أن زيادة المطّ من خواصّ حرف المد، فإذا انتفى حرف المد انتفت الزيادة، على أن القَصْر هو الأصل.

---

(١) يعني تقرأ هكذا: مِيْمَ ٱللَّهُ لا إله إلاّ هو. ولو كسرت الميم لأوجب ذلك ترقيق لفظ الجلالة.

(٢) ١: ٣٤٨.

وفضّل العلماءُ الإشباعَ، ووجهُ تفضيله على غيره أنه قياسُ مذهب أهل الأداء في الفصل بين الساكنين، وأن فيه مجانسة لما جاوره من المد وهو (صاد) في أول مريم و (سِيْن) في أول الشورى.

ومما تقدم يتبين أن المد اللازم الحرفيَّ المثقَّلَ منحصرٌ في:

١ ــ لام، في أوائل هذه السور: البقرةِ وآل عمرانَ والأعراف والرعد والعنكبوت والروم ولقمانَ والسجدة.

٢ ــ سين، في فاتحتي الشعراء والقصص و ﴿يسٓ والقُرْآن﴾، على وجه الإدغام.

٣ ــ [النون، في] ﴿نٓ والقلم﴾ على وجه الإدغام.

وأن المدّ اللازمَ الحرفيَّ المخفّف منحصرٌ في:

١ ــ لام، في أوائل هذه السور: يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر.

٢ ــ سين، في أول النمل والشورى، وأول ﴿يسٓ والقُرآن﴾ على وجه الإظهار.

٣ ــ ﴿نٓ والقلم﴾ على وجه الإظهار.

٤ ــ قاف، في فاتحة الشورى و ﴿قٓ والقُرآن المَجيد﴾.

٥ ــ صاد، في فاتحتي الأعراف ومريم و ﴿صٓ والقُرآن ذي الذّكر﴾.

٦ ــ عين، في فاتحتَي مريم والشورى.

٧ ــ ميم، في أوائل: البقرة وآل عمرانَ والأعراف والرعد والشعراء والقصصِ والعنكبوتِ والروم ولقمانَ والسجدةِ والحواميم السبع.

٨ ـ كاف من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ أول مريم.

وما عدا هذه الحروف الثمانية من الحروف التي وقعت في فواتح السور يُمَدّ مداً طبيعياً، وذلك في خمسة أحرف مجموعة في قول بعضهم: ﴿حَيٌّ طَهُرَ﴾ وهي الحاء والياء والطاء والهاء والراء[1].

فالحاء في ﴿حمٓ﴾ في أوائل: غافر وفُصّلت والشورى والزخرفِ والدخان والجاثية والأحقاف.

والياء في فاتحتي مريم ويسٓ.

والطاء في أوائل طه والشعراء والنمل والقَصَص.

والهاء في فاتحتي مريم وطه.

والراء في أوائل يونسَ وهودٍ ويوسفَ والرعد وإبراهيمَ والحِجْر.

والحاصلُ أن مجموع الحروف في أوائل السور أربعةَ عَشَرَ حرفاً، وهي على أربعة أقسام:

القسم الأول منها: يمد مداً لازماً بمقدار ستّ حركات، وهو حروف ﴿سَنَقُصّ عِلْمَكَ﴾ ما عدا (عين) منها.

القسم الثاني: يجوز فيه الإشباع والتوسط والقصر وهو (عين) في فاتحتي مريم والشورى.

القسم الثالث: يمد مداً طبيعياً وهو حروف: (حَيّ طَهَرَ).

والقسم الرابع: لا يمد أصلاً وهو ألف، لأن وَضْعها على ثلاثة أحرف ليس وَسَطُها حرفَ مدّ ساكناً.

---

(١) ووجه مدّها مدّاً طبيعياً هو كون هجائها على حرفين فقط، ولم يقع بعد حرف المدّ سكونٌ لازم.

وقد وقعت هذه الحروف في فواتح تسعٍ وعشرينَ سورة:

ثلاثٌ منها أُحادِيّات، أي مبدوءة بحرف واحدٍ وهي: ﴿صٓ، قٓ، نٓ﴾.

وتسع ثُنائيات، أي كل سورة منها مبدوءة بحرفين اثنين وهي: ﴿طه﴾، ﴿يسٓ﴾، ﴿طسٓ﴾ أول النمل، ﴿حمٓ﴾ في الستّ سور: غافر وفصلت والزخرف والدخان والجاثية والأحقاف.

وثلاث عشرة ثُلاثيات، أي بدء كل سورة منها ثلاثة أحرف وهي: ﴿الٓمٓ﴾ أوائل: البقرة، آل عمران، العنكبوت، الروم، لقمان، السجدة. و ﴿الٓر﴾ أوائل: يونس وهود ويوسفَ وإبراهيمَ والحجر. و ﴿طسٓمٓ﴾ أوّلي الشعراء والقصص.

واثنتان رُباعيتان، وهما: ﴿الٓمٓصٓ﴾ أول الأعراف، ﴿الٓمٓر﴾ أول الرّعْد.

واثنتان خُماسيتان، وهما: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ أول مريم، ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾ أول الشورى، والله تعالى أعلم.

النوع الخامسُ: المد العارِض للسكون العارض:

وهو أن يأتي بعدَ حرف المد حرفٌ متحرك في آخر الكلمة ثم يُسكّن في الوقف، لأن الوقف لا يكون على متحرك، فيكون هذا السكون عارضاً لأجل الوقف.

ويسمّي المحقّق ابنُ الجزرِي هذا النوع «المدّ لِلساكن العارض» أي العارض سكونه، قال في «النشر»[1]: «وأما المد للساكن العارض ـــ ويقال له أيضاً: الجائزُ والعارضُ ـــ فإن لأهل الأداء من أئمة القراءة فيه ثلاثةُ مذاهب:

---

(١) ١: ٣٣٥.

المذهب الأول: الإشباع كاللازم، لاجتماع الساكنين، اعتداداً بالعارض. فيكون وجه الشبهِ الجامعِ بينه وبين اللازم: أنّ كلاً منهما حرف مدّ وقع بعده سكونٌ، بقطع النظر عن كون هذا السكون عارضاً.

المذهب الثاني: التوسُّط لمراعاة اجتماع الساكنين، وملاحظةِ كون السكون الثاني عارضاً. فملاحظة عروض السكون جَعلت مرتبة المدّ دون مرتبة المدّ اللازم.

المذهب الثالث: القَصْرُ، ووجهه مراعاةُ الأصل وعدمُ الالتفات إلى السكون لكونه عارضاً فلا يعتدّ بوجوده، ولأن الجمع بين الساكنين مما يختص بالوقف نحو: ﴿القَدْر، والفَجْر﴾ ». انتهى بشيء من البيان.

والخُلاصة: أن هذا المدّ يسمى المدّ العارض للسكون، نظراً لكونه يَعْرِض للكلمة لأجل أو بسبب السكون الذي عرض للوقف. كما يسمى المد للساكن العارض.

وحكمه: الجوازُ، لجواز قصره وتوسّطه ومده.

وأمثلته: ﴿العالَمِيْنَ، الرَّحِيْم، نَسْتَعِينُ﴾. وسيأتي بيان أوجهه في فَصْل: الوقف على أواخر الكلم إن شاء الله تعالى[1].

حكم حرفَيْ اللّين عند الوقف:

حرفا اللين هما: الواو والياء الساكنتان المفتوحُ ما قبلهما نحو: ﴿القَوم، المَوت، الخَوف، الحُسْنَيَين، كَرَّتَين، النَّجْدَين﴾.

وقد اختلف أهل الأداء في إلحاقهما بحروف المد عند الوقف. فذهب

---

(١) ص ٢٣٢ وما بعدها.

الحُذاق منهم إلى قصرهما عند الوقف، ولم يجيزوا فيهما التوسّطَ ولا الإشباعَ نظراً لضَعفهما بانفتاح ما قبلهما.

وذهب بعضُهم إلى إجراء الأوجه الثلاثة فيهما: الإشباعِ والتوسّطِ والقصرِ.

وينبغي أن يُعلم أن المرادَ بالقصر في حرفَي اللين حذفُ المد منهما مطلقاً، بحيث يكون النطق بهما عند الوقف كالنطق بهما عند الوصل، إجراءً لهما مَجْرى الحروف الصحيحة، كما يؤخذ من «النشر»[(١)]، ثم قال فيه: «والتحقيق في ذلك أن يُقال: إن هذه الأوجه الثلاثة: الإشباعَ والتوسطَ والقصرَ، لا تَسُوغ في حرفي اللين إلَّا لمن ذهب إلى الإشباع في حروف المد من هذا الباب. وأما مَنْ ذهب إلى القصر في حروف المد فلا يجوز له في حرفَيْ اللين إلَّا القصر، ومَنْ ذهب إلى التوسط في حروف المد فلا يجوز له في حرفَيْ اللين إلَّا التوسط والقصر، سواء اعتد بالعارض أم لم يعتد، ولا يسوغ له حينئذٍ الإشباع». انتهى.

وعلى هذا إذا كان القارىء يسير في قراءته على قَصْر حرفَي اللين عند الوقف فإنه يجوز له عند الوقف على حرفَي المدّ الأوجه الثلاثة: القصرَ والتوسطَ والمدَ. وإذا كان يقف على حرفَيْ اللين بالتوسّط فإنه يقف على حرفَي المد بالتوسط والمدّ، ولا يجوز له حينئذٍ القصرُ لقوة حرفَيْ المدّ عن حرفَيْ اللين، إذ لا يجوز قصرُ القوي مع توسط الضعيف. وإذا كان يقف على حرفَي اللين بالإشباع فلا يجوز له حينئذٍ في حرفَي المد إلَّا الإشباع ولا يسوغ له توسّط ولا قَصْر للعلّة المذكورة.

---

(١) ١: ٣٥٠.

أما إذا كان يقف على حرفَي المد بالقَصْر فإنه لا يجوز له الوقف على حرفي اللين إلَّا بالقصر، وإذا كان يقف على حرفَي المد بالتوسط فإنه يجوز الوقف على حرفي اللين بالتوسّط والقصر، وإذا كان يقف على حرفَي المد بالإشباع فإنه يجوز له الوقف على حرفي اللين بالأوجه الثلاثة.

• • •

قاعدةٌ مهمّة في هذا الباب

تتفاوت مراتبُ المدود في القوة والضعف تبعاً لتفاوت أسبابها قوةً وضعفاً، فإذا كان سبب المدّ قوياً كان المدّ قوياً، وإذا كان سببه ضعيفاً كان المد ضعيفاً.

وأقوى أسباب المدود كلِّها سببُ المدّ اللازم، وهو السكون، **لثبوته** وَصْلاً ووقفاً، **واجتماعِهِ** مع حرف المدّ في كلمة واحدة أو حرفٍ واحد، **ولإِجماع** القُرّاء على مدّه بمقدارٍ واحد[١].

ويليه في القوة سببُ المدّ المتصل، وهو الهمزُ، **لثبوته** وصلاً ووقفاً، **واجتماعِهِ** مع حرف المدّ في كلمة واحدة، **وإجماعِهم** على مدّه وإن كان مختَلَفاً في مقداره[٢].

ويليه سببُ المدّ العارض، وهو السكون، **لاجتماعه** مع حرف المدّ في كلمة واحدة وإن كان عارضاً، **ومختَلَفاً** في مقداره.

ويليه سبب المدّ المنفَصِل، وهو الهمز، **لانفصاله** عن حرف المد، **واختلافهم** في مدّه ومقداره.

---

(١) وهو ست حركات.

(٢) الاختلاف فيه بين التوسط والإشباع، ولم يَقْصُره أحد. كما سبق ص ٢١٤.

ويليه سببُ مدّ البدل، وهو الهمز، وهو أضعف الأسباب.

وبناءً على هذا يكون أقوى المدود المدّ اللازم، ويليه في القوة المدّ المتصل، ثم المدّ العارض للسكون، ثم المدّ المنفصل، ثم مدّ البَدَل وهو أضعفها[١]. وإنما كان أضعفَ المدود، لتقدّم سببه عليه، ولكونِ حرف المدّ مبدلاً من غيره غالباً[٢]، بخلاف المدود السابقة فإن أسبابها متأخرة عنها، وكلها أصلية لم تبدل من غيرها.

وإذا اجتمع في كلمة أو في كلمتين سببان لمدَّين، وكان أحدُ السببين أقوى من الآخر أو كان أحدهما قوياً والآخَر ضعيفاً عُمِلَ بمقتضى السبب الأقوى أو القوي، وأُلغيَ السبب الآخَر ولم يُعمل بمقتضاه، وهذا معنى قول العلاّمة الجَعْبَري: «إن القويَّ ينسخُ حكم الضعيف». انتهى.

وهاك الأمثلة:

١ ـ كلمة ﴿آمِّيْنَ﴾ في قوله تعالى في سورة المائدة[٣]: ﴿وَلا آمِّيْنَ البَيتَ الحَرَامَ﴾ قد اجتمع فيها سببان: **أحدُهما**: تقدّم الهمز على حرف المدّ، وهذا السبب يقتضي اعتبارَ المد من قبيل مد البَدَل، **والسببُ الثاني**: وجودُ السكون اللازم بعد حرف المد وصلاً ووقفاً، وهذا السببُ يقتضي أن يكون المد من قبيل المدّ اللازم.

والسبب الأول ضعيف، والثاني قوي بل هو أقوى الأسباب. فحينئذٍ يُعمل بالسبب الأقوى ويُهمل غيره، فيكون المدّ مداً لازماً.

---

(١) قال العلامة السَّمَنُّودي حفظه الله تعالى:

أقــوى المــدود لازمٌ فمــا اتصَــلْ   فعــارضٌ فــذُو انفصــالٍ فبَــدَلْ

(٢) ولإجماع القراء على قصره، إلا ورشاً من طريق الأزرق. كما سبق ص ٢١٣.

(٣) الآية ٢.

٢ ـ كلمة ﴿جَانٌّ﴾ في قوله تعالى في سورة الرّحمن[١]: ﴿وَلَا جَانّ﴾ عند الوقف عليها يجتمع فيها سببان: **أحدُهما**: تحقق السكون بعد حرف المدّ وصلاً ووقفاً، وهذا يقتضي أن يكون المد لازماً، **والثاني**: السكون العارض للوقف، وهذا يقتضي أن يكون المد عارضاً للسكون.

والسببُ الأول أقوى من الثاني فحينئذٍ يُعمل بالأول ويُهمل الثاني، ويكون المدّ لازماً، ومثل هذه الكلمة ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ في سورة النساء[٢].

٣ ـ ﴿رِئَاءَ النَّاسِ﴾[٣] اجتمع في كلمة ﴿رئاء﴾ سببان: **تقدُم الهمز** على حرف المد، وهذا يُوجِب أن يكون المدّ مدَّ بدل، **ووجودُ همز بعد** حرف المد متصل به في كلمته، وهذا يُوجِب أن يكون المد متصلاً.

والسببُ الأول ضعيف كما سبق، والثاني قوي فيُعمل بمقتضاه، ويكون المد متصلاً، ويُهمل السببُ الأول. ومِثل هذه الكلمة «بُرَآءُ» في سورة الممتحَنة[٤].

٤ ـ ﴿رَءَا أَيْدِيَهُمْ﴾[٥] اجتمع فيها سببان: **تقدّم الهمزة على المدّ**

---

(١) الآية ٣٩.

(٢) الآية ١٢. ولا يسلَّم للمؤلف قولُه: «عند الوقف عليها يجتمع فيها سببان» لأن هنا راءان، الأولى ساكنة سكوناً لازماً، والثانية ساكنة سكوناً عارضاً لأجل الوقف، فلم يجتمع السببان في الحرف الموقوفِ عليه. ولذلك قال ابن الجزري في «النشر» ١:٣٦٢: «لا فرق في قدر هذا المد وقفاً ووصلاً» يعني يمد ست حركات في الحالين، ومثل هذا يقال في كل مشدَّد وُقف عليه بالسكون نحو: ﴿جانّ، صَوَافّ، دَوَابّ﴾.

(٣) سورة النساء: الآية ٣٨.

(٤) الآية ٤.

(٥) سورة هود: الآية ٧٠.

المقتضى جعلَه مدّ بدل، ووجودُ **الهمز** بعد حرف المدّ في كلمة أخرى المقتضى جعلَه مداً منفصلاً.

والسببُ الأول ضعيف، والثاني قوي فيُعمل به، ويُترك الأول، ويكون المد منفصلاً. ومِثل هذه الكلمة ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ﴾ في يوسف[1]. وهذا عند الوَصْل، فإذا وقف على ﴿رَءَا، وجَاءُوا﴾، كان المدّ حينئذٍ مدَّ بدلٍ إذ ليس في الكلمة إلَّا سبب واحد آنَئِذٍ.

٥ ـ ﴿يَشاءُ﴾ عند الوقف عليه اجتمع فيه سببان: **اجتماعُ حرف المدّ** مع الهمز في كلمة، وهذا يقتضي اعتبارَ المد متصلاً، **ووجودُ سكون عارض** للوقف بعد حرف المد، وهذا يقتضي اعتبارَ المد من قبيل المد العارض للسكون.

والسببُ الأول أقوى فيُعمل به ويكون المد متصلاً يتعيّن مده، ويُلغى السببُ الآخر فيمتنع القصرُ حينئذٍ.

٦ ـ ﴿مَآبٍ﴾[2] عند الوقف عليه اجتمع في هذه الكلمة سببان: **تقدّم الهمز** على المدّ وهذا سببٌ ضعيف، **ووجودُ سكون** عارضٍ بعد حرف المد وهذا سببٌ قوي.

فحينئذ يُهمل السبب الأول لضَعفه، ولا يكون المدّ مد بدل، ويُعمل بالسبب القوي ويكونُ المد عارضاً للسكون تغليباً للسبب القوي وعملاً بمقتضاه على السبب الضعيف.

● ● ●

---

(١) الآية ١٦.

(٢) سورة الرعد: الآية ٢٩.

الوَقْفُ على أواخِرِ الكَلِمِ

الوَقْفُ لغة: الكَفّ عن القول أو الفعل، واصطلاحاً: قطعُ النطق على الكلمة زمناً يُتَنَفَّسُ فيه عادةً بنية استئناف القراءة.

ولا بد في الوقف من التنفّس بالفعل. ويكون الوقف في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يكون في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رَسْماً.

يُسمَّى وَقْفاً: لأنه كف عن الحركة وتركٌ لها إلى السكون.

والأصل في الوقف أن يكون بإسكان الحرف المتحرك آخِرَ الكلمة، لأن لغة العرب ألاّ يُوقَف على متحرك، ولأن السكون أخف من الحركة، والوقف موضعُ تخفيف واستراحة.

قال في «النشر»[١]: «فأما السكون فهو الأصل في الوقف على الكلمة المتحركة وصلاً، لأن معنى الوقف التركُ والقطع، مأخوذٌ من قولهم: وقفتُ عن كلام فلان: إذا تركتَه وقطعته، ولأن الوقف أيضاً ضد الابتداء، فكما يختصّ الابتداء بالحركة يختص الوقف بالسكون، فهو عبارة عن تفريغِ الحرف من الحركات الثلاث». انتهى.

وقال في «الإضاءة»[٢]: «الإسكان: تفريغُ الحرف من الحركات الثلاث

---

(١) ٢: ١٢٠، ١٢١.

(٢) ص ٥٧.

وهو الأصل في الوقف، لأن الوقف معناه لغةً: التركُ والكفّ، والواقف يترك حركة الموقوف عليه فيُسَكِّن. ولأن الواقف في الغالب يطلب استراحة، وسَلْبُ الحركة أبلغ في تحصيل الراحة. ولأن الوقف ضدّ الابتداء، والحركة ضدّ السكون، فكما اختص الابتداء بالحركة اختص الوقف بالسكون ليتباين بذلك ما بين المتضادّين». انتهى.

والرَّوْمُ: هو النطقُ ببعض حركةِ الحرف الأخير في الكلمة الموقوف عليها.

وعرّفه بعضهم بقوله[1]: هو الإتيان بالحركة بصوتٍ خفي يُدركه الأعمى والقريبُ المُصْغِي.

وقال الإمام الدَّاني[2]: هو إضعاف الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها، فيُسمَع لها صوت خفيّ يدركه القريب منك والأعمى بحاسّة سمعه.

واستصوب بعضهم هذا التعريفَ وقدّمه على التعريف السابق قبله، لأن هذا التعريفَ أوضحُ من سابقه وأدل منه على المقصود، وهو تبعيض الحركة، لأن ذهابَ معظم صوت الحركة دالّ على تبعيضها قطعاً بخلاف التعريف السابق، فإن كونها بصوت خفي لا يدل على تبعيضها. ويمكن الجمعُ بين التعريفين بأن المراد بالصوت في التعريف الأول صوت الحركة، والمراد بخفائه نقصانه، وإذا نقص صوت الحركة نقصت الحركة، وذلك يدل على تبعيضها، وبهذا الاعتبار يتّحد المعنيان.

ويدخُل الرَّوْمُ: المرفوعَ والمضمومَ، والمجرورَ والمكسورَ، ولا يدخل المنصوبَ ولا المفتوحَ.

---

(١) انظر «الإضاءة» ص ٥٨.

(٢) في «التيسير» ص ٥٩.

والمعتبر في دخول الرَّوْم: الحركةُ الملفوظُ بها سواء كانت أصلية أم نائبة عن غيرها، فيدخل فيما جُمع بألف وتاء مزيدتين وما ألحق به نحو: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمواتِ، وإن كُنّ أولاتِ﴾ وإن كان منصوباً، لأن نصبه بالكسرة، والكسرة يدخلُها الرَّومُ. ولا يدخل في الاسم الذي لا ينصرف نحو: ﴿إلى إبراهيمَ، وبشّرناه بإسْحاقَ﴾ لأن جَرّه بالفتحة، والفتحةُ لا يدخلُها الرَّوم.

وأما الإشمام: فهو الإشارة إلى الحركة من غير تصويتٍ، أو يقال: هو أن تجعل شفتيك بعد النطق بالحرف ساكناً، على صورتهما إذا نطقتَ بالضمة.

وقال الإمام الدّاني في «التيسير»[(١)]: «هو ضمُّك شفتيك بعد إسكان الحرف، ولا يدرك ذلك الأعمى لأنه إيماءٌ بالعُضو إلى الحركة، وذلك خاصّ برؤية العين». انتهى.

والأيسر من هذا وذاك أن يقال: هو ضمّ الشفتين بلا صوتٍ عقب إسكان الحرف، إشارة إلى أن الحركة المحذوفة ضَمَّة. ويؤخذ من هذا أنه لا بد من اتصال ضمّ الشفتين بإسكان الحرف من غير تراخٍ، فلو تراخَى فإسكانٌ مجرَّد[(٢)].

---

(١) ص ٥٩.

(٢) الإِشمام يختلف معناه من حيث موقعه من الكلمة، فإن كان في أول الكلمة نحو: ﴿قِيْلَ، غِيْضَ﴾ على قراءة هشام والكسائي، فمعناه: خلط حركة بحركة، يعني خلط الضمة بالكسرة، ويكون جُزء الضمة نحو الثلث، وجزء الكسرة نحو الثلثين، وجزء الضمة مقدَّم على جزء الكسرة، فالإشمام مركب من الحركتين، وأداؤه يعرف بالتلقي.

=

ويختص الإشمام بالمرفوع والمضموم، لأن معناه ـ وهو ضم الشفتين ـ إنما يناسب الضمة لانضمام الشفتين عند النطق بها، دون الفتحة والكسرة، لخروج الفتحة بانفتاحٍ والكسرةِ بانخفاض، ولأن إشمام المفتوح والمكسور يُوهم ضمَّهما في الوصل. ولا يختص الإشمام بآخِر الكلمة بل قد يكون في وسطها كما في ﴿تَأْمَنَّا﴾ في سورة يوسف[1] بخلافِ الرَّوْمِ فلا يكون إلاَّ آخِر الكلمة.

قال العلاّمة المَوصِلي[2] في «شرح الحِرْز»[3]: «إن الرَّوم باعتباره صوتاً ضعيفاً يمكن تحققه مع ضم الشفتين وكسرهما، فلهذا جاز دخولُه

= وإن كان الإشمام في وسط الكلمة نحو: ﴿تأمنّا﴾ فهو ضم الشفتين إشارة إلى الضم، عِنْد إسكان الحرف، ويكون مقارناً لصوت الحرف، وهو النون الساكنة.
أما الإشمام في آخر الكلمة فهو ضم الشفتين بلا صوت. . . إلى آخر كلام المؤلف هنا. فلا يقترن بصوت الحرف وإنما يكون عقب إسكانه وانقطاع صوته.
هذه الأنواع من الإشمام تتعلَّق بالحرف من حيث حركتُه. ويطلق الإشمام أيضاً على: خلط صوت الحرف بصوت حَرْفٍ آخر، مثل: إشمام الصاد صوت الزاي في قراءة حمزة (انظر ص ٤٧).

(١) الآية ١١.

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين، أبو عبد الله الموصلي الحنبلي، الملقب بشُعْلَة، إمام كامل وصالح زاهد. ولد سنة ٦٢٣ وتحصّل علم القراءات. وكان ذا ذكاء مفرط وفهم ثاقب، ومعرفة باللغة والأدب والشعر والتاريخ، ونظمه في غاية الجودة.
له «الشمعة في القراءات السبعة» قصيدة في نحو نصف «الشاطبية» و «العنقود في النحو» و «كنز المعاني في شرح حرز الأماني» وغيرها. توفي سنة ٦٥٦ رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ٢ : ٨٠.

(٣) ص ٢١٧.

المرفوعَ والمضمومَ والمجرورَ والمكسورَ، بخلاف الإشمام فلا يجوز دخوله المجرورَ والمكسورَ، لأنه عبارة عن ضمّ الشفتين، ولا يتأتّى ضمُّ الشفتين مع كسرِهِما». انتهى.

ولـلإمـام المحقّـق ابـن الجَـزَري كلمـة قيّمـة فـي بيـان حِكْمَـةِ الـرَّوْمِ والإشمام، وها هي ذي:

«**فائدةُ الإشارةِ في الوقف بالرَّوم والإشمام:** هي بيانُ الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه، ليظهر للسامع أو للناظر كيف تلك الحركةُ الموقوفُ عليها.

وهذا التعليل يقتضي استحسانَ الوقف بالإشارة إذا كان بحضرة القـارىء مَـنْ يسمع قراءته، أما إذا لم يكن بحضرته أحدٌ يسمع تلاوته فـلا يتـأكد الوقـف إذ ذاك بالرَّوم والإشمـام، لأنه غير محتاج أن يبيّن لنفسه. وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيانُ للسامع، فإن كان السامع عالماً بذلك عَلِمَ بصحة عمل القارىء، وإن كان غير عالم كان في ذلك تنبيه له ليعلم حكمَ ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو في الوصل، وإن كان القارىء متعلّماً ظهر عليه بين يدي الأستاذ هل أصاب فيقرَّه، أو أخطأ فيعلِّمَه.

وكثيراً ما يشتبه على المبتدئين وغيرِهم ممن لم يَقِفُه الأستاذ على بيان الإشارة أن يميّزوا بين حركات الإعراب في قوله تعالى: ﴿وفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيْمٌ﴾ وقولِهِ تعالى: ﴿إني لِمَا أنزلْتَ إلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ فإنهم إذا اعتادوا الوقفَ على مثل هذا بالسكون لم يعرفوا كيف يقرؤون ﴿عَلِيْم وفَقِير﴾ حالَ الوصل، هل هو بالرفع أو بالجر؟ وقد كان كثيرٌ من معلمينا يأمرنا فيه بالإشارة، وكان بعضهم يأمر بالوصل محافظةً على التعريف به، وذلك حسن

لطيف والله أعلم[١]. انتهى.

والكلمة التي يُوقَف عليها تنحصر في عشرة أنواع:

النوعُ الأول: أن تكون ساكنةَ الآخِر سكوناً أصلياً، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، فَلا تَنْهَرْ، فإذا فَرَغْتَ فانْصَبْ﴾. وحكمُها في الوقف كحكمها في الوصل سواءً بسواء.

النوع الثاني: أن تكون منوَّنة، فإن كانت منصوبةً أُبدل تنوينها حرف مد ألفاً عند الوقف، نحو: ﴿عَلِيْماً، خَبيراً، أمداً﴾، وإن كانت مرفوعة أو مجرورة حُذِف تنوينها حال الوقف نحو: ﴿والله عليمٌ حكيمٌ، تنزيلٌ من غفورٍ رَّحيمٍ﴾.

النوع الثالث: أن تكون متحركة الآخِر، ويكون قبل الحرف الأخير منها حرفُ مدّ ولين أو حرف لين فقط، وهذا ما يسمّى المد العارض للسكون.

فإن كانت حركة الحرف الأخير فتحةً ـ سواء كانت فتحةَ إعراب نحو: ﴿مُخْلِصاً له الدِّينَ، هُو الذي أَنْزَلَ عليك الكتابَ، فأوفِ لَنا الكَيْلَ، إلى بَعْضِ القَوْلَ﴾. أم فتحةَ بناء نحو: ﴿العالمينَ، ومَنْ عادَ، لا رَيْبَ، لا ضَيْرَ﴾، فيجوز حينئذٍ في حرف المدّ واللين، وفي حرف اللين ثلاثة أوجه: القَصْر بمقدار حركتين، والتوسّط بمقدار أربع حركات، والمدّ بمقدار ست حركات، ولا يجوز في الحرف الأخير إلَّا السكونُ المحض، فيمتنع فيه الرَّوم والإشمام.

وإذا كانت حركة الحرف الأخير ضمةً، سواء كانت ضمة إعراب نحو: ﴿نَسْتَعِينُ، والله قديرٌ، فَاللَّهُ خيرٌ، لا فِيها غَوْلٌ﴾. أم كانت ضمةَ بناء نحو:

---

(١) انظر «النشر» ٢: ١٢٥.

﴿يا إبراهيمُ، يا نُوْحُ، وَحَيْثُ﴾ فإنه يجوز في الوقف على الكلمة سبعة أوجه: القصرُ والتوسطُ والمدّ مع السكون المحض في الحرف الأخير، ومثلُها مع الإشمام في الحرف الأخير، فتكون الأوجه ستة، والوجه السابع الرَّوم مع القصر، ولا يكون الرَّوم إلاَّ مع القصر[1]، فلا يكونُ مع التوسّط ولا مع الإشباع، لأن الرَّوْمَ كالوصل، وكما لا يصح الوصل إلاَّ مع القصر فلا يصح الرَّوم إلاَّ مع القصر.

وإذا كانت حركةُ الحرف الأخير كسرةً، سواء كانت كسرةَ إعراب نحو: ﴿إلى صراطٍ مُستَقِيمٍ، وإن كُنتم فِي رَيْبٍ، وآمَنَهم مِنْ خَوْفٍ﴾. أم كانت كسرةَ بناء نحو: ﴿وإليه مَتَابِ، رَبِّ ارْجِعُونِ، إحدى الحُسْنَيَيْنِ، ثمَّ ٱرْجِعِ البَصَر كَرَّتينِ﴾. فإنه يجوز عند الوقف على الكلمة أربعة أوجه: القصرُ والتوسّط والمدّ[2] والرَّوم مع القصر.

هذا، وقد بيّنا فيما سبق[3] أن عبارة «النشر» يفيد ظاهرُها أنَّ المراد بالقصر في حرفي اللين حذفُ المد منهما مطلقاً، بحيث يكون النطق بهما عند الوقف كالنطق بهما عند الوصل، إجراءً لهما مجرى الحروف الصحيحة.

وذهب بعضهم إلى أن المراد بالقصر فيهما مدُّهما بمقدار حركتين

---

(١) يعني بهذا أن الرَّوم يُعتبر بالوصل، فإن كانت الكلمة لا يجوزُ فيها حال الوصل إلاَّ القصر، فإنه لا يجوز فيها أيضاً مع الرَّوم إلاَّ القصر، وإن كان يجوز فيها حال الوصل القصر والتوسط فحسْب، فكذلك لا يثبت لها مع الروم إلاَّ القصر والتوسط، ولا يجوز المدّ المشبع مع الروم حينئذٍ... وهكذا. وستجد أن المؤلف يكرّر التنبيه على أن الرَّوم كالوصل فيما سيأتي.

(٢) هذه الأوجه الثلاثة مع السكون المحض.

(٣) ص ٢٢٦.

كالقصر في حروف المد، إجراء لحرفَي اللين اللذَين بعدهما سكون عارض مَجْرى حرفَي المد اللذَين بعدهما سكون عارض، تسهيلاً للنطق بحرفَي اللين، لأن حذف المد منهما بالكلية عند الوقف يؤدي إلى ثقل النطق بهما، ولا يزول هذا الثقل إلاَّ بمدهما بمقدار حركتين[١].

وينبغي أن تعلم أن الكلمةَ الموقوفَ عليها إذا كانت منوّنةً ووقفت عليها بالرَّوم سواءٌ كانت مرفوعة أم مجرورة: فإنه يجب حذفُ تنوينها عند الوقف.

كما ينبغي أن تعلم أن حرفَ اللين عند الوقف بالرَّوم لا يمدُ مطلقاً، لأن الرَّوم كالوصل كما تقدم، وهو لا يُمد مطلقاً حال الوصل فكذلك لا يمدّ حال الروم، بخلاف حرفِ المد عند الوقف بالرَّوم فإنه يمد بمقدار حركتين لأنه عند الوصل يمدّ هذا المقدار، فكذلك يمدّ هذا المقدار عند الرَّوم.

النوع الرابع: أن يكون آخر الكلمة همزةً متحركة، ويكون قبل الهمزة حرف مدّ. وهذا هو المد المتصل الموقوفُ عليه.

فإن كانت حركة الهمزة فتحةً، سواء كانت فتحة إعراب نحو: ﴿ولا تُؤْتُوا السُّفَهآءَ، ويُمْسِكُ السّمآءَ﴾. أم كانت فتحةَ بناء نحو: ﴿شآءَ، ما أَفَآءَ﴾. فيجوز عند الوقف على هذه الكلمة ثلاثة أوجه:

الأول: التوسّط بمقدار أربع حركات.

والثاني: فويق التوسط بمقدار خمس حركات، وهذا الوجهان يجريان في حال الوصل أيضاً، لوجوب مدّ المتصل بهذا المقدار في الحالين كما سبق[٢].

---

(١) هذا إذا وقف عليهما بالسكون المحض أو الإشمام، أما حكمهما حال الروم فيأتي في قول المؤلف بعد أسطر: كما ينبغي أن تعلم أن حرف اللين... إلخ.

(٢) ص ٢١٤.

والثالث: المد بمقدار ستّ حركات. ونظراً لهذا الوجه يسمى هذا المد «المد المتّصل العارض للسكون» أي الذي عرض للكلمة بسبب السكون العارض لها عند الوقف عليها، فلا يُسمّى المد العارض للسكون إلاَّ باعتبار هذا الوجه حال الوقف، لأن هذا الوجه لم يَجُز إلاَّ لأجل السكون العارض في الوقف. وأما الوجهان الأولان فثابتان وصلاً ووقفاً كما تقدم، ولا يجوز في هذه الحال ــ حالَ فتح الهمزة ــ الرَّومُ، ولا الإشمام.

وإذا كانت حركة الهمزة كسرةً، سواء كانت كسرةَ إعراب نحو: ﴿مِنَ السَّمَآءِ، مِنْ مَآءٍ﴾. أم كانت كسرةَ بناء نحو: ﴿هٰؤلَآءِ﴾ فإنه يجوز في الوقف على هذه الكلمة خمسةُ أوجه: التوسط بمقدار أربع حركات، وفُويق التوسط بمقدار خمس حركات، وعلى كل منهما السكون المحض والرَّوم، فتكون الأوجه أربعة. والخامس: المدّ ست حركات مع السكون المحض، فتكون خمسة. ولا يجوز الرَّوم مع المد المشبع ست حركات[1]، لأن هذا المد المشبَع لا يجوز وصلاً، والرَّوم كالوصل، فكما لا يصح هذا الوجه في حال الوصل لا يصح في حال الروم.

وإذا كانت الهمزة مضمومةً، سواء كانت ضمةَ إعراب نحو: ﴿حَيْثُ يَشَآءُ، فيَخْرُجُ منه المآءُ﴾. أم ضمةَ بناء نحو: ﴿ويا سَمآءُ﴾، فإنه يجوز عند الوقف على هذه الكلمة ثمانيةُ أوجه: التوسط بقدر أربع حركات، وفُويق التوسط بقدر خمس حركات. وكل منهما مع السكون المحض والرَّوم والإشمام، فتكون الأوجه ستة، والسابع والثامن: المد المشبَع مع السكون المحض، ومع الإشمام، فتكون الأوجه ثمانية.

---

(١) هذا لمن له التوسط في المتَّصل ومنهم حفص. أما من يجوز له الطول في حالة الوصل وهما حمزة وورش، فيجوز لهما الروم مع المد المشبع.

النوع الخامس: أن يكون آخرُ الكلمة حرفاً مشدّداً وقبلَه حرف مد، وهو المد اللازم، فإن كان الحرف المشدَّد مفتوحاً نحو: ﴿صَوَآفَّ، لا تُضَآرَّ﴾ فليس في حرف المد إلاَّ الإشباع تغليباً للسبب الأقوى على غيره، ولا يجوز في الحرف الأخير إلاَّ السكون المحض لكونه مفتوحاً فلا يدخله رَوْم ولا إشمام.

وإن كان الحرف الأخير مكسوراً نحو: ﴿إن شَرَّ الدَّوَآبِّ، غيرَ مُضَآرٍّ﴾ تعيّن إشباع حرف المد أيضاً للعلة السالفة، وجاز في الحرف المشدد السكونُ المحض والروم.

وإن كان الحرف الأخير مضموماً نحو: ﴿كأنها جَآنٌّ، لا تُضَآرُّ﴾ ــ في قراءة ابن كثير والبصريين ــ تعيّن في حرف المد الإشباعُ أيضاً، وجاز في الحرف الأخير ثلاثة أوجه: السكون المحض، والإشمام، والرَّوم.

والنوع السادس: أن يكون آخر الكلمة هاءَ كناية، وهاء الكناية في اصطلاح القراء: هي الهاء الزائدة الدّالة على الواحد المذكر، وتسمى هاءَ الضمير أيضاً.

فخرج بالزائدة الهاءُ الأصلية كالهاء في: ﴿فواكِهُ، نَفْقَهُ، وَانْهَ عَنْ المنكَرِ، لَئِن لَمْ تَنْتَهِ، لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ، وَجْهُ أبيكم، إلَهٌ﴾.

وبالدّالة على الواحد المذكر الهاءُ في نحو: ﴿عليها، عَلَيهما، عليهِم، عليهِنّ﴾.

وتتصل هاءُ الكناية بالفعل نحو: ﴿يُؤَدِّهِ، نُوَلِّهِ﴾. وبالاسم نحو: ﴿أهلُهُ، بِيَدِهِ﴾. وبالحرف نحو: ﴿عَلَيه، فِيه﴾.

ولهاء الضمير سبعُ أحوال:

الأولى: أن يكون قبلها واوٌ ساكنةٌ، سواء كانت هذه الواو حرفَ مدّ

ولِين بأن كان ما قبلها مضموماً نحو: ﴿خذُوْهُ فَغُلُّوْهُ، ثمّ الجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾. أم كانت حرفَ لين فقط بأن كان ما قبلها مفتوحاً نحو: ﴿فلمّا رَأَوْهُ، وشَرَوْهُ، ولِيَرْضَوْهُ﴾.

الثانية: أن تقع بعد ضمة نحو: ﴿فإنّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ، على مَنْ يَكْفُلُهُ، فإنه آثمٌ قلبُهُ﴾.

الثالثة: أن تقع بعد ياءٍ ساكنة، سواء كانت هذه الياء حرفَ مدّ ولين بأن انكسر ما قبلها نحو: ﴿فيهِ، فألقِيْهِ، قُصِّيهِ﴾. أم كانت حرفَ لين فقط نحو: ﴿علَيهِ، إلَيهِ، لَدَيهِ﴾.

الرابعة: أن تقع بعد كسرة نحو: ﴿بأمْرِهِ، لِحُكْمِهِ، ذِكْرَ رَبِّهِ﴾.

الخامسة: أن تقع بعد ألف نحو: ﴿اجتباهُ، وهَدَيناهُ، وفَدَيناهُ﴾.

السادسة: أن تقع بعد حرفٍ ساكنٍ صحيح نحو: ﴿مِنْهُ، فلْيَصُمْهُ، أبلِغْهُ﴾.

السابعة: أن تقع بعد فتحةٍ نحو: ﴿ثمّ أماتَهُ فأقبَرَهُ، ثمّ إذا شاءَ أنشَرَهُ﴾.

وتُكسر هاء الضمير في الحالين الثالثة والرابعة، وتُضم في باقي الأحوال.

وحكمُ حرف المد واللين وحرف اللين عند الوقف على الهاء: جوازُ القصر والتوسّط والمد.

وأما حكم الوقف عليها من حيث دُخولُ الرَّوم والإشمام فيها فهو موطن خلاف العلماء.

فذهب فريق منهم إلى منع دخول الرَّوم والإشمام فيها مطلقاً في جميع

أحوالها، لأنها تشبه هاءَ التأنيث في حال الوقف، وهاءُ التأنيث لا يدخلها رَوْم ولا إشمام في الوقف فكذلك ما يشبهها.

وذهب فريق إلى جوازِ دخول الرَّوم والإشمام فيها إذا كان قبلها واوٌ ساكنة، أو ضمة، أو ألف، أو حرف ساكن صحيح، أو فتحة. وجوازُ دخول الرَّوم فيها إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، إلحاقاً لها بالحرف الصحيح الذي يدخله الروم والإشمام اتفاقاً، وطرداً للقاعدة العامة، وهذا المذهب هو الذي يعبّر عنه العلماء بمذهب الجواز مطلقاً في جميع أحوالها.

وذهبت طائفة من المحققين إلى التفصيل:

١ ـ فإذا كان قبلها واو ساكنة أو ضمة امتنع فيها الرومُ والإشمام طلباً للخِفة، لئلا يخرج القارىء من واوٍ أو ضم إلى ضمة أو إشارة إليها، وذلك ثقيل في النطق.

٢ ـ وإذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة امتنع دخولُ الروم فيها لئلا يخرج القارىء من ياءٍ ساكنة أو كسرة إلى كسرة، وفي ذلك ثِقَل في النطق.

٣ ـ وإذا كان قبلها ألف، أو حرفٌ ساكن صحيح، أو فتحة جازَ دخول الرّوم والإشمام فيها، محافظة على بيان حركتها حيث لم يكن ثِقَل.

قال المحقق ابن الجزري في «النشر»[١]: «وهذا أعدل المذاهب عندي». انتهى.

ويجب حذفُ صلة الهاء مع الروم كما يجب حذفها مع السكون عند الوقف[٢].

---

(١) ٢:١٢٤. وفيه التصريح بالمانعين والمجيزين والقائلين بالتفصيل من أئمة القراء.

(٢) المراد بصِلة الهاء: هو حرف المدّ الذي يتولّد من إشباع حركة هاء الكناية، فيكون =

النوع السابع: أن يكون آخرُ الكلمة متحركاً بإحدى الحركات الثلاث، وليس هاءَ ضمير، ولا هاءَ تأنيث، وليست حركته عارضة في الوصل للتخلّص من التقاء الساكنين، وليس قبله حرفُ مد ولا حرف لين.

فإن كان متحركاً بالفتحة، سواء كانت فتحة إعراب نحو: ﴿لكيلا يَعْلَمَ، إلَّا مَنْ ظَلَمَ، أعْطَيناك الكَوْثَرَ﴾. أم فتحةَ بناء نحو: ﴿هُنالِكَ، لا وَزَرَ، ولا عَاصِمَ﴾، فليس فيه عند الوقف إلَّا السكون المجرّد.

وإن كان متحرّكاً بالضمة، سواء كانت ضمة إعراب نحو: ﴿هو الوَلِيُّ، له الملكُ وله الحَمْدُ﴾. أم ضمة بناء نحو: ﴿إني تَوَكَّلْتُ، أينَ ما كُنْتُ، يا مَرْيَمُ، يا صالحُ، مِنْ قَبلُ ومِن بعدُ﴾ جاز فيه عند الوقف ثلاثة أوجه: السكون المحض، والسكون مع الإشمام، والروم.

وإن كان متحركاً بالكسرة، سواء كانت كسرة إعراب نحو: ﴿والعَصْرِ، في المساجِدِ، فهل من مُدَّكِرٍ﴾. أم كسرةَ بناء نحو: ﴿أهكذا عَرْشُكِ، أنَّى لَكِ، لقد جئتِ﴾، جازَ فيه حال الوقف وجهان: السكون المحض، والرَّوم. ويسمّى هذا النوع السكون العارض للوقف.

النوع الثامن: أن تكون الكلمة مختتمةً بتاء التأنيث التي تقلَب هاء عند الوقف، وهي قسمان:

= حرف المدّ واواً إذا كانت الهاء مضمومة مثل: (لهُو، أمْرُهُو، قَلْبُهُو) ويكون ياءاً إذا كانت الهاء مكسورة مثل: (بيدهِي، نولِّهِي، ربِّهِي).
فعند الوقف على الهاء بالسكون يُحذف حرف المدّ ـ وهو الصلة ـ ويوقف على الهاء بالسكون.
وعند الوقف عليها بالروم يُحذف حرف المدّ أيضاً، ويوقف على الهاء المضمومة بضمة من غير إشباع، فيصير (قلبُهُو) مثل (نَفَقَهُ) ويوقف على الهاء المكسورة بكسرة من غير إشباع أيضاً، فيصير (بيدهِي) كأنّه (فيهِ).

الأول: أن يكون قبلها ألفٌ نحو: ﴿وأقيموا الصَّلاةَ، وما الحياةُ، على حياةٍ﴾. وحكم الألف قبلها جوازُ قصرها وتوسّطها ومدها كغيرها من المد العارض للسكون.

الثاني: أن يكون قبلها حرف غير الألف، نحو: ﴿الملاَئِكةُ، كاَفَّةً، الجنةُ، رحمةٌ، نِعْمةٌ﴾، وليس فيها عند الوقف إلاَّ سكون الهاء المبدلة من التاء، ولا يجوز في هذه الهاء بقسميها رَوْم ولا إشمام، لأن الحركة إنما كانت للتاء، والهاء يدل عنها عند الوقف، فلا حركة للهاء حتى يسوغ فيها الرَّوم والإشمام.

فأما ما يوقف عليه بالتاء من هذا الباب تبعاً لرسمه في المصاحف بالتاء فيدخله الرَّوم والإشمام لأن الحركات حينئذ تكون للتاء وهي لازمة لها.

ونقل صاحب «نهاية القول المفيد»[1] عن العلاّمة مُلا علي القارىء[2]: أنه علل منعَ دخول الرَّوم والإشمام في هذه الهاء بقوله: «لأن المراد من الروم والإشمام بيان حركة الحرف الموقوف عليه حال الوصل. ولم يكن على الهاء حركة في الوصل حتى يصح بيانُها والإشارة إليها، إذ هي مبدلة من التاء، والتاء معدومة في الوقف. أما ما رُسم بالتاء في المصاحف فإن الرَّوم والإشمام يدخلان فيه لأنها تاء محضة، وهي التي كانت في الوصل». انتهى.

النوع التاسع: أن يكون آخرُ الكلمة ساكناً بحسب الأصل، ثم عرضت له الحركة في الوصل تخلُّصاً من التقاء الساكنين. نحو: قُمْ، مِن ﴿قُمِ اللَّيـلَ﴾، وأنـذِرْ، مِـن ﴿وأنـذِرِ النَّـاسَ﴾ ورُجَّـتْ، مِـن ﴿رُجَّـتِ الأَرضُ﴾

---

(١) ص ٢٢٠، ٢٢١.

(٢) في «المنح الفكرية» ص ٨٠.

واشْتَرَوْا، من ﴿اشْتَرَوُا الحَيَاةَ﴾ وَعَصَوا، من ﴿وعَصَوُا الرَّسولَ﴾ ويَكُنْ، مِن ﴿لم يَكُنِ الذينَ كَفَروا﴾ وأَنْتُمْ، من ﴿وأنتُمُ الأعْلَونَ﴾ ولَهُمْ، من ﴿الذينَ قال لهمُ الناسُ﴾.

فالميم من قُمْ، والراء من وأنذِرْ، والتاء من رُجَّتْ، والواو من اشتَرَوْا وعَصَوْا، والنونُ من يَكُنْ، والميمُ من وأنتُمْ ولَهُمْ ـ أقول: إن هذه الحروف وأمثالها سواكن بحَسَب الأصل ولكن لما وقعَ بعدها ساكن ـ ولا يُجمع بين ساكنين ـ تحرّكت تخلّصاً من التقاء الساكنين.

ولا يوقَف على هذه الحروف إلاَّ بالسكون المحض، ويمتنع فيها عند الوقف الرَّوم والإشمام، لأن الأصل فيها السكون، والتحريك في الوصل إنما كان لعلّةٍ، وقد زالت في الوقف، **والإشمامُ والرومُ لا يدخلان السواكن**.

قال الإمام أبو شامة[1] معلّلاً منعَ الروم والإشمام في هذا النوع: «لأنه ليس هناك حركة حتى تفتقر إلى دلالة، والعلة الموجِبة للتحريك في الوصل مفقودة في الوقف، لأن الساكن الثاني الذي من أجله تحرّك الحرفُ الأول قد باينه وانفصل عنه، فأما حركة نحو القافِ في قوله تعالى: ﴿ومَنْ يُشاقّ اللَّهَ﴾

---

(١) في «إبراز المعاني» ص ٢٧١.
وأبو شامة: هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو القاسم المقدسي، ثم الدمشقي الشافعي. قيل له: أبو شامة لأنه كان فوق حاجبه الأيسر شامة كبيرة.
ولد سنة ٥٩٩ وقرأ القراءات على السخاوي وابن اللَّبَّان وأحمد بن سباع الفَزَاري وغيرهم.
واشتهر وبرَّز وألَّف وكتب، وصنف في كثير من العلوم. شرح «الشاطبية» شرحاً مطوَّلاً ولم يكمله، ثم اختصره، وهو المشهور. وله «المحقق من علم الأصول» و «الباعث على إنكار البدع والحوادث» و «الروضتين في أخبار الدولتين» وغيرها.
توفي سنة ٦٦٥ بعد حادثة تعرَّض لها، رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ١ : ٣٦٥.

فَتُرَامُ[١]، وإن كانت حركة التقاء الساكنين، لأن الأصل «يُشاقِقْ» فأدغم وحرك، وسببه دوامُ مصاحبة الساكن المدغَم وصلاً ووقفاً». انتهى.

وأقول: أما إذا وقف على يُشاقِقْ في نحو: ﴿ومَنْ يُشاقِقِ الرَّسول﴾[٢]، فلا يجوز في الوقف على القاف إلاَّ السكون المحض، لأن تحركها في الوصل إنما كان للتخلّص من التقاء الساكنين، وقد زال في الوقف فرجعت القاف إلى أصلها وهو السكون فلا رَوم فيها.

وقُصارَى القول: أن حركة هذه الحروف وما شابهها لما كانت عارضةً بسبب الساكن الذي جاء بعدها حال الوصل لم يُعتدّ بها عند الوقف، لأنها تزول عند الوقف لذهاب المقتضي لها، وهو اجتماع الساكنين، فلا وجه للرَّوم والإِشمام حينئذٍ.

وهذا النوع هو المسمَّى عند العلماء «عارِضُ الشَّكل» أي الشكلُ الذي عرض للحرف وصلاً بقصد التخلّص من التقاء الساكنين.

ومن هذا النوع ﴿يَومَئِذٍ وحِيْنَئِذٍ﴾ لأن أصل الذّال فيهما ساكنة، وإنما كسرت من أجل ملاقاتها سكون التنوين. فلما وُقف عليها زال الذي من أجله كُسرت، فعادت الذَّال إلى أصلها وهو السكون. وهذا بخلاف: «كُلّ، وجَوارٍ، وغَوَاشٍ»، عند الوقف عليها، فإن ﴿كُلّ﴾ يجوز دخول الروم والإِشمام فيها إذا كانت مرفوعة، ويجوز دخول الرَّوم فيها إذا كانت مجرورة، ويجوز دخول الروم في: ﴿غواشٍ﴾، وجوارٍ. قال المحقّق في «النشر»[٣]: «لأن التنوين في هذه الكلمات دخل على

---

(١) أي يجوز فيها الرَّوم. والآية من سورة الحشر ٤.

(٢) سورة النساء: الآية ١١٥.

(٣) ٢: ١٢٥، ١٢٦.

متحرك[١]، فالحركة فيها أصلية فكان الوقفُ عليها بالروم والإشمام حسناً». انتهى.

وقال العلاّمة أبو شامة[٢]: «فأما يومئذٍ وحينئذٍ فبالإسكان تقف عليه، لأن الذي من أجله تحركت الذال يَسقط في الوقف، فترجع الذالُ إلى أصلها وهو السكون، فهو بمنزلة ﴿لم يَكُنْ الّذين﴾ وشبهه. وليس هذا بمنزلة ﴿غواشٍ﴾ وجوارٍ، وإن كان التنوينُ في جميعه دخل عوضاً عن محذوف، لأن التنوين في هذا دخل على متحرك، فالحركة أصلية، والوقف عليه بالرَّوم حسن. والتنوين في يومئذٍ وحينئذٍ دخل على ساكنٍ فكسر لالتقاء الساكنين على الأصل، والله أعلم». انتهى.

النوع العاشر: أن يكون آخر الكلمة ميمَ جمع نحو: ﴿غيرِ المغضوبِ عليهِمْ﴾ ولا يجوز الوقف عليها إلاَّ بالسكون المحض عند جميع القراء، سواءٌ في ذلك مَنْ أسكنها في الحالين، ومَنْ أسكنها وقفاً، ووَصَلَها بواوٍ وصلاً، ولا يجوز دخول الروم ولا الإشمام فيها اتفاقاً.

أما عند مَنْ أسكنها في الحالين فلأن الرومَ والإشمامَ لا يدخلان

---

(١) يعني أن أصل: ﴿غَوَاشٍ﴾ و «جَوارٍ»: غواشِيُ، وجوارِيُ، فهما اسمان منقوصان، وياؤهما أصليّة.

والقاعدة: أن الاسم المنقوص الممنوع من الصَّرف، تحذف ياؤه رفعاً وجراً، وينوَّن، ويسمى هذا التنوين تنوين عوض.

فحسُن الوقف على ﴿غواشٍ﴾ بالإشمام والروم لبيان أن الياء فيها أصلية متحركة بالضم، وإنما حذفت الياء وعوّض عنها بالتنوين من أجل وقوعها في حالة الرَّفع.

وليس في القرآن «جوارٍ»، إنما فيه: ﴿الجوارِ﴾ ويؤخذ حكم الوقف عليها من النوع الثالث، الذي سبق ص ٢٣٧.

(٢) «إبراز المعاني» ص ٢٧٢.

السواكن كما سبق[١]، وأما عند مَنْ أسكنها وقفاً ووصلها بواو وصلاً كابن كثير وأبـي جعفر وغيرهما فلأنها ساكنة أصلاً، وحركتها عارضة لأجل واو الصلة، فإذا ذهبت الحركة بالوقف على الميم رجعت الميم إلى أصلها وهو السكون. فامتنع دخول الرَّوم والإشمام فيها.

ويؤخذ مما تقدم أمور:

الأول: أن الروم والإشمامَ لا يدخلان آخرَ الكلمة إذا تحرك بالفتحة، سواء كانت فتحة إعراب أم بناء، وسواء كان آخر الكلمة همزاً أم غيره، وسواءٌ كان مشدّداً أم مخففاً، وسواء كان قبل الآخر حرفُ مد ولين، أم حرفُ لين فقط، أم حرفُ صحيح، وقد تقدمت الأمثلة لجميع ما ذكر.

وإنما لم يدخل الروم في المتحرك بالفتحة، لأن الفتحة خفيفة سريعة في النطق، فإذا خرج بعضها خرج سائرها، فهي لا تكاد تخرج إلاَّ كاملة. ومن أجل ذلك لا تَقبل التبعيض كما تقبله الكسرة والضمة لما فيهما من الثقل، والروم عبارة عن تبعيض الحركة كما سبق[٢].

وإنما لم يدخل الإشمام في المحرك بالفتحة لأن ضم الشفتين عَقِب إسكان الحرف المفتوح أو المنصوب يدل على أنه مضموم أو مرفوع وذلك لا يجوز.

الثاني: أنهما لا يدخلان تاءَ التأنيث التي تُقلَب هاءً عند الوقف، ولا الحرفَ الذي عرضت له الحركة للتخلّص من التقاء الساكنين، ولا ميمَ الجمع، وقد تقدّم بيان العلة في ذلك كله.

---

(١) ص ٢٤٦.

(٢) ص ٢٣٣.

الثالث: أن الإشمام لا يدخل الحرفَ المحرَّك بالكسر، لأن ضم الشفتين عَقِب إسكان الحرف المكسور أو المجرور يدل على أنه مضموم أو مرفوع. وهذا خطأ.

الرابع: أن الرَّوم يدخل الحرف المحرك بالكسرة، سواء كانت كسرة إعراب أم كسرة بناء، ويدخل الحرفَ المحرك بالضمة سواء كانت ضمة إعراب أم ضمة بناء، لأن كلاًّ من الكسرة والضمة ثقيل فيقبل التبعّض. والله تعالى أعلم.

● ● ●

الوَقْفُ والابتداء، السَّكْتُ، القَطْعُ

الوقف معناه في اللغة: الكفّ والمنع عن مطلق شيء، يقال: وقفْتُ فلاناً عن كذا: إذا كففتَه عنه، ومنعتَه عن مباشرته.

ومعناه في الاصطلاح: قطعُ الصوت على الكلمة القرآنية زمناً يُتنفَّس فيه عادة، مع قصد الرجوع إلى القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، إن صلح الابتداءُ به، أو بالحرف الموقوف عليه، أو بما قبله مما يصلح الابتداء به، ولا بُدّ في الوقف من التنفس معه.

ويكون الوقف في رؤوس الآي، وفي أوساطها. ولا يكون في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رَسْماً.

وينقسم الوقف إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: الوقف الاضطراري. وهو الذي يَعْرِض للقارىء أثناء قراءته، ويضطر إليه اضطراراً، بسبب انقطاع نَفَس، أو ضيقِهِ، أو عَجْزٍ عن القراءة، أو نِسيان لها، أو غلبة ضَحِك، أو بُكاء، أو نَوم، أو عُطاس، أو عُروض أيّ عُذر من الأعذار التي لا يتمكن معها من وصل الكلمات بعضها ببعض، حتى يقف على ما يصح الوقف عليه.

فحينئذ يجوز للقارىء الذي عرض له شيء مما ذُكر الوقفُ على أية

كلمة وإن لم يتم المعنى. ثم يجب عليه بعدُ أن يعود إلى الكلمة التي وقف عليها فيبتدىء بها إن صلح الابتداء بها، وإلاَّ ابتدأ من كلمة قبلها يصلح الابتداء بها.

القسم الثاني: الوقف الاختباري ـ بالباء التحتية الموحدة ـ وهو أن يأمر الأستاذُ تلميذه مثلاً بالوقف على كلمة ليختبرَه في حكمها من قطع أو وصل، أو إثبات، أو حذف، أو وقفٍ عليها بالتاء أو بالهاء.

فمتعلَّق هذا الوقف الرسمُ، لبيان المقطوع من الكلمات والموصول منها، والثابت والمحذوف، والمرسوم بالتاء، والمرسوم بالهاء، ليقف على المقطوع بالقطع، والموصول بالوصل، وعلى الثابت رسماً بالإثبات، والمحذوف بالحذف. وليقف بالتاء على بعض الكلمات وبالهاء على بعضها.

ولا يوقَف على هذا إلاَّ لسؤال ممتَحِن، أو تعليم قارىءٍ كيف يقف إذا اضطر إلى الوقف، لأنه قد يضطر إلى الوقف على شيء فلا يدري كيف يقف عليه.

وحكم هذا الوقف: الجواز، على أن يعود إلى الكلمة التي وقف عليها فيبدأ بها ويَصِلها بما بعدها إن صلح البدء بها، وإلاَّ بدأ من كلمة قبلها من الكلمات التي يصح البدء بها.

القسم الثالث: الوقف الانتظاري. وهو الوقف على الكلمة القرآنية ذاتِ الخلاف ليستوعب ما فيها من القراءات، والروايات، والطرُق، والأوجُه، ولا يكون ذلك إلاَّ حال تلقّي الطالب على الشيخ، وجَمْعِهِ القراءاتِ السَّبع أو العشر.

ولا يُشترط في هذا الوقف ولا فيما قبله تمامُ المعنى، فللقارىء أن يقف على أية كلمة ليبين حكمها من حيث الرَّسم، أو ليستوعب ما فيها مهما كان تعلقها بما قبلها أو بما بعدها[1].

وحكم هذا الوقف: الجوازُ، ويقال فيه ما قيل فيما قبله من حيث البدء.

القسم الرابع: الوقف الاختياري ــ بالياء المثناة التحتية ــ وهو الوقف الذي يَعْمَد القارىء إليه بمحض اختياره وإرادته، لملاحظته معنى الآيات، وارتباطِ الجمل، وموقعِ الكلمات دون أن يعرض له ما يقتضي الوقف من عُذرٍ، أو ضرورةٍ، أو تعلّم حكم، أو إجابةٍ عن سؤال.

---

(١) **أقول**: مراد المؤلف: أنه يجوز في حال جمع القراءات الوقف على ما لا وقف عليه، مما ليس بفاسد المعنى. قال ابن الجزري في «النشر» ١ : ٢٣٦ : «يغتفر في حالة جمع القراءات ما لا يغتفر في غير ذلك» ومثّل له بالوقف على مثل قوله تعالى: ﴿قِبَل المشرقِ والمغربِ. . .﴾ الآية ١٧٧ من سورة البقرة، وبنحو الوقف على ﴿والنبيين﴾ من الآية السابقة.
وليس مراد المؤلف إطلاق جواز الوقف على أي كلمة شاء القارىء الوقف عليها، وإن كان الوقف يفسد المعنى، أو يُظْهِر معنى غير المعنى المراد، فإن ذلك قبيح ممن كان صاحب قراءة واحدة، فكيف ممن يجمع القراءات!؟
ولذلك اشترط ابن الجزري (محقق الفنّ) لجامعي القراءات أربعة شروط، وجعل أولها: رعاية الوقف، كما في «النشر» ٢ : ٢٠٤.
وقال ابن الجزري: بلغني عن شيخ شيوخنا الأستاذ بدر الدين محمد بن بَصْخَان رحمه الله ــ وكان كثير التدبر ــ أن شخصاً كان يجمع عليه، فقرأ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِـي﴾ ووقف، وأخذ يعيدها حتى يستوفي مراتب المدّ، فقال له: يستأهل الذي أبرز مثلك!

وهذا القسم هو المراد بالوقف عند الإطلاق، بمعنى أنه إذا ذكر لفظُ «وَقْف»، أو إذا قيل: يوقف على كذا أو الوَقْفُ على كذا تامّ، أو كافٍ أو نحو ذلك: لا يُراد به إلاَّ الوقف الاختياري.

والوقفُ الاختياري خمسة أنواع:

النوع الأول: الوقفُ اللازم[١]. وهو الوقف على كلامٍ تامّ لو وُصِل بما بعده لأوْهَمَ وصلُه معنًى غيرَ المعنى المراد.

ومن أمثلته الوقفُ على «قَوْلُهُمْ» من قوله تعالى في سورة يونس[٢]: ﴿ولا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾ فالوقف على ﴿قولُهم﴾ لازم، لأنه لو وُصل بقوله تعالى: ﴿إنَّ العزةَ لله جَمِيعاً﴾ لأوْهَمَ هذا الوصلُ أن جملة ﴿إن العزةَ لله جَميعاً﴾ من مَقول الكافرين، وليس كذلك، بل هي من مقول الله تعالى.

ومثل هذه الآية سواءً بسواء قوله تعالى في سورة يَس[٣]: ﴿فلا يَحْزُنك قَوْلُهُمْ. إنا نعلم ما يُسِرّون وما يُعْلِنُون﴾.

ومن أمثلته الوقفُ على ﴿أبناءَهُم﴾ من قوله تعالى في سورة الأنعام[٤]: ﴿الذين آتيناهُمْ الكتابَ يَعْرِفونَهُ كما يَعْرِفون أبناءَهُم﴾ فالوقف عليه لازم لأنه لو وُصِل بقوله تعالى: ﴿الذين خَسِرُوا أنفُسَهم فَهُمْ لا يُؤمنون﴾ لأوْهَمَ هذا الوصلُ أن هذه الجملة صفةٌ لأبناءهم، وليس كذلك، لفساد المعنى، بل هي جملةٌ مستأنفة.

---

(١) الوقف اللازم ليس قسماً مستقلاً، بل هو نوع من أنواع الوقف التام والكافي، وربما يجيء في الوقف الحَسَن. انظر الأمثلة في «النشر» ١: ٢٣٢ و ٢٣٣.

(٢) الآية ٦٥.

(٣) الآية ٧٦.

(٤) الآية ٢٠.

ومن أمثلته الوقف على ﴿عَنْهُمْ﴾ في قوله تعالى في سورة القمر[١]: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُم﴾ فالوقف عليه لازمٌ لأنه لو وُصِل بقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ لأوْهَمَ وصلُه أن ﴿يوم﴾ ظرفٌ لقوله ﴿فتَوَلّ﴾. وليس كذلك، بل هو ظرفٌ لقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ﴾.

وحكم هذا الوقف: اللزومُ، وقيل: الوجوبُ، ولذلك يسميه بعضهم الوقفَ الواجبَ، بدلاً من اللازم، وليس المراد بوجوبه الوجوبَ الشَّرعيَّ الذي يُثاب الإنسان على فعله ويعاقَب على تركه، بل المراد الوجوبَ الصناعي الذي يترتب عليه جودة القراءة، ومتانة الأداء، وجمالُ الترتيل.

النوع الثاني: الوقف التامّ. وهو الوقف على كلام تام لم يتعلق ما بعده به لا لفظاً ولا معنى[٢]. وأكثر ما يكون في أواخر السُّور، وأواخر الآي، وعند انقضاء القَصَص، وعند الانتهاء من مقام خاص وموضوع معين والانتقالِ عنه إلى مقام آخر وموضوع آخر.

ومن أمثلته: الوقفُ على ﴿مُبِين﴾ في قوله تعالى في سورة الصافات[٣]: ﴿ومِن ذُرّيتهما مُحْسِنٌ وظالمٌ لنفسه مُبِينٌ﴾ فالوقف عليه تامّ لأنه نهاية قصةِ إبراهيمَ عليه السلام.

ومن الأمثلة أيضاً: الوقفُ على ﴿الصَّالحين﴾ في قوله تعالى في سورة يوسف[٤]: ﴿توَفَّنِي مُسْلِماً وألحِقْنِي بالصَّالحين﴾ فالوقف عليه تامّ، لأنه تمام قصةِ يوسفَ عليه السلام.

---

(١) الآية ٦.

(٢) معنى التعلّق اللفظي والمعنوي سيبيّنه المؤلف ص ٢٥٨.

(٣) الآية ١١٣.

(٤) الآية ١٠١.

ومن الأمثلة الوقف على ﴿يَتَّقُون﴾ في قوله تعالى: ﴿كَذلك يُبين الله آياتِهِ للناس لعلّهم يَتّقون﴾ في سورة البقرة[١]، فالوقف عليه تامّ لأنه نهاية الكلام على موضوع الصّيام وبيانِ أحكامه. وقولُه تعالى: ﴿ولا تأكلُوا أموالَكُم بَينكم بالباطِلِ﴾ ـ الآية، انتقالٌ إلى موضوع آخر وبيانٌ لحكمه.

ومن الأمثلة الوقف على ﴿مَعَاذِيْرَهُ﴾ في قوله تعالى في سورة القيامة[٢]: ﴿وَلَو أَلْقَى مَعَاذِيْرَهُ﴾ فالوقف عليه تامّ، لأنه نهاية القول على ذكر طرفٍ من أحوال يوم القيامة. وقولُه تعالى: ﴿لا تُحَرِّكْ به لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ بيانٌ لموضوع آخر كما لا يَخفى.

ويَنْدُر وقوع الوقف التام في ثنايا الآيات، ومنه الوقفُ على ﴿شَهِيداً﴾ في قوله تعالى في سورة البقرة[٣]: ﴿ويَكُونَ الرَّسولُ عليكم شهيداً﴾ والوقف على ﴿وَالميزانَ﴾ في قوله تعالى في سورة الشورى[٤]: ﴿الله الذي أَنْزَل الكتابَ بالحقّ والمِيزانَ﴾ والوقفُ على ﴿ذِكْرٌ﴾ في قوله تعالى في سورة صَ[٥]: ﴿هَذا ذِكْرٌ﴾.

وسُمي هذا الوقف تاماً لتمام المعنى وكماله عند الكلمة الموقوف عليها، وعدمِ الاحتياج إلى ما بعدها لا مِن جهة اللفظ، ولا مِن جهة المعنى، وحكمه: أنه يحسُن الوقف عليه والابتداء بما بعده، والوقف عليه أولى من الوَصْل.

(١) الآية ١٨٧.
(٢) الآية ١٥.
(٣) الآية ١٤٣.
(٤) الآية ١٧.
(٥) الآية ٤٩.

النوع الثالث: الوقف الكافي. وهو الوقف على كلامٍ تامّ تعلَّق ما بعده به من حيث المعنى، ولم يتعلَّق به من حيث اللفظُ.

وأكثر ما يكون في أواخر الآيات، ويكثُر في أثنائها.

ومن أمثلته في أواخِرِ الآيات الوقفُ على ﴿قَانِتُونَ﴾ في قوله تعالى في سورة البقرة[١]: ﴿كُلٌّ له قانِتُون﴾ وعلى قوله: ﴿يَعْقِلون﴾ في قوله تعالى في سورة الحُجُرات[٢] ﴿أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾ وعلى قوله: ﴿الخُلودِ﴾ في قوله تعالى في سورة قٓ[٣]: ﴿ذلك يَوْمُ الخُلودِ﴾.

ومن أمثلته في ثنايا الآيات الوقفُ على ﴿بَلَى﴾ في قوله تعالى في سورة البقرة[٤]: ﴿بَلَى، مَنْ كَسَبَ سَيِّئة﴾ وقولِهِ تعالى فيها[٥]: ﴿بَلَى، مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لله﴾ والوقفُ على ﴿نُفُوسِكم﴾ في سورة الإِسراء[٦] في قوله تعالى: ﴿رَبُّكمْ أعلمُ بما في نُفُوسِكم﴾.

وسُمي هذا الوقف كافياً للاكتفاء به واستغنائِهِ عما بعده، لعدم تعلّقه به من جهة اللفظ وإن تعلق به من جهة المعنى. وهذا الوقف أكثرُ الوقوف وُروداً في القرآن الكريم.

وحكمُه ــ كالوقف التام ــ أنه يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، والوقف عليه أولى من الوَصْل.

---

(١) الآية ١١٦.
(٢) الآية ٤.
(٣) الآية ٣٤.
(٤) الآية ٨١.
(٥) الآية ١١٢.
(٦) الآية ٢٥.

وبناءً على هذا يكون حكم كل من الوقفين التامّ والكافي واحداً، نظراً لانتفاء التعلق اللفظي في كل منهما، غيرَ أن الوقف على التامّ يكون أكثرَ حُسناً من الوقف الكافي.

النوع الرابع: الوقف الحَسَن. وهو الوقفُ على كلام تامّ تعلَّق ما بعده به من حيث اللفظُ، ومن حيث المعنى معاً، وينبغي أن يعلم أنه يلزم من التعلّق اللفظي التعلّق في المعنى، ولا عكس أي لا يلزم من التعلّق في المعنى التعلّقُ في اللفظ.

والمراد بالتعلّق اللّفظي التعلّق من جهة الإعراب، كأن يكون ما بعد اللفظِ الذي يوقف عليه شديدَ التعلق باللفظ، أو بما قبله، أو صفةً له، أو حالاً منه، أو معطوفاً عليه، أو مستثنى منه.

ومن أمثلته الوقفُ على ﴿المؤمِنون﴾ في سورة الرُّوم[1] في قوله تعالى: ﴿ويَومَئِذٍ يَفْرَح المؤمنونَ﴾ فإن قوله تعالى: ﴿بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ شديدُ التعلق بقوله: ﴿يَفْرَحُ المؤمنون﴾. وهذا مثال شديدِ التعلق.

ومن الأمثلة: الوقفُ على ﴿جَنّاتٌ﴾ من قوله تعالى في سورة الحديد[2]: ﴿بُشْراكُم اليومَ جَنّاتٌ﴾ فإن جملة ﴿تَجْرِي من تحتها الأنهارُ﴾ صفة لجَنّات. وهذا مثال الصِّفة.

ومن الأمثلة: الوقفُ على ﴿أَرْسَلْناك﴾ في قوله تعالى في سورة الأحزاب[3]: ﴿يأيُّها النبـيُّ إنا أَرْسَلناك﴾ فإن قوله تعالى ﴿شاهداً﴾ حالٌ من الضمير المفعولِ في ﴿أرسلناك﴾. وهذا مثال الحال.

---

(١) الآية ٤.

(٢) الآية ١٢.

(٣) الآية ٤٥.

ومن الأمثلة: الوقفُ على ﴿الخَلْقَ﴾ في قوله تعالى في سورة الرُّوم[١]: ﴿اللَّهُ يَبْدَأُ الخَلْقَ﴾ لأن قوله تعالى ﴿ثم يعيده﴾ معطوفٌ على ﴿يَبْدَأُ﴾. وهذا مثال العطف.

ومن الأمثلة الوقف على ﴿سُلْطَانٌ﴾ من قوله تعالى في سورة الحِجْر[٢]: ﴿إن عبادِي ليسَ لك عليهِمْ سُلْطانٌ﴾ فإن قوله تعالى: ﴿إلاَّ مَنْ اتَّبعك مِن الغاوِيْنَ﴾ مستثنىً من الضمير المجرورِ في عليهم. [وهذا مثال المستثنى].

وسُمّي هذا الوقف حَسَناً لإفادته فائدةً يحسُن السكوت عليها.

وحكم هذه الألفاظ وما شابهها أنه يحسن الوقف عليها، ولكن لا يحسُن الابتداء بما بعدها نظراً للتعلق اللفظي الإعرابـي.

فإذا وقف القارىءُ على لفظ من هذه الألفاظ أو ما ماثلها استُحبّ له أن يصله بما بعده، وإلاَّ كان ابتداؤُه قبيحاً، إذ إن الابتداء بما يتعلق بما قبله لفظاً قبيحٌ. اللهم إلاَّ إذا كان اللفظ الذي يوقف عليه رأسَ آية فإنه يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده مهما كان بينهما من تعلّق لفظي ومعنوي.

النوع الخامس: الوقف القبيحُ[٣]. وهو الوقف على لفظ لا يَفْهمُ السامع منه معنىً، ولا يفيدُه فائدة يحسُن سكوته عليها لشدة تعلقه بما بعده، وتعلق ما بعده به من جهتي اللفظ والمعنى جميعاً.

---

(١) الآية ١١.

(٢) الآية ٤٢.

(٣) عدُّه الوقف القبيح نوعاً من أنواع الوقف الاختياري عجيبٌ، فإن المعروف أن القبيح وقف اضطراري، لا يجوز تعمّد الوقف عليه، إلا لضرورة من انقطاع نَفَس ونحوه، راجع «النشر» ١ : ٢٢٦.

وذلك نحو الوقف على المبتدإ والابتداءُ بالخَبَر. والوقفِ على الجارّ والابتداءُ بالمجرور. والوقف على المقسَم به والبدءُ بالمقسَم عليه. والوقفِ على فعلِ الشّرط والبدءُ بجوابه. والوقفِ على الاسم الموصولِ والابتداءُ بصلته. وما إلى ذلك من الأوقاف التي لا تتمّ بها جملةٌ ولا يفهَم منها معنى. فلا يسوغ الوقف عليها إلاَّ لضرورة ثم تُوصَل بما بعدها.

ومن الوقف القبيح الوقفُ على ما يوهِم خلافَ المعنى المراد نحو الوقف على ﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ﴾[1] والوقفِ على ﴿إني كَفَرْتُ﴾[2] والوقفِ على ﴿إن الله لا يَسْتَحْيِيْ[3]، إن الله لا يَهْدِي﴾[4] فلا يوقَف على ذلك وأمثاله لإفساده المعنى المرادَ وإيهامِهِ ما لا يليق بالله تعالى.

فالوقف على ذلك اختياراً بدون قصدٍ قبيحٌ، فعلى القارىء أن يرجع إلى استئناف الكلام بما يفيد المعنى التام. ولا إثمَ بدون قصد، ولا يَقْصِد تغييرَ المعنى بالوقف على مثل هذه الألفاظ مؤمنٌ.

واعلم أنه لا يوجَد في القرآن وقفٌ واجب بحيث يأثَمُ القارىء بتركه، ولا حرامٌ بحيث يأثم بفعله، لأن الوقف والوصل لا يدلان على معنى يفوت بذهابهما: إلاَّ لسبب يستدعي تحريمه كأن يقصد الوقفَ على ما تقدّم ذكره، فإن لم يقصد فلا إثم ولا حَرَجَ.

تقسيم الابتداء:

ينقسم الابتداء إلى حَسَن وقبيح.

---

(١) سورة النساء: الآية ٤٣.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٢٢.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٦.

(٤) سورة الزمر: الآية ٣.

فالحَسَنُ هو: الابتداء بلفظٍ بعدَ وقف تامّ أو كاف.

والقبيح هو: الابتداء بلفظ من متعلّقات جملةٍ كالابتداء بالمفعول به، أو الحال، أو التمييز، أو المعطوف، أو البدل، أو ما أشبه ذلك.

وأقبح منه الابتداءُ بلفظ يغيّر المعنى المرادَ ويَقْلِبه إلى معنى فاسد، كالابتداء بقوله تعالى: ﴿وإياكم أَنْ اتّقُوا اللّهَ﴾[1] وقولِه: ﴿وإيّاكم أنْ تُؤمنوا بالله رَبّكم﴾[2]، وقولِه سبحانه: ﴿يَدُ الله مَغْلُولةٌ﴾[3]، وقولِه: ﴿إن الله فَقِيرٌ﴾[4]، وقولِه: ﴿إني إله مِن دُونه﴾[5]، وقولِه: ﴿لا أعبَدُ الذي فَطَرَني﴾[6] إلى غير ذلك، فيجب على القارىء أن يتحرَّى الصوابَ في الابتداء ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

وأما السَّكْتُ: فمعناه في اللغة: الامتناعُ، يقال: سكتَ عن الكلام: إذا امتنع منه.

ومعناه في الاصطلاح: قطعُ الصوت زمناً دون زَمَنِ الوقف عادةً من غير تنفّس مع قصد القراءة. قال الإمام ابن الجزري[7]: «وهو مقيَّد بالسَّماع، فلا يجوزُ إلاَّ فيما ثبت فيه النقل، وصَحّت به الرواية». انتهى.

ولم يسكت حفصٌ ـ من طريق «الحِرْزِ» إلاَّ على:

---

(١) سورة النساء: الآية ١٣١.
(٢) سورة الممتحنة: الآية ١.
(٣) سورة المائدة: الآية ٦٤.
(٤) سورة آل عمران: الآية ١٨١.
(٥) سورة الأنبياء: الآية ٢٩.
(٦) سورة يَس: الآية ٢٢.
(٧) «النشر» ١: ٢٤٣.

١ ـ الألف المبدلة من التنوين في ﴿عِوَجاً﴾ من قوله تعالى في سورة الكهف[١]: ﴿وَلَمْ يَجل له عِوَجاً﴾.

٢ ـ ألف ﴿مَرْقَدِنا﴾ في قوله تعالى: ﴿من بعثنا من مَرْقَدِنا﴾ في سورة يَس[٢].

٣ ـ نون ﴿مَنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وقِيل: مَنْ رَاقٍ﴾ في سورة القيامة[٣].

٤ ـ لام ﴿بَلْ﴾ في قوله تعالى: ﴿بَلْ رَانَ على قُلُوبِهِمْ﴾ في سورة التطفيف[٤].

وحِكمة السكت في ﴿عِوَجاً﴾ إيضاحُ المعنى. ودفعُ توهّم أن قَيّماً نعتُ عِوَجاً، وإنما هو حالٌ من الكتاب، أو منصوب بفعل مضمَر، أي جعلَه قيّماً.

وحِكمة السكت في ﴿مَرْقَدِنا﴾ دفعُ توهّم أن اسم الإشارة صفة ﴿مَرْقَدِنا﴾، وإنما هو مبتدأ.

وحِكمة السكت على نون ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ الإشعارُ بأنهما كلمتان، وليس اللفظ كلمة واحدة على وزن فَعَّال صيغة مبالغة، ومثلُ ذا يقال في لام ﴿بَلْ رَانَ﴾. والله تعالى أعلم.

وقد ذكرنا في باب المِثلين[٥] أنَّ ﴿مَالِيَهْ﴾ في سورة الحاقة يجوز

---

(١) الآية ١.

(٢) الآية ٥٢.

(٣) الآية ٢٧.

(٤) الآية ١٤.

(٥) ص ١٢٣.

لحفص في هائه وجهان عند الوصل[١]:

الأول: إدغامها في هاء ﴿هَلَكَ﴾، نظراً لأنهما مِثلان سَكَنَ أولهما فأدغم في ثانيهما.

الثاني: إظهارها، ولا يتحقّق هذا الإظهار إلاَّ بسكتة لطيفة عليها.

فحينئذ تكون المواضع التي يسكتُ عليها حفص خمسةً[٢].

وأما القطع: فمعناه في اللغة: الإبانة والإزالة يقال: قطعتُ الرَّقَبة: إذا أبنتَها وفصلتَها وأزلتَها عن مكانها.

ومعناه في الاصطلاح: قطع القراءة بالكلية والانتقال عنها إلى حال أخرى، وهو الذي يُستعاذ بعده للقراءة المستأنَفَة، ولا يكون القطع إلاَّ على رأس آية، لأن رؤوس الآي في نَفْسها مَقاطع.

ونقل المحقّق في «النَّشْر»[٣] عن عبد الله بن أبـي الهُذَيل قال: «إذا قرأ

---

(١) لا يختص حفص بهذين الوجهين، بل هما لجميع القراء ما عدا حمزة ويعقوب، فإنهما يحذفان الهاء في ﴿ماليَهْ﴾ وصلاً. ولا خلاف بين القراء العشرة في إثباتها حالة الوقف.

(٢) بل هي ست سكتات، فإن له السكت على الميم من ﴿عليم﴾ في آخر الأنفال، والابتداء بأول براءة، وهو أحد الأوجه الثلاثة لحفص حال وصل هاتين السورتين كما سيأتي ص ٣٣٥.
أما الهاءات التي تسمَّى بهاءات السكت، وهي ثماني هاءات سوى هاء ﴿مالِيَه﴾ بالحاقة، فإن هذه الهاءات يقرؤها حفص بالسكون حالتي الوصل والوقف، وليس له فيها السَّكْت، وهذه الهاءات الثمان هي: ﴿لم يتسَنَّهْ﴾ بالبقرة، ﴿اقتدِهْ﴾ بالأنعام، و ﴿كتابيَهْ﴾ و ﴿حسابيَهْ﴾ مكرَّرتان في الحاقة، و ﴿سلطانيَهْ﴾ بالحاقة، و ﴿ماهيَهْ﴾ بالقارعة.

(٣) ١ : ٢٣٩.

أحدكم الآية فلا يقطَعْها حتى يُتمها» وظاهر هذا الأثر العمومُ، فلا ينبغي للقارىء أن يقف على كلمة في أثناء الآية، ويقطع قراءته عليها سواء كان في الصلاة أم خارجها.

ونقل في «النَّشْر»[١] عن ابن أبـي الهذيل أيضاً أنه قال: «كانوا يكرهون أن يقرءوا بعض الآية ويتركوا بعضها». وهذا أعمّ من أن يكون القارىء في الصلاة أو خارجها.

وعبد الله بن أبـي الهذيل هذا تابعيٌّ كبير[٢]، وقولُه: «كانوا» يدلّ على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك. انتهى من «النشر».

● ● ●

---

(١) ١ : ٢٤٠.

(٢) عبد الله بن أبـي الهُذَيل العَنَزي الكوفي، عالم ثقة مشهور، روى عن عمر بن الخطاب وعليّ وأبـي بن كعب وابن مسعود وغيرهم من الصحابة. وهو من أكابر التابعين، توفي في ولاية خالد القَسْري على العراق. من «غاية النهاية» ١ : ٤٦٢ و «تقريب التهذيب» [٣٦٧٩].

المقطـوعُ والموصـولُ

المراد بالمقطوع: الكلمةُ التي تفصَل عما بعدها في رَسْم المصاحف العُثمانية[1].

(١) المصاحف العثمانية: هي التي أمر عثمان رضي الله عنه بنسخها، لما رأى اختلاف الناس في القراءات، فنسخت من المصحف الذي جمعه أبو بكر رضي الله عنه وكان حينئذ عند حفصة بنت عمر.
وتولى النسخ رجال من قريش وغيرهم وعلى رأسهم زيد بن ثابت رضي الله عنه.
وكانت طريقة الرَّسم فيها أنهم كانوا إذا وجدوا كلمةً فيها أكثر من قراءة: كتبوها بصورة تحتمل القراءات المختلفة، وجرَّدوها من النَّقْط والشكل. مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿فتبيَّنوا أن تصيبوا قوماً بجهالة﴾ [الحجرات: ٦]. كتبوه هكذا: (فىىىوا) مجرَّداً من النقط. فيجوز أن يُقرأ: (فتثبَّتوا) كما هي قراءة حمزة والكسائي وخلف العاشر. ويجوز أن يُقرأ: (فتبيَّنوا) كما هو في قراءة الباقين.
أما إذا وجدوا أن صورة الكلمة لا يمكن أن تحتمل أكثر من قراءة: فرَّقوا في كتابتها، فكتبوها في مصحف وَفْق قراءة، وفي مصحف آخر وَفْق قراءة أخرى، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿تجري تحتها الأنهار﴾ [التوبة: ١٠٠]. كتبوه في مصحف مكة ﴿تجري من تحتها الأنهار﴾ بزيادة (مِنْ) وبه قرأ ابنُ كثيرِ المكّي، وكلتاهما قراءتان ثابتتان.
وبعد نسخها أمر عثمان بإرسالها إلى الأمصار المشهورة، فوجه بمصحف إلى البصرة، وآخر إلى الكوفة، وثالث إلى الشام، ورابع إلى مكة، وترك مصحفاً بالمدينة، وأمسك لنفسه مصحفاً وهو الذي يسمّى بالإمام، وأرسل عثمان مع كل =

والمراد بالموصول: الكلمةُ التي توصَل بما بعدها في رَسْم المصاحف العُثمانية.

والقطع هو الأصل، والوَصْل فرع عنه، لأن الشأن في كل كلمة أن تكون مفصولةً عن غيرها رَسْماً.

وقد أوجب علماءُ الأداء على القارىء معرفةَ المقطوع والموصول في الرسم من كلمات القرآن، ليقف على كل كلمة حَسَب رسمها في المصاحف العثمانية.

فإذا كانت الكلمة مفصولةً عن غيرها جاز للقارىء الوقفُ عليها في مقام التعلّم، أو الامتحان، أو ضِيْقِ النفَس، أو نحو ذلك. وإذا كانت موصولة بما بعدها لم يَجُز له الوقف إلاَّ على الكلمة الثانية منهما. وإذا كان مختلَفاً في قطعها ووصلها جاز له الوقوف على الأولى، أو الثانيةِ من الكلمتين[١].

وقد عُني علماء القراءة بذكر كلمات خاصة في القرآن الكريم، وبيانِ حكمها من حيث القطع والوصل[٢]، لِما لها من جليل الأثر، وعظيمِ الفائدة.

= مصحفٍ قارئاً من الصّحابة يُقرئهم، فأمر زيد بن ثابت أن يُقرىء بالمدني، وبعث عبد الله بن السائب مع المصحف المكي، والمغيرة بن أبـي شهاب المخزومي مع المصحف الشامي، وأبا عبد الرحمن السُّلمي، وعامرَ بن عبد القيس مع البصري، فقرأ أهل كل مصر بما في مصحفهم.

وقد أجمعت الأمة على ما تضمنته هذه المصاحف من وجوه الرّسم وتركوا ما خالفها.

انظر «النشر» ١: ٧ ــ ٩، و «حق التلاوة» ص ٢٣٤ ــ ٢٤٠.

(١) إلا أن العمل إذا جرى على أحد الوجهين، فإنه يُصار إليه.

(٢) وذلك في مصنفات خاصة، تعرف بكتب علم الرَّسم، وهو علم تعرف به مخالفات خط المصاحف العثمانية لأصول الرسم القياسي. =

وهاكها على التفصيل:

الكلمة الأولى:

﴿أَنْ﴾ المفتوحة الهمزة المخففة النون، مع ﴿لا﴾ وهي في الرَّسم على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مقطوعٌ باتفاق العلماء وذلك في عشرة مواضع:

الموضع الأول: ﴿حَقِيْقٌ على أَنْ لَّا أقولَ على الله إلَّا الحَقَّ﴾.

الموضع الثاني: ﴿أنْ لَّا يَقُولوا على الله إلَّا الحَقَّ﴾. والموضعان في

= وأجل المصنفات فيه كتاب «المقنع في رسم المصاحف» للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المتوفى سنة ٤٤٤.

ثم جاء الإمام الشاطبي القاسم بن فِيْرُّه المتوفى سنة ٥٩٠ فنظم مسائل كتاب «المقنع» في «رائيته» المسماة بـ «عقلية أتراب القصائد» وزاد عليه كلمات جملتها ست كلمات.

وقَبْل الشاطبي صنف أبو داود سليمان بن نجاح المتوفى سنة ٤٩٦ وهو من أثبت تلامذة الداني، كتابَهُ «التنزيل» في علم رسم القرآن، وما فيه من الرسم يزيد على ما في الكتابين السابقين.

ونظم هذه الكتب الثلاثة الإمام الخرّاز محمد بن محمد بن إبراهيم الشَّريشي المتوفى سنة ٧١٨ في كتابه «مورد الظمآن» لكنه اقتصر فيه على ذكر ما خالفت فيه المصاحفُ العثمانية الرسمَ القياسي باعتبار قراءة الإمام نافع فقط.

ثم نظم الإمام عبد الواحد بن عاشر «الإعلان بتكميل مورد الظمآن» ذكر فيه بقايا خلافيات المصاحف العثمانية باعتبار الباقي من قراءات الأئمة السبعة.

وعلى كتاب الخراز شروح أشهرها «الطِّراز على ضبط الخرّاز» للإمام التنسي محمد بن عبد الله بن عبد الجليل المتوفى سنة ٨٩٩. و «فتح المنان المروي بمورد الظمآن» للإمام عبد الواحد بن عاشر المتوفى سنة ١٠٤٠، و «دليل الحيران» للعلامة إبراهيم المارغني التونسي المتوفى سنة ١٣٤٩.

سورة الأعراف[١].

الموضع الثالث: ﴿وظنّوا أَنْ لَّآ مَلْجَأَ من الله إلآ إليه﴾ في سورة التوبة[٢].

الموضع الرابع: ﴿وأَنْ لَّآ إِلهَ إلآ هُو فَهَلْ أَنْتُم مُسْلِمونَ﴾.

الموضع الخامس: ﴿أَنْ لَّآ تَعْبُدوا إلآ اللَّهَ إني أخافُ عليكم﴾. والموضعان في سورة هُود[٣].

الموضع السادس: ﴿أَنْ لَّآ تُشْرِكْ بـي شيئاً﴾ في سورة الحج[٤].

الموضع السابع: ﴿أَنْ لَّآ تعبُدوا الشيطانَ﴾ في سورة يسٓ[٥].

الموضع الثامن: ﴿وأَنْ لَّآ تَعْلُوا على اللَّهِ﴾ في سورة الدُّخان[٦].

الموضع التاسع: ﴿على أَنْ لَّآ يُشْرِكْنَ بالله شيئاً﴾ في سورة الممتَحَنة[٧].

الموضع العاشر: ﴿أَنْ لَّآ يَدْخُلَنَّها اليومَ عليكم مِسْكِينٌ﴾ في سُورة ﴿نٓ﴾[٨].

---

(١) الآية ١٠٥ و ١٦٩.

(٢) الآية ١١٨.

(٣) الآيتان ١٤ و ٢٦.

(٤) الآية ٢٦.

(٥) الآية ٦٠.

(٦) الآية ١٩.

(٧) الآية ١٢.

(٨) الآية ٢٤.

فهذه المواضع العشرة تقطع فيها ﴿أَنْ﴾ عن ﴿لا﴾، وحينئذٍ يجوز الوقف على النون عند ضِيق النفَس، أو في مقام التعلّم، أو عند الامتحان أو نحو ذلك كما تقدّم.

القسم الثاني: مختلَف في قطعه ووصله[١]. وذلك في موضع واحد وهو ﴿أَنْ لا إلَه إلاَّ أنتَ سُبْحَانَكَ﴾ في سورة الأنبياء[٢]. فقد كُتبت ﴿أَنْ﴾ في أكثر المصاحف مفصولةً عن ﴿لا﴾ وكتبت في بعضها موصولة بها[٣].

القسم الثالث: موصولٌ باتفاق العلماء وهو ما عدا المواضع الأحد عشر موضعاً المذكورة نحو: ﴿ألاّ تَعبُدوا إلاَّ اللَّهَ إنّني﴾ في هود[٤]، ﴿ألاّ يَرْجِعُ إليهم قَوْلاً﴾ في طه[٥]، ﴿ألاّ تَعْلُوا عَليَّ﴾ في النمل[٦]، ﴿ألاّ تَزِرُ وازرةٌ وِزْرَ أُخرىٰ﴾ في النجم[٧].

وأمّا ﴿إنْ﴾ المكسورة الهمزة المخففة النون مع ﴿لا﴾ فرُسمت في جميع المصاحف موصولة بها نحو: ﴿إلاَّ تَفْعَلُوه، إلاَّ تَنْصُروه، وإلاَّ تَغْفِرْ لي﴾.

---

(١) المراد بالوصل: تنزيل الكلمة مع الثانية منزلة الكلمة الواحدة تحقيقاً، فلا ترسم النون من (أَنْ) بل تكتب هكذا: (ألاَّ). والقاعدة أن المدغمَيْن في كلمة يكتفى فيهما بصورة الثاني، نظراً إلى اللفظ. ولا كذلك إذا كانا في كلمتين، فإنهما يرسمان معاً نظراً إلى التفكيك، بتقدير الوقف. انتهى من «دليل الحيران» ص ٢٨٧ و ٢٨٨. وانظر هنا ص ٢٨٧.

(٢) الآية ٨٧.

(٣) والعمل على الفَصْل، كما اختاره أبو داود في «التنزيل».

(٤) الآية ٢.

(٥) الآية ٨٩.

(٦) الآية ٣١.

(٧) الآية ٣٨.

الكلمة الثانية:

﴿أَنْ﴾ المفتوحة الهمزة المخففةَ النون مع ﴿لَو﴾ وقد وقعت في القرآن في أربعة مواضع، وليس في القرآن سواها:

الأول: ﴿أَنْ لَّوْ نَشاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبهم﴾ في الأعراف[١].

الثاني: ﴿أَنْ لَّو يشاءُ اللَّهُ لَهَدَى الناسَ جميعاً﴾ في الرَّعد[٢].

الثالث: ﴿أَنْ لَّو كانوا يَعْلمون الغيبَ﴾ في سبأ[٣].

الرابع: ﴿وأَنْ لَّو اسْتَقامُوا على الطَّرِيقةِ﴾ في الجن[٤].

وهي مقطوعة اتفاقاً في المواضع الثلاثة، ومختلَف فيها في الموضع الرابع، والراجحُ فيه القطع.

الكلمة الثالثة:

﴿أَنْ﴾ المفتوحة الهمزة المخففةَ النون مع ﴿لَنْ﴾ وهي ثلاثة أقسام:

القسمُ الأول: موصولٌ باتفاق، وهو موضعان:

الأول: ﴿أَلَّنْ نَجْعَلَ لكم مَوعِدا﴾ بالكهف[٥].

الثاني: ﴿أَلَّنْ نجمعَ عِظامَهُ﴾ بالقيامة[٦].

---

(١) الآية ١٠٠.

(٢) الآية ٣١.

(٣) الآية ١٤.

(٤) الآية ١٦. والأشهر فيه القطع عند المغاربة، والوصل عند المشارقة. كما في «هداية القارىء» ص ٤٥٦.

(٥) الآية ٤٨.

(٦) الآية ٣.

القسم الثاني: مختلَف فيه بين القطع والوصل، وهو في موضع واحد ﴿عَلِمَ أَنْ لَّنْ تُحْصُوهُ﴾ بالمزمّل(١). والمختارُ فيه القطع.

القسم الثالث: مقطوعٌ باتفاق، وهو ما عدا المواضع الثلاثة السابقة، نحو: ﴿أَنْ لَّنْ يَنْقَلِبَ الرَّسولُ﴾ ﴿أَنْ لَّن تقولَ الإنسُ والجِنّ﴾ ﴿أَنْ لَّنْ يَقْدِرَ عليه أحدٌ﴾.

الكلمة الرابعة:

﴿أَنْ﴾ المفتوحة الهمزة المخفّفةَ النون مع ﴿لَمْ﴾ وقد وقعت في القرآن في موضعين:

الأول: ﴿ذلك أَنْ لَّمْ يَكُنْ رَّبُّكَ﴾ بالأنعام(٢).

الثاني: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ بالبَلَد(٣). وهي مقطوعة فيهما باتفاق، وليس في القرآن غيرُهما(٤).

الكلمة الخامسة:

﴿إِنْ﴾ المكسورة الهمزة المخفّفة النون مع ﴿لَمْ﴾ وهي قسمان:

الأول: موصولٌ باتفاق، وذلك في موضع واحد وهو ﴿فإلَّمْ يَسْتَجِيبوا لَكُمْ﴾ في هود(٥).

---

(١) الآية ٢٠.

(٢) الآية ١٣١.

(٣) الآية ٧.

(٤) هذا ليس بصحيح فإن ﴿أنْ لَّم﴾ وقعت في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، واتفقت فيها عموم المصاحف على قطع ﴿أَنْ﴾ عن ﴿لَمْ﴾ وعلى هذا فادّعاء حصرها في موضعين فقط لا يصحّ. انظر «هداية القارىء» ص ٤٢٥ ــ ٤٢٧.

(٥) الآية ١٤.

الثاني: مقطوعٌ باتفاق، وهو ما عدا هذا الموضع، نحو: ﴿فإنْ لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ في البقرة[١]، ﴿وإنْ لَّمْ يَنْتَهُوا﴾ بالمائدة[٢]، ﴿فإنْ لَّم يَسْتَجِيبوا لَكَ﴾ بالقَصَص[٣]، ﴿فإنْ لَّمْ تَأْتُونِي بِهِ﴾ في يوسف[٤].

الكلمة السادسة:

﴿إنْ﴾ المكسورة الهمزة المخفّفة النون مع ﴿مَا﴾ وهي قسمان:

الأول: مقطوع اتفاقاً، وذلك في موضع واحد وهو ﴿وَإنْ مَّا نُرِيَنَّكَ بعضَ الذي نَعِدُهم﴾ بالرَّعد[٥].

الثاني: موصول اتفاقاً وهو ما عدا موضع الرعد، ومعنى الوصل: إبدالُ النون ميماً، ثم إدغامها في الميم بعدها خطاً ولفظاً نحو: ﴿وإمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ بيونس[٦]، ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ﴾ بمريم[٧]، ﴿فإمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ في الحَرْبِ﴾، ﴿وإمّا تَخافَنَّ مِنْ قوم خيانةً﴾ كلاهما في الأنفال[٨]، ﴿فإمَّا مَنّاً بَعْدُ وإمَّا فِداءً﴾ كلاهما في القتال[٩]، ﴿فإما نُرِيَنَّك بعضَ الذي نَعِدُهُمْ﴾ في غافر[١٠].

ويجب أن يُعلم أَنَّ ﴿أما﴾ المفتوحة الهمزة موصولةٌ في جميع المواضع

---

(١) الآية ٢٤.

(٢) الآية ٧٣.

(٣) الآية ٥٠.

(٤) الآية ٦٠.

(٥) الآية ٤٠.

(٦) الآية ٤٦.

(٧) الآية ٢٦.

(٨) الآيتان ٥٧، ٥٨.

(٩) الآية ٤.

(١٠) الآية ٧٧.

اتفاقاً نحو ﴿أَمَّا اشْتَمَلَتْ﴾ في موضِعَي الأنعام[١]، ﴿أَمّا يُشْرِكُون، أَمّاذا كُنتم تعْمَلون﴾ كلاهُما بالنمل[٢]، ﴿أَمّا مَنْ بَخِلَ واسْتَغنىٰ﴾ باللَّيل[٣].

الكلمة السابعة:

﴿أَمْ﴾ مع ﴿مَنْ﴾ وهي قسمان:

القسم الأول: مقطوعٌ بلا خلاف وذلك في أربعة مواضع:

الأول: ﴿أَمْ مَّنْ يكونُ عليهم وَكِيلاً﴾ بالنساء[٤].

الثاني: ﴿أَمْ مَّنْ أَسَّسَ بُنْيانَهُ﴾ بالتوبة[٥].

الثالث: ﴿أَمْ مَّنْ خَلَقْنا﴾ بالصّافات[٦].

الرابع: ﴿أَمْ مَّنْ يَأتِي آمِناً﴾ بفُصّلت[٧].

القسم الثاني: موصولٌ بلا خلاف، وهو ما عدا المواضع الأربعة المذكورة، نحو ﴿أَمَّنْ لَّا يَهِدِّيْ﴾ بيونس[٨]، ﴿أَمَّنْ يُجيب المضْطَرَّ إذا دَعَاهُ، أَمَّنْ يَهْدِيكم في ظُلُماتِ البرِّ والبَحْرِ﴾ كلاهُما بالنمل[٩].

---

(١) الآيتان ١٤٣، ١٤٤.

(٢) الآيات ٥٩، ٨٤.

(٣) الآية ٨. ولا يصحّ التمثيل بها لأن ﴿أمّا﴾ هنا حرف شرط وتفصيل وليست مركّبة من (أَمْ) و (مَا).

(٤) الآية ١٠٩.

(٥) الآية ١٠٩.

(٦) الآية ١١.

(٧) الآية ٤٠.

(٨) الآية ٣٥.

(٩) الآيتان ٦٢، ٦٣.

الكلمة الثامنة:

﴿أَنَّ﴾ المفتوحة الهمزة المشدَّدة النون مع ﴿ما﴾ وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مقطوع اتفاقاً وذلك في موضعين:

الأول: ﴿وأَنَّ ما يَدْعُونَ مِنْ دونه هُو الباطِلُ﴾ بالحج[١].

الثاني: ﴿وأنَّ ما يَدْعُون مِن دونه الباطِلُ﴾ بلُقمان[٢].

القسم الثاني: مُختلَف فيه وهو في قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُم﴾ في الأنفال[٣]. قال في «نهاية القَول المفيد»[٤]: والوصلُ فيه أقوى وأشهر. انتهى.

القسم الثالث: موصول بلا خلاف وهو ما عدا موضِعي الاتفاق، وموضعِ الاختلاف نحو: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا على رَسُولِنا البلاغُ المبينُ﴾ بالمائدة[٥].

الكلمة التاسعة:

﴿إنَّ﴾ المكسورة الهمزة المشدّدة النون مع ﴿ما﴾ وهي ثلاثة أقسام:

---

(١) الآية ٦٢.

(٢) الآية ٣٠.

(٣) الآية ٤١.

(٤) ص ١٩٤.

(٥) سورة المائدة: الآية ٩٢، وجاء في طبعة المؤلف من هذا الكتاب ها هنا زيادة: (والتغابُن) وهو غلط، فإن موضع التغابُن هو ﴿إنما﴾ بكسر الهمزة. وأصل هذا الخطأ من «نهاية القول المفيد» ص ١٩٤. هذا، وذكر بعض المصنفين القطع في: ﴿ولو أنما في الأرض..﴾ في [سورة لقمان: الآية ٢٧]. قال في «دليل الحيران» ٢٩٢: ولا يعوّل عليه.

الأول: مقطوع اتفاقاً، وهو في موضع واحد في قوله تعالى في سورة الأنعام[١] ﴿إنَّ ما تُوعَدُون لآتٍ﴾.

الثاني: مختلَف فيه، وذلك في قوله تعالى في النحل[٢] ﴿إنَّما عندَ الله هو خيرٌ لكم﴾ والوَصْلُ فيه أقوى وأشهر.

الثالث: موصول اتفاقاً، وهو ما عدا الموضعين المذكورين نحو: ﴿إنَّما اللَّهُ إلٰهٌ واحدٌ﴾ بالنساء[٣]، ﴿إنَّما توعَدون﴾ بالذّاريات والمرسَلات[٤]، ﴿إنَّما المؤمنونَ إخوةٌ﴾ بالحُجُرات[٥].

الكلمة العاشرة:

﴿أَيْنَ﴾ مع ﴿ما﴾ وهي أربعة أقسام:

القسم الأول: موصول اتفاقاً وذلك في موضعين:

الأول: ﴿فأَيْنَما تُوَلُّوا﴾ بالبقرة[٦].

الثاني: ﴿أينَما يُوَجِّهْهُ﴾ بالنحل[٧].

القسم الثاني: مختلف فيه، والقطعُ والوصلُ فيه سواء[٨] وذلك في موضعين:

---

(١) الآية ١٣٤.

(٢) الآية ٩٥.

(٣) الآية ١٧١.

(٤) الآية ٥، والمرسلات ٧.

(٥) الآية ١٠.

(٦) الآية ١١٥.

(٧) الآية ٧٦.

(٨) والعمل على الوَصْل في موضعي الأحزاب والنساء، وعلى القَطْع في موضع الشعراء. انظر «دليل الحيران» ص ٣٠٠.

الأول: ﴿أين ما كُنْتُم تَعْبُدُون مِنْ دُونِ الله﴾ بالشعراء[١].

الثاني: ﴿أينَ ما ثُقِفُوا أُخِذُوا﴾ بالأحزاب[٢].

القسم الثالث: مختلَف فيه، والقطع فيه أرجحُ، وذلك في قوله تعالى في سورة النساء[٣] ﴿أَيْنَ ما تكونُوا يُدْرِكْكُمْ الموتُ﴾.

القسم الرابع: مقطوع اتفاقاً، وهو ما عدا هذه المواضع الخمسة نحو: ﴿أَيْنَ ما تكونُوا يَأْتِ بكمْ اللَّهُ جميعاً﴾ بالبقرة[٤]، ﴿أَيْنَ ما كنتم تَدْعُون﴾ بالأعراف[٥]، ﴿أيْنَ ما كنتم تُشْرِكون﴾ بغافر[٦]: ﴿أيْنَ ما كُنتم﴾ بالحديد[٧]: ﴿أَيْنَ ما كانُوا﴾ بالمجادلة[٨].

الكلمة الحادية عشرة:

﴿عن﴾ مع ﴿ما﴾ وهي قسمان:

الأول: مقطوع باتفاق، وذلك في قوله تعالى في سورة الأعراف[٩] ﴿فلَمّا عَتَوا عَنْ مَّا نُهُوا عَنْهُ﴾.

الثاني: موصول باتفاق، وهو ما عدا هذا الموضع نحو ﴿وإنْ لَّم يَنْتَهوا

---

(١) الآية ٩٢، ٩٣.

(٢) الآية ٦١.

(٣) الآية ٧٨.

(٤) الآية ١٤٨.

(٥) الآية ٣٧.

(٦) الآية ٧٣.

(٧) الآية ٤.

(٨) الآية ٧.

(٩) الآية ١٦٦.

عَمَّا يقُولون﴾ بالمائدة[١]، ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ وتعالى عَمَّا يُشْركون﴾ بالقَصَص[٢]، ﴿سُبْحانَ رَبِّك رَبِّ العِزَّة عَمَّا يَصِفون﴾ بالصافات[٣].

الكلمة الثانية عشرة:

﴿عَنْ﴾ مع ﴿مَنْ﴾ وهي مقطوعة عنها في جميع المصاحف في موضعين، وليس في القرآن الكريم غيرهما وهما: ﴿وَيَصْرِفُه عَنْ مَّنْ يَّشاءُ﴾ بالنور[٤]، ﴿فأَعْرِضْ عَنْ مَّنْ تَوَلّىٰ﴾ بالنّجم[٥].

الكلمة الثالثة عشرة:

﴿حَيْثُ﴾ مع ﴿ما﴾ وهي مقطوعة عنها في جميع المصاحف في موضعين، وليس في القرآن غيرهما، وهما: ﴿وحَيْثُ مَا كُنْتُم فوَلّوا وُجوهَكُم شَطْرَهُ﴾ مَعاً في البقرة[٦].

الكلمة الرابعة عشرة:

﴿مِنْ﴾ مع ﴿مَا﴾ وهي ثلاثة أقسام[٧]:

القسم الأول: مقطوع باتفاق، وذلك في موضعين.

---

(١) الآية ٧٣.

(٢) الآية ٦٨.

(٣) الآية ١٨٠.

(٤) الآية ٤٣.

(٥) الآية ٢٩.

(٦) الآيتان ١٤٤ و ١٥٠.

(٧) وفي «دليل الحيران» ص ٢٨٨ أن (مِنْ مَا) على ثلاثة أقسام:

١ ــ مقطوع باتفاق. وهو موضع النساء.

٢ ــ مختلف فيه، والعمل على القطع. وهما موضعا الروم والمنافقين.

٣ ــ موصول باتفاق، وهي ما عدا الثلاثة المذكورة.

الأول: ﴿فمِنْ مَّا مَلَكَتْ أيمانُكُم﴾ بالنّساء[١].

الثاني: ﴿هَلْ لَّكُمْ مِنْ مَّا مَلَكَتْ أيمانُكُم﴾ بالرُّوم[٢].

القسم الثاني: مختلَف فيه، وهو في قوله تعالى: ﴿وأنْفِقُوا مِن مَّا رَزَقْناكُم﴾ في المنافقين[٣]. فكُتب في بعض المصاحف مقطوعاً، وفي بعضها موصولاً.

القسم الثالث: موصول باتفاق، وهو ما عدا المواضع الثلاثة نحو: ﴿ومِمَّا رَزَقناهم يُنْفِقون﴾ في البقرة[٤]، ﴿مِمَّا نَزّلنا على عَبْدِنا﴾ فيها أيضاً[٥]، ﴿مِمّا خَطِيّئاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ في نوح[٦].

الكلمة الخامسة عشرة:

﴿بِئْسَ﴾ مع ﴿ما﴾ وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأول: موصول اتفاقاً، وذلك في موضعين[٧]:

الأول: ﴿بِئْسَما اشْتَرَوا بِهِ أنفُسَهم﴾ بالبقرة[٨].

---

(١) الآية ٢٥.

(٢) الآية ٢٨.

(٣) الآية ١٠. والقطع فيها أشهر، وعليه العمل.

(٤) الآية ٣.

(٥) الآية ٢٣.

(٦) الآية ٢٥.

(٧) لا، بل في موضع واحد، وهو موضع البقرة الأول. وأما موضع البقرة الثاني وموضع الأعراف ففيهما خلاف، والعمل على الوصل فيهما. وما عدا المواضع الثلاثة فمقطوع اتفاقاً. انظر «دليل الحيران» ص ٣٠٠ و ٣٠١.

(٨) الآية ٩٠.

الثاني: ﴿بِئْسَما خَلَفْتُموني مِنْ بَعْدِي﴾ بالأعراف[١].

القسم الثاني: مختلَف فيه بين القطع والوصل، وذلك في قوله تعالى في سورة البقرة[٢]: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يأمُرُكم به إيمانُكم﴾.

القسم الثالث: مقطوع اتفاقاً، وهو في ستة مواضع:

الأول: ﴿وَلَبِئْسَ ما شَرَوا بِهِ أنفُسَهم﴾ بالبقرة[٣].

الثاني: ﴿فبِئْسَ ما يَشْتَرُون﴾ بآل عمران[٤].

الثالث: ﴿لَبِئْسَ ما كانوا يَعْمَلون﴾.

الرابع: ﴿لَبِئْسَ ما كانوا يَصْنَعون﴾.

الخامس: ﴿لَبِئْسَ ما كانوا يَفْعلُون﴾.

السادس: ﴿لَبِئْسَ ما قدَّمَتْ لهم أنفُسُهم﴾ والأربعةُ بالمائدة[٥].

الكلمة السادسة عشرة:

﴿كُلّ﴾ مع ﴿ما﴾ وهي على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مقطوع باتفاق، وهو في قوله تعالى: ﴿وآتاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُموهُ﴾ في إبراهيم[٦].

---

(١) الآية ١٥٠.

(٢) الآية ٩٣.

(٣) الآية ١٠٢.

(٤) الآية ١٨٧.

(٥) الآيات ٦٢، ٦٣، ٧٩، ٨٠.

(٦) الآية ٣٤.

القسم الثاني: مختلَف فيه بين القطع والوصل[١]، وذلك في أربعة مواضع:

الأول: ﴿كُلَّما رُدُّوا إلى الفتنةِ أُرْكِسُوا فيها﴾ بالنساء[٢].

الثاني: ﴿كُلَّما دَخَلَتْ أمَّةٌ لَعَنَتْ أخْتَها﴾ بالأعراف[٣].

الثالث: ﴿كُلَّما جاء أُمةً رَّسُولُها كذَّبوه﴾ بالمؤمنين[٤].

الرابع: ﴿كلَّما أُلقِي فيها فَوجٌ﴾ بالملك[٥].

القسم الثالث: موصول باتفاق، وهو ما عدا المواضع الخمسة نحو: ﴿كُلَّما رُزِقوا منها﴾ بالبقرة[٦]، ﴿أفكُلَّما جاءكم رَسُولٌ﴾ بها[٧]، ﴿كُلَّما أَوْقَدُوا ناراً للحَرْب﴾ بالمائدة[٨]، ﴿كُلّما دَخلَ عليها زكريّا المِحْرَابَ﴾ بآل عمران[٩].

الكلمة السابعة عشرة:

﴿كَيْ﴾ مع ﴿لا﴾ وهي على قسمين:

---

(١) والعمل على القطع في موضعَيْ النساء والمؤمنين، وعلى الوصل في موضعي الأعراف والملك. وما عدا المواضع الخمس فموصول اتفاقاً. انظر «دليل الحيران» ص ٢٩٦.
(٢) الآية ٩١.
(٣) الآية ٣٨.
(٤) الآية ٤٤.
(٥) الآية ٨.
(٦) الآية ٢٥.
(٧) الآية ٨٧.
(٨) الآية ٦٤.
(٩) الآية ٣٧.

القسم الأول: موصول باتفاق المصاحف، وذلك في أربعة مواضع:

الأول: ﴿لِكَيلا تَحْزَنُوا على ما فاتَكُم﴾ بآل عمران[١].

الثاني: ﴿لِكَيلا يعلمَ مِنْ بعدِ علمٍ شيئاً﴾ بالحج[٢].

الثالث: ﴿لِكيلا يكونَ عليك حَرَجٌ﴾ بالأحزاب[٣]، وهو ثاني موضعيها.

الرابع: ﴿لِكيلا تأسَوا على ما فاتَكُمْ﴾ بالحديد[٤].

القسم الثاني: مقطوع باتفاق المصاحف، وهو في ثلاثة مواضع:

الأول: ﴿لِكَيْ لا يَعْلَمَ بعدَ علمٍ شيئاً﴾ بالنحل[٥].

الثاني: ﴿لِكَيْ لا يكونَ على المؤمنينَ حَرَجٌ﴾ أوّل موضعي الأحزاب[٦].

الثالث: ﴿كَيْ لَا يكونَ دُوْلَةً﴾ بالحَشْر[٧].

الكلمة الثامنة عشرة:

﴿في﴾ مع ﴿ما﴾ وهي ثلاثة أقسام:

---

(١) الآية ١٥٣. وقد حكى الخرّاز فيه خلافاً بين شيوخ النقل. لكن الشاطبي لم يحك خلافاً في وصله. وعليه العمل. انظر «دليل الحيران» ص ٣٠١.

(٢) الآية ٥.

(٣) الآية ٥٠.

(٤) الآية ٢٣.

(٥) الآية ٧٠.

(٦) الآية ٣٧.

(٧) الآية ٧.

القسم الأول: مقطوع بلا خلاف، وهو موضع واحد في سورة الشعراء[١] وهو ﴿أَتُتْرَكون في ما هٰهُنا آمِنينَ﴾.

القسم الثاني: مختلَف فيه، والقطع فيه أكثرُ[٢]، وهو عشرة مواضع:

الأول: ﴿في ما فَعَلْنَ في أنفُسِهِنَّ مِن مَعْروف﴾ ثاني موضعَي البقرة[٣].

الثاني: ﴿لِيَبْلُوَكم في ما آتاكُم فاستَبِقُوا الخَيْراتِ﴾ بالمائدة[٤].

الثالث: ﴿لِيَبْلُوَكم في ما آتاكُم إنّ ربكَ﴾ بالأنعام[٥].

الرابع: ﴿قُلْ لَّآ أجِدُ في ما أُوحيَ إليَّ﴾ بالأنعام[٦].

الخامس: ﴿وَهُمْ في ما اشْتَهَتْ أنفسُهم خالدونَ﴾ بالأنبياء[٧].

السادس: ﴿لَمَسَّكم في ما أفَضْتُم فيه﴾ بالنور[٨].

السابع: ﴿في ما رَزَقْناكم﴾ بالرُّوم[٩].

الثامن: ﴿في ما هُمْ فيه يَخْتلفون﴾ في الزُّمَر[١٠].

---

(١) الآية ١٤٦.

(٢) وعليه العَمَل.

(٣) الآية ٢٤٠.

(٤) الآية ٤٨.

(٥) الآية ١٦٥.

(٦) الآية ١٤٥.

(٧) الآية ١٠٢.

(٨) الآية ١٤.

(٩) الآية ٢٨.

(١٠) الآية ٣.

التاسع: ﴿في ما كانوا فيه يَخْتلفُون﴾ في الزُّمَر أيضاً[١].

العاشر: ﴿ونُنْشِئَكم في ما لا تَعْلَمون﴾ بالواقعة[٢].

القسم الثالث: موصول بلا خلاف، وهو ما عدا المواضع الأحد عشر السابقة نحو: ﴿فالله يحكمُ بينهم يَومَ القيامةِ فيما كانُوا فيه يَخْتلفون﴾ بالبقرة[٣]، ﴿فيما فَعَلْنَ في أنفُسِهن بالمعروف﴾ أول موضعَي البقرة[٤]، ﴿لَمَسَّكُمْ فيما أخَذْتُم عذابٌ عظيم﴾ بالأنفال[٥]، ﴿فيما فيه يَخْتَلِفُون﴾ بيونس[٦].

الكلمة التاسعة عشرة:

﴿يَوْمَ﴾ مع ﴿هُمْ﴾ وهي قسمان:

القسم الأول: مقطوع باتفاق، وهو موضعان:

الأول: ﴿يَوْمَ هُمْ بارِزُونَ﴾ في غافر[٧].

الثاني: ﴿يَوْمَ هُمْ على النارِ يُفْتَنُونَ﴾ في الذاريات[٨].

القسم الثاني: موصول باتفاق، وهو ما عدا الموضعين السابقين نحو: ﴿يَومَهُمْ الذي يُوعَدُون﴾ بالزُّخرُف والمعارِج[٩]، ﴿يَومَهُمْ الذي فيه

---

(١) الآية ٤٦.

(٢) الآية ٦١.

(٣) الآية ١١٣.

(٤) الآية ٢٣٤.

(٥) الآية ٦٨.

(٦) الآية ١٩.

(٧) الآية ١٦.

(٨) الآية ١٣.

(٩) سورة الزخرف: الآية ٨٣، وسورة المعارج: الآية ٤٢.

﴿يُصْعَقُون﴾ بالطّور[١].

الكلمة العشرون:

﴿مَالِ﴾ تقطع لامُها عما بعدها في أربعة مواضع:

الأول: ﴿فَمَالِ هؤلاءِ القَوْمِ﴾ بالنساء[٢].

الثاني: ﴿مَالِ هذا الكتابِ﴾ بالكهف[٣].

الثالث: ﴿مَالِ هذا الرَّسولِ﴾ بالفُرقان[٤].

الرابع: ﴿فمَالِ الذين كفرُوا قِبَلَكَ﴾ بالمعارج[٥].

وحينئذ يجوز للقارىء أن يقف على «ما»، أو على «اللام»، عند ضيق نَفَسه، أو امتحانه أو نحو ذلك. ولكن لا يجوز له الابتداءُ باللام، ولا بهؤلاء، ولا بهذا، ولا بالذين، بل يتعين الابتداء بِـ «ما»[٦].

وكما يجوز الوقف على «ما»، أو على «اللام» في المواضع المذكورة: يجوز الوقف على «أَيّاً» أو على «مَا» في قوله تعالى في سورة الإسراء[٧]: ﴿أَيّاً مَّا تَدْعُوا فله الأسماءُ الحُسْنىٰ﴾ عند ضِيق نَفَس أو امتحان أو نحو ذلك، ولكن يتعين البدءُ «بِأَيّاً».

---

(١) الآية ٤٥.

(٢) الآية ٧٨.

(٣) الآية ٤٩.

(٤) الآية ٧.

(٥) الآية ٣٦.

(٦) أو بـ «فما» في النساء والمعارج.

(٧) الآية ١١٠.

الكلمة الحادية والعشرون:

﴿وَلاتَ حِيْنَ مَناصٍ﴾ في سورة صٓ[١].

اختلف في قطع التاء عن كلمة حِين، ووصلها بها، والصحيح قطعُها عنها، وأنّ «وَلاتَ» كلمة مستقلة «وحِينَ» كلمة أخرى، و «لا» في وَلاتَ نافية، دخلت عليها التاءُ علامةً على تأنيث الكلمة، كما دخلت على رُبّ، وثُمَّ، للدلالة على تأنيث الكلمتين، وعلى هذا يصح الوقف على التاء عند الامتحان أو في مقام التعليم، أو عند ضيق النَفَس أو نحو ذلك، ولكن لا يصح الوقف عليها اختياراً والابتداءُ بكلمة «حِين»، بل يجب الابتداء بكلمة «وَلاتَ».

وقيل: إن التاء توصَل بكلمة «حِين» هكذا ﴿وَلَا تَحِيْنَ مَنَاصٍ﴾ وعلى هذا يصح الوقف للضرورة أو غيرها على «ولا». ولكن يتعين الابتداء «ولاتَ» أيضاً، والصحيح قطعُ التاء عن «حِيْنَ» كما سبق.

الكلمتان الثانية والعشرون والثالثة والعشرون:

﴿كالُوْهُمْ أو وَزَنُوهُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وإذا كالُوْهُمْ أو وَزَنُوهم يُخْسِرُونَ﴾ في سورة المطفّفين[٢]، وقد كتبت الكلمتان في جميع المصاحف موصولتين حُكماً، بدليل حذف الألف بعد الواو فيهما، فدل ذلك على أن الواو فيهما غير مقطوعة فتكون موصولة.

قال بعض الأفاضل[٣]: «إن الأصل «كالُوا لَهم، أو وَزَنوا لَهم» فحُذفت

---

(١) الآية ٣.

(٢) الآية ٣.

(٣) هو ابن الأنباري كما في «المنح الفكرية» ص ٧٢. وانظر «إيضاح الوقف والابتداء» لابن الأنباري ١: ٣٤٥.

اللام على حد قولك: «كِلْتُكَ طعاماً» والأصل: «كِلْتُ لَكَ طعاماً» فحذفت اللام، وأوقع الفعلُ على «هُمْ» فصارا حرفاً واحداً، لأن الضمير المتصل مع ناصبه كلمةٌ واحدة». انتهى. وعلى هذا يكون الضمير وهو «هُمْ» في الكلمتين منصوباً، ولا يجوز الوقف على «كالُوا»، ولا على «أو وَزَنُوا»، إذ لا يصح فصل الضمير المتصلِ عن الفعل.

وأما قوله تعالى في سورة الشورى[1]: ﴿وإذا ما غَضِبوا هُمْ يَغْفِرون﴾، فمخالف للكلمتين السابقتين لأن «غضبوا» كلمة، و «هم» ضمير فصل مرفوعٌ على الابتداء، وجملة «يَغْفِرون» خبرُه، والدليل على ذلك ثبوتُ الألف بعد واو «غَضِبوا»، وعلى هذا يصحّ الوقف على «غَضِبوا» عند الضرورة أو الاختبار أو نحو ذلك، ولكن لا يصح الابتداء بقوله: ﴿هم يَغْفِرون﴾ لما فيه من الفصل بين الشرط وجوابه. بل يتعين الابتداءُ بقوله: ﴿وإذا﴾.

الكلمة الرابعة والعشرون:

﴿قالَ: ابْنَ أُمَّ﴾ في سورة الأعراف[2]، وقد أجمعت المصاحفُ على قطع كلمة «ابن» عن «أُمّ»، وعلى هذا يصح الوقف غيرُ الاختياري على كلمة «ابن» بخلاف ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ في سورة طه[3]، فإنها كتبت في جميع المصاحف موصولة كما رأيت، وعليه لا يصح الوقف على كلمة «يَبْنَ».

الكلمات: الخامسةُ والعشرون والسادسةُ والعشرون والسابعةُ والعشرون:

«ألـ» التي للتعريف، و «يا» التي للنداء و «هَا» التي للتنبيه، وقد اتفقت

---

(١) الآية ٣٧.

(٢) الآية ١٥٠.

(٣) الآية ٩٤. والمراد بالوصل فيها: وصل (ابن) بـ (أُمّ). أما وصل (يا) النداء بـ (ابن) فسيأتي الكلام عليه في الكلمة السادسة والعشرين.

المصاحفُ على وصل هذه الكلمات بما بعدها وإن كان كل منها كلمة مستقلة عما بعدها.

مثال لام التعريف: ﴿الْكتابُ، الْغَنِي، التَّواب، الرَّحِيْمُ﴾. ومثال يا النداء: ﴿يٰآدم، يٰبَنِيَّ، يٰأيّها، يٰأرْضُ﴾. ومثال ها التنبيه ﴿هٰأنتم، هٰؤلاء، هٰذا، هٰذان﴾. فلا يصح فصل هذه الكلمات عن مدخولها، ولا يجوز الوقف عليها مطلقاً لا اختياراً ولا اختباراً، لأنها لشدة امتزاجها بما بعدها صارَتْ كأنها مع ما بعدها كلمةً واحدة.

ولا يجوز الوقف على بعض الكلمة كما لا يخفى، ولأنّ يا التي للنداء، وها التي للتنبيه لما حُذفت الألف منهما بقيا على حرف واحد، فوجب اتصالهما بما بعدهما، فلا يصحّ الوقف عليهما.

قال في «نهاية القول المفيد»[1]: «ثم اعلم أن ما ذكره القرّاءُ من قولهم: «هذا مقطوع وهذا موصول» فالمراد به القطعُ والوصلُ في كل شيء بحَسَبه. فمعنى القطع في «أَنْ لاّ» المفتوحة الهمزة، و «أَنْ لَّنْ»، و «إِنْ مَّا» المكسورة الهمزة، المخفّفة النون، و «إِنْ لَّمْ» المكسورة الهمزة والمفتوحة أيضاً، و «عَنْ مّا»، و «عَنْ مَّنْ»، و «مِنْ مَّا»: رَسْمُها كلها بنونٍ بعد أول حرف كل منها مع قَطْعِها عما بعدها كما تَرَى، ومعنى الوصل فيها: رَسْمُها بغير نون مع وصل الحرف الأول بالثاني في «عَمَّا» و «عمّن» و «مِمّا» كما ترى، ومعنى الوَصْلِ في «إِلاّ» المكسورة الهمزة والمفتوحة: رَسْمُها بغير نُون.

ومعنى القطع في «أَمْ مَّن» رَسْمُها بميمين: الأولى مقطوعة عن الثانية

---

(١) ص ٢٠٠، ٢٠١.

كما ترى، ومعنى الوصل عدم كتابة الميم الأولى. ومعنى الوصل في «إِمّا» المفتوحة الهمزة والمكسورة كتابتُها بميم واحدة كما ترى.

ثم قال: فإن قيل: ما ثمرةُ معرفةِ المقطوع والموصول؟ أجيبَ: بأنّ ثمرتَه جوازُ الوقف على إحدى الكلمتين المقطوعتين باتفاق، ووجوبُه على الأخيرة من الموصولتين باتفاق أيضاً، وأما ما اختُلف في قطعه ووصله فيجوز الوقف على كلتا الكلمتين نظراً إلى قطعهما، ويجب على الأخيرة نظراً إلى وصلهما». انتهى مع شيء من الإيجاز.

• • •

إثباتُ حروف المدّ وحذفُها عند الوقف

إذا كان آخرُ الكلمة الموقوفِ عليها حرفاً من حروف المد الثلاثة، فإن كان هذا الحرفُ ثابتاً في رَسْم المصاحف العثمانية[1] فالوقفُ على الكلمة يكونُ بإثبات حرف المدّ فيها.

وإن كان محذوفاً من المصاحف يكون الوقف على الكلمة بحذفه.

فإثبات حرف المدّ عند الوقف تابعٌ لإثباته في المصاحف، وحذفه عند الوقف فرع حذفه منها.

وهاك بيانُ حكم كل حرف منها على التفصيل:

(الألف) إذا كانت ثابتةً في الرسم فتكون ثابتة عند الوقف، سواء كانت ثابتة في الوصل أيضاً بأن كان ما بعدها متحركاً نحو: ﴿رَبَّنا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنا وإنْ لَّمْ تَغْفِرْ لَنا وتَرْحَمْنا لنكُونَنَّ من الخاسِرين﴾ أم كانت محذوفةً في الوصل بأن كان ما بعدها ساكناً نحو: ﴿فلما ذَاقَاْ ٱلشَّجَرَةَ، دَعَوَاْ ٱللَّه رَبَّهما، واستَبَقَاْ ٱلبَابَ، كِلْتَاْ الجَنَّتين، وقَالاَ الحَمْدُ لِلَّه، وأوْتِينَاْ العِلْمَ، وقيل: ٱدْخُلاَ النارَ﴾. ونحو الألف التي بعد الهاءِ من لفظ «أيُّها» نحو: ﴿يأيُّها الذين آمَنوا، يأيُّها الناسُ، يأيُّها النبِـيُّ﴾. ونحو: ﴿إني أنَاْ اللَّهُ﴾ وهكذا.

---

(١) سبق التعريف بها ص ٢٦٥.

أم كانت محذوفةً في الوصل بحَسَب الرواية وإن كان ما بعدها متحركاً، وذلك في الألفاظ الآتية:

١ ــ ﴿الظُّنُونَاْ﴾ في سورة الأحزاب[١] في قوله تعالى: ﴿وتَظُنُّونَ بالله الظُّنُونَاْ﴾.

٢ ــ ﴿الرَّسُولاْ﴾ في سورة الأحزاب[٢] في قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وأَطَعْنا الرَّسُولا﴾.

٣ ــ ﴿السَّبِيلاْ﴾ في سورة الأحزاب[٣] في قوله تعالى: ﴿فأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ﴾.

٤ ــ ﴿أَنَاْ﴾ حيث ورد في القرآن الكريم سواء كان بعده همزة نحو: ﴿أناْ أُحْيِي وأُمِيتُ، وأَنَاْ أوّلُ المسلمينَ، إنْ أَنَاْ إلاَّ نَذِيرٌ﴾ أمْ لم يكن بعده همز نحو: ﴿وأنا بِهِ زَعِيمٌ، أنا نَذِيرٌ﴾.

٥ ــ ﴿لٰكِنّاْ﴾ في سورة الكهف[٤] في قوله تعالى: ﴿لٰكِنّاْ هو اللَّهُ ربّــي﴾.

٦ ــ ﴿قَوَارِيْرَ﴾ في الموضع الأول من سورة الدهر[٥] في قوله تعالىٰ: ﴿كانَتْ قَوَارِيْرَاْ﴾.

وأما الموضع الثاني وهو ﴿قَوَارِيْرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ فالألف محذوفة منه

---

(١) الآية ١٠.

(٢) الآية ٦٦.

(٣) الآية ٦٧.

(٤) الآية ٣٨.

(٥) الآية ١٥.

رَسْماً[١]، فتحذف وقفاً ووصلاً.

٧ ــ ﴿ولِيَكُوناً﴾ في سورة يوسف[٢] في قوله تعالى: ﴿ولِيكُوناً من الصَّاغِرِين﴾.

٨ ــ ﴿لَنَسْفَعاً﴾ في سورة العَلَق[٣] في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعاً بالنَّاصِية﴾.

٩ ــ إذا كانت الألف بدلاً من التنوين في اسم منصوب نحو: ﴿عَلِيماً، حكيماً، تقياً، وَدّاً﴾.

١٠ ــ لفظ ﴿إذا﴾ حيث وقع منوّناً نحو: ﴿فإذاً لا يُؤْتون الناسَ نَقِيراً، إذاً لابْتَغَوا إلى، وإذاً لا يَلْبَثُون خِلافَكَ﴾، فالألف في جميع ما ذكر ونحوه تُحذف وصلاً وتثبت وقفاً.

ويُستثنى من هذه القاعدة ما يأتي:

١ ــ الألف في لفظ ﴿ثَمُودَ﴾ في سورة هود[٤] في قوله تعالى: ﴿ألا إنَّ ثَمُوْدَاْ كَفَرُوا رَبَّهم﴾. وفي سورة الفرقان[٥] في قوله تعالى: ﴿وعاداً وثَمُوْداْ وأصحابَ الرَّسّ﴾. وفي سورة العنكبوت[٦] في قوله تعالى: ﴿وعاداً وثَموداْ وقَدْ تَبَيّن لكمْ﴾. وفي سورة النجم[٧] في قوله تعالى: ﴿وثَموداْ فما

---

(١) بل هي ثابتة، ولكنها تحذف وقفاً ووصلاً عند حَفْص.
(٢) الآية ٣٢.
(٣) الآية ١٥.
(٤) الآية ٦٨.
(٥) الآية ٣٨.
(٦) الآية ٣٨.
(٧) الآية ٥١.

أَبْقَىٰ﴾. فالألف في هذه المواضع الأربعة تُحذف وصلاً ووقفاً وإن ثبتت رَسْماً.

٢ ـ ﴿سَلاسِلاْ﴾ في سورة الدهر[١] في قوله تعالى: ﴿سَلاسِلاْ وأغلالاً وسَعِيراً﴾.

فهذه الألف ـ وإن ثبتَتْ رَسْماً ـ يجوز فيها لحفصٍ وجهان عند الوقف: الإثبات والحذفُ، وأما في الوصل فتحذف عنده قولاً واحداً.

وإذا كانت الألف محذوفةً رَسْماً فإنها تحذف وقفاً تبعاً للرَّسْم نحو: ﴿ولم يَخْشَ إلاَّ الله، ولا يَأْبَ كاتبٌ أن يكتُب، ولا تنسَ نَصِيبك منَ الدنيا، أوَ لَمْ يرَ الذِين كَفَروا، ألَمْ ترَ كيف﴾ ومِن هذا القبيل لفظ «أَيُّهَ» في سورة النور[٢] في قوله تعالى: ﴿أَيُّهَ المؤمنون﴾ وفي سورة الزخرف[٣] في قوله تعالى: ﴿يٰأَيُّهَ السَّاحِرُ﴾ وفي سورة الرحمن[٤] في قوله تعالى: ﴿أَيُّهَ الثَّقَلانِ﴾. فيوقف على هذا وأمثاله بحذفِ الألف تبعاً لحذفها في الرَّسْم.

(الواو) تثبت الواو في الوقف إذا ثبتت في الرسم، سواء ثبتت في الوصل أيضاً وذلك إذا كان بعدها متحرّك نحو: ﴿واسْتَعِينُوا بالصَّبرِ، قَالُوا خَيْراً، مُلاقُوا رَبِّهِمْ﴾، أم حذفت في الوصل، وذلك إذا كان بعدها ساكنٌ نحو: ﴿قالُوا اْلآنَ، وما قَدَرُوْا الله، يَمْحُو اللَّهُ ما يَشاءُ، فاستَبِقُوا الْخَيْراتِ، مُلاقُوا اللَّهِ، كاشِفُوا الْعَذَابِ﴾.

---

(١) الآية ٤.

(٢) الآية ٣١.

(٣) الآية ٤٩.

(٤) الآية ٣١.

وتحذف وقفاً إذا حذفت رَسْماً، سواء حذفت وصلاً أيضاً نحو: ﴿أَدْعُ إلى سَبِيلِ رَبِّكَ، ومَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحمٰنِ، وَلاَ تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ به عِلْمٌ﴾.

ومن هذا القبيل: ﴿وَيَدْعُ الإنسانُ بالشَّرّ﴾ في الإسراء[١]. ﴿ويَمْحُ اللَّهُ الباطِلَ﴾ في الشورى[٢]. ﴿يومَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ بالقَمَر[٣]. ﴿وصالِحُ المؤمِنينَ﴾ بالتحريم[٤]. ﴿سَنَدْعُ الزَّبانيةَ﴾ بالعَلَق[٥].

وقد علَّل العلماء حذفها في هذه المواضع الأربعة بقولهم[٦]: «السرّ في حذف الواو في هذه المواضع: التنبيهُ على سُرْعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل، وشدّة قَبول الفعل المتأثر به في الوجود.

أما ﴿وَيَدْعُ الإنسانُ بالشَّرّ﴾ فيدل على أنه سهلٌ عليه، ويسارع فيه كما يسارع في الخير، بل إثباتُ الشرّ من جهة ذاته أقرب إليه من الخير.

وأما ﴿ويَمْحُ الله الباطِلَ﴾ فللإشارة إلى سرعة ذهابه واضمحلاله.

وأما ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ فللإشارة إلى سرعة قَبول الدعاء وسُرعة إجابة الداعين.

وأما ﴿سَنَدْعُ الزَّبانيةَ﴾ فللإشارة إلى وقوع الفعل، وسرعة إجابة الزبانية، وقوّة البطش.

---

(١) الآية ١١.

(٢) الآية ٢٤.

(٣) الآية ٦.

(٤) الآية ٤.

(٥) الآية ١٨.

(٦) انظر: «البرهان» ١: ٣٩٧، ٣٩٨.

قالوا: وحُذفت الواو أيضاً من قوله تعالى: ﴿وصالِحُ المؤمِنِينَ﴾ على أنه اسمُ جنسٍ كقوله تعالى: ﴿إنّ الإنسانَ لَفِي خُسْرٍ﴾، وقيل: جمعٌ، وعليه فالمراد به خِيار المؤمنين، وقيل غير ذلك». انتهى.

وقُصارى القول أن الواوَ تحذف وقفاً إذا حذفت في الرَّسم، سواء حذفت وصلاً كالأمثلة السابقة، أم ثبتت وصلاً نحو: ﴿وَأَجلٌ مُسمّىً عندَهُ، أعْجَبَ الكفارَ نَباتُهُ، وإنّ لَكَ مَوعِداً لَنْ تُخْلَفَهُ﴾[١].

(الياء) تثبت الياء وقفاً إذا ثبتت رَسْماً، سواء ثبتت وصلاً أيضاً، وذلك إذا كان بعدها محرّك نحو: ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾ بالأعراف، ﴿فاتّبِعوني يُحْبِبْكُم الله، هٰذه سَبِيلي أدعُو إلى الله، أُولي الأيدي والأبْصارِ، أنا وَمَنْ اتّبَعَنِي﴾.

أم حذفت وصلاً، وذلك إذا كان بعدها ساكنٌ نحو: ﴿ولا تَسْقِي الْحَرْثَ، ويُرْبِي الصَّدقاتِ، فسوف يأتِي اللَّهُ بقوم، حاضِري الْمسجدِ الْحَرامِ، غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيدِ، غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ، أنّي أُوْفِي الْكيلَ، أنا نأتِي الْأَرْضَ، آتِي الرَّحمٰنِ عَبْداً، وكذلك نُنْجِي الْمؤمنينَ، والمُقِيمِي الصَّلاةِ، ادْخُلِي الصَّرْحَ، بهادِي الْعُمْي[٢]، مُهْلِكِي الْقُرىٰ، وأَيْدِي الْمؤمنينَ﴾.

وتُحذف الياء وقفاً إذا حذفت رسماً كالوقف على ﴿يَتّقِ﴾ من ﴿ومَنْ يَتّقِ الله﴾ و

مِن ﴿إنه مَنْ يَتَّقِ ويَصْبِرْ﴾ والوقفِ على ﴿ولْتَأْتِ، وَآتِ﴾ من ﴿وَلْتَأْتِ طائفةٌ، وآت ذَا القُربىٰ حَقَّه﴾ والوقفِ على ﴿عِبادِ﴾ في ﴿يَا عِبادِ فاتَّقُونِ﴾.

ومِن هذا القبيل المواضع التي عدها العلماء وهي:

---

(١) يعني الواو التي تتولَّد عن صِلة الهاء، انظر ما علَّقت في ص ٢٤٣ و ٢٩٦.

(٢) موضع النمل، الآية ٨١، وأما موضع الروم فمحذوف الياء رسماً كما سيأتي ص ٢٩٥ رقم (٨).

١ ـ ﴿يُؤتِ﴾ من ﴿وسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ المؤمنينَ﴾ في سورة النساء[١].

٢ ـ ﴿واخشَوْنِ﴾ في ﴿فلا تَخْشَواْ ٱلناسَ وَاخْشَونِ﴾ في سورة المائدة[٢].

٣ ـ ﴿نُنْجِ﴾ في ﴿حَقّاً علينا نُنْجِ المؤمنينَ﴾ في سورة يونس[٣].

٤ ـ ﴿بالوَادِ المقَدَّسِ﴾ في سورة طه[٤].

٥ ـ ﴿لَهادِ﴾ في ﴿وإن الله لَهادِ الذينَ آمَنوا﴾ في سورة الحج[٥].

٦ ـ ﴿على وَادِ النَّمْلِ﴾ في سورة النمل[٦].

٧ ـ ﴿الوادِ الأيْمَنِ﴾ في سورة القَصَص[٧].

٨ ـ ﴿بِهادِ العُمْيِ﴾ في سورة الروم[٨].

٩ ـ ﴿إنْ يُرِدْنِ الرَّحمٰنُ﴾ في سورة يسٓ[٩].

١٠ ـ ﴿صَالِ الجَحِيمِ﴾ في سورة الصّافات[١٠].

١١ ـ ﴿قُلْ: يَا عبادِ الّذين آمَنوا﴾ في سورة الزمر[١١].

---

(١) الآية ١٤٦.

(٢) الآية ٤٤.

(٣) الآية ١٠٣.

(٤) الآية ١٢.

(٥) الآية ١٥٤.

(٦) الآية ١٨.

(٧) الآية ٣٠.

(٨) الآية ٥٣.

(٩) الآية ٢٣.

(١٠) الآية ١٦٣.

(١١) الآية ١٠.

١٢ ـ ﴿فَبَشِّرْ عِبادِ، الذينَ يَسْتَمِعُون﴾ في سورة الزمر[١].

١٣ ـ ﴿يُنادِ المُنادِ﴾ في سورة قَ[٢].

١٤ ـ ﴿فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ﴾ في سورة القمر[٣].

١٥ ـ ﴿ولَهُ الجَوارِ﴾ في سورة الرحمن[٤].

١٦ ـ ﴿بالوادِ المقدَّسِ﴾ في سورة النازعات[٥].

١٧ ـ ﴿الجَوَارِ الكُنَّسِ﴾ في سورة التكوير[٦].

ويجوز في ياء ﴿فَمَا آتانِيَ اللَّهُ﴾ في النمل[٧] عند الوقف وجهان: الإثبات والحذفُ عند حفص، وأما في حال الوصل فليس له فيها إلَّا إثباتُها مفتوحةً.

وقد تحذف الياء في الوقف تبعاً للرَّسْم وتثبت في الوصل[٨] نحو: ﴿يُحَرِّفونَ الكَلِمَ عن مَوَاضِعِهِ، وما هُوَ بِبَالِغِهِ، أتَوَاصَوا بِهِ﴾.

● ● ●

---

(١) الآيتان ١٧، ١٨.

(٢) الآية ٤١.

(٣) الآية ٥.

(٤) الآية ٢٤.

(٥) الآية ١٦.

(٦) الآية ١٦.

(٧) الآية ٣٦.

(٨) يعني الياء التي تتولَّد عن صِلة الهاء، أما عند الوقف فيوقف عليها بالسكون نحو: (ببالِغِهْ، مواضِعِهْ). وفي المصاحف التي كتبت في هذه الأعصار يشيرون إلى الهاء التي يجوز فيها الإشباع بكتابة حرف المدّ بشكل مصغَّر، فيكتبون: (لَهُو ، بِهِى) هكذا.

حكمُ الوقف على تاءِ التأنيث[١]

لا تخلو تاءُ التأنيث أن تكون في فعلٍ، أو في اسمٍ.

فإن كانت في فعل ـ ويؤتىٰ بها في الفعل للدلالة على تأنيث الفاعل ـ فإنها ترسَم بالتاء المجرورة باتفاق العلماء، وعلى ذلك اتفقَتْ جميعُ المصاحف العُثمانية، ولا يوقف عليها إلاَّ بالتاء، وذلك نحو: ﴿وَدَّتْ طائِفَةٌ، وقالَتْ لأُخْتِهِ قُصِّيْهِ، وعَنَتْ الوُجُوهُ، إذا السَّماءُ انْفَطَرَتْ، وأُزْلِفَتْ الجَنَّةُ للمتّقينَ، فآمَنَتْ طائفةٌ﴾. وتسمَّى حينئذٍ تاءَ التأنيث.

---

(١) تاء التأنيث في الاسم المفرد لها ثلاث حالات:
الأولى: أن تكون مجرَّدة عن الإضافة، مثل: ﴿وهدى ورحمة للمؤمنين﴾ فهذه لا خلاف في رسمها بالهاء، سوى بعض الكلمات، انظر ص ٣٠٨.
الثانية: أن تكون مضافة إلى ضمير، مثل: ﴿ورحمتي وسعَتْ كل شيء﴾ وهذه لا خلاف في رسمها بالتاء.
الثالثة: أن تكون مضافة إلى اسم ظاهر. وهذه الحالة الأصل فيها في الرسم القياسي: رسمُها هاءً. ولكن في المصاحف العثمانية كلمات خرجت عن هذا الأصل، فرسمت بالتاء المجرورة، وهي المقصودة من عقد هذا الباب.
أما إذا وقعت تاء التأنيث في الفِعْل، أو في الاسم المجموع جمع تأنيث سالماً، فإنها تكتب بالتاء المفتوحة (المجرورة) بلا خلاف. وقد مثل المؤلف هنا للتاء الواقعة في الفعل، أما مثالها مع الاسم المجموع، فنحو: ﴿تائبات، عابدات، سائحات...﴾ ونحو ﴿المسلمات، المؤمنات، القانتات، الذاكرات﴾.

وإن كانت في اسم فالأصل فيها، والغالبُ في استعمالها أن تُرسَم بالتاء المربوطة، ويوقَف عليها بالهاء، ومن أجل ذلك تسمّى هاءَ التأنيث، نحو: ﴿رَحْمة، نِعْمة، جَنّة، كَلِمَة، سُنَّة، قُرَّة، شَجَرة﴾. ولا فرق في ذلك بين رَسْم المصاحف العثمانية، ورَسْم الكتابة الإملائية.

غير أنّ في المصاحف العثمانية كلماتٍ خرجَتْ عن هذا الأصل، وكُتِبَتْ بالتاء المجرورة، فيوقَف عليها بالتاء لضِيق نَفَس، أو تعليم، أو اختبار، أو نحو ذلك. وهي ست عشرة كلمة: ﴿رَحمة، نِعمة، امرأة، سُنّة، لَعْنة، غَيابة، مَعْصِية، بَقِيّة، قُرّة، فِطْرة، شَجَرة، جَنة، ابْنة، بيّنة، جِمالة، كَلِمة﴾.

وهاك بيان كل على التفصيل:

[١] ﴿رحمت﴾ رسمت بالتاء المجرورة، [ويوقف عليها بالتاء] في سبعة مواضع:

١ ـ ﴿أولئك يَرْجون رَحْمَتَ الله﴾ بالبقرة[١].

٢ ـ ﴿إنّ رَحْمَتَ اللّهِ قريبٌ من المحسِنين﴾ بالأعراف[٢].

٣ ـ ﴿رَحْمَتُ اللّهِ وبرَكاتُهُ عليكم﴾ بهود[٣].

٤ ـ ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ بمريم[٤].

٥ ـ ﴿فانظر إلى آثارِ رَحْمَتِ الله﴾ بالروم[٥].

---

(١) الآية ٢١٨.

(٢) الآية ٥٦.

(٣) الآية ٧٣.

(٤) الآية ٢.

(٥) الآية ٥٠.

٦ ـ ﴿أَهُمْ يَقْسِمُون رَحْمَتَ رَبّك﴾ بالزخرف[(١)].

٧ ـ ﴿وَرَحْمَتُ رَبّك خيرٌ ممّا يَجْمَعون﴾ بالزخرف[(٢)].

وما عدا هذه المواضع يرسَم بالتاء المربوطة، ويوقَف عليه بالهاء نحو: ﴿فبِما رَحْمةٍ من الله لِنْتَ لَهُم[(٣)]، إلاَّ رَحْمةً من رَبِّك، عليهم صلواتٌ من رَّبهم ورَحْمَةٌ، لا تَقْنَطوا مِنْ رَّحْمَةِ الله، ورَحْمَةٌ لِلْمؤمنين﴾.

[٢] ﴿نِعْمَتْ﴾ رُسمت بالتاء المجرورة، ويوقَف عليها بالتاء في أحد عشر موضعاً:

١ ـ ﴿واذكُروا نِعْمَتَ اللَّهِ عليكم ومَا أَنْزَلَ عليكم﴾ في البقرة[(٤)].

٢ ـ ﴿واذكُروا نِعْمَتَ الله عليكم إذْ كُنْتم أعْداءً﴾ في آل عمران[(٥)].

٣ ـ ﴿اذكُروا نِعْمَتَ الله عليكم إذْ هَمَّ قَوْمٌ﴾ في المائدة[(٦)].

٤ ـ ﴿ألم تَرَ إلى الذين بَدَّلُوا نِعْمَتَ الله كُفْراً﴾ في إبراهيم[(٧)].

٥ ـ ﴿وإنْ تَعُدّوا نِعْمَتَ الله لا تُحْصُوها﴾ في إبراهيم[(٨)].

---

(١) الآية ٣٢.

(٢) الآية ٣٢.

(٣) ذكر أبو داود، أن هذا الموضع رسم بالتاء في بعض المصاحف، لكن المشهور فيه رسمه بالهاء، وعليه العمل. وهو خارج عن القاعدة العامة المذكورة أول الباب. لأنه ليس بمضاف. فاقتضى التنبيه. انظر «دليل الحيران» ص ٣٠٧.

(٤) الآية ٢٣١.

(٥) الآية ١٠٣.

(٦) الآية ١١.

(٧) الآية ٢٨.

(٨) الآية ٣٤.

٦ ــ ﴿وبِنِعْمَتِ الله هُمْ يَكْفُرون﴾ في النحل[١].

٧ ــ ﴿يَعْرِفون نِعْمَتَ الله ثُمّ يُنْكِرُونَها﴾ في النحل[٢].

٨ ــ ﴿واشْكُروا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ في النحل[٣].

٩ ــ ﴿ألم تَرَ أنَّ الفُلْكَ تَجْري في البَحْرِ بِنِعْمَتِ الله﴾ في لقمان[٤].

١٠ ــ ﴿يأيّها الناسُ اذْكُروا نِعْمَتَ الله عليكم﴾ في فاطر[٥].

١١ ــ ﴿فذَكّر فَمَا أنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّك بكاهنٍ ولا مَجْنون﴾ في الطور[٦].

وما عدا هذه المواضع يكتَب بالتاء المربوطة، ويوقَف عليه بالهاء نحو: ﴿وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فمنَ الله، وإنْ تَعُدّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوها، أَفَبِنِعْمَةِ الله يَجْحَدُوْن﴾. ثلاثتها في النحل[٧].

ونحو: ﴿وإذْ قال مُوسىٰ لِقَومه اذْكُروا نِعْمَةَ الله عليكم﴾ في إبراهيم[٨]. ﴿واذكروا نِعْمَةَ الله عليكم ومِيثَاقَهُ﴾، ﴿وإذْ قال مُوسىٰ لقومه يا قَوْمِ اذْكُروا نِعْمَةَ الله عليكم﴾ كلاهُما في المائدة[٩].

---

(١) الآية ٧٢.

(٢) الآية ٨٣.

(٣) الآية ١١٤.

(٤) الآية ٣١.

(٥) الآية ٣.

(٦) الآية ٢٩.

(٧) الآيات ٥٣، ١٨، ٧١.

(٨) الآية ٦.

(٩) الآيتان ٧، ٢٠.

﴿وأمَّا بنعمةِ رَبّك فحَدّثْ﴾ بالضُّحىٰ.

﴿ولَولا نِعْمَةُ رَبّـي﴾ بالصافات[١].

[٣] ﴿امرأت﴾ ترسَم بالتاء المجرورة، ويوقف عليها بالتاء في سبعة مواضع:

١ ــ ﴿إذ قَالَتْ امْرَأتُ عِمْران﴾ في آل عمران[٢].

٢ ــ ﴿امْرَأتُ العَزيز تُراوِدُ فَتاها﴾ في يوسف[٣].

٣ ــ ﴿قالَتْ امْرَأتُ العزيز الآنَ حَصْحَصَ الحَقّ﴾ في يوسف[٤].

٤ ــ ﴿وقالَتْ امْرَأتُ فِرْعَونَ﴾ في القَصَص[٥].

٥ ــ ﴿امْرَأتَ نُوحٍ﴾ في التحريم[٦].

٦ ــ ﴿وامْرَأتَ لُوطٍ﴾ في التحريم[٧].

٧ ــ ﴿امْرَأتَ فِرْعَونِ﴾ في التحريم[٨].

والضابط أنَّ كل امرأة تُذكَر مقرونة بزوجها[٩] ترسَم بالتاء المجرورة،

---

(١) الآية ٥٧. وذكر أبو داود عن ثلاثة من أئمة النَّقْط رسمها بالتاء، لكن العمل على رسمها هاء. كما في «دليل الحيران» ص ٣٠٩.

(٢) الآية ٣٥.

(٣) الآية ٣٠.

(٤) الآية ٥١.

(٥) الآية ٩.

(٦) الآية ١٠.

(٧) الآية ١٠.

(٨) الآية ١١.

(٩) أي تكون مضافة إلى اسم ظاهر، كما سبق بيانه في أول الفصل، ص ٢٩٧.

وذلك في المواضع السبعة الآنفة الذكر، وما عدا هذه المواضع تكتَب بالتاء المربوطة ويوقف عليها بالهاء نحو: ﴿وإنْ امرأةٌ خافَتْ﴾ بالنساء[١]، ﴿وامْرأةً مؤمِنةً﴾ بالأحزاب[٢]، ﴿إني وَجَدْتُ امرأةً تَمْلِكُهم﴾ في النمل[٣].

[٤] ﴿سُنَّت﴾ تكتَب بالتاء المجرورة، ويوقَف عليها بالتاء في خمسة مواضع:

١ ـ ﴿فقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الأولين﴾، بالأنفال[٤].

٢ ـ ﴿فهل يَنْظُرونَ إلاَّ سُنَّتَ الأولين﴾، بفاطر[٥].

٣ ـ ﴿فلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ الله تَبْديلا﴾، بفاطر[٦].

٤ ـ ﴿ولَنْ تَجِدَ لِسُنَّت الله تَحْويلا﴾، بفاطر[٧].

٥ ـ ﴿سُنَّتَ الله التي قَدْ خَلَتْ في عبادِهِ﴾، بغافر[٨].

وما عدا هذه المواضع يكتَب بالتاء المربوطة، ويوقَف عليه بالهاء نحو: ﴿سُنَّةَ مَنْ قد أَرْسَلْنا قَبْلَك مِنْ رُسُلنا﴾، بالإسراء[٩]. ﴿سُنَّةَ اللَّهِ في الذين خَلَوْمِنْ قَبْلُ﴾، بالأحزاب[١٠]، ﴿سُنَّةَ الله التي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ﴾،

---

(١) الآية ١٢٨.
(٢) الآية ٥٠.
(٣) الآية ٢٣.
(٤) الآية ٣٨.
(٥) الآية ٤٣.
(٦) الآية ٤٣.
(٧) الآية ٤٣.
(٨) الآية ٨٥.
(٩) الآية ٧٧.
(١٠) الآية ٣٨.

بالفتح[١].

[٥] ﴿لَعْنَت﴾ رُسمت بالتاء المجرورة في موضعين:

١ ـ ﴿فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ الله على الكاذِبينَ﴾، بآل عمران[٢].

٢ ـ ﴿والخامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ الله عَلَيه﴾، بالنور[٣].

وما عدا الموضعين مرسوم بالهاء نحو: ﴿أولئك عَليهم لعنةُ الله﴾، بالبقرة[٤]، ﴿أَنْ لَّعْنَةُ الله على الظّالمين﴾، بالأعراف[٥]، ﴿أولئك جَزاؤهُمْ أَنَّ عليهم لَعْنَةَ الله﴾، بآل عمران[٦]، ﴿وإن عليك اللَّعْنَةَ إلى يَومِ الدِّين﴾، بالحِجر[٧].

[٦] ﴿غَيَابَتِ الجُبِّ﴾ رُسمت بالتاء المجرورة في الموضعين بسورة يوسف[٨] ولا ثالث لهما في القرآن الكريم.

[٧] ﴿مَعْصِيَت﴾ ترسم بالتاء في موضعين:

١ ـ ﴿ومَعْصِيَت الرَّسول، وإذا جاءُوك﴾، بالمجادلة[٩].

٢ ـ ﴿ومَعْصِيَت الرَّسول، وَتَنَاجَوا﴾، بالمجادلة[١٠]، وليس في القرآن غيرهما.

---

(١) الآية ٢٣.

(٢) الآية ٦١.

(٣) الآية ٧.

(٤) الآية ١٦١.

(٥) الآية ٤٤.

(٦) الآية ٨٧.

(٧) الآية ٣٥.

(٨) الآية ١٠.

(٩) الآية ٨.

(١٠) الآية ٩.

[٨] ﴿بَقِيَّت﴾ رُسمت بالتاء في موضع واحد وهو: ﴿بَقِيَّتُ الله خيرٌ لَّكم﴾، بهود[١].

وما عداه يرسم بالهاء نحو: ﴿وبَقِيَّةٌ ممّا تَرَكَ آلُ موسىٰ﴾، بالبقرة[٢]، ﴿أولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَون عنِ الفَسَاد في الأرض﴾، بهود[٣].

[٩] ﴿قُرَّت﴾ كتبت بالتاء المجرورة في موضع واحد وهو ﴿قُرَّتُ عينٍ لي ولَكَ﴾، بالقصص[٤].

وما عداه مرسوم بالهاء نحو: ﴿ربَّنا هَبْ لنا مِنْ أَزْوَاجِنا وذُرّياتِنا قُرَّةَ أعْيُنٍ﴾، بالفرقان[٥]، ﴿فلا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لهم مِنْ قُرَّةِ أعْيُنٍ﴾، بالسجدة[٦].

[١٠] ﴿فِطْرَت﴾ رُسمت بالتاء المجرورة في قوله تعالى في سورة الروم[٧]: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ التي فَطَرَ الناسَ عليها﴾. ولا ثاني له في القرآن الكريم.

[١١] ﴿شَجَرَت﴾ رُسمت بالتاء المجرورة في قوله تعالى في سورة الدّخان[٨]: ﴿إنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾.

---

(١) الآية ٨٦.
(٢) الآية ٢٤٨.
(٣) الآية ١١٦.
(٤) الآية ٩.
(٥) الآية ٧٤.
(٦) الآية ١٧.
(٧) الآية ٣٠.
(٨) الآية ٤٣.

وما عداه مرسوم بالهاء نحو: ﴿هل أَدُلُّك على شَجَرَةِ الخُلْدِ﴾ في طه[(١)]، ﴿أم شَجَرَةُ الزَّقّوم، إنّها شَجَرَةٌ﴾ كلاهما في الصّافات[(٢)]. ﴿وشَجَرَةً تخرُجُ من طُورِ سَيْناءَ﴾ بالمؤمنين[(٣)].

[١٢] ﴿جَنَّت﴾ كتبت بالتاء في قوله تعالى في سورة الواقعة[(٤)]: ﴿فَرَوْحٌ ورَيْحانٌ وجَنَّتُ نَعيمٍ﴾.

وما عداه مرسوم بالهاء نحو: ﴿أَيَطْمَعُ كلّ امْرِىءٍ منهم أن يُدخَل جَنَّةَ نعيمٍ﴾، بالمعارج[(٥)]. ﴿وجَنَّةٍ عَرْضُها السَّمواتُ والأَرْضُ﴾، بآل عمران[(٦)]. ﴿أم جَنَّةُ الخُلْدِ التي وُعِدَ المتَّقون﴾، بالفرقان[(٧)].

[١٣] ﴿ابنَت﴾ رسمت بالتاء في قوله تعالى في سورة التحريم[(٨)] ﴿ومَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرانَ﴾، ولا ثاني لها في القرآن الكريم.

[١٤] ﴿بيّنَت﴾ رُسمت بالتاء في قوله تعالى في سورة فاطر[(٩)]: ﴿فَهُمْ عَلى بيّنَتٍ منه﴾.

وما عداه مرسوم بالهاء نحو: ﴿أفمَنْ كان على بيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾،

---

(١) الآية ١٢٠.

(٢) الآيتان ٦٢، ٦٤.

(٣) الآية ٢٠.

(٤) الآية ٨٩.

(٥) الآية ٣٨.

(٦) الآية ١٣٣.

(٧) الآية ١٥.

(٨) الآية ١٢.

(٩) الآية ٤٠.

بهود[١]. ﴿كَمْ آتيناهُمْ مِنْ آيةٍ بيِّنةٍ﴾، بالبقرة[٢].

[١٥] ﴿جِمالَتٌ﴾ رُسمت بالتاء في قوله تعالى في سورة والمرسلات[٣]: ﴿كأنّه جِمالَتٌ صُفْرٌ﴾، وليس له ثانٍ في القرآن الكريم.

[١٦] ﴿كلمت﴾ ترسم بالتاء المجرورة في خمسة مواضع:

١ ـ ﴿وتَمَّتْ كَلِمت رَبّك صِدْقاً وعَدْلاً﴾، بالأنعام[٤].

٢ ـ ﴿وتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبّك الحُسْنىٰ عَلىٰ بَنِي إسرائيلَ﴾، بالأعراف[٥].

---

(١) الآية ١٧.

(٢) الآية ٢١١.

(٣) الآية ٣٣. وقد قرأ هذه الكلمة بالإفراد حفص وحمزة والكسائي، فهي لهم من هذا الباب، ويختلفون حال الوقف. أما بقية القراء فيقرؤونها بالجمع ﴿جمالات﴾. فليست من هذا الباب، ولا خلاف بينهم في الوقف عليها بالتاء.

(٤) الآية ١١٥.

(٥) الآية ١٣٧. ولم يُشر المصنف إلى الخلاف فيه:
فقد حكى الإمام الداني وأبو داود الخلاف فيه بين المصاحف. ورجح أبو داود رسمه بالهاء على رسمه بالتاء، وعليه العمل عند المغاربة. وحكى الداني الوجهين، وجعلهما سواء. واقتصر الشاطبي على رسمه بالتاء، وعليه العمل عند المشارقة.
ثم إن هذا الموضع قد قرأه العشرة بالإفراد بلا خلاف. أما المواضع الأربعة الباقية ففيها خلاف بين العشرة:
فقرأ الكوفيون بالإفراد في جميع المواضع. وشاركهم في موضعي يونس الثاني وغافر: ابن كثير وأبو عمرو، وفي موضع الأنعام يعقوب.
والحاصل: أن من قرأ بالجمع، فإن هذه الكلمة لا تدخل له من هذا الباب، إذْ لا خلاف في كتابة ما جُمع: بالتاء المجرورة.
أما من قرأ بالإفراد فإنه يقف عليها بالتاء، إلاَّ أن أبا عمرو وابن كثير والكسائي ويعقوب يقفون بالهاء. والباقون بالتاء بلا خلاف.

٣ ـ ﴿كذلك حقَّتْ كَلِمَتُ رَبّك على الذين فَسَقُوا﴾، بيونس[١].

٤ ـ ﴿إن الذين حَقَّتْ عليهم كَلِمَتُ رَبّك لا يُؤْمنون﴾ بيونس[٢].

٥ ـ ﴿وكَذَلك حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبّك على الذين كَفَرُوا﴾ بغافر[٣].

غير أن المصاحف اختلفت في رسم ﴿كلمت﴾ في الموضع الثاني بيونس وفي موضع غافر. فرسمت في الموضعين بالتاء في بعض المصاحف، وبالهاء في بعضها.

وعلى هذا يجوز الوقف عليها بالتاء في الموضعين تبعاً لبعض المصاحف، وبالهاء في الموضعين تبعاً للبعض الآخَر. والرّاجح الوقف عليها في الموضعين بالتاء كما ذهب إليه المحققون.

وما عدا ذلك من لفظ ﴿كلمة﴾ فمرسوم بالتاء المربوطة، ويوقف عليه بالهاء نحو: ﴿وتَمّت كلمةُ رَبّك لاملأَنَّ جهنَّم﴾، في هود[٤]. ﴿ألم تَرَ كيف ضَرَبَ الله مَثَلاً كلمةً طَيّبةً﴾، ﴿ومَثَلُ كلمةٍ خَبيثةٍ﴾. كلاهما في إبراهيم[٥]. ﴿وكلمةُ اللَّهِ هيَ العُلْيَا﴾، في التوبة[٦].

ومما كتب بالتاء المجرورة أيضاً، ويوقف عليه بالتاء الألفاظ الآتية:

١ ـ أسماء الجموع المختومةُ بالتاء نحو: ﴿الآيات، آيات، مبيّنات، بيّنات، مُتبَرِّجات، والمؤْتَفِكات، المنْشَآتُ، والعادِياتِ، والذّاريات، والمرْسَلاتِ، والنازِعات﴾.

---

(١) الآية ٣٣.

(٢) الآية ٩٦.

(٣) الآية ٦.

(٤) الآية ١١٩.

(٥) الآيتان ٢٤، ٢٦.

(٦) الآية ٤٠.

٢ ــ ﴿مَلَكُوتَ، جالُوت، طالوت، التابُوت، الطاغُوت﴾.

٣ ــ ﴿أَبَتِ﴾ حيث ورد في القرآن الكريم، وهو في يوسف[١]، ومريم[٢]، والقصص[٣]، والصافات[٤].

٤ ــ ﴿هيهات﴾ في موضعي سورة المؤمنين[٥] في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِما تُوعَدُونَ﴾.

٥ ــ ﴿مَرْضَات﴾ في ثلاثة مواضع: البقرة[٦]، النساء[٧]، التحريم[٨].

٦ ــ ﴿ذَات﴾ في قوله تعالى في سورة الأنفال[٩]: ﴿وأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾. وفي قوله تعالى في سورة النمل[١٠]: ﴿حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾.

٧ ــ ﴿وَلات﴾ في قوله تعالى في سورة صۤ[١١]: ﴿وَلاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ﴾.

٨ ــ ﴿اللَّات﴾ في قوله تعالى في سورة النجم[١٢]: ﴿أفرأَيْتُمْ اللَّاتَ والعُزَّىٰ﴾.

---

(١) الآية ٤.
(٢) الآيات ٤٢ ــ ٤٥.
(٣) الآية ٢٦.
(٤) الآية ١٠٢.
(٥) الآية ٣٦.
(٦) الآيتان ٢٠٧، ٢٦٥.
(٧) الآية ١١٤.
(٨) الآية ١.
(٩) الآية ١.
(١٠) الآية ٦٠.
(١١) الآية ٣.
(١٢) الآية ١٩.

هَـمْـزةُ الـوَصْـل

لا يخلو الحرفُ الواقع أولَ الكلمة القرآنية من أن يكون متحركاً أو ساكناً.

فإن كان متحركاً فحكمه ظاهر، وإن كان ساكناً فإن وُصلت الكلمة بما قبلها فالحكم ظاهر أيضاً. وإن ابتُدىء بها فلا بد من اجتلاب همزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالحرف الساكن الواقع أول الكلمة، إذ النطق به وهو في ابتداء الكلمة متعذّر، فحينئذٍ لا يحتاج لهمزة الوصل إلاَّ في حال الابتداء بالكلمة التي أولُ حروفها ساكن.

فيكون حكمها: أنها تثبت في الابتداء أي في حال الابتداء بالكلمة التي دخلت عليها الهمزة وكان أولُ حروفها ساكناً. وتسقُط في الدَّرْجِ أي في حال وَصْل الكلمة التي هي فيها بما قبلها، لاعتماد الحرف الساكن حينئذٍ على ما قبله وعدم الاحتياج إليها.

وسميت همزةُ وَصْلٍ لأنها وُصْلَة إلى النطق بالحرف الساكن وسبيلٌ إلى التمكّن من التلفّظ به[1].

وتكون همزة الوصل في الأفعال، والأسماء، والحُروف.

---

(١) ويُشار إليها في المصاحف بكتابة صادٍ صغيرة هكذا: (ﺻ). فوق ألف الوصل.

أما الأفعال فتكون فيها فيما يأتي:

١ ـ الفعل الماضي الخماسي أعني المكوَّن من خمسة أحرف نحو: ﴿ٱنْطَلق﴾ من قوله تعالى: ﴿وٱنْطَلَقَ ٱلملأُ مِنْهُم﴾، في صٓ[١]. ﴿إذاً ٱنْطلَقْتُم إلى مَغانِمَ﴾، في الفتح[٢].

ونحو: ﴿ٱتَّخذ﴾ من قوله تعالى ﴿أم ٱتَّخَذَ ممّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾، في الزخرف[٣]. ﴿أم ٱتَّخذوا مِنْ دُونه أولياء﴾، في الشورى[٤]. ﴿وقالوا ٱتخذ اللّهُ ولداً﴾، في البقرة[٥]. ﴿قال لَئِنْ ٱتَّخَذْتَ إلَهاً﴾، في الشعراء[٦].

ونحو: ﴿ٱرتاب﴾ من قوله تعالى: ﴿إذاً لَٱرْتابَ المُبْطِلون﴾، في العنكبوت[٧]. ﴿إنْ ٱرْتَبْتُمْ﴾، في المائدة[٨]. ﴿أمْ ٱرْتَابُوا﴾ في النور[٩].

ونحو: ﴿ٱرْتَضَى﴾ من قوله تعالى: ﴿ولا يَشْفَعُون إلاَّ لمن ٱرْتَضَى﴾، في الأنبياء[١٠]﴿الذي ٱرْتَضَى لهم﴾، في النور[١١].

ونحو ﴿ٱستَحقّ﴾ في قوله تعالى: ﴿على أنهما ٱسْتَحَقَّا إثْماً﴾،

---

(١) الآية ٦.
(٢) الآية ١٥.
(٣) الآية ١٦.
(٤) الآية ٩.
(٥) الآية ١١٦.
(٦) الآية ٢٩.
(٧) الآية ٤٨.
(٨) الآية ١٠٦.
(٩) الآية ٥٠.
(١٠) الآية ٢٨.
(١١) الآية ٥٥.

﴿ٱستَحَقّ عليهم الأوْلَيَان﴾، كلاهما في المائدة[١].

ونحو: ﴿ٱجْتَمع﴾ في قوله تعالى: ﴿قل: لَّئن ٱجْتَمَعَتْ الإِنْسُ والجنّ﴾، في الإسراء[٢] وقوله تعالى: ﴿ولَوْ ٱجْتَمَعُوا لَهُ﴾، في الحج[٣].

ونحو: ﴿ٱنفطر﴾ في قوله تعالى: ﴿إذا السَّماءُ ٱنفَطَرَتْ﴾، في الانفطار[٤].

ونحو: ﴿ٱنشَقّ﴾ في ﴿إذا السَّماء ٱنْشَقَّتْ﴾، في الانشقاق[٥]. ونحو: ﴿ٱجْتُثَّتْ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱجْتُثَّتْ مِنْ فَوق الأرض﴾، في إبراهيم[٦]. ونحو: ﴿ٱنصَرَف﴾ في قوله تعالى: ﴿ثمَّ ٱنْصَرَفُوا﴾، في براءة[٧]. ونحو: ﴿ٱشْتَرَى﴾ من قوله تعالى: ﴿إنَّ الله ٱشْتَرَى من المؤمنين﴾، في التوبة[٨]. ونحو: ﴿ٱصْطَفَى﴾ من قوله تعالى: ﴿إن اللَّهَ ٱصْطَفَى آدَمَ ونُوحاً﴾، في آل عمران[٩]. ونحو: ﴿ٱضْطُرّ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ ٱضْطُرَّ﴾، في البقرة والمائدة والنحل[١٠] وغيرها.

٢ ـ الفعل الماضي السّداسي، أي المكون من ستة أحرف وهاك الأمثلة:

---

(١) الآية ١٠٧.
(٢) الآية ٨٨.
(٣) الآية ٧٣.
(٤) الآية ١.
(٥) الآية ١.
(٦) الآية ٢٦.
(٧) الآية ١٢٧.
(٨) الآية ١١١.
(٩) الآية ٣٣.
(١٠) الآيات ١٧٣، ٣، ١١٥.

﴿ٱستَغْفَر﴾ في: ﴿فَٱسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِم﴾، في آل عمران[١]. ﴿فَٱستَغْفَروا اللّهَ وٱستَغْفَرَ لهمْ الرَّسولُ﴾، في النساء[٢]. ﴿ٱستَنْصَر﴾ من قوله تعالى: ﴿فإذا الذي ٱسْتَنْصَرَهُ بالأمس﴾، في القَصَص[٣]. ﴿ٱسْتَمْسَك﴾ في قوله تعالى: ﴿فقَدْ ٱسْتَمْسَك بالعُرْوة الوُثقىٰ﴾، في البقرة[٤]. ﴿ٱسْتَحْوَذ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱستَحْوَذَ عليهمْ الشَّيطانُ﴾، في المجادِلة[٥].

﴿ٱشمَأزّ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱشْمَأَزَّتْ قلوبُ الذين لا يُؤمنون بالآخِرة﴾، في الزمر[٦]. ﴿ٱستَكْبر﴾ في قوله تعالى: ﴿أبىٰ وَٱسْتَكْبَرَ﴾، في البقرة[٧]. ﴿إلّا إبليسَ ٱستَكْبَرَ﴾، في صَ[٨] ﴿ٱسْتَسْقىٰ﴾ في: ﴿وإذ ٱسْتَسْقىٰ موسى﴾، في البقرة[٩]. ﴿ٱسْتَعْلىٰ﴾ في: ﴿وقَدْ أفلَحْ اليومَ مَنْ ٱستَعْلىٰ﴾، في طه[١٠]. ﴿ٱستَغْنى﴾ في: ﴿أمّا مَنْ ٱسْتَغْنى﴾، في عَبَس[١١]. ﴿وأما مَنْ بَخِلَ وٱسْتَغْنى﴾، في الليل[١٢].

---

(١) الآية ١٣٥.
(٢) الآية ٦٤.
(٣) الآية ٨.
(٤) الآية ٢٥٦.
(٥) الآية ١٩.
(٦) الآية ٤٥.
(٧) الآية ٣٤.
(٨) الآية ٧٤.
(٩) الآية ٦٠.
(١٠) الآية ٦٤.
(١١) الآية ٥.
(١٢) الآية ٨.

٣ ــ فعل الأمر الذي ماضِيه خُماسي نحو: ﴿ٱتّخذ﴾ من قوله تعالى: ﴿وٱتَّخِذُوا مِنْ مَقام إبراهيمَ مُصَلًّى﴾، في البقرة[١]. ﴿ٱنْطَلَق﴾ من قوله تعالى: ﴿ٱنْطَلِقُوا إلى ما كنتم به تكذّبونَ، ٱنطَلِقُوا إلى ظِلّ ذِي ثَلاثِ شُعَبٍ﴾، في المرسلات[٢]. ﴿ٱتّبِعْ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعْ ما أوحِيَ إليك مِنْ رَبّك﴾، في الأنعام[٣]. وقوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا ما أُنزل إليكم من رَّبكم﴾، في الأعراف[٤]. ﴿ٱنتظِر﴾ من قوله تعالى: ﴿فأَعْرِضْ عنهم وٱنْتَظِرْ﴾، في السجدة[٥]. وقوله تعالى: ﴿قل: ٱنْتَظِرُوا إنّا مُنْتَظِرون﴾، في الأنعام[٦]. ﴿ٱنْتَصِر﴾ من قوله تعالى: ﴿فَٱنْتَصِرْ﴾، في القمر[٧]. ﴿ٱرْتَقِبْ، وَٱصْطَبِر﴾ في قوله تعالى: ﴿فٱرْتَقِبْهُم وَٱصْطَبِرْ﴾، في القمر[٨]. ﴿فٱرْتَقِبْ إنهم مُرْتَقِبون﴾، في الدخان[٩].

٤ ــ فعل الأمر الذي ماضيه سُداسي نحو: ﴿ٱستَغْفِر﴾ من قوله تعالى: ﴿فقُلْتُ: ٱستَغْفِرُوا ربّكم﴾، في نوح[١٠]. وقوله تعالى: ﴿وٱسْتَغْفِرْ لهمْ اللّهَ﴾، في النور[١١]. ﴿ٱسْتَعِنْ﴾ من قوله تعالى: ﴿ٱسْتَعِينوا بالصَّبر

---

(١) الآية ١٢٥.
(٢) الآية ٣٠.
(٣) الآية ١٠٦.
(٤) الآية ٣.
(٥) الآية ٣٠.
(٦) الآية ١٥٨.
(٧) الآية ١٠.
(٨) الآية ٢٧.
(٩) الآية ٥٩.
(١٠) الآية ١٠.
(١١) الآية ٦٢.

والصَّلاة﴾ في البقرة[١]. ﴿ٱسْتَجِبْ﴾ من قوله تعالى: ﴿ٱسْتَجِيبوا لِلَّه ولِلرَّسولِ﴾، في الأنفال[٢]. ﴿ٱسْتَجِيبُوا لِرَبّكم﴾، في الشورى[٣]. ﴿ٱسْتَفْزِزْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنْ ٱستَطَعْتَ منهم بِصَوْتِكَ﴾، في الإسراء[٤]، إلى غير ذلك من الأمثلة.

٥ ــ فعل الأمر الذي ماضيه ثُلاثي نحو: ﴿ٱكْشِفْ﴾ من قوله تعالى: ﴿رَبَّنا ٱكْشِفْ عَنّا العذابَ﴾، في الدخان[٥]. ﴿ٱتْلُ﴾: من قوله تعالى: ﴿ٱتْلُ ما أوحِيَ إليكَ مِنْ الكتابِ﴾، في العنكبوت[٦]. ﴿ٱذكُر﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱذكُرْني عندَ رَبّك﴾ في يوسف[٧]. ﴿ٱشْكُر﴾ في قوله تعالى: ﴿أَنْ ٱشكُر لي ولوالدَيك﴾، في لقمان[٨]. ﴿ٱخْرُج﴾ في ﴿وقَالت: ٱخْرُجْ عليهنَّ﴾ في يوسف[٩]. ﴿ٱرْجِع﴾ في: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعْ البَصَر﴾، في الملك[١٠]. ﴿ٱنظُر﴾ في ﴿ولٰكِنْ ٱنظُرْ إلى الجَبَل﴾، في الأعراف[١١]. ﴿ٱذهَب﴾ في: ﴿قَالَ ٱذهَبْ فمَنْ تَبِعَكَ منهم﴾ في الإسراء[١٢]. ﴿ٱهْدِني﴾:

---

(١) الآية ١٥٣.
(٢) الآية ٢٤.
(٣) الآية ٤٧.
(٤) الآية ٦٤.
(٥) الآية ١٢.
(٦) الآية ٤٥.
(٧) الآية ٤٢.
(٨) الآية ١٤.
(٩) الآية ٣١.
(١٠) الآية ٤.
(١١) الآية ١٤٣.
(١٢) الآية ٦٣.

﴿ٱهدِنا الصِّراطَ﴾، في الفاتحة. ﴿ٱقرأ﴾ في: ﴿ٱقرأ بِٱسْمِ رَبِّك﴾، في العَلَق[١]. ﴿ٱضْرِب﴾ في: ﴿أَنْ ٱضرِبْ بِعَصاك البَحْرَ﴾، في الشعراء[٢]، وما أشبه ذلك من الأمثلة.

وأما الأسماء فتكون همزة الوصل فيها قياسية وسماعية.

فالقياسية تكون في مصدر الفعل الخُماسي نحو: ﴿ٱخْتِلاف﴾ في ﴿إنّ في ٱختِلافِ الليلِ والنّهار﴾ في يونس[٣]، ﴿لَوَجَدُوا فيهِ ٱختِلافاً كثيراً﴾ في النساء[٤]، ونحو ﴿ٱبْتغاء﴾ في ﴿ٱبْتِغاءَ مَرْضَاتِ الله﴾ في البقرة[٥]، ﴿ٱبتِغاءَ الفِتْنَةِ وابْتِغاءَ تأويله﴾ في آل عمران[٦]. ونحو ﴿ٱفْتِراء﴾ في ﴿ٱفتِراءً على الله﴾ في الأنعام[٧]، ونحو: ﴿ٱنْتِقام﴾ في ﴿وَالله عزيزٌ ذُو ٱنتِقام﴾ في آل عمران[٨].

وتكون في مصدر الفعل السُّداسي نحو ﴿ٱسْتِكْباراً﴾ في ﴿ٱسْتِكْباراً في الأرض ومَكْرَ السَّيِّىءِ﴾ في فاطر[٩]، ﴿وٱسْتَكْبَروا ٱسْتِكْباراً﴾ في نوح[١٠].

والسماعية تكون في الأسماء الآتية:

---

(١) الآية ١.
(٢) الآية ٦٣.
(٣) الآية ٦.
(٤) الآية ٨٢.
(٥) الآية ٢٦٥.
(٦) الآية ٧.
(٧) الآية ١٤٠.
(٨) الآية ٤.
(٩) الآية ٤٣.
(١٠) الآية ٧.

١ ــ اثنان، سواء كان مرفوعاً نحو ﴿ٱثنانِ ذَوَا عَدْلٍ منكم﴾ في المائدة[١]، ﴿إن عِدّة الشُّهورِ عِنْدَ الله ٱثْنا عَشَرَ شَهْراً﴾ في التوبة[٢]، أم كان منصوباً نحو ﴿لا تَتَّخِذوا إِلٰهَيْنِ ٱثْنَينِ﴾ في النحل[٣]، ﴿وبَعَثْنا منهمْ ٱثْنَي عَشَرَ نَقِيباً﴾ في المائدة[٤].

٢ ــ ٱثنتان، سواء كان مرفوعاً نحو ﴿فٱنْفَجَرَتْ منه ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ في البقرة[٥]، أم منصوباً نحو ﴿فإنْ كانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ في النساء[٦]، ﴿وقَطَّعْناهُمْ ٱثْنَتَي عَشْرَةَ أَسْباطاً﴾ في الأعراف[٧].

٣ ــ ٱبن، نحو: ﴿إنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهلي﴾ في هود[٨]، ﴿ذلك عِيْسَى ٱبْنُ مريم﴾ في مريم[٩]، ﴿وقالت اليهودُ: عُزَيْرٌ ٱبنُ الله، وقالت النصارَى: المسيحُ ٱبنُ الله﴾ في براءة[١٠].

٤ ــ ٱبنة، سواء كان مفرداً وذلك في ﴿ومَرْيَم ٱبْنَتَ عِمران﴾ في التحريم[١١]، أم مثنّىً وذلك في ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ﴾ في القصص[١٢].

---

(١) الآية ١٠٦.
(٢) الآية ٣٦.
(٣) الآية ٥١.
(٤) الآية ١٢.
(٥) الآية ٦٠.
(٦) الآية ١٧٦.
(٧) الآية ١٦٠.
(٨) الآية ٤٥.
(٩) الآية ٣٤.
(١٠) الآية ٣٠.
(١١) الآية ١٢.
(١٢) الآية ٢٧.

٥ ــ ٱمرؤ، سواء كان مرفوعاً وذلك في ﴿إِنْ ٱمْرُؤٌ هَلَكَ﴾ في النساء[١]. أم منصوباً وذلك في ﴿ما كان أبوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾ في مريم[٢]. أم مجروراً وذلك في ﴿كُلُّ ٱمْرِىءٍ بما كَسَبَ رَهِين﴾ في الطور[٣]، ﴿لكلّ ٱمْرِىءٍ منهم يَوْمَئِذٍ شأنٌ يُغْنِيه﴾ في عَبَس[٤].

٦ ــ ٱمرأة، سواء كان مفرداً نحو: ﴿وإنْ ٱمرَأةٌ خافَتْ﴾ في النساء[٥]، ﴿وٱمْرَأةً مُؤمنة﴾ في الأحزاب[٦]، ﴿إِذْ قالَتْ ٱمْرأَتُ عِمْرانَ﴾ في آل عمران[٧]، ﴿ٱمْرَأَتُ العزيزِ﴾ في يوسف[٨]، ﴿وقالَتْ ٱمْرأَتُ فِرْعون﴾ في القَصَص[٩]، ﴿ٱمرأتَ نُوحٍ، وٱمرأتَ لُوطٍ، وٱمرأتَ فِرْعون﴾ الثلاثة في التحريم[١٠].

أم كان مثنّى نحو: ﴿وَٱمرأتانِ ممّن تَرْضَون منْ الشّهَداء﴾ في البقرة[١١]، ﴿وَوَجَد مِنْ دُونِهِم ٱمْرَأتَين تَذُوْدَانِ﴾ في القصص[١٢].

---

(١) الآية ١٧٦.
(٢) الآية ٢٨.
(٣) الآية ٢١.
(٤) الآية ٣٧.
(٥) الآية ١٢٨.
(٦) الآية ٥٠.
(٧) الآية ٣٥.
(٨) الآية ٣٠.
(٩) الآية ٩.
(١٠) الآيتان ١٠ و ١١.
(١١) الآية ٢٨٢.
(١٢) الآية ٢٣.

٧ ــ ٱسم، نحو: ﴿ٱقرأ بٱسْمِ﴾ بالعَلَق[١]، ﴿وٱذْكُرْ ٱسمَ رَبّكَ﴾ في المزّمل، والدَّهر[٢]، ﴿منهُ ٱسْمُه المَسِيحُ عيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ في آل عمران[٣]، ﴿يأتي مِنْ بَعْدِي ٱسْمُه أحمَدُ﴾ في الصف[٤].

وأما الحروف فلم تدخل همزةُ الوصل عليها في القرآن إلّا فيما يلي:

١ ــ اللام الموصولة: كاللامات الموصولة في آية ﴿إن ٱلمسلمين وٱلمسلماتِ وٱلمؤمنينَ وٱلمؤمناتِ وٱلقانتينَ وٱلقانتاتِ﴾ إلى آخِر الآية في سورة الأحزاب[٥].

٢ ــ اللام الزائدة اللازمة التي لا تُفارق الكلمة ولا تنفكّ عنها وتكون مقارِنة لوضع الكلمة مثل: ٱلّذي، ٱللذان، ٱلذين، ٱلتي، ٱللاتي، ٱللائي، ٱلآنَ، ٱليَسَع.

٣ ــ اللام الزائدة غير اللازمة، وهي المعبَّر عنها بلام التعريف، ولام ﴿أل﴾ نحو: ﴿ٱلأرض، ٱلْبَحْر، ٱلْجبال، ٱلْحَيوان، ٱلْخير، ٱلْعليم، ٱلْغفور، ٱلْفتّاح، ٱلْقدير، ٱلْكبير، ٱلْملك، ٱلْهُدى﴾.

ونحو: ﴿ٱلتّواب، ٱلثّقلان، ٱلدّهر، ٱلذّكر، ٱلرّحمن، ٱلزُّجاجة، ٱلسّماء، ٱلشّكور، ٱلصّالحات، وٱلضّحى، ٱلطّير، ٱلظَّهيرة، ٱللّيل، ٱلنّور﴾، وما أشبه ذلك من اللامات السواكن القَمَرية والشَّمسية[٦].

---

(١) الآية ١.

(٢) المزمل: الآية ٨، والدهر: الآية ٢٥.

(٣) الآية ٤٥.

(٤) الآية ٦.

(٥) اللامات في هذه الآية حروفٌ باعتبار صورتها، وأسماءُ باعتبار معانيها. (المؤلف).

(٦) انظر ما سبق ص ١٩٩.

وما عدا ذلك من الحروف في القرآن الكريم لا تدخل عليها همزة الوصل.

وأما حكم همزة الوصل من حيث حركتها فنبينه فيما يلي[١]:

١ ـ تُكسَر همزة الوصل الداخلةُ على الأسماء مطلقاً، سواء كان دخولُها عليها قياسياً، وذلك في مصادر الفعل الخُماسي والسُّداسي، أم سماعياً وذلك في الأسماء السبعة المذكورة آنِفاً.

وتُكسَر الداخلة على الأفعال أيضاً إذا كان ثالثُ حروف الفعل مكسوراً: نحو: ﴿ٱهدِنا الصّراط المستقيم، ٱرجِع إليهم، رَبّنا ٱكشِفْ عنّا العذابَ ٱتَّبِعْ ما أوْحِي إليكَ من ربك﴾، أو مفتوحاً نحو: ﴿الذِي ٱرْتَضَى لهم﴾، ونحو: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عليهمْ الشيطانُ، ٱسْتَجِيْبُوا لربّكم﴾.

ونحو: ﴿قالَ: ٱذْهَبْ فمن تَبِعَكَ منهم، ٱقْرأ بٱسْمِ ربّك، وَٱفْعَلوا﴾.

ووجه كسر همزة الوصل إذا كان ثالثُ الفعل مكسوراً: المناسبةُ بين أول الفعل وثالثه، ولا اعتداد بالساكن بينهما لأنه ليس بحاجز.

ووجه كسر الهمزة إذا كان ثالثُ الفعل مفتوحاً: القياسُ على كسرها إذا كان ثالثُ الفعل مكسوراً، قال صاحب «العقد الفريد»[٢]: «ووجب كسرها مع ثالثه إن كان مفتوحاً خوفَ الالتباسِ بألف التكلّم في نحو ﴿أجْعَل﴾ وقفاً.

---

(١) لخّصه ابن الجزري في «المقدمة» في ثلاثة أبيات فقط، فقال:

وَٱبْدأ بهمزِ الوَصْل مِنْ فِعْلٍ بِضَمّ ... إن كـان ثـالـثٌ مـن الفِعْـل يُضَـمْ
واكسِرْهُ حالَ الكسرِ والفتح، وفي ... الاَسْمـاء غيـرَ الـلاّم كَسْـرُهـا وفـي
ٱبْـن مـع ابنـةِ ٱمْـرِىءٍ واثنَيْـنِ ... وٱمـرأةٍ واسْـمٍ مَـعَ اثنَتَيْـنِ

(٢) ص ١٤٢. ومرت ترجمته ص ٢١٦.

وقيل: حملاً على المكسور». انتهى. وفي «انشراحِ الصُّدور»[١]: «لو فتحت الهمزةَ فيما ثالثُه مفتوح لالتبس المضارعُ بالأمر». انتهى.

وقال العلّامة مُلّا على قارىء في «شرح الجزرية»[٢]: «ولأن همزة القطع غالباً تكون مفتوحةً فلا بد من ظهور المغايرة بين همزة الوصل وهمزة القطع». انتهى.

وتكسر كذلك إذا كان ثالثُ الفعل مكسوراً بحَسَب الأصل ثم عرض له الضمّ لموجِب. وقد وقع ذلك في القرآن في أربعة أفعال[٣]:

١ ــ ٱمْشُوا: في قوله تعالى: ﴿أنْ ٱمشُوا وَٱصْبِروا على ءَالِهتكم﴾ في سورة صٓ[٤].

٢ ــ ﴿ٱيتوا﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱئتوني بكتابٍ من قَبْلِ هذا﴾ سورة الأحقاف[٥]. وقوله تعالى: ﴿ثمّ ٱئْتوا صَفّاً﴾ سورة طه[٦].

٣ ــ ٱبْنُوا: في قوله تعالى: ﴿قالُوا ٱبْنُوا له بُنْياناً﴾ سورة الصافات[٧].

---

(١) مصنِّفه هو الشيخ وهبة بن سرور المَحَلِّي المصري. وترجمته في «هداية القارىء» ص ٧٤٦.

(٢) ص ٧٨.

(٣) الصواب: في خمسة أفعال، الخامس: هو (ٱمْضُوا) في قوله تعالى: ﴿وَٱمضُوا حيثُ تؤمَرون﴾ [الحجر، ٦٥] فإن أصل الفعل: امْضِيُوا. انظر «هداية القارىء» ص ٤٨٧.

(٤) الآية ٦.

(٥) الآية ٤.

(٦) الآية ٦٤.

(٧) الآية ٩٧.

٤ ــ ٱقْضُوا: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱقْضُوا إليَّ ولا تُنْظِرُونِ﴾ سورة يونس[١].

وذلك أن أصل هذه الأفعال: (ٱمْشِيُوا) بكسر الشين وضم الياء، (ٱيْتِيُوا) بكسر التاء وضم الياء، (ٱبْنِيُوا) بكسر النون وضم الياء، (ٱقْضِيُوا) بكسر الضاد وضم الياء. ثم نُقلت حركة الياء إلى الشين بعد تقدير سَلْب حركتها في ﴿ٱمْشُوا﴾، ونقلت حركة الياء إلى التاء في ﴿ٱئْتُوا﴾، وحركة الياء إلى النون في ﴿ٱبنُوا﴾، وحركة الياء إلى الضاد في ﴿ٱقْضُوا﴾. فصارت الشين مضمومة وكذا التاء والنون والضاد.

وإنما نقلت حركة الياء إلى هذه الأحرف ليكون ثَمَّ تناسب بين حركتها وبين الواو، ولما نقلت حركة الياء إلى هذه الأحرف سكنت الياء فالتقى ساكنان، فحُذفت الياء للتخلّص من التقاء الساكنين، فصارت هذه الأفعال: ﴿ٱمشُوا، ٱيتُوا، ٱبنُوا، ٱقضُوا﴾.

قال العلماء: والدليل على أن الأصل في هذه الأفعال الكسرُ ثم عرضَ الضمّ أنك إذا أمرت المخاطَب الواحد قلت: (ٱمْشِ، ٱيْتِ، ٱبْنِ، ٱقْضِ)، وإذا أمرت الاثنين قلت: (ٱمْشِيَا، ٱيْتِيَا، ٱبْنِيَا، ٱقْضِيَا)، بكسر الشين والتاء والنون والضاد. فهذا يدل على أن الكسر هو الأصل والضمُّ عارض. فمن أجل ذلك وجب كسر همزة الوصل عند البدء بهذه الأفعال نظراً للأصل.

٢ ــ تُضمّ همزة الوصل إذا كان ثالث الفعل مضموماً ضمّاً أصلياً نحو: ﴿أنْ ٱشْكُرْ لي ولوالديك، ٱذْكُرْني عند ربّك، ٱتْلُ ما أوحيَ إليك، ولقد ٱسْتُهزِىءَ برُسُلٍ من قبلك، ٱجْتُثَّتْ من فَوقِ الأرض، وقالَتْ ٱخرُج

---

(١) الآية ٧١.

عليهِنَّ، قال رَبِّ ٱنْصُرْني، فليُؤَدِّ الذي ٱؤْتُمِنَ أمانتَه، ٱعْبُدوا رَبَّكم، ٱُدْعُوا ربكم، فَمَن ٱضْطُرَّ، ولكن ٱنْظُرْ إلى الجَبَلِ، وقالَ الذين ٱسْتُضْعِفُوا﴾.

ووجه ضم الهمزة حال ضمّ ثالث الفعل: تحقيقُ التناسب بين الهمزة وثالث الفعل، وعدم الالتفات للثاني لكونه غير حاجز. قال الشيخ خالد[١] في شرحه على «الجزرية»: «وإنما ضمت الهمزةُ عند ضم ثالث الفعل لئلا يلزم الخروجُ من الكسر إلى الضمّ. ولا اعتبار بالساكن لأنه ليس بحاجزٍ». انتهى.

٣ ـ تفتح همزة الوصل الداخلةُ على اللاّم سواء كانت موصولة، أم زائدة لازمة، أم زائدة غير لازمة، وهي لام التعريف، وقد سقنا لك من أمثلة الأنواع الثلاثةِ ما فيه الكفايةُ والغَناءُ.

وإذا اجتمعت همزةُ الاستفهام وهمزة الوصل في كلمة وَجَبَ حذف همزة الوصل، لأن الغرض منها وهو التوصّل إلى النطق بالحرف الساكن قد تحقّق بهمزة الاستفهام، فلم يكن هناك داعٍ لوجود همزة الوصل. وقد وقع هذا في سبع كلماتٍ في القرآن الكريم:

١ ـ ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُم عند الله عَهْداً﴾ في البقرة[٢].

---

(١) هو خالد بن عبد الله بن أبـي بكر، الجِرْجَاوي الأزهري النحوي، يعرف بالوقاد، من أهل مصر، ولد بِجِرْجا من الصعيد سنة ٨٣٨ ونشأ وعاش بالقاهرة.
له: «المقدمة الأزهرية في علم العربية» و «شرح الآجُرُّومية» و «شرح أوضح المسالك» و «الحواشي الأزهرية على المقدمة الجزرية» و «الألغاز النحوية» وغيرها من المصنفات، وتوفي سنة ٩٠٥ رحمه الله تعالى. انظر «الأعلام» ٢ : ٢٩٧.

(٢) الآية ٨٠.

٢ ـ ﴿أَطَّلَعَ الغَيْبَ﴾ في مريم[١].

٣ ـ ﴿أَفْتَرَى على الله كَذِباً﴾ في سبأ[٢].

٤ ـ ﴿أَصْطَفَى البَنَاتِ﴾ في الصافات[٣].

٥ ـ ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيّاً﴾ في صَ[٤].

٦ ـ ﴿أَسْتَكْبَرْتَ﴾ في صَ[٥].

٧ ـ ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ في المنافقين[٦].

وأصل هذه الأفعال: أإتخذتم، أإطلع، أإفتري، أإصطفي، أإتخذناهم، أإستكبرت، أإستغفرت، بهمزتين: الأولى همزةُ الاستفهام وهي مفتوحة. والثانية همزةُ الوصل وهي مكسورة لدخولها على فعلٍ ماضٍ خُماسي في: ﴿أَتّخذتم، أَطّلع، أَفْتَري، أَصْطَفي، أَتَّخَذْناهم﴾. وعلى فعل ماض سُداسي في: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ، أَسْتَغْفَرْتَ﴾، فحذفت همزة الوصل استغناء عنها بهمزة الاستفهام.

ولا يترتّب على حذفها التباسُ الاستفهام بالخَبَر، لأن همزة الاستفهام تكون همزةَ قَطْعٍ، وتكون مفتوحة أبداً، وتثبُت وصلاً وابتداء، وأما همزة الوصل فتثبت ابتداءً وتسقُط وصلاً، ولا تكون في الأفعال السابقة وما ماثلها إلَّا مكسورة.

---

(١) الآية ٧٨.

(٢) الآية ٨.

(٣) الآية ١٥٣.

(٤) الآية ٦٣.

(٥) الآية ٧٥.

(٦) الآية ٦.

وإذا اجتمعت همزةُ الاستفهام وهمزةُ الوصل في كلمة، وكان بعد همزة الوصل لامٌ وجب إبقاء همزة الوصل وامتنع حذفُها لئلاَّ يلتبس الاستفهامُ بالخَبَر.

ولكن لا يجوز النطق بهمزة الوصل محقَّقة، بل يجوز فيها لكل القرَّاء حَفْصٍ وغيرِه وجهان:

الأول: تسهيلُها بَيْنَ بَيْنَ، أي بين الهمزة والألف.

الثاني: إبدالها حرفَ مدّ مع الإشباع. وقد وقع ذلك في ثلاث كلمات في ستة مواضع:

الكلمة الأولى: ﴿ءَالذَّكَرَيْنِ﴾ في موضِعَي الأنعام[١].

الكلمة الثانية: ﴿ءالآن﴾ في موضعي يونس[٢].

الكلمة الثالثة: ﴿ءَاللَّهُ أَذِنَ لكم﴾ في يونس[٣]، ﴿ءاللَّهُ خَيْرٌ أَمّا يُشْرِكون﴾ في النمل[٤].

«تتمة» إذا وقفت على بِئْسَ ـ لضرورة أو اختبار أو نحو ذلك ـ وأردت الابتداءَ بـ«ٱلاسْم» من قوله تعالى في سورة الحُجُرات[٥]: ﴿بِئْسَ الِاسْمُ الفسوقُ بعدَ الإيمان﴾ فلك الابتداءُ بهمزة الوصل مفتوحةً، ولك

(١) الآيتان ١٤٣ و ١٤٤.

(٢) الآيتان ٥١ و ٩١.

(٣) الآية ٥٩.

(٤) الآية ٥٩.

(٥) الآية ١١.

الابتداءُ باللام المكسورةِ مع ترك همزةِ الوصل[(١)].

● ● ●

---

(١) بيان هذا كما يلي:
الحالة الأولى: الابتداء بهمزة الوصل مفتوحة، فيكون صورتها هكذا: (أَلِسْمُ).
الحالة الثانية: ترك همزة الوصل، والابتداء باللام المكسورة، هكذا: (لِسْمُ).
أما في حالة وصل (بئس) بـ (الاسم) فليس فيه إلاَّ وجه واحد. وهو إسقاط همزة الوصل، وكسر اللام، يعني كما هو في الحالة الثانية المذكورة آنفاً. فتبين أن اللام مكسورة في جميع الحالات، والألف التي بعدها هي همزة وصل، ولا ينطق بها البتة.
وبقي التنبيه على أمر آخر: وهو أن همزة الوصل إذا تقدمت على همزة القطع في مثل قوله تعالى: ﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ، يقول ائْذَنْ لي﴾ ونحوهما، ففي حالة الوصل تسقط همزة الوصل، وتكون همزة القطع ساكنة.
أما في حالة البَدْء بكلمة (اؤْتُمِن، ائْذَنْ) فإن همزة الوصل تثبت، وتبدل همزة القطع الساكنة حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها، فتبدل واواً في (اؤتمن) وياءً في (ائذن) وانظر «هداية القارىء» ص ٥٠٥ و ٥٠٦.

ما تَلْزَم معرفتُه من مذهب حَفْصٍ

يلزم القارىءَ برواية حفص أن يعرفَ مذهبه فيما يلي:

١ ــ سَهَّل حفصٌ الهمزةَ الثانية بَيْنَ بَيْنَ، أي بينها وبين الألف، في لفظ: ﴿ءَأَعْجَمِيّ﴾. في قوله تعالى في سورة فُصّلت[١]: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ وعَرَبِيّ﴾ ولم يُسهّل في القرآن إلاَّ هذه الهمزةَ[٢].

٢ ــ أمال الراءَ والألفَ[٣] في لفظ: ﴿مَجْرِيْهَا﴾. في قوله تعالى في سورة هُود[٤] ﴿بِسْمِ الله مَجْرِيْهَا ومُرْسٰيها﴾ ولم يُمِل في القرآن إلاَّ في هذا اللفظ.

٣ ــ له في نون ﴿تَأْمَنَّا﴾ في سورة يوسف[٥] وجهان: الإشمام والرَّوم[٦].

---

(١) الآية ٤٤.

(٢) يعني من همزات القطع الواقعة بعد همزة الاستفهام. أما تسهيل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام فسبق الكلام عنه ص ٣٢٤.

(٣) إمالة كبرى.

(٤) الآية ٤١.

(٥) الآية ١١.

(٦) لعلّه يقصد بالرَّوم: الاختلاس، أي اختلاس ضمة النون الأولى، وهو خطف حركتها بسرعة بحيث يذهب القليل ويبقى الكثير. ووجه الاختلاس مقدّم على وجه =

٤ ـ له الإظهار والإدغام[١] في الكلمات الآتية: ﴿يَلْهَث ذَلِكَ﴾ في سورة الأعراف[٢]، ﴿ارْكَبْ مَعَنَا﴾ في سورة هود[٣]، ﴿يسٓ وَالقُرْآنِ الحكيم﴾ صدر سورة يسٓ، ﴿نٓ وَالقَلَمِ﴾ أول سورة القَلَم.

٥ ـ له فتح الضاد وضمها في كلمتَي: ضَعْفٍ، وكلمة ضَعْفاً في قوله تعالى في سورة الرُّوم[٤]: ﴿الله الذي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثمّ جعل مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قوةً ثم جعل من بعد قوة ضَعْفاً وشَيْبَةً﴾.

٦ ـ له إشباع هاء الضمير بقدر حركتين عند الوصل في كلمة «فِيْهِ» في قوله تعالى في سورة الفرقان[٥]: ﴿ويَخْلُدْ فِيْهِ مُهاناً﴾.

٧ ـ تجوز له القراءة بالسّين والصّاد[٦] في الكلمات الآتية:

= الإشمام. ويلزم مع الإشمام الإدغامُ، ومع الاختلاس الإظهارُ.
انظر «هداية القارىء» ص ٢٦٤. وسبق أن وضَّحت فيما علّقت ص ١٢٧: أن هذين الوجهين هما لجميع القراء إلاّ أبا جعفر.

(١) وجه الإدغام هو من طريق «الشاطبية» والوجهان من طريق «الطيبة». هذا في الأوَّلين كما ذكره المؤلف ص ١٣٣، أما فاتحة يسٓ والقلم فليس لحفص فيهما إلاّ الإظهار قولاً واحداً من طريق «الشاطبية» والوجهان من طريق «الطيبة». انظر «هداية القارىء» ص ٢٥٥، ٢٥٦.

(٢) الآية ١٧٦.

(٣) الآية ٤٢.

(٤) الآية ٥٤، والفتح مقدَّم.

(٥) الآية ٦٩.

(٦) هذا على إطلاقه ليس بصحيح. ولا يصدق هذا إلاّ على (المصيطرون) بالطور، فإنه يجوز لحفص فيها الوجهان من طريق «الشاطبية» و «الطيبة» معاً.
أما موضعا البقرة والأعراف فيقرآن بالسين من طريق «الشاطبية». وموضع الغاشية بالصاد من طريق «الشاطبية» أيضاً. =

﴿واللَّهُ يَقْبِضُ ويَبْصُط﴾ في البقرة[١]، ﴿وزَادَكم في الخَلْق بَصْطَةً﴾ في الأعراف[٢]، ﴿أم هُم المُصَيْطِرُونَ﴾ في الطور[٣]، ﴿لَسْتَ عليهم بمُصَيْطِرٍ﴾ في الغاشية[٤].

٨ ــ يجوز له السكت وتركه[٥] عند الوصل على ألف ﴿عِوَجاً﴾ في قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿ولَمْ يَجْعَلْ لَّهُ عِوَجاً﴾، وعلى ألف ﴿مَرْقَدِنا﴾ في قوله تعالى في سورة يسٓ[٦] ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنا﴾، وعلى نون ﴿مَنْ﴾ في قوله تعالى في سورة القيامة[٧] ﴿وقِيل: مَنْ رَاقٍ﴾ وعلى لام ﴿بل﴾ في قوله تعالى في سورة المطفّفين[٨] ﴿كلاّ بَلْ رَانَ﴾.

● ● ●

= أما قراءة موضعي البقرة والأعراف بالصاد وموضع الغاشية بالسين، فهي من زيادات «الطيبة» على «الشاطبية». ولها أحكام يجب مراعاتها. انظر «هداية القارىء» ص ٥٨٤، ٥٨٥، وأحكامها في ص ٢٩٠ ــ ٢٩٢.

(١) الآية ٢٤٥.
(٢) الآية ٦٩.
(٣) الآية ٣٧.
(٤) الآية ٢٢.
(٥) عدم السَّكت لحفص هو من طريق «الطيّبة» وفيه تفصيل يراجع من «هداية القارىء» ص ٤١٣.
(٦) الآية ٥٢.
(٧) الآية ٢٧.
(٨) الآية ١٤.

كـيـفـيـة الـقـراءة

لقراءة القرآن الكريم أربعُ كيفيات:

الأولى: الترتيل: وهو تجويدُ كلماته، وتقويمُ حروفه، وتحسينُ أدائه، بإعطاء كل حرف حقَّه، ومَنْحَه مستحَقَّه من الإجادة والإتقان، والتحقيقِ والإحسانِ.

ولا يكون ذلك إلَّا بتصحيح إخراج كل حرف من مخرجه الأصلي المختصّ به تصحيحاً يمتاز به عن مقارِبه، وتوفيةِ كل حرف صفتَه المعروفةَ به توفيةً تُخْرِجه عن مُجانِسِه مع تيسير النطق به على صفته الحقيقية، وهيئته القرآنية. ومع العناية بإبانة الحروف، وتمييزِ بعضها من بعض، وإظهارِ التشديدات، وتحقيقِ الهمزات، وتوفيةِ الغُنات، وإتمام الحركاتِ، والإتيان بكلٍّ من الإظهار والإدغام والقَلْبِ والإخفاء على حقيقته التي وردت عن أئمة القرآن.

ومع تفخيمِ ما يجب تفخيمُه من الحروف، وترقيقِ ما يجب ترقيقه منها، وقَصْر ما ينبغي قَصْره، ومدّ ما يتعين مده، ومع ملاحظة الجائزِ من الوقوف، والممنوع منها، ليوقَف على ما يصحّ الوقف عليه، ويوصَلَ ما لا يصح الوقف عليه.

على أن يكون ذلك كلّه من غير تشدّق ولا إسراف، ولا تصنّع ولا اعتساف، ولا خروجٍ عن الجادّة إلى حدّ الإفراط الذي قد ينشأ عنه تحريكُ

السَّواكن، وتوليدُ الحروف، وتكريرُ الرّاءات، وتطنينُ النونات بالمبالغة في الغُنّات، إلى غير ذلك مما يَنْفِر منه الطبع السليم، ويأباه الذَّوق المستقيم. وعلى أن يكون ذلك كله أيضاً في تُؤَدة وطُمأنينة، وبُعْدٍ عن الإسراع والعَجَلة.

وهذه الكيفية هي التي نزل بها القرآنُ الكريم. وهي المرادة من الترتيل الذي أمر الله به نبيَّه محمداً ﷺ في قوله تعالى: ﴿ورَتِّلِ القُرآنَ تَرْتيلا﴾.

الكيفية الثانية: التَّحقيق: وهو كالترتيل في جميع ما ذكر غير أنه أكثر من الترتيل تُؤَدَةٍ، وأشدّ طمأنينة، وأبْعَدُ عن العَجَلة والإسراع[١]، وهو الذي يُستحسن في مقام التّعليم، ويُسْتَحَبّ حال التلقّي، والأخذِ عن الشيوخ.

والتحقيق مذهب حَمْزَةَ ووَرْشٍ من غير طريق الأصبَهاني عنه[٢].

---

(١) جعل ابن الجزري في «النشر» ١: ٢٠٥ ـ ٢٠٨ كيفيات القراءة ثلاثة: هي التحقيق والتدوير والحدر. وجعل التحقيق نوعاً من الترتيل، بمعنى أن الترتيل أعمّ من التحقيق، فالترتيل يشمل الكيفيات الثلاث. وقال في ١: ٢٠٩ «وفرق بعضهم بين الترتيل والتحقيق، أن التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتمرين، والترتيل يكون للتدبر والتفكّر والاستنباط، فكل تحقيق ترتيل، وليس كل ترتيل تحقيقاً».

وفي «التمهيد» ص ٤٩: «الترتيل يكون للتدبّر والتفكّر والاستنباط. والتحقيق يكون لرياضة الألسُن، وترقيق الألفاظ الغليظة، وإقامة القراءة، وإعطاء كل حرف حقه من: المدّ، والهمز، والإشباع، والتفكيك، ويؤمن معه تحريكُ ساكن، واختلاسُ حركة...

قال: وقال الداني: الفرق بين الترتيل والتحقيق، أن الترتيل يكون بالهمز وتركه، والقصر لحرف المدّ، والتخفيف، والاختلاس، وليس ذلك في التحقيق. وكذا قال أبو بكر الشَّذائي».

(٢) الأصبهاني هو محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم، أبو بكر الأسدي الأصبهاني، صاحب رواية ورش عند العِراقيين، إمام ضابط ثقة مشهور، نزل بغداد. وأخذ قراءة ورش عن سليمان ابن أخي رِشْدين، وعامر الجُرشي، ومَوَّاس بن سهل وغيرهم. =

ومذهبُ ابن عامرٍ وعاصمٍ من بعض الطّرق عنهما.

الكيفية الثالثة: الحَدْرُ ــ بسكون الدال ــ وهو الإسراع، وهو كالترتيل في مراعاة جميع الأحكام غير أنه يكون مع السُّرعة في القراءة، ويجب التحرّز فيه عن بَتْر الحروف، ونَقْص الغُنات، واختلاس الحركات، والتفريطِ إلى حدٍّ لا تصح به القراءة، فإنّ ذلك محرَّم شرعاً.

والحَدْرُ مذهب مَنْ قَصَرَ المُنفَصِل كابن كثيرٍ وأبـي عمرٍو ويعقوبَ وأبـي جعفرٍ، وقالونَ والأصبَهاني عن وَرْشٍ.

الكيفية الرابعة: التَّدْويرُ: وهو كالترتيل أيضاً في القواعد والأحكام، بَيْدَ أنه يكون في حالٍ وَسَطٍ بين التُّؤَدة والسُّرْعة، وبين الطُّمأنينة والعَجَلة، فيكون وَسَطاً بين الترتيل والحَدْر.

والتدويرُ هو الذي ورد عن أكثر الأئمة مِمَّنْ رَوَى مدَّ المنفصِل ولم يبلغ فيه حدّ الإشباع كابن عامرٍ والكِسائي. قال في «النشر»[1]: «وهو مذهب سائر القُراء، وصحَّ عن جميع الأئمة، وهو المختارُ عند أكثر أهل الأداء». انتهى.

وما ذكرناه من تخصيص كلّ كيفية ببعض القرّاء هو الغالبُ على قراءتهم، وإلاَّ فكل القرّاء يُجيز كلاًّ من الكيفيات الأربع. والله تعالى أعلم.

• • •

= روى عنه ابن مجاهد وأبو بكر النقاش وهبة الله بن جعفر وغيرهم.

وطريق الأصبهاني تنفرد عن الأزرق (ترجمته ص ٢١٣) بعدم الترقيق في الراءات، والتغليظ في اللامات، والإمالة والمدّ الطويل.

وكان إمام أهل عصره في قراءة ورش عن نافع، توفي ببغداد سنة ٢٩٦ رحمه الله تعالى. من «غاية النهاية» ٢: ١٦٩.

(١) ١: ٢٠٧.

الاستعاذَةُ والبَسْمَلة

اتفق العلماء على أن الاستعاذةَ مطلوبةٌ ممن يُريد القراءة بمقتضى قوله تعالى في سورة النحل[١]: ﴿فإذا قرأتَ القرآنَ فاستَعِذْ بالله من الشّيطان الرَّجيم﴾.

ولكن اختلفوا هل هذا الطلب على سبيل النَّدْب، أو على سبيل الوجوب؟

فذهب الجمهورُ إلى الأوّل، وقالوا: إن الاستعاذة مندوبةٌ عند إرادة القراءة. وذهب بعضُهم إلى الثاني وقالوا: إن الاستعاذة واجبةٌ عند إرادة القراءة[٢]. والمختارُ في صيغتها ﴿أعوذُ بالله مِنَ الشَّيطان الرَّجيم﴾ لأنها الصيغةُ الواردة في سورة النحل في الآية المذكورة، ويجوز غيرُ هذه الصيغة نحو ﴿أعوذ بالله العظيمِ من الشيطان الرجيم، أو: أعوذ بالله السَّميعِ العليمِ من الشيطان الرجيم﴾ إلى غير ذلك من الصِّيغ الواردة عن أئمة القراءة.

وحكم الاستعاذة من حيث الإخفاءُ والجهرُ أنه يُستحبّ إخفاؤها في الأحوال الآتية:

---

(١) الآية ٩٨.

(٢) انظر «النشر» ١: ٢٥٨.

١ ـ إذا كان القارىء يقرأ سِرّاً.

٢ ـ إذا كان يقرأ جهراً وكان خالياً[١].

٣ ـ إذا كان يقرأ في الصلاة مطلقاً، سواء كان إماماً، أم مأموماً، أم منفرداً، وسواء كانت الصَّلاة سريةً، أم جهريةً.

٤ ـ إذا كان يقرأ وَسَط جماعةٍ يتدارسون القرآن كأن يكون في مَقْرَأة ولم يكن هو المبتدىءُ بالقراءة، فحينئذ يُخفي الاستعاذةَ لتتصل القراءة، ولا يتخلّلها أجنبي، إذ الاستعاذة ليست من القرآن بالإجماع.

ويُستحب الجهر بالاستعاذة إذا كان القارىءُ يقرأ جهراً، وكان هناك مَنْ يستمع لقراءاته، وفي حال المدارسة ويكون هو المبتدىءُ بالقراءة.

وأما البسملة: فقد أجمعوا على وجوب الإتيان بها في أول كل سورة سوى بَراءة، فإذا ابتدأ القارىء قراءته بأوّل سورةٍ وجمع بين الاستعاذة والبسملة فإنه يجوز له حينئذ أربعةُ أوجه:

الأول: الوقف على الاستعاذة وعلى البسملة. وهذا أحسنُ الأوجه.

الثاني: الوقفُ على الاستعاذة، ووَصْلُ البسملة بأول السورة.

الثالث: وصلُ الاستعاذة بالبسملة، مع الوقف عليها.

الرابع: وَصْلُ الاستعاذة بالبسملة، ووصلُ البسملة بأول السورة[٢].

وإذا ابتدأ قراءته بأول سورة بَراءةٍ ـ ولا بسملةَ في أولها بالإجماع ـ فيجوز له وجهان فقط:

---

(١) أي منفرداً.

(٢) وفي بعض الكتب يعبّرون عن الأوجه الأربعة هذه بقولهم:
(١) وصل الجميع، (٢) قطع الجميع، (٣) وصل الأول بالثاني وقطع الثالث، (٤) قطع الأول، ووصل الثاني بالثالث.

الأول: الوقفُ على الاستعاذة.

الثاني: وَصْلُ الاستعاذة بأوّل السورة.

أما إذا كان ابتداؤه بآية في أثناء السّورة سوى براءةٍ فيجوز له الإتيان بالبسملة وتركُها.

لكن نُقل عن الإمام الشاطبي[١] أنه كان يأمر بالبسملة بعد الاستعاذة في نحو قوله تعالى: ﴿الله لا إلٰه إلاَّ هُوَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وعِنْدَهُ مفاتحُ الغيبِ﴾، وقوله تعالى: ﴿إليه يُرَدّ علمُ السَّاعَةِ﴾ لِمَا في وصل هذا وأمثالِهِ بالاستعاذة من البَشَاعة.

فإذا أتى القارىء بالبسملة مع الاستعاذة عند البدء بآيةٍ في وَسَط سورة فإنه تجوز له الأوجه الأربعةُ المذكورةُ عند الابتداء بأول السّور[٢].

وإذا ترك البسملةَ جاز له وجهان فقط:

الأول: الوقفُ على الاستعاذة.

الثاني: وصلُها بأول الآية.

وحينئذ يكون للقارىء عند البدء بآيةٍ في أثناء السورة ستةُ أوجه: أربعةٌ عند ذكر البسملة، واثنان عند تركها.

---

(١) انظر «النشر» ١:٢٦٦.

(٢) هذا فيه نظر، فقد قال البَنَّا في «إتحاف فضلاء البشر» ١:٣٦٢: «لا يجوز وصل البسملة بجزء من أجزاء السورة، لا مع الوقف ولا مع وصله بما بعده، إذ القراءة سنة متبعة، وليس أجزاء السورة محلاً للبسملة عند أحد...» انتهى. يعني: أنه لا يجوز عند الابتداء بوسط السورة إلا وجهان: (الأول) قطع الجميع. (الثاني) وصل الاستعاذة بالبسملة مع الوقف عليها، ثم الابتداء برأس الآية.

وأما الابتداء بآيةٍ في أثناء بَراءة فقد اختلف فيه العلماء، فذهب بعضهم إلى منع الإتيان بالبسملة في أثنائها كما مُنِعَتْ أولها، وعلى هذا يكون للقارىء وجهان فقط، الأول: الوقفُ على الاستعاذة. والثاني: وصلُها بأول الآية.

وذهب بعضهم إلى جواز الإتيان بالبسملة في أثناء بَرَاءة كجوازها في أثناء غيرها.

وعلى هذا تجوز الأوجه الأربعةُ المذكورةُ آنفاً.

حُكمُ ما بين السُّورتين

إذا وصل القارىءُ أولَ سورةٍ ــ غيرِ براءةٍ ــ بالتي قبلها فيجوز له ثلاثةُ أوجه:

الأول: الوقفُ على آخر السورة وعلى البسملة.

الثاني: الوقف على آخر السورة، ووَصْلُ البسملة بأول السورة التالية.

الثالث: وصل آخر السورة بالبسملة، مع وصل البسملة بأول التالية.

أما الوجه الرابع الذي يجيزه العَقْلُ ــ وهو وَصْلُ آخِرِ السورة بالبسملة مع الوقف عليها، فهو ممتنع اتفاقاً، لأن البسملة إنما جُعلت لأوائل السور لا لأواخرها.

وأما إذا وصل أولَ براءةٍ بآخِرِ الأنفال فيجوز له ثلاثةُ أوجه:

الأول: الوقفُ، وقد يعبَّر عنه بالقَطْع، وهو الوقف على آخر الأنفال مع التنفّس.

الثاني: السَّكت، وهو الوقف على آخر الأنفال من غير تنفّس.

الثالث: وصل آخرِ الأنفال بأوّل براءةٍ.

وتكون هذه الأوجه الثلاثة بدون بسملة، إذْ لم تثبت البسملة في أول براءة بالإجماع كما تقدم.

وأختم كتابي ببعض الأدعية المأثورة، الجامعةِ لخيرَيْ الدنيا والآخرة، التي كان يدعو بها رسولُ الله ﷺ، ويدعو بها سَلَفُنا الصالح، خصوصاً عند ختم القرآن العظيم:

«اللّهم إني عبدُك وابنُ عبدك وابن أَمَتك، ناصِيتي بيدك، ماضٍ فِيَّ حكمُك، عَدْل فِيَّ قضاؤك، أسألك بكل ٱسمٍ هو لك سمَّيتَ به نفسك، أو أنزلتَه في كتابك، أو علَّمْتَه أحداً من خلقك، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك: أن تجعل القرآن العظيم ربيعَ قلبي، ونورَ بَصَري، وشفاءَ صدري، وجَلاءَ حُزْني، وَذَهابَ هَمِّي وغَمِّي.

اللهم اجعل القرآن الكريم سائقنا وقائدَنا إليك، وإلى جنَّاتِك جنَّاتِ النعيم، ودارِك دارِ السلام، مع الذين أنعمت عليهم من النبيين والصدِّيقين والشهداء والصالحين.

اللهم إنك أنزلته شِفَاءً لأوليائك، وشَقَاءً على أعدائك، وغمّاً على أهل معصيتك، فاجعَلْه لنا دليلاً على عبادتك، وعَوْناً على طاعتك، واجعله لنا حِصْناً حَصِيناً من أعدائك، وحِرْزاً مانعاً من سَخَطك، ونوراً يوم لقائك، نستضيء به في خلقك، ونَجُوز به على صِراطك، ونهتدي به إلى جنتك.

اللهم انفعنا بما صَرَّفْتَ فيه من الآيات، وذَكِّرْنَا بما ضربتَ فيه من المَثُلَات، وكفِّر بتلاوته عنا جميعَ السيئات، إنك مجيب الدعوات.

اللهم اجعله أنيسَنا في الوَحشة، وقرينَنَا في الوَحْدة، وسِراجَنا في

الظُّلمة، ودليلَنا في الحَيْرة، ومُنْقِذَنا من الفتنة. اللهم اعصمنا به من الزَّيغ والأهواء، وكيد الظالمين، ومُضِلاَّت الفتن.

اللهم إنك عفوّ تحب العفو فاعف عنا، اللهم اهدنا وعافنا وارزقنا وتوفَّنا مسلمين، وألحقنا بالصالحين، يا أرحم الراحمين».

وإني أتوجه إلى الله تبارك وتعالى بقلب ضارع، ونفس خاشعة: أن يَقِيَني مَصَارع السوء، وشَرَّ عَوَادِي الزَّمَن، وأن يحقق أملي، ويختم بالإيمان أجلي، ويَهَب لي خاتمة الخير، ويتجاوز عن فَرَطاتي يوم التَّناد، ولا يفضَحَني بها على رؤوس الأشهاد، وأن يَحُلَّني دارَ المُقَامة من فضله، بواسع طَوْله، وسابغ نَوْله، إنه الجواد الكريم، الرؤوفُ الرحيم.

وكان الفراغ من تأليف هذا الكتاب مساءَ يوم الجُمُعة المبارك، السادس والعشرين من شهر شعبان، سنة ألف وثلاث مئة وست وثمانين هجرية ١٣٨٦هـ، التاسع من شهر ديسمبر سنة ألف وتسع مئة وست وستين ميلادية ١٩٦٦م. والحمد لله رب العالمين.

المؤلف

محمود خليل الحُصَري

قال محقِّقه: فرغت منه تصحيحاً وتعليقاً، يوم السبت الخامس عشر من جُمادى الأولى سنة ١٤١٥ والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلَّم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

الفهارس

(١) فهرس المصادر والمراجع.
(٢) فهرس الموضوعات إجمالاً.
(٣) فهرس المباحث تفصيلاً.

(١)

فهرس المصادر والمراجع

١ ــ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للشيخ أحمد البنا، تحقيق: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٧.

٢ ــ الإتقان في علوم القرآن، للإمام السيوطي، دار الفكر، بيروت، تصوير عن المطبعة الحجازية المصرية ١٣٦٨.

٣ ــ الأجوبة المكية عن الأسئلة الحجازية، للشيخ محمد المكي بن عزوز، تحقيق: علي رضا التونسي، سنة ١٤٠٤.

٤ ــ الإضاءة في بيان أصول القراءة، للشيخ علي محمد الضباع، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة ١٣٥٧.

٥ ــ الأعلام، لخير الدين الزركلي، الطبعة السادسة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٤.

٦ ــ إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية. القاهرة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٣.

٧ ــ الأنساب، للإمام السمعاني، طبعة دائرة المعارف بحيدرآباد، الدكن، الهند ١٣٨٢ ــ ١٤٠٢.

٨ ــ إيضاح الوقف والابتداء، للإمام الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، طبعة مجمع اللغة العربية، بدمشق ١٣٩٠.

٩ ــ البرهان في علوم القرآن، للإمام الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٧٦.

١٠ ــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للإمام السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت ١٣٩٩.

ــ بيان جهد المقلّ = جهد المقلّ، رقم ٢٠.

١١ ــ البيان في تجويد القرآن، للشيخ السيّد إبراهيم بعبولة، سنة ١٤٠٧ مكتوب بخط اليد.

١٢ ــ البيان لحكم قراءة القرآن بالألحان، للشيخ أيمن سويد، الطبعة الأولى ١٤١٢، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.

١٣ ــ تحفة الأطفال في التجويد، للشيخ سليمان الجمزوري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

١٤ ــ تسهيل القواعد في التجويد، للشيخ فتح محمد، مع حاشية الشيخ محمد طاهر رحيمي، الطبعة الثالثة، باكستان ١٤٠٩.

١٥ ــ تقريب التهذيب، للإمام ابن حجر، تحقيق الشيخ محمد عوامة، دار الرشيد، حلب ١٤٠٨.

١٦ ــ التمهيد في علم التجويد، للإمام ابن الجزري، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض ١٤٠٥.

١٧ ــ تهذيب التهذيب، للإمام ابن حجر، طبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد، الهند ١٣٢٥ ــ ١٣٢٧.

١٨ ــ التيسير في القراءات السبع، للإمام الداني، تصحيح أوتوبرتزل، تصوير دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٦.

١٩ ـ جمال القراء وكمال الإقراء، للإمام السخاوي، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، مطبعة المدني القاهرة ١٤٠٨.

٢٠ ـ جهد المقلّ في التجويد، للإمام المرعشي، مطبعة إلياس ميرزا البورغاني ١٨٩٨ ومعه بيان جهد المقلّ للمرعشي.

٢١ ـ حرز الأماني ووجه التهاني (الشاطبية) نظم الإمام الشاطبي، تصحيح الشيخ علي محمد الضباع، مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٥.

٢٢ ـ حق التلاوة، للشيخ حسني شيخ عثمان، الطبعة السابعة ١٤٠٧، مكتبة المنار، الأردن.

ـ الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، لابن بري = النجوم الطوالع، رقم ٥٥.

٢٣ ـ الدر النثير والعذب النمير، في حل مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير، للإمام المالقي، تحقيق: أحمد عبد الله المقري، طبع سنة ١٤١١، دار الفنون للطباعة بجدة.

٢٤ ـ الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، بحاشية شرح علي القارىء. المطبعة الميمنية بمصر ١٣٠٨.

٢٥ ـ دليل الحيران شرح مورد الظمآن في رسم وضبط القرآن، للإمام إبراهيم المارغني التونسي، تحقيق: الشيخ محمد الصادق القمحاوي.

٢٦ ـ رسالة الضاد، للإمام المرعشي، مع ردّ الأزميري.

٢٧ ـ رسالة في قواعد التلاوة، للشيخ كمال الدين الطائي، دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٧٤.

ـ رسالة المرعشي في التجويد = جهد المقلّ. رقم ٢٠.

٢٨ ـ الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، للإمام مكي بن أبي طالب، تحقيق: الدكتور أحمد حسن فرحات، دار عمان، الأردن ١٤٠٤.

٢٩ ــ سنن أبـي داود، إعداد عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، بيروت ١٣٨٨.

٣٠ ــ سنن ابن ماجه، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى البابـي الحلبـي، القاهرة ١٣٧٣.

ــ الشاطبية = حرز الأماني، رقم ٢١.

ــ شرح زكريا الأنصاري = الدقائق المحكمة، رقم ٢٤.

ــ شرح شعلة = كنز المعاني، رقم ٤٤.

ــ شرح ملا علي القارىء = المنحُ الفكرية، رقم ٥٤.

٣١ ــ صحيح الإمام البخاري، بشرح فتح الباري للإمام ابن حجر، الطبعة السلفية الأولى ١٣٨٠.

٣٢ ــ صحيح الإمام مسلم، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى البابـي الحلبـي ١٣٧٤.

٣٣ ــ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للإمام السخاوي، طبعة القدسي بمصر سنة ١٣٥٣.

٣٤ ــ العقد الفريد في فن التجويد، للشيخ علي صبرة الغُرْياني، تحقيق: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة ١٩٩٣.

٣٥ ــ العميد في علم التجويد، للشيخ محمود علي بسَّة، مع شرحه فتح المجيد للقمحاوي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة ١٤١٢.

٣٦ ــ كتاب العين المنسوب للإمام الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مطبعة الأعلمي، بيروت ١٤٠٨.

٣٧ ــ غاية المريد في علم التجويد، للشيخ عطية قابل نصر، مكتبة الحرمين، القاهرة ١٤١٠.

٣٨ ــ غاية النهاية في طبقات القراء، للإمام ابن الجَزَري، بعناية ج برجستراسر، الطبعة الأولى ١٣٥١.

٣٩ ـ فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال، للشيخ سليمان الجَمْزُوري، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة ١٣٧٨.

٤٠ ـ الفوائد المفهمة في شرح المقدمة، للشيخ محمد بن علي بن يالوشة التونسي، مطبعة الدولة التونسية ١٣٠٢.

٤١ ـ القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧.

٤٢ ـ القصد النافع لبغية الناشىء والبارع، على الدرر اللوامع في مَقْرإ الإمام نافع، للإمام الشريشي، تحقيق: التلميدي محمد محمود، دار الفنون بجدة، ١٤١٣.

٤٣ ـ الكتاب لسيبويه، تحقيق: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، مطابع الهيئة المصرية، القاهرة ١٣٨٥.

٤٤ ـ كنز المعاني في شرح حرز الأماني، للإمام محمد بن الحسين الموصلي المعروف بشُعْلة، مطبعة دار رسائل الجيب، القاهرة، الطبعة الأولى على نفقة الاتحاد العام لجماعة القراء سنة ١٣٧٤.

٤٥ ـ لآلىء البيان في تجويد القرآن، للشيخ السمنّودي، المطبعة الفاروقية الحديثة بالقاهرة.

٤٦ ـ لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، للإمام تقي الدين بن فهد، طبعة القدسي، بدمشق ١٣٤٧.

٤٧ ـ لطائف الإشارات لفنون القراءات، للإمام القسطلاني، تحقيق: الشيخ عامر السيد عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين، القاهرة ١٣٩٢، مطابع الأهرام.

٤٨ ـ مجمع الزوائد، للإمام الهيثمي، طبعة القدسي ١٣٥٢.

٤٩ ـ مسند الإمام أحمد، المطبعة الميمنية، تصوير دار الفكر بيروت.

٥٠ ــ مع القرآن الكريم، للشيخ الحصري مصنّف هذا الكتاب، مطابع الشمرلي القاهرة ١٣٩٦.

٥١ ــ المقدمة فيما على قارىء القرآن أن يعلمه، للإمام ابن الجزري.

٥٢ ــ الملاحظات الهامّة في علم التجويد، للشيخ عبد الرؤوف محمد قارىء، مطابع الرشيد بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١١.

٥٣ ــ مُنجد المقرئين ومرشد الطالبين، للإمام ابن الجزري، تصوير دار الكتب العلمية عن طبعة الخانجي، بيروت ١٤٠٠.

٥٤ ــ المِنَح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، المطبعة الميمنية بمصر ١٣٠٨ وعلى حواشيها شرح زكريا الأنصاري (الدقائق المحكمة).

٥٥ ــ النجوم الطوالع في شرح الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع، للشيخ المارغني التونسي، المطبعة التونسية ١٣٥٤.

٥٦ ــ النفحة الرحمانية في شرح متن الميدانية في التجويد، للشيخ جمال الدين القاسمي، الطبعة الأولى ١٣٢٣.

٥٧ ــ النونية، للإمام السخاوي، مع شرح الدكتور عبد العزيز القارىء، مكتبة الدار ١٤٠٢.

٥٨ ــ نهاية القول المفيد في علم التجويد، للشيخ محمد مكي نصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٤٩ بتصحيح الشيخ علي محمد الضباع.

٥٩ ــ هداية القارىء إلى تجويد كلام البارىء، للشيخ عبد الفتاح المرصفي، طبع على نفقة بن لادن، الطبعة الأولى ١٤٠٢، دار النصر للطباعة الإسلامية بمصر.

٦٠ ــ الوجيز في أحكام تلاوة الكتاب العزيز، للدكتور محمد توفيق النحاس، مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٩١.

● ● ●

(٢)

فهرس الموضوعات إجمالاً

الموضوع	الصفحة

• • •

(٣)
فهرس المباحث تفصيلاً

الموضوع	الصفحة

مبادىء علم التجويد ١٧ ــ ٣٣

اللّحن ٣٤ ـ ٣٦

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
مذاهب العلماء في عدد المخارج أربعةُ مذاهب: الأول: أنها تسعة وعشرون، وبيان ضعف هذا المذهب	٥٠، ٥١
الثاني: مذهب الأكثرية من النحويين والقراء أنها سبعة عشر منحصرة في خمسة مخارج كُليّة	٥١، ٥٢
الثالث: مذهب سيبويه وموافقيه أنها ستة عشر مخرجاً، منحصرة في أربعة مخارج كليّة	٥٢
توضيح ملاّ على القارىء لمذهب سيبويه	٥٢ ت
الرابع: مذهب الفراء ومن شايعه أنها أربعة عشر مخرجاً منحصرة في أربعة مخارج كلية أيضاً	٥٣
وسبب الخلاف بين هذه المذاهب	٥٣ ت
تفصيل الكلام على المخارج، على المذهب المختار وهو أنها سبعة عشر مخرجاً منحصرة في خمسة مخارج كليّة: الجوفِ، والحلقِ، واللسانِ، والشفتين، والخيشوم	٥٣ ــ ٧٢
المخرج الكليِّ الأول: الجوف: معناه لغة واصطلاحاً، وعدد حروفه، وبيان أنه لا ترتيب بينها ولا انقسام	٥٤، ٥٥
كل حرف مساوٍ لمخرجه إلاَّ حروف الجوف	٥٤
الألف لها مخرج واحد في جميع الحالات وهو الجوف، أما الواو والياء فلهما مخرجان: مقدَّر ومحقق	٥٥
المخرج الكلِّي الثاني: الحَلْق: وفيه ثلاثة مخارج جزئية: أقصاه، ووسطه، وأدناه. وتخرج منه ستة أحرف: اثنان من أقصاه، واثنان من وسطه، واثنان من أدنى الحلق	٥٥ ــ ٥٧
حروف أقصى الحلق عند الخليل بن أحمد ثلاثة	٥٧ ت
المخرج الكلِّي الثالث: اللسان: وفيه عشرة مخارج جزئية تنحصر في أقصاه ووسطه وحافَته وطرفه	٥٧ ــ ٦٨
أقصى اللسان فيه مخرجان جزئيان: القاف وهي قريبة من الحلق، والكاف وهي بعيدة منه	٥٨

الموضوع	الصفحة

ألقاب الحروف ٧٣ ـــ ٧٦

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الوقف على أواخر الكَلِم ٢٣٢ ــ ٢٥٠

الموضوع	الصفحة

الوقف والابتداء، السكت، القطع ٢٥١ ــ ٢٦٤

الموضوع	الصفحة

المقطوع والموصُول ٢٦٥ ــ ٢٨٨

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

حكم الوقف على تاء التأنيث ٢٩٧ ـ ٣٠٨

الموضوع	الصفحة

كيفيات القراءة ٣٢٩ ـ ٣٣١

• • •